المستقبل العربي

٢٦٣

١ / ٢٠٠١

● الانتخابات المصرية ٢٠٠٠/ثناء فؤاد عبد الله

● العرب والتحدي التقاني/انطوان زحلان

الفكر المعماري العربي والقرن الجديد (ملف):

● تقديم/سامر عكاش

● تحولات الهوية العمرانية/مشاري النعيم

● العمارة ومنهجية الإبداع/بودماغ وحمزة

● الفكر المعماري والتوجهات المعاصرة/حازم النجيدي

● العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (ندوة):
عبد الله عبد الدائم - مجدي حماد - سليمان الرياشي
حسين أبو النمل - عدنان السيد حسين - يوسف الشويري
عبد الإله بلقزيز

● حقوق الإنسان والبنك الدولي/محمد فهيم يوسف

● إشكالية الترجمة العربية/فاطمة الجامعي الحبابي

● تأهيل مصافي النفط اللبنانية/محمد بدوي

كتب وقراءات:

- النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير
- الثقافة والعنف السياسي
- أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية إلى العصر الحديث

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة **المستقبل العربي** بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري، وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخط واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب، واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

إنشـاء «وقفيـة برهـان الدجانـي»
ودعـوة للتبرع للوقفيـة

ينتمي برهان الدجاني إلى جيل العمالقة الذين تفتقدهم الأمة العربية واحداً بعد الآخر. لقد كان متعدد المواهب والقدرات، وممن نذروا معظم جهودهم ووقتهم للعمل العام في المجالات العلمية والفكرية والأكاديمية والأدبية، إلى جانب عمله البارز في خدمة الاقتصاد العربي بصفة خاصة، والقضايا العربية بصفة عامة. لقد وافته المنية وهو شامخ في ساحات الفكر والعمل، يتطلع دائماً إلى مستقبل عظيم لأمة عظيمة، وفي القلب منه فلسطين كاملة عربية حرة مستقلة.

إن التقدير لهذا الدور الوطني والقومي وإبقاءه محفزاً ودافعاً للأجيال الجديدة بخاصة دفعا بعض الذين يشغلهم مستقبل الأمة العربية ويقدرون قيمة رجالها الكبار ومواقفهم القومية المشرفة إلى إنشاء وقفية خاصة تحمل اسم «برهان الدجاني»، بكل ما سطره هذا الرجل من صفحات رائعة في تاريخ وطنه وأمته.

ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، قرر «مركز دراسات الوحدة العربية» ـ الذي كان المرحوم برهان الدجاني واحداً من مؤسسيه، وعضواً في مجلس أمنائه ـ المبادرة إلى إنشاء «وقفية برهان الدجاني»، وتولي مهمة جمع هذه الوقفية، التي تقدر قيمتها مبدئياً بحوالى مليون دولار أمريكي، وإدارتها، والعمل على تنميتها.

أما مجالات أنشطة هذه الوقفية فهي تتنوع بما يخدم الغاية من إنشائها، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ تمويل كرسي باسم «كرسي برهان الدجاني للتنمية العربية» ينشأ في إطار «مركز دراسات الوحدة العربية»، وفقاً للنظام المعتمد للكراسي الفكرية والعلمية في المركز.

٢ ـ نشر أعمال برهان الدجاني الكاملة بسعر رمزي، وتمويل دراسات تحليلية عنها.

٣ ـ تمويل إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات في موضوعات إما عن برهان الدجاني أو عن القضايا التي كرس حياته من أجلها في حالتها الراهنة.

٤ ـ تمويل منح دراسية لدرجة الماجستير أو الدكتوراه حول ذات الموضوعات الواردة في البند ٣.

٥ ـ تمويل، أو المساهمة في تمويل، مؤسسات تعليمية أو بحثية تعكس الأهداف والمبادئ التي كرس برهان الدجاني حياته من أجلها.

وحيث من المستهدف أن تصل قيمة هذه الوقفية إلى مليون دولار أمريكي كحد أدنى؛ يعلن المركز فتح باب تلقي المساهمات من أصدقاء برهان الدجاني وزملائه وعارفي مكانته.

يرجى تحويل المساهمات في الوقفية إلى الحساب التالي:

A/C NO. 73.02.253.071310.07
CENTRE FOR ARAB UNITY STUDIES
(BOURHAN EL - DJANI'S ENDOWMENT)
BYBLOS BANK
HAMRA - SADAT BRANCH
P. O. BOX: 11-5605 BEIRUT - LEBANON
TX: BYBANK 44078 - 41601 LE
FAX: (961-1) 745675

مركز دراسات الوحدة العربية

التعامل مع المركز
من خلال شبكة الانترنت

يسر مركز دراسات الوحدة العربية أن يعلن إلى الأصدقاء والمشتركين والقراء الأعزاء كافة أنه قد قام بتطوير موقعه على شبكة الانترنت، بحيث أصبح باستطاعة من يرغب منهم بمتابعة مطبوعاته (مجلة «المستقبل العربي» والكتب) وطلب أي منها وتسجيل وتجديد الاشتراكات والعضوية في المركز أن يقوم بذلك مباشرة عبر الانترنت، وذلك باستعمال بطاقة الائتمان.

عنوان المركز على الانترنت: http:// www.caus.org.lb

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/٢٥٥٦٢٠.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والعشرون العدد مئتان وثلاثة وستون كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المحتويات

☐ انتخابات ٢٠٠٠
ومؤشرات التطور السياسي في مصر ..... ثناء فؤاد عبد الله ١٠

ترصد الكاتبة تأثير التغيرات الجوهرية في الشكل الذي كانت تجري فيه الانتخابات التشريعية في مصر في خلق واقع جديد للحياة النيابية تمثّل في زيادة الإقبال على التصويت والترشيح، وبروز ظاهرة المرشحين المستقلين. وتحلل أيضاً تأثير الإشراف القضائي على الانتخابات في ذلك، وفي بروز خريطة جديدة لتوزيع أعمدة المشاركة السياسية داخل المجتمع، تتقدم فيها قوى وتنحسر أخرى.

☐ مكانة حقوق الإنسان في قرارات البنك الدولي ..... محمد فهيم يوسف ٣١

يكشف هذا البحث سياسة البنك الدولي المتذرع بالحياد والبعد عن السياسة للامتناع عن دمج حقوق الإنسان في قراراته ونشاطاته التنفيذية، وذلك بسبب رجحان كفة الرأسمالية الليبرالية، عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة، في آلية إصدار تلك القرارات. وهو يدعو لإصلاحات شاملة للأمم المتحدة تعجل وتسهل عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ومنها البنك الدولي.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ **العرب والتحدي التقاني: الطبيعة الشاملة للتحدي التقاني** ..... أنطوان زحلان ٥١

هل يستطيع العرب ـ بعدما أصبح العالم اليوم في قبضة حركة ثورية ضخمة نتيجة التطورات التقانية ـ ضمان العدل والسيادة والحقوق الاقتصادية؟ وكيف السبيل إلى تطوير وسائل حماية هذه الحقوق؟ في هذه المقالة يتحدث الكاتب عن الطبيعة الشاملة للتحدي التقاني وعن أهمية إنشاء أنظمة وطنية للعلم والتقانة.

☐ **إشكالية الترجمة العربية** ..... فاطمة الجامعي الحبابي ٦٧

يجيب البحث عن جملة استفهامات بين أهمها السؤال: ما الهدف من الترجمة؟ وبعد عرضه تطور الترجمة في التاريخ العربي، يغوص في إشكالية تعريب المواد العلمية وأهميتها القصوى، ليعود فيبين الأصول الواجب اعتمادها لترجمة النص الأدبي، خالصاً إلى ضرورة إيجاد منهجية سليمة للترجمة، بحيث تؤدي المطلوب منها على مستوى تواصل الحضارات وتلاقحها وتطورها، ولا سيما الحضارة العربية.

□ **الجدوى الاقتصادية لتاهيل وتطوير**
منشآت النفط في طرابلس ـ لبنان ..... محمد بدوي ٨٢

تؤكد هذه الدراسة الأهمية القصوى لإعادة تأهيل منشآت النفط في طرابلس وتطويرها، نظراً لما يوفره ذلك من أرباح للخزينة اللبنانية تقدّرها بـ ٣٣٥ مليون دولار سنوياً، في وضع الاستهلاك المحلي الحالي للنفط ومشتقاته.

الفكر المعماري العربي في بداية القرن الجديد:
الملف الثاني ـ حاضر العمارة بين وهمي النظرية والتاريخ

■ **تقديم** ..... سامر عكاش ٩٠

يشير سامر عكاش إلى أهمية هذا الملف من ملفات الفكر المعماري العربي المعاصر، وإلى مناحيه المقترحة وهي: العمارة والتاريخ بين التدريس والممارسة، والعمارة على حدود المعرفة التاريخية والمعرفة التطبيقية، وفهم العمارة وصناعة التاريخ، والعمارة بين ثنائية الثقافة والتاريخ، بالإضافة إلى رؤية في الاستراتيجية التصميمية.

■ **تحولات الهوية العمرانية: ثنائية الثقافة**
والتاريخ في العمارة الخليجية المعاصرة ..... مشاري عبد الله النعيم ٩٧

المدينة العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص تبقى في حالة هجين دائم مركب من النظم التقليدية المتوارثة والنظم المعاصرة، وهذه ظاهرة مرتبطة بما يسميه الكاتب "المقاومة

الثقافية"، ويدعو إلى أن تشكيل الوعي المعماري لدى الناس هو الوسيلة الفاعلة لبناء هوية معمارية مناسبة، وتبنيها بشكل جماعي.

■ **النمطية بين تاريخ العمارة ومنهجية الإبداع** ..... **سعاد ساسي بودماغ زغلاش حمزة** ١٢٨

تتصدى هذه الدراسة للبحث في تطور علاقة المعمار بتاريخ العمارة، وتتطرق إلى مفهوم الزمن والزمنية، وتحليل تاريخ العمارة ضمن سياق المنظور النقدي الحديث وأدواته، وتركز بشكل خاص على مفهوم "النمط" ببعديه المعماري والاجتماعي، وبكونه آلية في عملية بناء الفكر المعماري الحديث.

■ **الأفكار المعمارية وصيغ التعبير في التوجهات المعاصرة: رؤية في الاستراتيجيا** ..... **حازم راشد النجيدي** ١٣٨

التركيز هنا على الاستراتيجية التصميمية في مرحلة بناء الأفكار المعمارية ومرحلة التعبير عن هذه الأفكار. والدراسة تنطلق من تحديد إطار نظري عام عن مفهوم الفكرة المعمارية مستندة إلى النظر إلى العمارة كلغة للتواصل، والنظر إلى النتاج المعماري كعمل إبداعي هدفه إيصال رسالة متفردة باستثمار سياق اللغة العامة.

ندوة المستقبل العربي

■ **مناقشة كتاب عزمي بشارة «العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل»** ١٥٧

حسين أبو النمل — عدنان السيد حسين

سليمان الرياشي — مجدي حماد

عبد الله عبد الدائم — يوسف الشويري

أدار الحوار: عبد الإله بلقزيز

في هذه الندوة حول كتاب **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، تناول الحوار موضوعاته الأساسية، المتعلقة بوجه خاص بمقولة الأسرلة، التي يرد عليها الكاتب بطرح شعار دولة المواطنين، وما يتلازم معه من شعارات أخرى، كحق تقرير المصير، والديمقراطية، وحقوق الأقلية العربية، كل هذه النقاط التي تصب أخيراً في مطلب الدولة الثنائية القومية، والمتحاورون ينظرون، إجمالاً، بصورة إيجابية، إلى طروحات الكاتب، باعتبار الخصوصية الحساسة جداً لوضع فلسطيني الـ ١٩٤٨.

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (علي الدين هلال ونيفين مسعد)** ..... أحمد سعيد نوفل ١٨٥

☐ المثقفون وعبد الناصر (مصطفى عبد الغني) ..... هاني لبيب ١٩٢

☐ أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية
إلى العصر الحديث (بشارة خضر) ..... صفوت حاتم ٢٠١

☐ كتب مختارة (موجز) ٢١٠

مؤتمرات

☐ بيان صادر عن الأمانة العامة
للمؤتمر القومي العربي ٢١٨

☐ تقرير عن: بيت الحكمة: الندوة الفكرية
الدولية لمناسبة مرور ١٢٠٠ عام
على تأسيس بيت الحكمة العباسي
بغداد، ٥ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ..... ناظم عبد الواحد الجاسور ٢٢٤

* موجز يوميات الوحدة العربية ٢٣٣

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢٣٩

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

انتخابات ٢٠٠٠
ومؤشرات التطور السياسي في مصر

ثناء فؤاد عبد الله

باحثة عربية من مصر.

«الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية».
الكواكبي.

مقدمة

وفي كتاب **العبودية المختارة** الذي كتبه أتيين دي لابواسييه وصدر قبل أربعة قرون ونصف القرن، أي في عام ١٥٦٢م، قال لابواسييه «تنهار الحضارات حينما تتحول الأقلية إلى عصابة مسيطرة تسوق الناس بسوط الإكراه، وإن آجلاً أو عاجلاً يظهر أفراد ولدوا على استعداد أفضل يشعرون بوطأة الغل فيهزوه هزاً ولا يروضون أنفسهم على الخضوع ولم يكتفوا بما يفعل العامة بالنظر إلى موطئ أقدامهم، أولئك الذين استقامت أذهانهم بطبيعتها فزادوها بالدراسة والمعرفة تهذيباً. أولئك لو أن الحرية انمحت من وجه الأرض لتخيلوها وتذوقوها ولم يجدوا طعماً للعبودية مهما تبرقعت».

نتذكر هذه المعاني ونحن نتابع الفصل الحالي للتجربة السياسية في مصر، والتي تشهد متغيرات يختلط فيها «السياسي» و«الثقافي» في سياق عملية مخاض عسير ليثمر في نهاية الأمر صيغة سياسية من الصعب تحديد ملامحها أو توصيفها بصورة محددة. ومع ذلك فإنه بالبحث في ثنايا «التجربة»، يمكن التوصل إلى سمات رئيسية قد تكون الأقرب إلى حقائق الأمور كما تجري على أرض الواقع.

والحقائق نسعى لاكتشافها عبر ما أطلق عليه «انتخابات ٢٠٠٠» في مصر، والتي تجمع في طياتها كل تفاصيل الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر في المرحلة الراهنة.

والمفترض عند دراسة الانتخابات في دولة ما أن ينصب الاهتمام على عمليات الفرز السياسي والتغييرات التي وقعت في مراكز القوى السياسية وتوازناتها عبر العملية الانتخابية، إلا أنه في حالة انتخابات ٢٠٠٠ في مصر، فإنه مع أهمية هذه القضية، نرى

أن الأولى بالاهتمام والتركيز هو ما يتعلق بآلية الانتخابات نفسها، ومدى دلالاتها على عمق عملية التحول السياسي الجارية في مصر حالياً.

أولاً: الإطار العام لانتخابات ٢٠٠٠

١ ـ الإطار السياسي

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات التشريعية في مصر في أواخر عام ٢٠٠٠، صدر تعهد واضح من جانب القيادة السياسية باتخاذ خطوات صريحة لدعم الديمقراطية، وإجراء انتخابات نظيفة، وضمان حياد الدولة والحكومة، وجاء الخطاب السياسي في هذا السياق دقيق اللفظ والمعنى، مما أثار تكهنات بتغييرات سياسية وشيكة، وإمكانية إجراء انتخابات بعيدة عن «التزوير»[١].

ومع ذلك، فإن الساحة السياسية في مصر لم تشهد تغييرات أساسية في هذا الشأن، فقد استمر العمل بالقوانين الاستثنائية وأهمها قانون الطوارئ، وقد طالبت بعض القوى السياسية بإلغاء هذه القوانين الاستثنائية أو على الأقل تعليقها في فترة الانتخابات، وهو ما لم يحدث.

في الوقت نفسه استمرت الإجراءات الإدارية للتضييق على المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. والمعروف أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ والذي حل محل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام عمل الجمعيات الأهلية، واستمرت القيود الإدارية التي تقيد عمل هذه الجمعيات التي تعد الحاضنة الكبرى لتفريخ القيادات والتربية الديمقراطية. كذلك، استمر عمل لجنة الأحزاب، وهي لجنة سياسية إدارية، في ممارسة هيمنتها على حرية تشكيل الأحزاب في مصر، بما يتناقض مع روح الديمقراطية. فالأحزاب المصرية[٢] الخمسة عشر تجأر بالشكوى من القيود المفروضة على نشاطها، كما أن عمل لجنة الأحزاب يعوق تجديد الحركة الحزبية، ويحجب الأحزاب الجديدة، ويهدد حتى الأحزاب القائمة.

٢ ـ الإطار القانوني

جاء حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٢ قضائية ـ دستورية قاضياً بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ـ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ ـ فيما تضمنه من تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية، لمخالفته نص المادة ٨٨ من الدستور. وقد توج هذا الحكم القضاء المصري، وجمع بين حيثياته كل ما نادى به رجال القضاء وفقهاء القانون

---

(١) صلاح الدين حافظ، «التجديد السياسي قبل التلوث الانتخابي»، **الأهرام**، ٢٠/٩/٢٠٠٠.

(٢) الأحزاب هي: الوطني والوفد والتجمع والأحرار والعمل والأمة والعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي والخضر والناصري ومصر العربي والوفاق القومي والشعب الديمقراطي ومصر الفتاة والاتحاد الديمقراطي.

بشأن تولي رجال القضاء بهيئاته كاملة ـ القضاء العادي ومجلس الدولة والنيابة العامة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة ـ عملية الإشراف على الانتخابات العامة. ولم يكن ذلك بدعة، وإنما فعلت ذلك من قبل انكلترا وكذلك الهند[٣]. وأشار هذا الحكم في حيثياته إلى أن نص المادة ٨٨ من الدستور نص غير مسبوق، ولم تعرفه الدساتير المصرية من قبل، وأن هذا النص يقطع بأن المشرع الدستوري احتفاءً منه بعملية الاقتراع بحسبانها جوهر حق الانتخاب، أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئات قضائية ضماناً لصدقيتها وبلوغاً لغاية الأمر منها، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيدة وعدم الخضوع لغير ضمائرهم، وهو ما تمرسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة، حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم في مناخ تسوده الطمأنينة، على أنه لكي يؤتي هذا الإشراف أثره، فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو منتحلاً، وإذا كانت عملية الاقتراع تجري وفقاً لأحكام القانون في اللجان الفرعية، فقد غدا لزاماً أن تحاط هذه العملية بكل الضمانات التي تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها، تدعيماً للديمقراطية التي يحتل منها حق الاقتراع مكاناً عالياً بحسبانه كافلاً لحرية الناخبين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، لتكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور. ولذلك كله كان رد رئيس الجمهورية بوضع حكم المحكمة الدستورية العليا موضع التنفيذ بإصداره القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ والذي أحاله على مجلس الشورى يوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠، والذي أحال تقريره بشأنه بعد الموافقة عليه بالإجماع على مجلس الشعب في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠. وقد وافق عليه أيضاً مجلس الشعب بالإجماع.

كان دافع المشرع الدستوري في مسألة الإشراف القضائي على الانتخابات ضمان صدقيتها وتحقيقها لغاية الأمر منها.. فشاء أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئات قضائية اشتهروا بالحيدة وبعدم الخضوع لغير ضمائرهم في تطبيق أحكام القانون..

تضمن القرار الجمهوري بقانون رقم ١٦٧/٢٠٠٠ تعديلات في ثلاثة مجالات: **أولاً:** نظام الإشراف القضائي على الانتخابات. **ثانياً:** تعديل المواعيد المنظمة للعملية الانتخابية. **ثالثاً:** إلغاء لجنة الإشراف القضائي التي استحدثها القانون ١٣/٢٠٠٠ في القانون ٧٣/١٩٥٦.

وتقرر تقسيم الجمهورية إلى مناطق تجري فيها الانتخابات تباعاً، خلال فترة تتراوح بين ٥ ـ ٧ أيام لكل منطقة، وتعلن نتيجة الانتخابات في كل منطقة على حدة، ويصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان النتيجة العامة في كافة الدوائر.

---

(٣) ثروت محجوب، «قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، حكم المحكمة الدستورية العليا»، قضايا برلمانية، السنة ٤، العدد ٤١ (آب/اغسطس ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ١١.

فالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ تضمن في المادة الأولى النص على أن يتولى رئاسة اللجان العامة والفرعية أعضاء من الهيئات القضائية، وهو ما افترض أنه يوفر ضماناً حقيقياً لسلامة العملية الانتخابية، وإعمالاً لما قضى به حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠. كما تضمن القانون تعديل نص المادة ٣١ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بأن يثبت الناخب شخصيته بأية وسيلة، بما في ذلك تعرف مندوبي المرشحين باللجنة على شخصيته، وقبول رأي من فقدت شهادة قيد اسمه متى كان مقيداً بجدول الناخبين باللجنة، وفي جميع الأحوال تقرر ألا يقبل رأي ناخب اسمه غير مدون بجداول الناخبين باللجنة حتى وإن كان يحمل إثبات شخصيته أو بطاقة انتخابية، وذلك حتى لا يفهم البعض إمكانية إدلاء الناخب بصوته دون أن يكون مقيداً بجداول الناخبين أمام اللجنة الفرعية، أو إدلائه بصوته مرة أخرى في مكان آخر مسجل فيه(٤).

أما بالنسبة لمسألة نقل صناديق وأوراق الانتخاب من اللجان الفرعية إلى لجان الفرز، وهي من المسائل الإجرائية التي اعتبرت من أضعف حلقات العملية الانتخابية، وشغلت الرأي العام كثيراً، فقد حسمت في القرار بقانون ١٦٧/٢٠٠٠ حيث تقرر أن من يقوم بتسليم الصناديق إلى لجنة الفرز هم القضاة، وهو ما حقق ـ من الناحية النظرية ـ إمكان إجراء الانتخابات تحت الإشراف الكامل للقضاة.

٣ ـ مؤشرات المشاركة السياسية وحدودها

لا شك في أن انتخابات المجالس التشريعية تمثل لحظة مهمة في تطور النظام السياسي في أي مجتمع. وتمثل انتخابات مجلس الشعب في مصر لحظة استثنائية وفرصة لا تتكرر إلا مرة كل خمس سنوات حيث تتضح من خلالها ملامح السلوك والقيم السياسية للمواطن ومدى وعيه السياسي، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: ما هي مؤشرات المشاركة السياسية وحدودها وملامح السلوك السياسي للمواطن المصري، والتي أجريت في ظلها انتخابات ٢٠٠٠؟

تجتذب انتخابات مجلس الشعب نسبة كبيرة من المواطنين للمشاركة فيها بالمقارنة بأي انتخابات أخرى..

في آخر استطلاع للرأي أجري في مصر، في عام ٢٠٠٠، بهذا الشأن جاءت النتائج كما يلي(٥):

أولاً: بيّنت النتائج أن علاقة المواطنين المصريين بمؤسسات رئيسية للمشاركة

---

(٤) انظر تفاصيل أخرى في: علي الصاوي، «كيف نفهم النظام الانتخابي بعد التعديل،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ١٤.

(٥) نشرت نتيجة استطلاع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في: **الأهرام**: ١٨ ـ ١٩/١٠/٢٠٠٠.

السياسية مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية ضعيفة جداً، وأن معدلات التصويت في الانتخابات هي أفضل حالاً، فقد أجاب ٤٧ بالمئة (من عينة من ١٦٠٠ مواطن) بأنه سبق لهم التصويت في الانتخابات وأن هناك ٥٣ بالمئة ليس لهم سابق خبرة بالعملية الانتخابية على الإطلاق. ولذلك اعتبرت الدراسة الاستطلاعية أنه على رغم من انخفاض مستوى الخبرة التصويتية للمصريين مقارنة بشعوب أخرى، فإن حال المشاركة بالتصويت في الانتخابات يبدو أفضل حالاً من الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية.

ثانياً: في إطار المستوى العام المنخفض للمشاركة بالتصويت في الانتخابات، أوضحت البيانات أن انتخابات مجلس الشعب تجتذب نسبة كبيرة من المواطنين للمشاركة فيها بالمقارنة بأي انتخابات أخرى، الأمر الذي يبين أهمية انتخابات مجلس الشعب كمجال للمشاركة السياسية وكمناسبة للتنشئة السياسية للأجيال الأحدث، الأمر الذي لا يتوفر بالقدر نفسه في الانتخابات الأخرى. وقد أجاب ٥٩ بالمئة من العينة بأنهم يعتقدون أن لأصواتهم قيمة في انتخابات مجلس الشعب، وأجاب ٧,٩ بالمئة باعتقادهم بأن أصواتهم قد يكون لها قيمة بينما عبر ٢٠,٧ بالمئة عن تأكدهم من أن أصواتهم ليس لها قيمة، على الإطلاق، وأجاب ٥٣,٦ بالمئة من المواطنين بأنهم ينوون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة، بينما أجاب ١١,٣ بالمئة بأنهم ربما يدلون بأصواتهم. ويلاحظ أن الاستعداد للتصويت في الانتخابات يختلف بين الريف والمدن، فنسبة من عقدوا العزم على التصويت من أهل المدن لا تزيد على ٥٠,٢ بالمئة، بينما هذه النسبة تصل في الريف إلى ٦٢,٦ بالمئة، ومع الأخذ في الاعتبار الفارق بين عدد السكان في الريف والمدن، فإن النتائج التي تجمعت أشارت إلى أن المصوتين في الريف كنسبة من إجمالي المصوتين تصل إلى ٦٣,٢ بالمئة.

ثالثاً: بينت الدراسة أن اتخاذ خطوة إشراف القضاء على الانتخابات يمكن أن ترفع نسبة المشاركة في عملية التصويت لتصل إلى ٧٦,٣ بالمئة. كما أشار ٧٠,٢ بالمئة من العينة إلى نيتهم للتصويت للحزب الوطني، و٥,٦ بالمئة عبروا عن عزمهم التصويت لحزب الوفد. وأشار الاستنتاج العام إلى انخفاض نسبة تأييد المعارضة بين من يعتزمون التصويت، وتوقعت الدراسة حصول الحزب الوطني على ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٠، وأن الأحزاب الصغيرة لن تحصل على أصوات تؤهلها للفوز بمقاعد في البرلمان.

بيّنت النتائج أن علاقة المواطنين المصريين بمؤسسات رئيسية للمشاركة السياسية مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية ضعيفة جداً.. وأن خطوة إشراف القضاء على الانتخابات يمكن لها أن ترفع نسبة المشاركة في عملية التصويت..

رابعاً: بينت الدراسة أن القضايا التي تحتل مكان الصدارة في اهتمام المواطنين هي: قضايا العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، تليها القضايا التي تدور حول الدين، ثم تأتي قضية الحرية في المرتبة الثالثة. أما الحديث عن النتائج المتوقعة للانتخابات على أساس حزبي أو ايديولوجي فإنه غير ممكن، فمع تطبيق نظام الانتخاب الفردي وضعف

الأحزاب وانخفاض مستوى الثقافة والمعرفة السياسية، فإن التصويت يتم على أساس التقدير للمرشح الفرد وليس للحزب أو التيار الايديولوجي الذي يمثله.

خامساً: كذلك من النتائج التي أشارت إليها الدراسة والتي تستحق الاهتمام، أن ٨٠ بالمئة من العينة أشاروا إلى استعدادهم للتصويت المؤيد للمرشحة (المرأة) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى بعض التقدم في قضية المرأة.

ومع ذلك كله فقد أشار ١٠,٣ بالمئة من حجم العينة إلى أن انتخابات ٢٠٠٠ ستكون كأي انتخابات أخرى سابقة.

٤ ـ مناخ المعركة الانتخابية

عندما أصدرت المحكمة الدستورية العليا في ٢٠٠٠/٧/٨ حكماً تاريخياً يقضي بعدم دستورية المادة (٢٤) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والتي تنص على تعيين رؤساء اللجان الفرعية للانتخابات من العاملين في الدولة، وذلك لمخالفتها لنص المادة (٨٨) من الدستور التي تنص على إشراف أعضاء هيئة القضاء وحدهم على عملية الاقتراع، إضافة لمخالفتها لنصوص مواد أخرى في الدستور مثل المواد أرقام ٣ و٦٢ و٦٤ وكلها تؤكد أن سلامة العملية الانتخابية تقتضي أن يشرف القضاء على عمليات الاقتراع والفرز في الانتخابات، كان ذلك كله يعني وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، بطلان الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٠، وفقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه. وينسحب البطلان بالضرورة على الانتخابات التالية وبرلمان عام ١٩٩٥. إذن، فعلى مدى عشرين عاماً، صدرت ثلاثة أحكام دستورية عليا بإبطال أربعة انتخابات وأربعة برلمانات. فقد سبق أن أصدرت المحكمة حكماً بإبطال برلمان ١٩٨٤، ثم إبطال برلمان ١٩٨٧، وصدرت قرارات بالحل، ومع ذلك استمرت الظاهرة بعد انتخابات ١٩٩٠، وانتخابات ١٩٩٥.

وهنا ثارت على المستوى المجتمعي العام مناقشات حادة ومكثفة حول ما يسمى في مصر بظاهرة «ترزية القوانين» والتي تعكس حالة فريدة للصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ودور السلطة القضائية في حسم هذا الصراع لصالح التطور الديمقراطي، وعندما صدر القرار الجمهوري بقانون رقم (١٦٧) لسنة ٢٠٠٠ والذي يقضي بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً، ثار النقاش حول مفهوم دور القاضي في الانتخابات باعتبار ذلك ظاهرة جديدة في المجتمع المصري[٦]. وساد شعور عام لدى الرأي العام بأن رجل القضاء هو أعلم الناس بالقانون، فهو الذي يطبقه على الواقع في إطار الوقائع التي تعرض عليه، وبالتالي يحول نصوص القانون من حالة السكون إلى حالة الحركة، ولهذا فإن حيدة القاضي وأداءه الأمانة المنوطة به مراعياً في ذلك أحكام القانون من شأنهما أن يؤديا إلى انتخابات نزيهة متفقة مع القانون، وبعيدة عن كل مطعن عليها. أما الناحية الثانية التي تدخل أيضاً في إطار مناخ معركة انتخابات

---

(٦) محمد ظهري محمود، «دور القاضي في الانتخابات،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/١٠/١٦. انظر أيضاً رأي طارق البشري في: **الأسبوع** (١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠).

٢٠٠٠ فهي ما يتعلق بظروف الأحزاب المصرية في هذه المرحلة، فبعد أربعة وعشرين عاماً من التعددية الحزبية، بدا أن الأحزاب فاقدة لأي وجود حقيقي بين الجماهير[٧]، الأمر الذي انتهى بهذه الأحزاب للبحث عن مرشحين يقبلون خوض المعركة الانتخابية تحت اللافتة الحزبية. وانسحب ذلك على كل الأحزاب بما فيها حزبا الوطني والوفد. وبينما وصل عدد المرشحين الذين قدمتهم أحزاب المعارضة إلى ٤٠٠ مرشح، فإن عدد المستقلين وصل إلى ٢٧٠٠ مرشح، مما جعل البعض يشير إلى وجود حزب غير معلن هو حزب المستقلين.

وبالنسبة إلى الحزب الوطني الحاكم، كانت المشكلة مزدوجة، فهي ليست فقط مشكلة مرشحين، وإنما هناك أيضاً مشكلة الظروف الاقتصادية غير المؤاتية وبخاصة في الريف الذي يعد مركز الغالبية العظمى من الناخبين، فقد تراجعت بشدة أسعار توريد المحاصيل الزراعية الرئيسية، وتعرض الفلاحون لخطر عدم القدرة على سداد قروض بنوك التسليف، وكان عدم تدخل الحكومة لإيجاد حل عاجل للمشكلة يعني أن يفقد الحزب حماس الكثيرين له. ومن هنا تصاعدت نغمة النقد للحزب الوطني الحاكم وتردد الرأي بضرورة أن يتواضع الحزب ويعرف أن مواصلة هيمنته على الحياة السياسية في ظل تراجع الأداء الاقتصادي سوف تعني مفارقة كبرى مع كل القوانين السياسية التي يعرفها العالم والتي تقول بصعوبة الفوز الساحق في فترات الركود والأزمات. وعندما أعلن الحزب الوطني في ٢٥/٩/٢٠٠٠ برنامجه الانتخابي، فإنه سكت عن عرض السبل العملية لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية، وتغاضى عن التعرض إلى القضايا المهمة، وبالغ في عرض إنجازاته، إلا أن الخط العام للبرنامج الحزبي ارتكز على الشعارات والوعود العامة، وإذ ذاك فإن إحدى القضايا الرئيسية التي تغاضى عنها برنامج الحزب الوطني كانت هي قضية الإصلاح السياسي أو الدستوري، على رغم الحاجة الشديدة إلى تناول هذه القضية التي تمس جوهر النظام السياسي في مصر وضرورة اتخاذ السبل لرفع القيود عن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية، إلى جانب تحديد أكثر دقة للعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[٨]. وعلى العكس من ذلك، فقد جاء برنامج حزب الوفد لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ مؤكداً توازي الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي، واقترح برنامج الوفد ضرورة مراجعة الدستور وقانون العقوبات وقانون القضاء العسكري لاستبعاد كل النصوص التي تنشئ جهات وهيئات ومحاكم استثنائية، وتقرر عقوبات جنائية تعطل حق المواطن في إنشاء الأحزاب والجمعيات، ودعا الحزب إلى إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وإلى اختيار رئيس الجمهورية والمحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالاقتراع الحر المباشر،

---

(٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل، ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، [١٩٩٢])، وAli E. Hillal Dessouki, «The Democratization Process in the Arab World: Some Preliminary Remarks,» paper presented at: Conference on Democratization in the Middle East, organized by the Turkish Political Science Association, Antalya, Turkey, 14-16 November 1991.

(٨) انظر ضمن ملف انتخابات مجلس الشعب الذي أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مقالي: عمرو هاشم ربيع، «البرنامج الانتخابي للحزب الوطني،» **الأهرام**، ٢٣/١٠/٢٠٠٠، وأحمد السلماني، «البرنامج الانتخابي لحزب الوفد،» **الأهرام**، ٢٣/١٠/٢٠٠٠.

كما دعا إلى إنهاء العمل بقانون الطوارئ وتوسيع المشاركة السياسية وتأكيد حقوق المرأة السياسية.

أيضاً، في إطار مناخ المعركة الانتخابية، كانت الأنباء التي تؤكد قيام الأجهزة الأمنية باعتقال ٧٠٠ من جماعة الاخوان المسلمين، ثم إخلاء سبيل ٥٠٠ منهم واستمرار اعتقال ٢٠٠ في السجون. وفي ذلك قال وزير الداخلية «انه يتم القبض على من يخرجون عن النظام العام ويحاولون استغلال الأجواء الانتخابية في التحريض على العنف ومقاومة السلطات»[٩].

ورد على ذلك المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين بقوله «كيف توجه إلى الإخوان تهمة تهديد الأمن والسلام الاجتماعي للبلاد في حين أنهم لا يطالبون إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية؟»[١٠]. المهم أن هذه الفترة شهدت تصعيداً للحملات الأمنية ضد أعضاء الإخوان، مما كان له أثره الواضح في المناخ العام للمعركة الانتخابية.

ثانياً: الانتخابات.. العملية.. النتائج

في ٩/١٧ صدر القرار الجمهوري بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الشعب وفتح باب الترشيح وقبول الطلبات اعتباراً من ٩/٢١، على أن تتم العملية الانتخابية على ثلاث مراحل وكل مرحلة خاصة بعدد من الدوائر الانتخابية والشاملة للإعادة لهذه الدوائر. وتبدأ المرحلة الأولى في ١٠/١٨ وتنتهي في ١٠/٢٥، والمرحلة الثانية تبدأ في ١٠/٢٩ وتنتهي في ١١/٥، والمرحلة الثالثة تبدأ في ١١/٨ وتنتهي في ١١/١٥. ونص القرار على دعوة مجلس الشعب للانعقاد في ١٢/١٤. وتم الإقرار بخطة تقضي بتقسيم الجمهورية إلى ١٥ ألفاً و٢٥١ لجنة فرعية، تتبع ٢٢٢ لجنة رئيسية، وتضم ١٠ آلاف و٧١٨ مقراً انتخابياً، وتقرر أن تصدر وزارة الداخلية قوائم بأسماء المرشحين أمام كل لجنة من تلك اللجان، سواء مرشحي الأحزاب أو المستقلين.

١ ـ خريطة المرشحين ودلالاتها

تعد خريطة المرشحين تعبيراً رقمياً بالغ الدلالة على السياق السياسي، ذلك أن قراءة هذه الخريطة تشير إلى أن هناك جديداً طرأ بالفعل، ولكن هناك في الوقت نفسه نوعاً من التكريس للظواهر والاتجاهات التي سبق معرفتها. لقد بلغ عدد المرشحين ٤١٥٦ مرشحاً[١١] منهم ٣٣٨٠ مستقلاً (من هؤلاء ٧٠٠ خارجون على الحزب الوطني) وتوزع العدد كالآتي: ٤٤٤ للوطني، ٤٢٨ للمعارضة (٢٧٣ وفد) (٥١ تجمع)، (٣٠ ناصري)، (١٢ حزب العدالة)، و٤٢ لباقي الأحزاب، وهي عشرة أحزاب بمتوسط ٤ لكل. وهناك ١٢٠ من السيدات (١١ وطني، ٨ وفد، ٤ تجمع، ٩٧ مستقلة) و٧٤ من الأقباط

(٩) **الأهرام العربي** (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٦.

(١٠) **الحياة**، ٢٣/٩/٢٠٠٠.

(١١) هذا الرقم أعلن قبل بداية الانتخابات، وفي بيان وزير الداخلية النهائي أعلن أن المرشحين عددهم ٣٩٦٥١ مرشحاً، وان إجمالي الناخبين ٢٤,٦٠٢,٢٤١ ناخباً.

(٣ وطني، ١٢ وفد، ٤ تجمع، ٥٧ مستقل). وهناك ٥٧ من الإخوان المسلمين. ويلاحظ على هذه الخريطة ما يلي:

أولاً: كثرة عدد المرشحين، مما يشير إلى زيادة الإقبال على الترشيح بزيادة قدرها ٢,٨ بالمئة عن انتخابات ١٩٩٥، وبزيادة قدرها ٣٥ بالمئة عن انتخابات ١٩٩٠. ومع ملاحظة أن نسبة الزيادة في الترشيح تفوق نسبة الزيادة في التصويت، نستنتج أن هرم المشاركة السياسية في مصر هو هرم مقلوب، فقاعدة الهرم لأعلى وقمته في الأسفل، حيث من المفترض أن تبدأ المشاركة بالإقبال على التصويت، وصولاً إلى الترشيح، عبر الانخراط في العمل السياسي والنشاط الحزبي.

ثانياً: يدل كثرة عدد المرشحين على نوع من ضعف الثقة في القدرة على التمثيل، أي قدرة النائب على تمثيل أكبر عدد ممكن من الجماهير وأكبر درجة ممكنة من المصالح، فيبدو الأمر وكأن المواطن لم تعد لديه الثقة بأن النائب سيعبر عن أكثر من فئة من الجماهير، ومن ثم فكأن كل عائلة أو كل تكوين اجتماعي بسيط يسعى لأن يكون له من يمثله في البرلمان، وهذا يعني في التحليل الأخير أن التكوينات الاجتماعية تتجاوز التنظيمات السياسية، وبخاصة مع الضعف العام الذي تتسم به الأحزاب السياسية.

ثالثاً: دلت زيادة عدد المرشحين على أن انتخابات ٢٠٠٠ ستشهد منافسة حادة[١٢]، ذلك أن نصيب كل مقعد يبلغ في المتوسط ٩,٧ مرشح (مقابل ٦,٠٤ في عام ١٩٩٠، و٩ في عام ١٩٩٥). وفي المحافظات ترتفع درجة المنافسة. فهناك عشر محافظات ترتفع فيها درجة المنافسة حيث يتراوح نصيب المقعد ما بين ١١ و١٢ مرشحاً وهي: أسوان وكفر الشيخ والدقهلية والبحر الأحمر والقليوبية والسويس والإسكندرية وجنوب سيناء والجيزة ومرسى مطروح. تليها ثماني محافظات يبلغ فيها المتوسط ما بين ٨ و١٠ مرشحين لكل مقعد وهي: البحيرة والغربية ودمياط والإسماعيلية والوادي الجديد وقنا والشرقية وسوهاج. وفي باقي المحافظات تنخفض النسبة. ويلاحظ أن المنافسة تزداد في الدوائر التي تضم أكبر عدد من المرشحين الأقوياء.

رابعاً: على رغم أن خريطة المرشحين تشير إلى ثبات نسبة مرشحي الحزب الوطني، وكذلك نسبة المرشحين المستقلين (٨٠ بالمئة) ونسبة الجدد (٩٠ بالمئة) إذا ما اعتبرنا أن الجديد هو الذي لم يكن عضواً بالمجلس السابق، و٧٢ بالمئة إذا ما اعتبرنا الجديد هو الذي لم يسبق له الترشيح، كما تشير إلى تكرار ظاهرة المرشحين من عائلة واحدة، على رغم ذلك فإن الجديد قد نجده في التقدم النسبي للمرأة: كانت النسبة ١,٦ بالمئة في عام ١٩٩٠، و٢ بالمئة في عام ١٩٩٥، وقد أصبحت ٢,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٠ من جملة المرشحين. إضافة إلى ذلك ظهور المرشحات المستقلات لأول مرة. والوضع

---

(١٢) في مجال الاتجاهات النظرية للمنافسة الحزبية، انظر: Myron Weiner and Ergun Özbudun, eds., *Competitive Elections in Developing Countries* (Durham, NC: Duke University Press, 1987), and Alan Ware, «Parties, Electoral Competition and Democracy,» *Parliamentary Affairs*, vol. 42, no. 1 (June 1989).

نفسه بالنسبة للأقباط، ورجال الأعمال، والشباب[١٣].

خامساً: أثارت زيادة عدد المرشحين المستقلين نقاشاً عاماً على صعيد الرأي العام في مصر، صحيح أن الظاهرة ليست جديدة، وفي انتخابات عام ١٩٩٥ جرت انتخابات الإعادة بين ٢٤٨ من الحزب الوطني، و١٨ من حزب الوفد، و٧ من حزب التجمع، و٥ من الحزب الناصري و٩ من حزب العمل و٧ من حزب الأحرار و٣١٧ من المستقلين، أي أن المستقلين كانوا أكبر عدداً من كل المنتمين للأحزاب بما فيهم الحزب الوطني. وفي انتخابات ٢٠٠٠ وصلت نسبة المستقلين إلى ١:٤ لصالح المستقلين، وهنا تعددت التفسيرات: فهل يعود ذلك إلى أن القانون الجديد للانتخابات أعطى ضمانات للأفراد شجعت على الترشيح كمستقلين؟ أم أن ذلك يعود إلى عدم فاعلية الأطر السياسية ومحاصرة الأحزاب؟ أم أنهم مستقلون اسماً فقط وفي الحقيقة هم أعضاء في الحزب الوطني، حتى ان البعض كتب عن نفسه «مستقل ـ وطني» ولم يرشحهم الحزب على قوائمه، وبعد الفوز يسارعون بالعودة إليه؟ وقد أثار البعض الاحتمال بأن يفوز المستقلون بالأغلبية في الانتخابات، وفي هذه الحالة فإنها ستكون أغلبية غير محددة المعالم، مما يثير إشكالات لم تتم مواجهتها من قبل.

هل تعود زيادة أعداد المرشحين، وبخاصة من المستقلين، إلى أن القانون الجديد للانتخابات أعطى ضمانات للأفراد شجعت على الترشيح كمستقلين؟ أم أن ذلك يعود إلى عدم فاعلية الأطر السياسية ومحاصرة الأحزاب؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟

سادساً: ضمت خريطة المرشحين لأول مرة «سيدة» لخوض الانتخابات عن جماعة «الاخوان المسلمين» في دائرة الرمل بالإسكندرية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً، وبخاصة أن تشكيلات الجماعة بدءاً من القاعدة (المكاتب الفرعية والأسر ومجالس الشورى والمحافظات) وانتهاءً بالقمة (مكتب الإرشاد) تخلو من أي تمثيل للنساء[١٤].

٢ ـ عملية الانتخابات

المرحلة الأولى: بدأت المرحلة الأولى في ١٨/١٠ في محافظات الإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية وقنا وسوهاج والمنوفية والفيوم والبحيرة، وتنافس في هذه المرحلة ١٢٦٢ مرشحاً على ١٥٠ مقعداً. وخاض الحزب الوطني تلك المرحلة للمنافسة على جميع المقاعد، بينما خاضها حزب الوفد بـ ٧٢ مرشحاً، وستة أحزاب معارضة بعدد ٣٥ مرشحاً والباقي مستقلون. وفي ٢٠/١٠ أعلنت نتائج المرحلة الأولى كالآتي: حصل الحزب الوطني على ٢٠ مقعداً فقط من ١٥٠ مقعداً في ٩ محافظات[١٥]،

---

(١٣) صلاح سالم زرنوقة، «قراءة في خريطة المرشحين»، الأهرام، ١٨/١٠/٢٠٠٠.

(١٤) الحياة: ٢٣/٩/٢٠٠٠، و١/١١/٢٠٠٠، والشرق الأوسط، ٢٩/١٠/٢٠٠٠.

(١٥) في هذه الجولة فاز من الحزب الوطني: يوسف والي وكمال الشاذلي وأحمد عز وأحمد أبوزيد والسيد راشد وطارق طلعت مصطفى.

وحصل المستقلون على ٨ مقاعد، وحصلت المعارضة على مقعد واحد، وتقرر إجراء جولة الإعادة في ٨٥ بالمئة من الدوائر. وفي ١٠/٢٤ أجريت انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى، وتنافس فيها ٢٣٦ مرشحاً في ٦٥ دائرة عامة بمحافظات الإسكندرية والبحيرة والمنوفية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والفيوم وسوهاج وقنا للفوز بـ ١١٨ مقعداً[١٦]. وجاءت نتائج الإعادة كالآتي: فوز الوطني بـ ٩٧ مقعداً، و١٨ للمستقلين، و٣ مقاعد للمعارضة. ومعنى ذلك أن المرحلة الأولى بجولتيها انتهت بحصول الوطني على ١١٨ مقعداً، والمستقلين على ٢٦ مقعداً، بينما فازت أحزاب المعارضة بأربعة مقاعد (٣ تجمع، ١ وفد).

كانت نتيجة المرحلة الأولى للانتخابات مغايرة لكل التوقعات المسبقة، وربما كان أغرب ما جاء فيها هو فشل خمسة من رؤساء اللجان بمجلس الشعب وهم من الأسماء الرنانة في الحزب الوطني[١٧]، بل إن وصول الحزب إلى ١١٨ مقعداً لم يتم إلا بعد انضمام عدد من المستقلين الفائزين إلى الحزب، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى أحقية الحزب في ضم المستقلين، بعد أن كان قد رفض أصلاً ترشيحهم على قوائمه. إذن كانت السمة الواضحة لنتائج هذه المرحلة هي ضعف نتائج الحزب الوطني، مما أشار جزئياً إلى سوء اختيار مرشحيه إلى حد أن عدداً من هؤلاء المرشحين لم يحصل على أكثر من ٥٠٠ صوت.

ولم يكن أداء أحزاب المعارضة أفضل حالاً، باستثناء حزب التجمع الذي فاز ثلاثة من مرشحيه، بينما لم يحصل الوفد إلا على مقعد واحد، وخرج الحزب الناصري خالي الوفاض، وهو مصير باقي الأحزاب نفسه. أما تيار الإخوان المسلمين فقد حصل على ستة مقاعد حيث نجح ببناء تكتل من الأنصار والمتعاطفين معتمداً على قدراته التنظيمية العالية في حشدهم للتصويت[١٨].

وربما يكون أكثر الملاحظات أهمية بالنسبة للمرحلة الأولى هو تعدد المصادر التي أجمعت على أن هذه المرحلة أجريت في جو يتسم بالنزاهة والحيدة وذلك في ظل الإشراف القضائي الكامل[١٩].

المرحلة الثانية: أجريت المرحلة الثانية، جولة أولى، في ١٠/٢٩ في تسع محافظات هي: الدقهلية والشرقية والغربية وكفر الشيخ ودمياط وأسوان والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء. وتنافس فيها ١٣٦٨ مرشحاً منهم ١٣٤ من الحزب الوطني، و٥٣ من حزب الوفد و١٦ من حزب التجمع، و١١ من الناصري، و١١ من الأحرار، و١٦ من الأحزاب الأخرى، مع ملاحظة وجود ٤٦٧ مستقلاً، وأجريت الانتخابات في ٦٧ دائرة

---

(١٦) صدر قرار وزير الداخلية بوقف انتخابات الإعادة في الدائرة الثانية «الرمل» بالإسكندرية، وتأجيل الانتخابات فيها وهي الدائرة المرشحة فيها مرشحة الاخوان المسلمين تحت صفة «مستقلة». **الأهرام**، ١٠/٢٥/ ٢٠٠٠.

(١٧) وهم: محمد محمود وعبد الرحيم الغول وأمين مبارك ومحمد عبد الله وأبو بكر الباسل.

(١٨) وحيد عبد المجيد، «ماذا تعني نتائج المرحلة الأولى؟» **الأهرام**، ١٠/٣٠/ ٢٠٠٠.

(١٩) من هذه المصادر: **روز اليوسف** (٢١ ـ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠)؛ **الأهرام الاقتصادي** (٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠)؛ **الدستور** (٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠)، **والوسط** (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

انتخابية لشغل ١٣٤ مقعداً. وجاءت النتائج كالآتي: فاز الحزب الوطني بـ ١٠ مقاعد، والمستقلون بـ ٨ مقاعد. وفي ١١/٤ أجريت انتخابات الإعادة للمرحلة الثانية للمنافسة على ١١٦ مقعداً بين ٨٤ من الحزب الوطني، و١٣٩ مستقلاً، و٣ من الوفد، و٣ من التجمع، و٣ من الحزب الناصري (من المستقلين ١٤ مرشحاً للإخوان المسلمين في ٤ محافظات)[٢٠]، وجاءت النتائج كالآتي: الحزب الوطني ١٠٦ مقاعد، المستقلون ٢٢ مقعداً، المعارضة ٦ مقاعد. ثم جاء بيان وزارة الداخلية لنتيجة المرحلتين الأولى والثانية كالآتي: أجريت الانتخابات في ١٨ محافظة، لشغل ٢٨٢ مقعداً وجاءت النتائج كالتالي: الحزب الوطني ٢٢٤ مقعداً بنسبة ٧٩,٤٣ بالمئة من إجمالي مقاعد المرحلتين، المستقلون ٤٨ مقعداً بنسبة ١٧,٠٢ بالمئة، أحزاب المعارضة ١٠ مقاعد (٤ وفد، ٤ تجمع، ٢ ناصري). وبعد عدة أيام أعلن مجلس الوزراء المصري بياناً عن نتائج المرحلتين الأولى والثانية وجاء كالآتي[٢١]: الحزب الوطني ٢٣٣ مقعداً بنسبة ٨٢,٦ بالمئة، المستقلون ٣٩ مقعداً وأحزاب المعارضة ١٠ مقاعد بنسبة ١٧,٤ بالمئة. وبعد هذه المرحلة أثيرت مشكلة المستقلين نفسها، وهم الذين سارعوا بعد الفوز للانضمام للحزب الوطني. كما وقعت أحداث عنف شديدة في محافظة الغربية أسفرت عن مصرع مواطنين وإصابة ٣٥ شخصاً، وفي محافظة دمياط وأسفرت عن مصرع مواطن وإصابة ٩ مواطنين آخرين، وكذلك أحداث عنف أخرى في الدقهلية وكفر الشيخ وكفر الزيات.

المرحلة الثالثة: أجريت الجولة الأولى من المرحلة الثالثة في ١١/٨ في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد ومرسى مطروح، وتنافس فيها ١٣٢٥ مرشحاً على ١٦٠ مقعداً. وبلغ عدد مرشحي أحزاب المعارضة (الوفد والتجمع والناصري والأحرار والوفاق والتكافل) ٢٠٠ مرشح. وشمل المرشحون عموماً رموزاً سياسية ومسؤولين، ونواباً برلمانيين، وأقطاباً في المعارضة، ونحو ١٠٠٠ مرشح من المستقلين. وعندما أعلنت النتائج اتضح أنه يتعين الإعادة في ٨٠ بالمئة من الدوائر الانتخابية، ومع ذلك فقد أعلن فوز العديد من الأسماء المهمة[٢٢]. وفي ١١/١٤ أجريت جولة الإعادة في ٧١ دائرة عامة وتنافس فيها ٢٥٠ مرشحاً منهم ١٠٣ من الحزب الوطني، و١٤٠ مستقلاً، ٣ من الوفد، ٣ من التجمع، ١ ناصري. ويلاحظ دخول الوطني هذه المرة محاولاً كسر حاجز الـ ٢٥٦ عضواً من مجموع أعضاء البرلمان الـ ٤٤٤ إلى جانب العشرة المعينين. وجرت الإعادة في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد ومرسى مطروح. وتميزت هذه الجولة بالمنافسة الشديدة بين الوطني والمستقلين في ٦٠ بالمئة من الدوائر، ووجود ٤ سيدات (٢ وطني، و٢ مستقل).

---

(٢٠) تميزت هذه الجولة بسخونة شديدة، حيث تنافس فيها رموز مهمة من الوطني والوفد والناصري والاخوان: عصام راضي ومحمود شريف (وطني)، وفؤاد بدراوي (وفد) وضياء الدين داود (ناصري)، وأحمد الزيات (اخوان).

(٢١) **الأهرام**، ١١/٨/٢٠٠٠.

(٢٢) منهم: فتحي سرور وزكريا عزمي وابراهيم سليمان وآمال عثمان وحمدي السيد وسيد مشعل (وطني). والإعادة أهم رموزها: يوسف بطرس غالي وخالد محيي الدين ومحمد محجوب، وكان من مفاجآت هذه الجولة خروج عبد الأحمد جمال الدين وكرم عيسى ورجب شرابي وسفير نور ووجيه عزام.

إلا أنه من أهم علامات هذه المرحلة النتائج التي حققها الإخوان المسلمون والتي دفعت بمرشحين ينتمون إلى قوى سياسية مختلفة للاتصال بقادة الإخوان للحصول على تأييد الكتلة الانتخابية للجماعة في الدوائر التي لم يترشح فيها رموزهم في المرحلة الثالثة. كانت نتائج المرحلتين السابقتين قد أفرزت مناخاً مؤاتياً لمصلحة مرشحي الإخوان والذين حصلوا على قوة دفع كبيرة. وقد حصلوا على ٦ مقاعد في المرحلة الأولى كان يمكن أن تزيد إلى ثمانية لولا تأجيل انتخابات دائرة الرمل في الإسكندرية، وحصلوا على ٩ مقاعد في المرحلة الثانية، وخاضت الجماعة المرحلة الثالثة بـ ٢٢ مرشحاً بينهم ١١ في القاهرة وعلى رأسهم سيف الإسلام حسن البنا الذي رشح في دائرة عابدين، و٥ في الجيزة على رأسهم المستشار مأمون الهضيبي الذي خاض معركة شرسة أمام أمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة، و٤ في القليوبية، وواحد في كل من بني سويف وأسيوط[٢٣].

نتائج الجولة الأولى: جاءت نتائج الجولة الأولى من المرحلة الثالثة كالآتي: فاز ٣٥ مرشحاً منهم ٢٣ من الحزب الوطني، ١٠ من المستقلين، مقعد للوفد، ومقعد للأحرار[٢٤]. وكانت هذه النتائج تعني إجمالاً وصول الحزب الوطني إلى ٢٥٦ مقعداً، وحصول المستقلين على ٤٩ مقعداً، والوفد على ٥ مقاعد، والتجمع على ٤ مقاعد، والناصري على مقعدين، ومقعد واحد لحزب الأحرار.

٣ ـ النتائج النهائية للانتخابات

في ١١/١٦ جاء بيان وزارة الداخلية معلناً النتائج النهائية كالآتي:

الحزب الوطني ٣٨٨ مقعداً بعد أن انضم إليه ٣٥ مستقلاً، والمستقلون ٣٧ مقعداً، وحزب الوفد ٧ مقاعد، وحزب التجمع ٦ مقاعد، والحزب الناصري ٣ مقاعد، وحزب الأحرار مقعد واحد، أي أن المعارضة فازت بـ ١٧ مقعداً.

ثالثاً: الدلالات السياسية لانتخابات ٢٠٠٠

١ ـ ملاحظات أولية على عملية الانتخابات

بعد انتهاء المرحلة الأولى للانتخابات، أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً عن عملية الانتخابات[٢٥]، وقد أورد التقرير عدة ملاحظات نوجزها فيما يلي:

أولاً: ان الإشراف القضائي على انتخابات ٢٠٠٠ في مصر لم يكن كاملاً، واقتصر

---

(٢٣) الحياة، ٧/١١/٢٠٠٠، وصرح مرشد الإخوان مصطفى مشهور أن نتائج الانتخابات تؤكد حضور التيار الإسلامي في الشارع المصري، ودعا الدولة إلى تغيير طريقة تعاطيها مع الجماعة.

(٢٤) من أبرز الفائزين: أيمن نور (وفد)، رجب حميدة (أحرار). ومن أبرز الخاسرين: أسامة شلتوت (رئيس حزب التكافل)، ورموز الاخوان: أحمد سيف الإسلام ومأمون الهضيبي ومجدي حسين.

(٢٥) الوفد، ٢٦/١٠/٢٠٠٠.

من المؤسف أن الإشراف القضائي على انتخابات ٢٠٠٠ لم يكن كاملاً، واقتصر على مرحلة التصويت، وتجاهل المراحل السابقة واللاحقة..

على مرحلة التصويت، وتجاهل المراحل السابقة واللاحقة، والتي شهدت ممارسات مست نزاهة الانتخابات مثل تدخل الجهات الإدارية للحكومة، وجهاز الشرطة، ووقوع تمييز بين المرشحين في أجهزة الإعلام التي تحتكرها الدولة.

ثانياً: جرت الانتخابات في ظل مناخ تشريعي غير مؤات حيث ظل قانون الطوارئ سارياً بما يتضمنه من قيود على حرية الاجتماع والانتقال واعتقال المشتبه بهم.

ثالثاً: استمرار القيود على الأحزاب السياسية، وذكر التقرير حالة حزب العمل حيث قامت لجنة شؤون الأحزاب بتجميد نشاطه ووقف صحيفته ومطبوعاته وحرم الحزب من تمثيل أعضائه في الانتخابات.

رابعاً: تمييز وسائل الإعلام بين مرشحي الوطني ومرشحي المعارضة، حيث منح رئيس كل حزب معارض أربعين دقيقة لعرض برنامج حزبه، بينما سمح لمسؤولي الوطني بالتوسع في عرض مشاريعهم ودعاياتهم الانتخابية.

وفي ٣٠/١٠ أوردت **الوفد** أيضاً تقريراً ثانياً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الانتخابات[٢٦]، وجاء فيه أنه يلاحظ الدور البارز لرجال القضاء المصري في تحرير إرادة الناخبين، وهو ما تمثل في انتهاء أسطورة «تسويد البطاقات» التي كانت إحدى أهم علامات الانتخابات التشريعية السابقة. وقال التقرير «ان وجود رجال القضاء داخل اللجان قد حدَّ بقدر كبير من التلاعب في صناديق الانتخابات، حيث تصدى رجال القضاء لمحاولات بعض الأشخاص للتلاعب في عملية الإدلاء بالأصوات»، إلا أن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أورد عدة ملاحظات حول تجاوز الشرطة لدورها في تأمين العملية الانتخابية، ووقوع حملات أمنية ضد بعض المرشحين وأنصارهم، حيث تم القبض على ١٤٠ مواطناً، كما رصد التقرير تعامل الشرطة بعنف مبالغ فيه ضد بعض التجمعات خارج اللجان[٢٧]. وفي هذا المجال يذكر أن مجلس نقابة الصحفيين المصريين أعرب عن انزعاجه من الاعتداءات التي تعرض لها بعض الصحفيين والمصورين في أثناء أدائهم لعملهم في تغطية عمليات الاقتراع في المرحلة الثالثة، وأدان المجلس حدوث هذه الانتهاكات لحرية الصحافة وحق المواطن في المعرفة[٢٨].

وعلى رغم هذه الظواهر، فإنه يمكن القول إن الإشراف القضائي الكامل على التصويت في الانتخابات كان من أهم المتغيرات، حيث أدى إلى توفير مناخ اتسم بقدر لا بأس به من النزاهة وربما يكون هذا هو السبب في زيادة نسبة المشاركة في عمليات التصويت حيث تراوحت بين ٢٠ و٣٥ بالمئة من إجمالي الناخبين في الدوائر الريفية، وما

(٢٦) **الوفد**، ٣٠/١٠/٢٠٠٠.

(٢٧) انظر: **الأحرار**: ٧/١١/٢٠٠٠، و١١/١١/٢٠٠٠، **والوفد**، ١١/١١/٢٠٠٠.

(٢٨) **الأهرام**، ١٠/١١/٢٠٠٠.

لا بد من السعي القضائي والحكومي والحزبي لتعديل المواد التي تفرض ظروفاً ملتبسة تستوجب التغيير، والتي غالباً ما يتم اللجوء إليها لتقديم الطعون والدعاوى الانتخابية ضد الخصوم.. فظاهرة الطعون تعد ظاهرة متكررة خلال مراحل الانتخابات. وقد لعبت دورها في تحديد نتائج بعض الدوائر.

بين ١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة في الدوائر الحضرية[٢٩]. وكان يمكن أن تكون نسبة التصويت أعلى من ذلك لولا بعض الظواهر التي صاحبت الانتخابات ومن ذلك: ضخامة عدد المقيدين من الناخبين في اللجان الفرعية والذي وصل في بعضها إلى ٣٠٠٠ ناخب، الأمر الذي جعل من قيامهم جميعاً أو أغلبهم بالتصويت في خلال ساعات فتح اللجان المحددة أمراً مستحيلاً. إضافة إلى ذلك هناك الأخطاء الفادحة في كشوف أسماء الناخبين وأرقام قيدهم وهو ما أعاق غالبيتهم عن أداء واجبهم. كذلك هناك عوامل أمنية وإدارية تستوجب معالجتها بمختلف الوسائل القانونية والدستورية المتاحة. من هنا يمكن القول إن هناك خطوات من شأنها إصلاح آلية التصويت الانتخابي ومن ذلك: إعادة تقسيم اللجان الفرعية بحيث لا يزيد عدد المقيدين في كل منها على ١٠٠٠ ناخب، وإعادة قيد الهيئة الناخبة المصرية كلها من جديد عبر «الرقم القومي» ومد الإشراف القضائي خارج مقار اللجان الفرعية عن طريق إنشاء لجان قضائية متنقلة تمارس عملها أثناء الانتخابات، وتتخذ القرارات السريعة المناسبة تجاه أي مخالفات قانونية تراها. وهنا يلاحظ أنه باستقراء البعد الاجتماعي فإنه يمكن القول ان الإشراف القضائي على التصويت والفرز ساهم بصورة ملحوظة في تخفيف أجواء التوتر والعنف المعتاد ظهورهما في انتخابات مجلس الشعب، وبخاصة في المناطق الريفية، فقد تراجعت معدلات العنف الاجتماعي إلى حد كبير وحل محلها عنف سياسي وحكومي في بعض الدوائر، وبخاصة في المناطق التي شهدت مرشحين من التيار الإسلامي.

يتصل أيضاً بدور القضاء الضجة التي أثيرت بشأن مزدوجي الجنسية، حيث أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها التاريخي بعدم جواز ترشيح مزدوجي الجنسية في انتخابات مجلس الشعب، وأدى ذلك إلى تدفق الطعون على ساحات القضاء ضد عدد من الوزراء ورجال الأعمال بدعوى أنهم مزدوجو الجنسية. واستندت الطعون إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا الذي أكد أن ازدواجية الجنسية تعني ازدواجية الولاء مما يعرض مصالح البلاد للخطر[٣٠]. وفي هذا السياق يتضح تعاظم دور القضاء ليس فقط في اللجان الانتخابية، بل كذلك عبر محاكم القضاء الإداري والدستوري، فظاهرة الطعون والدعاوى الانتخابية تعد ظاهرة متكررة خلال مراحل الانتخابات، ولعبت دورها في تحديد نتائج بعض الدوائر. ويلاحظ أن ظاهرة تقديم

---

(٢٩) إذا اعتبرنا أن هذه النسب حقيقية، فإنها بذلك تختلف عما كان يعلن في انتخابات سابقة عن وصول هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة.

(٣٠) الذين قدمت طعون ضدهم هم: الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد، وابراهيم سليمان، وزير الإسكان، ومن رجال الأعمال: منير فخري عبد النور ومحمد أبو العينين ورامي لكح. **روز اليوسف** (٤ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

الطعون ضد المنافسين لأسباب عديدة تركزت في الحضر أكثر من الريف، وفي محافظات الوجه البحري بصورة أكبر. وقد أثارت هذه الظاهرة تساؤلات بالنسبة لبعض مواد قانوني مجلسي الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فيما يخص تعريفي العامل والفلاح، وشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وطريقة أداء الناخبين لواجبهم، مما يستوجب التدخل والسعي القضائي والحكومي والحزبي لتعديل المواد التي تفرض ظروفاً ملتبسة تستوجب التغيير مستقبلاً.

٢ ـ المال والانتخابات

من الطبيعي أن يلعب «المال» دوراً مهماً في الانتخابات وبالنسبة للحملات الانتخابية فإن المنصوص عليه قانوناً هو إنفاق ١٠٠٠ جنيه، وهي بطبيعة الحال غير كافية ولا أحد يلتزم بها. وفي انتخابات ٢٠٠٠ تردد أنها تجاوزت بالنسبة لبعض المرشحين مبلغ ٥ ملايين جنيه للفرد الواحد[٣١]. فقد قام بعض رجال الأعمال بافتتاح مكاتب لتقديم الخدمات في دوائرهم، وتلقي الطلبات والشكاوى، كما نمت ظاهرة سماسرة الانتخابات، ودفع الرشى المباشرة، وشراء الأصوات، وتوزيع الهدايا، وأدى الإنفاق الباذخ على الحملات الانتخابية إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، واتهمت أحزاب المعارضة رجال الأعمال بالسعي إلى شراء «الحصانة» البرلمانية بأي ثمن لتحقيق النفوذ واستعادة ما تم إنفاقه خلال المعركة الانتخابية. وقد تردد أن جملة ما أنفق في انتخابات ٢٠٠٠ يربو على ٣ مليارات جنيه، هذا على الرغم من أن مصر تمر حالياً بفترة ركود اقتصادي واضحة.

> **لقد أدى الإنفاق الباذخ على الحملات الانتخابية إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، واتهم رجال الأعمال بالسعي إلى شراء "الحصانة" البرلمانية لتحقيق النفوذ واستعادة ما تم إنفاقه خلال المعركة الانتخابية.**

٣ ـ انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي

السمة العامة للنظام السياسي في مصر هي احتجاز نمو الديمقراطية في حدود التعددية الحزبية، والعجز عن تجاوز ذلك إلى آفاق أوسع للإصلاح الديمقراطي. فالنظام المصري يعاني حالة من الجمود يتم خلالها تدبر أمر التوترات الاجتماعية والاقتصادية، والتوترات الدينية بمزيج من التعدد الحزبي الخاضع للسيطرة مع اللجوء إلى قانون الطوارئ الموسع. ويتضمن ذلك قدراً من النمو الاقتصادي المعتمد على إدارة عملية الإصلاح الهيكلي.

بالنسبة للسياسات الانتخابية، فإن الإبقاء على النظام القائم يتطلب قدرة مستمرة

---

(٣١) حامد محمود السيد، «رجال الأعمال والانتخابات»، **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ١٩ ـ ٢١.

على ترتيب أمور الانتخابات بحيث يُعطى الناخبون في المدن خياراً ظاهرياً بما يكفي لإغرائهم بالإدلاء بأصواتهم دون أن تتاح لهم فرصة إخراج الحزب الوطني الديمقراطي من الحكم. وقد ينطوي ذلك أيضاً على نوع من التحالف غير المباشر مع بعض أحزاب المعارضة لكي تسقط تهديدها بمقاطعة الانتخابات لقاء إصلاحات دستورية وقانونية ترمي إلى جعل العملية الانتخابية أكثر انفتاحاً وإنصافاً. وفي مثل هذا المناخ يمكن اعتبار التشرذم المتواصل للمعارضة من جراء تأليف أحزاب جديدة أو انقسام الأحزاب القديمة من الأمور المسلم بها. ومن البدهي أيضاً أن تكون المجموعة الوحيدة ذات القدرة على تعبئة التأييد الانتخابي في الأحياء الفقيرة في المدن والضواحي، هي مجموعة الإخوان المسلمين، فإنها تظل مستبعدة أبداً من المشاركة بصورة كاملة[٣٢].

وفي ضوء الظروف التي أجريت في ظلها انتخابات ٢٠٠٠، فقد اتضحت عدة مؤشرات دالة على ملامح التطور السياسي وتجربة التعددية السياسية خلال المرحلة الحالية في مصر. أولى هذه المؤشرات تتعلق بأزمة الحزب الوطني الحاكم والذي أحرز ٣٨٨ مقعداً من إجمالي المقاعد وعددها ٤٤٢، أي بنسبة ٨٥,٥ بالمئة[٣٣] وباعتراف الجميع فقد كان متعذراً على الحزب الوطني أن يكسب الانتخابات الأخيرة بالسهولة نفسها التي كان يكسب بها الانتخابات السابقة. كما أن الحزب لم يتمكن من الحصول على أكثر من ثلثي مقاعد المجلس الجديد إلا بعد انضمام المستقلين (عن مبادئه) إلى كتلته البرلمانية. وفي مراحل الانتخابات الأولى سقط عدد من رموزه الكبار، مما جعل البعض يتوقع «نكسة» للحزب الوطني. وفي إطار تفسير أزمة الحزب الوطني، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط:

أ ـ بالمنظور السياسي الديمقراطي، فإنه من النادر أن يبقى حزب في السلطة لأكثر من عقدين دون أن تتعرض شعبيته للتآكل الشديد، وعند إجراء الانتخابات في ظل فترة من الركود الاقتصادي، فإن ذلك بلا شك يؤدي إلى الحسم من أرصدة الحزب الحاكم.

ب ـ من الحقائق التي يجب الالتفات إليها أن الغالبية الساحقة من الناخبين في مصر لا تصوت على أساس الانتماء الحزبي في المقام الأول، وإنما حسب اعتبارات أخرى مثل شخص المرشح ومدى ارتباطه بهم أو وفقاً لمؤثرات اجتماعية تقليدية عائلية أو عشائرية أو غيرها، وهنا يقال إن الحزب أساء اختيار كثير من مرشحيه، وبخاصة أن بعضهم ظل عضواً في البرلمان لخمس أو ست دورات متعاقبة.

ج ـ يقال إن انتخابات ٢٠٠٠ شهدت ما يسمى بـ «التصويت العقابي»، أي وجود اتجاه قوي لدى الناخبين المصريين لمعاقبة الحزب الوطني بالتصويت لمرشحين آخرين،

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول تحولات النظم السياسية، والنماذج التي يطلق عليها اسم «الجمود» و«الانغلاق السياسي» و«تحديث الاستبداد»، انظر: Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman and Peter H. Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures*, Monograph Series; no. 30 (San Diego, CA: University of California, Center for U. S.-Mexican Studies, 1989), pp. 115-119.

(٣٣) وذلك بسبب تأجيل الانتخابات في دائرة «الرمل» بالإسكندرية بناء على حكم قضائي، حيث ان عدد المقاعد في البرلمان هو ٤٤٤ + ١٠ معينين.

مما زاد من فرص المرشحين المستقلين وبخاصة من المنتمين للتيار الإسلامي.

د ـ كشفت الانتخابات أن الحزب الوطني يعتمد أساساً على جهاز الدولة وأن تركيبته القيادية أصابها الترهل والجمود، وتفتقر غالبها للأواصر العضوية بالقواعد الجماهيرية، فهذه القيادات تعتمد على وظائفها البيروقراطية والحكومية، وهي تمارس العمل الحزبي من خلال المكاتب والأوامر[٣٤].

إن ما يجب تأكيده هو أن أزمة الحزب الوطني ما هي إلا أحد وجوه التراجع العام للأحزاب السياسية: أغلبية ومعارضة. وفي إطار انتخابات ٢٠٠٠، وحدوث تغيرات جوهرية في الشكل الذي تجري به الانتخابات بإشراف قضائي على مرحلتي التصويت والفرز، وإجراء الانتخابات على أكثر من مرحلة، فإن ذلك أدى إلى واقع جديد للحياة النيابية ترتب عليه وجود خريطة جديدة لتوزيع أعمدة المشاركة السياسية داخل المجتمع، وذلك بظهور المستقلين كقوة منافسة للأحزاب بما فيهم الحزب الوطني. فقد أسفرت النتائج عن تراجع أو اختفاء الأحزاب السياسية أمام المستقلين الذين فاقت قوتهم الحزب الوطني نفسه. ففي آخر المرحلة الثالثة أعلن أن المستقلين حصلوا على ٣٧ مقعداً وحصلت أحزاب المعارضة على ١٧ مقعداً[٣٥] (٧ للوفد، ٦ للتجمع، ٣ للناصري، مقعد واحد للأحرار). وفي المراحل الأولى للانتخابات كان عدد المستقلين يفوق غيرهم من المرشحين، كما أنهم حصلوا على مقاعد أكثر مما حصل عليه المنتمون للأحزاب.

إن ظاهرة المستقلين تعكس في حقيقتها ضعف الالتزام الحزبي، حتى ان ١٧٨٥ من هؤلاء المرشحين كانوا ممن انشقوا عن الحزب الوطني، أي بنسبة أكثر من ٥٠ بالمئة من أعداد المستقلين المرشحين، وهو ما يعكس أيضاً مدى تفكك الحزب الوطني نفسه. كما أن النسبة العالية من المقاعد التي حصدها المستقلون تؤكد من ناحية أخرى فشل الأحزاب السياسية في التوغل والانتشار داخل المجتمع ليس بسبب سلبية موجودة في المجتمع بقدر ما هو ضعف كامن في هذه الأحزاب التي أصبح بعضها يأخذ الشكل الديكوري بغية المحافظة على ما تبقى له من وجود في الحياة السياسية. لقد طرحت انتخابات ٢٠٠٠ تساؤلاً مهماً هو: ألم تعد هناك رغبة في دعم الانتماء الحزبي في المجتمع المصري؟ وهل يعود ذلك إلى التطورات التي يمر بها المجتمع أم يعود إلى عدم قدرة الأحزاب على التكيف وفقاً لهذه التطورات، والإصرار على التمسك بأطر سياسية قديمة لا تتماشى مع الواقع الجديد، مما جعل الكثيرين ينظرون إلى عملية الانتماء الحزبي على أنها قيد وعبء أكثر من كونها التزاماً[٣٦].

---

(٣٤) وحيد عبد المجيد [وآخرون]، **مصر والنموذج الديمقراطي** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٩)، ص ١٧٧ ـ ١٧٩؛ نبيل عبد الفتاح، «تمرين في مديح التجديد السياسي،» **الأهرام**، ٦/١١/٢٠٠٠، وعبد الرحمن عبد العال، «المستقلون والانتخابات،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٩ ـ ١٢.

(٣٥) كان حزب الوفد وحده يراهن على ١٠٠ مقعد أثناء الحملة الانتخابية.

(٣٦) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل، ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢**، وبرهان غليون [وآخرون]، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

ويرتبط بقضية الالتزام الحزبي الخلاف الذي نشب بسبب انضمام عدد كبير من المستقلين إلى عضوية الحزب الوطني بعد الفوز، مما فتح باب النقد على نطاق واسع سواء فيما يتعلق بقضية الالتزام الحزبي للمستقلين، أو بالنسبة للحزب الوطني الذي دخل الانتخابات بإثنين من المرشحين على قائمته في كل دائرة في الوقت نفسه الذي يوجد فيه العديد من المستقلين الذين ينضمون إليه بعد الفوز، مما يعني أن الحزب الوطني كان يدخل بأكثر من مرشحين في كل دائرة وهو ما يتنافى مع قواعد الانتخابات(٣٧).

٤ ـ المرأة في انتخابات ٢٠٠٠

لوحظ تضاعف عدد السيدات المرشحات في الانتخابات، حيث وصل العدد إلى ١٠٩ مرشحات من بين ٤٢٥٠ مرشحاً، وهي نسبة تتجاوز تلك التي كانت عليه الحال في انتخابات ١٩٩٥ (٧١ مرشحة)، إلا أنها تظل ضئيلة مقارنة بعدد المرشحين ولا تتجاوز ٢,٥٦ بالمئة من إجمالي المرشحين. ولوحظ تضاعف عدد السيدات المرشحات من الحزب الوطني (١١ سيدة، وفي انتخابات ١٩٩٥، ٦ سيدات)، كذلك يلاحظ زيادة عدد المرشحات من السيدات المستقلات (٧٤ سيدة)، وغطى ترشيح السيدات ٢٥ محافظة بدلاً من ٢٣ محافظة في انتخابات ١٩٩٥. وقد تقدمت نسبة ترشيح المرأة بمحافظات الوجه البحري والقاهرة الكبرى عنها بمحافظات الوجه القبلي وسيناء. وقد اتسمت البرامج الانتخابية للسيدات المرشحات بالتركيز على قضايا اجتماعية تتفق وطبيعتهن، والتي يمكنها لعب دور في مجال الاهتمام بالأسرة ومساعدة الأطفال ومجالات الإعاقة والأحداث والمسنين. وبعد إعلان النتائج النهائية أصبحت ٧ سيدات عضوات في مجلس الشعب منهن أربع صعيديات، وهي ظاهرة جديدة في المجلس، واثنتان من العاصمة، وسيدة من الوجه البحري.

٥ ـ القوى السياسية في مجلس ٢٠٠٠

يقال إن مجلس ٢٠٠٠ سيكون مجلساً وسطاً من حيث الأداء بين مجلس ١٩٨٤ الذي تضمن زهاء ٦٠ معارضاً ومجلس ١٩٨٧ الذي تضمن زهاء ١٠٠ مقعد للمعارضة، وربما لا يعكر صفوه إلا الكم الكبير من الطعون الانتخابية وما ستسفر عنه قرارات المجلس والسلطة القضائية بهذا الشأن. كذلك من علامات المجلس الجديد أنه يضم ثلاثة أقباط تنوعت انتماءاتهم بين من دخل على قائمة الحزب الوطني (يوسف غالي)، أو تحت لافتة حزب معارض هو «الوفد» (منير فخري)، أو مستقل (رامي لكح)، مع ملاحظة أن التيار الديني دعم مرشح حزب «الوفد» القبطي في مواجهة مرشح الحزب الوطني. ثم نأتي إلى أكثر المفاجآت أهمية في مجلس ٢٠٠٠، والمتمثلة في حصول الإخوان المسلمين على ١٧ مقعداً على رغم أن جماعة الإخوان «محظورة» رسمياً،

---

(٣٧) انظر البحث القانوني الموسع حول هذه القضية، في: زكريا شلش، «انضمام المستقلين إلى الأحزاب بين المخالفتين القانونية والمسلكية،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/١١/١٠، وابراهيم درويش، «انضمام أعضاء مجلس الشعب المستقلين إلى الحزب الوطني مخالفة دستورية،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/١١/٣.

ولتصبح الكتلة البرلمانية الثانية بعد الحزب الحاكم[٣٨]. ولتفسير هذه النتيجة التي حققها التيار الإسلامي، يقال إنها تعود لعامل الإشراف القضائي على عملية التصويت والفرز، مما أتاح لهم حرية التحرك نسبياً، ثم التصويت العقابي ضد الحزب الوطني، وهناك أيضاً الاستراتيجيا الدقيقة التي اتبعها الإخوان وخاض بها الانتخابات. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجيا على «عدم استفزاز السلطة»، وفي الوقت نفسه طرح مفاهيم سياسية جديدة تمثلت في ترشيح سيدة لأول مرة لخوض الانتخابات، كما تضمنت استراتيجية الجماعة تجنب ارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تحسب عليها، مما عكس مهارة فائقة في التعاطي مع لعبة الانتخابات[٣٩]. وقد رشحت الجماعة ٧٥ مرشحاً راعت في اختيارهم الدقة والتمتع بالقبول والشعبية، ويضاف إلى ذلك أن الجماعة قد حرصت على ألا تعلن برنامجاً أو شعاراً موحداً لمرشحيها على مستوى الجمهورية. وقد ترتب على هذه النتيجة التي حققها التيار الديني إثارة العديد من التساؤلات منها: هل يعني انتساب الأعضاء (من ممثلي التيار الإسلامي) لحزب غير شرعي أن تكون عضويتهم في المجلس غير شرعية؟ هل تعني عضوية هؤلاء الأعضاء في مجلس الشعب نقض الادعاء بأنهم يمثلون حزباً غير شرعي؟ ثم ثار تساؤل آخر أكثر أهمية على الصعيدين الشعبي والإعلامي، وهذا التساؤل هو: أليس من الأفضل وقد برز الإخوان المسلمون كأبرز حزب معارض في مصر الآن أن يتاح لأعضائه العمل في إطار شرعية النظام بدلاً من أن يتسم هذا الحزب بصفة تمثيلية كمستقلين علناً، بينما هو في حقيقة الأمر تنظيم قائم سراً؟ وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أنه يجب تغيير قانون الأحزاب السياسية ليستوعب كل القوى السياسية على الساحة حالياً. والمعارضون يرون أن دخول الدين في السياسة يفتح الباب أمام صراعات لا يعرف أحد نتائجها. المهم أن النقاش بشأن هذا الموضوع خرج إلى العلن ربما لأول مرة على هذه الصورة من الصراحة والوضوح والمواجهة على صعيد الرأي العام المصري[٤٠].

التقويم النهائي

بعد إشراف الهيئة القضائية على انتخابات ٢٠٠٠ (تصويتاً) أصبحت يد الحكومة أقل وطأة على الانتخابات ربما لأول مرة منذ صدور دستور عام ١٩٢٣. لقد قبلت الحكومة الخروج على التقليد المؤسف الذي استمر طويلاً، ورفعت يدها الثقيلة عن الانتخابات التي جرت أخيراً، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه بداية مبشرة لسياسات حكومية تسعى إلى تغيير نمط قائم ومستمر لثلاثة أرباع القرن. ومع ذلك يلاحظ غياب

---

(٣٨) وذلك بافتراض أن غالبية المستقلين تابعين للحزب الوطني.

(٣٩) قد يضاف إلى هذه التفسيرات ما يتعلق بالمناخ الذي صاحب الانتفاضة الفلسطينية وأحداث القدس مما خلق تعاطفاً شعبياً مع التيار الديني، حيث ربط الشارع المصري بين اتجاهات الاخوان في الداخل، وحركات الجهاد في الخارج (حماس وحزب الله).

(٤٠) انظر التحقيقات الموسعة التي ثارت بهذا الشأن، في: محمد سيد أحمد، «موسم انتخابي،» **الأهرام**، ٩/ ١١/٢٠٠٠؛ «حزب للاخوان المسلمين.. هل يظهر فوق الأرض؟،» **أخبار اليوم**، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٠؛ «الانتخابات أعادت الروح إلى الإخوان،» **الوسط** (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)؛ «الانتخابات تطرح مستقبل العلاقة بين الحكومة والاخوان،» **الوسط** (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، و«هل يرتفع رصيد الاخوان؟،» **الأهرام العربي** (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

لقد تسبب الوهن الشديد الذي أصاب الأحزاب والمجتمع المدني والطبقة الوسطى بتقدم قوى أخرى لسد الفراغ.. وكانت في طليعة تلك القوى العصبيات الأسرية والقبلية.

«المفردات العصرية» التي كان يمكن أن تصنع تمثيلاً نيابياً صحيحاً، وبرزت محلها «مفردات تقليدية» تصنع تمثيلاً نيابياً مزيفاً، وبرلماناً لتحقيق المصالح الشخصية والفئوية أكثر منه برلماناً للعناية بالقضايا العامة والالتفاف حول مشروع قومي للنهضة الشاملة.

لقد كان من المفترض مع حركة التاريخ في مصر أن تنمو مفردات المجتمع المدني ممثلة في تنظيمات الطبقة الوسطى والعاملة على المستوى الاجتماعي والدور السياسي والعمل الحزبي والتمثيل البرلماني وبتقديم أفكار متطورة، إلا أن ما حدث في الانتخابات الأخيرة كشف «ضعف المجتمع المدني»، وانسحاب الطبقة الوسطى من ميدان الحياة السياسية بسبب الوهن الشديد الذي أصابها في العقود الأخيرة. وكان من الطبيعي أن تتقدم قوى أخرى لسد الفراغ وفي طليعة تلك القوى العصبيات الأسرية والقبلية والتي لعبت دوراً مهماً في الانتخابات الأخيرة في مناطق عديدة، وبخاصة في الصعيد وسيناء ومرسى مطروح حيث لتلك العصبيات قوة وقدرة، وإن نظرة على الخريطة الاجتماعية لمصر تكشف عن هذه الحقيقة على نحو جلي، في ما نلاحظه من أن عديدين ممن فازوا من أول مرة، ولم يحتاجوا إلى الدخول في ملحق الإعادة كانوا ممن انتموا لبعض تلك العصبيات أو حظوا بتأييدها، وليس من تفسير للزيادة الكبيرة في أعداد المستقلين سوى أن هؤلاء قد اعتمدوا على مثل تلك العصبيات التي أثبتت أنها الأقوى في الشارع السياسي المصري، وليس الأحزاب التي يفترض أنها من أهم مؤسسات المجتمع المدني. وتبدو المفارقة في أن أغلب هؤلاء بعد فوزهم قد انضموا للحزب الوطني الديمقراطي ليس انطلاقاً من مفهوم الخدمة العامة بقدر السعي لتحقيق المصالح الخاصة أو مصالح العصبيات التي أوصلتهم إلى مقاعد البرلمان، وهو ما يعني أن هذه العصبيات أقوى كثيراً من الأحزاب. ولعل قبول الحزب الوطني بذلك كان بمثابة رفع الراية البيضاء أمام تغييرات لم ينجح بمواجهتها.

من ناحية أخرى، جاءت العناصر «الرأسمالية» منتهزة فرصة «التغييرات التي وقعت» في المجتمع المصري، لجني ثمار الموقف ولإنفاق الأموال الطائلة على الحملات الانتخابية، مستثمرة في ذلك الظروف الصعبة التي تواجه الطبقة الوسطى (التي وقعت في أسفل المدن والقرى) والتي لم يتجاوز دورها تلقي «الرشوة الانتخابية» من جانب من دخلوا المعركة الانتخابية بغطاء الأموال ليس إلا، دون انتماءات فكرية أصيلة أو برامج أو خطط حزبية، ومن ثم يمكن القول دون مبالغة، لقد تحدث المال، ووهن المجتمع المدني □

مكانة حقوق الإنسان في قرارات البنك الدولي

محمد فهيم يوسف

باحث في شؤون التنمية وحقوق الإنسان.

مقدمة

في عالم يكثر فيه الجدل حول جدوى حقوق الإنسان في ظل التصاعد المستمر لأرقام الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي ـ ارتباطاً والتصاقاً ـ يتعاظم النفوذ الرأسمالي في أرجائه، يتعذر القفز عن مسؤولية المنظمات الاقتصادية الدولية عن ذلك، وبخاصة الأكثر منها نفوذاً وتأثيراً في الوقت الحاضر كالبنك الدولي (IBRD)[1]، لا لمجرد أن هذا الأخير قد بلغ قدراً من الضخامة والقوة المالية ما فاق كل التوقعات (بالمقارنة مع الفترة التي أنشئ فيها ضمن ترتيبات مؤتمر بريتن وودز عام ١٩٤٤) فحسب، وإنما لكونه أيضاً يمارس اليوم نوعاً من الاحتكار الفكري الهائل على التنمية، ويسعى إلى ربط العالم بقواعد السوق الحرة، آخذاً بذلك موقع الصدارة في ترتيب لائحة المراكز الأكثر دعماً للتوجه العولمي للاقتصاد الرأسمالي.

وإذا كانت التجليات السياسية للعولمة قد أفرزت ـ مع اتجاه الدكتاتوريات المستبدة نحو الانحسار ـ تزايداً في الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان التي استفادت بدورها من تسارع وتيرة التقارب الذي أحدثته الثورة التقانية، وجعلت من الإنسان غير بعيد عن أخيه الإنسان وآلامه في شتى بقاع الأرض، وبصورة وضعت كثيراً من الأنظمة القمعية الحاكمة في مأزق حرج أرغمها على بحث تلك القضية بجدية، فإن ذلك لا ينفي أن تلك النظم ـ بمديونيتها الضخمة ـ قد وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع مشكلة

(١) البنك الدولي مؤسسة مالية دولية انشئت سنة ١٩٤٥ ضمن ترتيبات مؤتمر بريتن وودز، ويتألف من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي تشكل مجتمعة باستثناء الأخيرة ما يطلق عليه «مجموعة البنك الدولي». وهو بنك تملكه اليوم حكومات ١٨٠ بلداً اكتتبت في رأس ماله، تجتمع حول هدف مركزي وحيد: هو تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية!

نقص الموارد المتاحة لتمويل عملياتها في التحول السياسي، والتي يصعب أن تتحقق وتؤتي أكلها بصورة فعلية بمعزل عن النهوض بمسيرة التنمية لديها، مما جعلها غير قادرة من جديد على الانعتاق من تأثير مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي الذي لم يحمله خطابه الجديد منذ بداية التسعينيات عن «ضرورة تقليص الفقر» و«الاستثمار في رأس المال البشري والبيئة» على النزوح عن فرض مشروطيته الأيديولوجية القاسية (التي تنتج المزيد من الفقر والبطالة!) على أي دولة ترغب في الاقتراض منه أو حتى إعادة جدولة ديونها!!

وإزاء ذلك، قد يبدو في نظر البعض أن عدم التعامل مع البنك الدولي يمثل حلاً أجدى[٢]، ولا سيما أن التزاماً في القانون الدولي لحقوق الإنسان قوامه الاستعمال العقلاني والعادل للمواد المتاحة، سوف يكفي مبدئياً - إذا جرى احترامه - لتأمين حد أدنى من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على نحو لائق وتدريجي، من دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. لكن تلك الفرضية لا تسجل نجاحاً ملموساً على المستوى التطبيقي الذي أثبت أن الموارد الذاتية للكثير من الدول النامية - ولا سيما الأشد فقراً منها - لا تكفي لمواجهة أعباء حتى ذلك الحد الأدنى المنشود من حقوق الإنسان، هذا فضلاً عن أن طبيعة العلاقات والسياسية الدولية السائدة لا تسمح بذلك[٣].

وفي ظل الإغلاق المحكم لباب التغيير الذي يمثل سمة القواعد التنظيمية لنشاط البنك الدولي (على الأخص في ظل نظام وزن الأصوات، أو ما يطلق عليه بقاعدة التصويت المرجح، بدا في نظر كثير من الباحثين والخبراء المشتغلين في حقل التعاون الدولي، واشغال مؤتمرات دولية، ان السبيل لتقويم سياسة البنك الإقراضية إنما يكمن في دمج حقوق الإنسان في قراراته وأنشطته التنفيذية، وبخاصة أن تفعيل العلاقة الجدلية بين التنمية وحقوق الإنسان، أو ما يطلق عليه اليوم بالحق في التنمية، لا يخاطب التزامات الدول الغربية (المهيمنة على سلطة القرار داخل البنك) تجاه حقوق رعاياها فحسب، بل وتجاه رعايا الدول الأخرى أيضاً[٤].

بيد أن الحل السابق على نجاعته، فإن دخوله حيز النفاذ على صعيد البنك الدولي يصطدم هو الآخر بعقبتين أساسيتين:

الأولى: قانونية؛ تتعلق بتمسك الدول الغربية المهيمنة على سلطة القرار داخل البنك بتفسيرات خاصة بها لقوانين عمل الأخير (قاعدة الحياد السياسي)، ورفضها بالنتيجة

---

(٢) هناك رأي آخر في هذا السياق يعتبر أن الاقتراض من البنك الدولي والانصياع لشروطه في التكيف الهيكلي لا يعتبر مبرراً للتقصير بالوفاء بمقتضيات حقوق الإنسان، إذ من الممكن استمرار التعامل مع البنك من دون المساس بذلك الحد الأدنى من حقوق الإنسان الذي يتعين على كل النظم احترامه.

(٣) عبد العزيز النويضي، **الأمم المتحدة: التنمية وحقوق الإنسان: أوجه القصور والإصلاحات اللازمة** (الدار البيضاء: منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ١٩٩٥)، ص ١٢١.

(٤) من المفيد التوضيح في هذا الصدد أن المقصود هنا ليس التدخل الذرائعي في شؤون الدول باسم حقوق الإنسان، وإنما أشكال التعاون الدولي الداعمة لمسعى وضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ وفق أسس المشاركة والتضامن والمنفعة المتبادلة. انظر: «إعلان الحق في التنمية» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٦)، و«إعلان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان» (١٩٩٣).

إدخال حقوق الإنسان حقل المجال القانوني لقراراته، بوصفها مما يتعارض مع تلك القاعدة.

الثانية: (تقنية) إدارية: تتعلق بالهياكل التنفيذية للبنك الدولي وعجزها التقني والإداري من منظور حقوق الإنسان ومتقضيات أعمالها.

وفي ما يلي نعرض تحليلاً لكلا العقبتين:

أولاً: الحياد السياسي للبنك الدولي وحقوق الإنسان

يشترك البنك الدولي مع معظم مؤسسات التمويل الدولية في كونه لا يصدر قراراته إلا وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وحدها كما تشير إلى ذلك: المادة (٤) قسم [١٠] من الاتفاقية المنشئة له، والمادة [٩] من اتفاقية مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة له... إلخ.

وتبعاً لذلك فقد اتجه البنك الدولي نحو استبعاد حقوق الإنسان من المجال القانوني لقراراته وأنشطته التنفيذية على اعتبار انها مما يخرج عن هذا السياق (أ) واتبع السلوك ذاته في علاقته مع الأمم المتحدة بخروجه عليها، وبالأخص على نظامها الخاص بحقوق الإنسان (ب).

١ ـ الدفع بالحياد السياسي لاستبعاد حقوق الإنسان من نطاق قرارات البنك الدولي

تعتبر قاعدة الحياد السياسي من أبرز القواعد التنظيمية لنشاط البنك الدولي، وأكثرها تأثيراً في الوقت نفسه على نهجه تجاه القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، ذلك أنها كانت الأساس الذي بنى عليه البنك رفضه للعمل وفق مقتضيات حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقت انبثاقه عن مؤتمر بريتن وودز عام ١٩٤٤، كما أنها كانت الذريعة التي تمسكت بها الدول الغربية للتنصل من الالتزام الموحد بحقوق الإنسان، وما يفرضه ذلك من بعد عن الانتقائية والتمييز في المعاملة، ولتبرير رفضها للتطور الذي أدرك القواعد الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديداً للحقوق الجديدة المسماة بحقوق التضامن وبخاصة الحق في التنمية.

وعلى ذلك فإننا نجد أنفسنا أمام موقفين يتفقان في المضمون لكنهما يختلفان في الأبعاد: **فالموقف الأول:** عام (تقليدي)، ويمثل ما تبناه البنك الدولي إلى جانب جل مؤسسات التمويل الدولية تجاه حقوق الإنسان في وقت احتدم فيه استخدام هذا الموضوع في الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، ولم تكن فيه قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان قد عرفت تطوراً من مثل ذلك الذي تشهده اليوم، ولم يكن فيه المجتمع الدولي قد سلم بدور التعاون الدولي في النهوض بحقوق الإنسان والرقي بها.

والموقف الثاني: خاص، ويمثل موقف الدول الغربية المهيمنة على سلطة القرار داخل البنك الدولي في ضوء التطور الذي شهدته قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ما يلي سنحاول استعراض كلا الموقفين:

أ ـ خلفيات الموقف التقليدي لمؤسسات التمويل الدولية من حقوق الإنسان

لم تكن التجمعات الدولية وقت نشوء البنك الدولي قد حققت كثيراً من التقدم على النحو الذي تشهده اليوم القواعد الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت السمة الأكثر وضوحاً في تلك الفترة هي توغل الاعتبارات السياسية إلى هذا المضمار[٥]، الأمر الذي لم تجد معه إدارة البنك الدولي آنذاك بداً من إدراجه ضمن فئة الشؤون السياسية التي يحظر تداولها وفق قوانينه، فكان البنك الدولي مثلاً عندما يواجه على غرار صندوق النقد الدولي من قبل أي من الدول الأعضاء بطلبات دمج حقوق الإنسان في قراراته التمويلية، يثير حياده السياسي، ويشهر مقتضيات قانونية نابعة من الاتفاقية المنشئة له، والتي تنص على أن: «البنك وموظفيه ينبغي ألا يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي»[٦]!!

وإذا كان للموقف السابق ما يبرره، على اعتبار أنه استهدف تدعيم ثقة البنك مع الأسواق المالية العالمية التي كانت في تلك الأثناء مصدراً أساسياً لموارده المالية، واستقطاب الدول الاشتراكية وحثها على الانضمام لعضويته عبر طمأنتها بأن البنك وموظفيه لن يتدخلوا في شؤونها الداخلية باسم حقوق الإنسان، فإن ما يثير الدهشة هو الاستمرار في ذلك النهج على رغم تدعيم المركز المالي للبنك، وتحقيق الإجماع الدولي حول معايير مقبولة لحقوق الإنسان ـ على الأقل في ما يخص الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ـ والأكثر من ذلك هو التحولات التي طرأت على النظام الدولي عقب انهيار المعسكر الاشتراكي في مطلع التسعينيات وتراجع دور الصراع الايديولوجي في حقوق الإنسان الذي توارى معه ذلك الجدل التقليدي الذي كان محتدماً بين الشرق والغرب حول حقوق الإنسان والشعوب، بحيث أضحى يسير الاعتقاد في اتجاه أنه كما للإنسان حقوق مدنية وسياسية فإن له ـ وبالدرجة نفسها ـ حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية، هذا إلى جانب اعتراف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في ڤيينا عام ١٩٩٣ بالحق في التنمية، واعتباره حقاً عالمياً غير قابل للتصرف[٧].

> **لقد ظهرت فئة من حقوق الإنسان في إطار الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد تضم إلى الحق في التنمية كلاً من الحق في التراث المشترك للإنسانية، والحق في المساعدات الاقتصادية، والحق في البيئة... الخ.**

---

(٥) وقد تجلى ذلك بوضوح في استخدام حقوق الإنسان في الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، فكانت الدول الرأسمالية تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الدول الاشتراكية، وكانت هذه الأخيرة تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الرأسمالية! لمزيد من التوسع، انظر: محمد فهيم يوسف، «حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟»، **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٦) K. Tomaseski, *The World Bank and Human Rights in Developing Countries*, edited by M. Nowak and J. Swinehart (Strasbourg; Arlington: Engel Publishers, 1989), p. 82.

(٧) يوسف، المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

ولأجل ذلك فقد توالت دعوات العديد من الباحثين وخبراء المنظمات الدولية وغير الحكومية في اتجاه حث البنك الدولي على تطوير قوانينه بصورة تعبر عن أخذه بالتزامات حقوق الإنسان، سواء في قوانينه الأساسية، أو من خلال مدونات داخلية تؤكد التزامه بتلك الحقوق، وتضع معايير للوفاء بها، وتستقطب كفاءات لهذا الغرض.

وكان الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة د. بطرس غالي قد أكد أهمية هذه الناحية في اقتراحه القائل بضرورة دراسة انعكاسات المشاريع التي يجري تمويلها على حقوق الإنسان[٨]، بعد أن تبين بجلاء ما يرتبه إغفال هذا الجانب من عواقب وخيمة على وضعية الفئات المهمشة والضعيفة من مجتمعات الدول الفقيرة، خلافاً لما يحققه أخذها بعين الاعتبار من مكاسب حتى على مستوى نجاح المشروعات ذاتها. ولعل ما جاء به المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات دانيلو ترك (D. Turk) في تقريره الذي تقدم به أمام لجنة حقوق الإنسان حول «إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» هو مما يلتقي مع هذا السياق، عندما أشار إلى الآثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي في تلك الحقوق واقترح على مؤسسات التمويل الدولية جملة من التوصيات، تركزت بالنسبة للبنك الدولي حول ضرورة إمعانه في تطبيق سياسات تقليص الفقر ودمج حقوق الإنسان في أنشطته خلال جميع المراحل... إلخ[٩].

لكن يظهر أن المقترحات السابقة لم تكن كافية لإقناع إدارة البنك بأهمية التحول عن منطق سيطرة رأس المال والارتكاز على قاعدة الإنسان وتحقيق رفاهه، هذا في الوقت الذي ينادى فيه بحقوق الإنسان حتى داخل «النقابة المندمجة لقاطعي اللحوم والقصابين» في الولايات المتحدة!!

في رأي بعض الباحثين، ان واضعي الاتفاقيات المنشئة لمؤسسات بريتن وودز كانوا مستعدين لتمويل أي مشروع مهما كانت فعاليته الاقتصادية إذا كان العبيد أو معتقلو الرأي سيشتغلون فيه!! ولا يختلف الأمر كثيراً في عمقه اليوم مع برامج التصحيح الهيكلي التي أطلقها البنك بينما تقوم على إقصاء الناس من المشاركة وضرب جملة من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً[١٠].

ب ـ موقف الدول الغربية من فكرة دمج حقوق الإنسان في قرارات البنك الدولي

إن الحديث عن موقف الدول الغربية المتقدمة من حقوق الإنسان وسبل تدعيمها عبر سلوك فاعل تقوم به مؤسسة مالية كالبنك يقتضي فصلاً بين أمرين: **الأول**: يتعلق برغبة فريق منها في الإفلات من قيود الالتزام الموحد بحقوق الإنسان، والبقاء في فلك الاستخدام (البراغماتي) الانتقائي لهذا الموضوع، أما **الثاني**: فيتعلق بنظرة تلك الدول

---

(٨) النويضي، **الأمم المتحدة: التنمية وحقوق الإنسان: أوجه القصور والإصلاحات اللازمة**، ص ١١٧.

(٩) D. Turk, «The Realization of Economic, Social and Cultural Rights: Final Report,» Doc. E/ CN.4/Sub2/1192/16 (1992), pp. 59-60.

(١٠) النويضي، المصدر نفسه، ص ٩٢.

عموماً إلى حقوق الإنسان في ضوء التطورات التي طالت نطاقها.

ـ **فبالنسبة للمسار الأول:** فإننا نلمس من خلاله أن بعضاً من الدول الليبرالية الغربية لا تميل إلى إسباغ صفة النشاط المعياري الملزم على حقوق الإنسان داخل حدود البنك، حتى يبقى الأمر منوطاً بظهور مصلحة اقتصادية أو سياسية تقتضي إثارتها، ونعني بذلك الولايات المتحدة بصورة خاصة، والتي على الرغم من أن قوانينها الداخلية تفرض عليها العمل وفق مقتضيات حقوق الإنسان حتى داخل إطار المؤسسات المالية الدولية، إلا أنها لم تلتزم بذلك بصورة حيادية ودائمة. يشهد على ذلك سكوتها مثلاً عن استخدام ثقلها التصويتي ضد قرار صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بتقديم قرض للنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، في مقابل اتجاهها في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ نحو المطالبة بمنع المعونات عن تشيلي بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ونجاحها بمنع البنك الدولي من تقديم قروضه إلى فييتنام عام ١٩٧٩[١١]!!

ـ **أما بالنسبة للمسار الثاني:** فإننا نلمس من خلاله إعراضاً ـ من قبل جل الدول الغربية ـ عن ذلك التطور الذي طال قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونعني بذلك موقفها ـ بصورة خاصة ـ من حقوق الإنسان الجديدة، أو ما يسمى بحقوق التضامن، وهي تلك الفئة من حقوق الإنسان التي ظهرت في إطار الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد، واعتبرت من الناحية الهيكلية جيلاً ثالثاً من حقوق الإنسان، وتضم إلى جانب الحق في التنمية كلاً من الحق في التراث المشترك للإنسانية، والحق في المساعدات الاقتصادية، والحق في البيئة... الخ.

فإلى جانب الأسباب التي سيقت على لسان القائمين على إدارة البنك حيال مبدأ التداول لحقوق الإنسان داخل إطارها، تأتي مشكلة هذه الفئة من حقوق الإنسان وبخاصة الحق في التنمية[١٢]. هذا الحق الذي قام على فكرة الترابط الجدلي بين تأخر التنمية وتعثر حقوق الإنسان، وجعل من التنمية الشاملة شرطاً أساسياً لضمان التمتع بسائر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإعمالها إعمالاً تاماً، وقرر ضماناً لتحقيقها بصورة متساوية على مستوى الشعوب (عبر إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في ڤيينا في عام ١٩٩٣) واجب تحقيق التعاون الدولي والتضامن في سبيل أن يخرج العالم الثالث من عنق الزجاجة، بما يعنيه ذلك من ضرورة أن تكون المبادئ التي جاءت بها قواعده جزءاً لا يتجزأ من سياسات وبرامج المؤسسات الدولية المشتغلة في شؤون التنمية وخصوصاً المؤسسات المالية الدولية.

---

(١١) حنان دويدار، «الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٢٠.

(١٢) لمزيد من التوسع حول الحق في التنمية، انظر: محمد فهيم يوسف، «ماذا بعد أن أصبحت التنمية حقاً من حقوق الإنسان؟»، **المنتدى** (عمان)، السنة ١٣، العدد ١٥٦ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ١٩. انظر أيضاً: محمد فهيم يوسف، «نظرة في تطور التنمية: من النمو الميكانيكي إلى الاندماج في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان»، (حلقتان)، **الرأي** (الأردن): ١٩٩٨/١٢/٢٧، ص ١٢، و١٩٩٩/١/٧.

فبخصوص ذلك كله نجد أن الدول الليبرالية الغربية قد لجأت في سبيل الإفلات من مسؤولية التضامن مع مشاكل العالم الثالث إلى التنكر لهذه الفئة من حقوق الإنسان، واعتبارها حيلة عالمثالثية لتحقيق شروط أفضل داخل السوق العالمي، والحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية، أو لمحاولة تغييب الأنظار عن الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق المدنية والسياسية في تلك الدول التي تعج بالأنظمة الدكتاتورية، وفي أحسن الأحوال فقد اعتبرت (من قبل أنصار هذا الاتجاه) بأنها تمثل مطالب الدول التي تسعى إلى ظروف أكثر راحة للطبقات الحاكمة[١٣].

وعليه فقد اتجهت الدول الغربية نحو إلحاق تلك الحقوق ضمن قائمة المطالب المتعلقة بمحاولات التقنين الدولي لنقل التقانة، ومطالب التنظيم الدولي لسلوك الشركات عبر الوطنية، والنظام الإعلامي الدولي الجديد... الخ[١٤]، وهي المطالب التي اعتبرت بأنها ذات نزعة تدخلية تستهدف مجموعة من الدول دون البقية الباقية، ومن ثم فإن إقحامها حقل المؤسسات الدولية المتخصصة سوف يشكل تسييساً لأنشطتها، وانحرافاً بها عن أهدافها الموضوعية المرسومة.

وهكذا، وبالرغم من أن المواد التي تحظر النشاط السياسي في الإطار التنظيمي للبنك الدولي لم تكن موجهة وقت صدورها عقب الحرب العالمية الثانية لاستبعاد هذه الفئة من حقوق الإنسان، على اعتبار أنها لم تكن متصورة آنذاك، فإنه من غير المرجح أن تتخذ الدول الغربية داخل إطار البنك سلوكاً يخالف تلك القناعات - غير الحيادية طبعاً - متى علمنا أنها قد عبرت عنها بوضوح بإشهارها سلاح الرفض لحقوق الإنسان[١٥] التابعة للجيل الثالث في الجمعية العامة سنة ١٩٨٦، وبصورة أكثر وضوحاً قبل ذلك في حالة منظمة اليونسكو التي نودي فيها بالحق في التنمية وحقوق التضامن، فكانت محلاً للاتهام بالتسييس من قبل هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان وصل بهما الأمر إلى حد الانسحاب من المنظمة عام ١٩٨٥!!

٢ - خروج البنك الدولي على نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

نعلم أن جل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تتضمن مقتضيات عن دور التعاون الدولي في النهوض بحقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من ضرورة أن يكون ثمة تنسيق فاعل بين وكالات التنمية الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

بيد أن الواقع العملي قد أثبت أن تأثير العمل وفقاً لقاعدة الحياد السياسي داخل البنك الدولي، لم يقتصر على مجرد إشهارها في وجه المطالبات الداخلية التي تقدم من

---

(١٣) عيسى شيفجي وحلمي شعراوي، **حقوق الإنسان في افريقيا والوطن العربي: دراسة في المفاهيم والمواثيق والتنظيمات** (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٤٢.

(١٤) Victor-Yves Ghébali, *La Crise du système des Nations Unies*, avant-propos de Maurice Bertrand, notes et études documentaires; no. 4854 (Paris: Documentation française, 1988), p. 37.

(١٥) فعند عرض إعلان الحق في التنمية على التصويت داخل الجمعية العامة سنة ١٩٨٩ نجد أن معظم الدول الغربية قد اتجهت نحو رفضه أو الامتناع عن التصويت.

قبل الممثلين الحكوميين لأي من الدول الأعضاء أو الموظفين الإداريين، المتعلقة بضرورة دمج حقوق الإنسان أو حتى أخذها بعين الاعتبار في السياسات التي يعتمدها البنك، بل امتد تأثيرها ليشمل الخروج على الأمم المتحدة ونظامها الخاص بحقوق الإنسان من خلال: عدم تقيد البنك بالتوصيات الموجهة إليه من قبل الأمم المتحدة، وتمسكه باتفاقات الوصل المبرمة بينهما:

أ ـ عدم تقيد البنك الدولي بتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

تتجه المؤسسات المالية الدولية في مجملها ـ بما فيها البنك الدولي ـ إلى القول بأن احترام النصوص القانونية الواردة في مواثيقها والمتعلقة بمقتضيات الحياد، ينبغي الالتزام بها بصفة دائمة وفي مواجهة الجميع، وإلا فإن الطبيعة الاقتصادية لقراراتها ستصبح محل شك!

وقد انعكس مثل هذا الطرح على علاقة تلك الفئة من المؤسسات الدولية بالأمم المتحدة وأنشطتها ونظامها الخاص بحقوق الإنسان، حيث انه ما ان اتجهت هذه الأخيرة نحو توجيه توصيات إلى المؤسسات المالية الدولية تتعلق بالتزامات حقوق الإنسان (المحظورة في إطار تلك المؤسسات) حتى جوبهت تلك التوصيات برفض الانصياع لها، نظراً لتعلقها بموضوع ذي طابع سياسي!

وكان أول تصادم سجل في هذا السياق، هو ذلك الذي وقع عام ١٩٦٥، عندما أصدرت الجمعية العامة توصيات إلى الوكالات المتخصصة بالامتناع عن تقديم أي معونات فنية أو مالية لكل من دولتي جنوب أفريقيا والبرتغال حتى تكفا عن سياستهما العنصرية ضد شعوب مستعمراتهما في أفريقيا. بيد أن البنك عمد آنذاك إلى تجاهل تلك التوصيات، وقام بإصدار قرار يتضمن تقديم قروضه إلى تينك الدولتين(١٦).

من ناحية أخرى، يبدو أن إدارة البنك الدولي لا ترى في نمط المعالجة التي تنتهجه الأمم المتحدة (على الأخص أجهزتها الديمقراطية) تجاه قضايا التنمية(١٧)، ما يتفق مع الاعتبارات الموضوعية ـ على حد زعمها ـ التي تنطلق منها في تناولها للمشاكل المرتبطة

---

(١٦) وتكرر مثل هذا التصادم بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية عام ١٩٨٢، عندما طلبت الجمعية العامة من صندوق النقد الدولي أن يمتنع عن تقديم أي قروض أو أي شكل من اشكال المساعدة للنظام العنصري القائم في جنوب أفريقيا (آنذاك). لكن ذلك لم يلق هو الآخر قبولاً لدى صندوق النقد الدولي الذي رفض بدوره العمل وفق هذه التوصية، وقام في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بتقديم قرض لجنوب أفريقيا بلغ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة!!

وفي سياق التبرير لمثل هذا السلوك، اتجه مدير الصندوق آنذاك إلى القول بأن الطلب المقدم من قبل جنوب أفريقيا للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي قد جاء مستوفياً جميع الشروط القانونية التي تفرضها قوانينه، ومن ثم فإن الصندوق لا يملك أمام ذلك سوى احترام شرعته التأسيسية، والانصياع لقواعدها في هذا الخصوص! انظر: محمد فهيم يوسف، «الحياد السياسي للمؤسسات المالية الدولية وحقوق الإنسان،» **المنتدى**، السنة ١٤، العدد ١٦١ (شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ٢٨.

(١٧) V. Juillard, dans: *Les Nations Unies et le droit international économique: Colloque de Nice,* [organisé par la] Société française pour le droit international (Paris: A. Pedone, 1986), p. 153.

بالتنمية، كما يبدو أن نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال كان عرضة للتأثير فيه بصورة جعلته غير بعيد عن المؤثرات السياسية التي تجلت بصورة واضحة في استراتيجيات التنمية التي جرى تبنيها منذ مطلع الستينيات.

كما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (أحد الأجهزة التابعة للأمم المتحدة) هو في نظر معظم الغربيين يمارس التسييس لدى مباشرته لنشاطاته: فمن ناحية يتم منح المساعدات إلى غير الدول (كالأقاليم غير المستقلة، وحركات التحرر الوطني...)، ومن ناحية أخرى يجري تحديد طوائف معينة من الدول، ومنحها الأولوية دون غيرها في الاستفادة من هذه المساعدات، كالدول الأقل نمواً، والمحصورة... الخ، هذا فضلاً عن توجيه المساعدات التي يقدمها البرنامج وتفضيل منحها إلى مشروعات القطاع العام[١٨].

ولذلك فإن إدارة البنك ترفض أي توجيه أو تنسيق حقيقي يتعلق بالبرامج والأنشطة المرتبطة بالتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، بل إنها تتدخل في أمور التنمية الاجتماعية من منظورها الخاص الذي يتفق مع توجهاتها الخاصة بها، ولا يتفق في الغالب مع أسلوب الأمم المتحدة في هذا المجال.

وإذا كان من شأن هذه الخلفية أن تعكس لنا ـ لأول وهلة ـ تمسك مؤسسة مالية كالبنك الدولي بمواثيقها الداخلية، فإنها أكثر تعبيراً عن رغبتها في بقاء قراراتها بمنأى تام عن تدخلات الأمم المتحدة. فالبنك الدولي ما انفك ينظر إلى الأمم المتحدة كمصدر رئيسي من مصادر التسييس الذي قد يطول قراراته، وهذا توجُّه يعكس تصور الدول الغربية المسيطرة على القرار فيه، والتي تنظر إلى الأمم المتحدة كمنظمة دولية يغلب عليها الطابع السياسي، وتظهر في معظم آلياتها الأغلبية العالمثالثية ـ بتعبير البعض ـ مما يجعلها مصدراً من مصادر التأثير في الطبيعة الفنية لنشاط الوكالات المتخصصة، والانحراف بها نحو تحقيق مصالح ذاتية لا تتفق مع هذه الطبيعة.

بالنتيجة فإن الغربيين ينظرون إلى مؤسسات دولية كصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يتجه نحو إدماج الحق في التنمية في نشاطاته منذ عام ١٩٩٥، ومن قبله مؤسسات دولية متخصصة أخرى اهتمت بحقوق الإنسان مثل: اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية... وغيرها من المؤسسات الدولية، على أنها تعكس في توجهاتها تلك ذلك التأثير الذي مارسته الأمم المتحدة عليها، وهو ما ترفض الدول الغربية امتداده لحدود مؤسسات بريتن وودز أو المؤسسات المالية التابعة لها، بوصفها أحد الأماكن الرئيسية التي اتجهت إليها لحل مشاكلها الأساسية بدلاً من الأمم المتحدة!!

ب ـ تمسك البنك الدولي باتفاقيات الوصل في مواجهة الأمم المتحدة

خلصنا مما تقدم إلى أن البنك الدولي يرفض إحلال أي تنسيق مع الأمم المتحدة في كثير من المسائل، أبرزها قضايا التنمية وحقوق الإنسان. فعلى رغم كونه يعد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة بموجب اتفاقات الوصل المبرمة بينه وبين المجلس الاقتصادي

---

(١٨) مصطفى سلامة حسين، **تسييس المنظمات الدولية المتخصصة** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩١)، ص ٤٢.

والاجتماعي، إلا أنه ينظر إلى نفسه كشريك مستقل يطبق دساتيره ويتبع سياساته الخاصة، بما يعني أنه لا يعد نفسه مسؤولاً إلا أمام مجلس إدارته الذي يستمد منه ولايته!!

وقع أول تصادم في عام ١٩٦٥ عندما أصدرت الجمعية العامة توصيات إلى الوكالات المتخصصة بالامتناع عن تقديم أي معونات فنية أو مالية لكل من جنوب أفريقيا والبرتغال حتى تكفا عن سياستهما العنصرية.

والواقع أن ذلك مرده - باتفاق عدد غير يسير من الباحثين والخبراء - إلى تلك الاتفاقية المبرمة بين البنك والأمم المتحدة، والتي لا تعطي هذه الأخيرة حق توجيه أي توصيات رسمية للبنك، إلا بعد مشاورات مسبقة بين الطرفين، وفي حدود المسائل المتعلقة بأشكال المساعدات الفنية للتعمير أو خطط التنمية أو البرامج والمشروعات وكل أشكال التنسيق من غير تلك المتعلقة بالشؤون السياسية[١٩]..

أما قروض البنك فهي من الأمور التي ينفرد بقراراتها هذا الأخير، بحيث إن الجمعية العامة لا تملك حق فرض أي شكل من أشكال الرقابة على شروط الإقراض أو سياسته داخل البنك، كما أنها لا تملك حق توجيه أي توصيات إليه بالامتناع عن تقديم قروض إلى دولة ما بسبب ما تتعرض له حقوق الإنسان داخلها من انتهاكات.

وينطبق الوضع السابق على مجلس الأمن الذي - وإن جاء في اتفاقات الوصل - ما يفيد إمكانية تنفيذ قراراته في إطار البنك الدولي، غير أن ذلك لم يرق إلى مستوى إلزامها بذلك، فعلى سبيل المثال، نجد أن المدة (٦) من اتفاقية الوصل المبرمة بين مجلس الأمن والبنك الدولي قد نصت على ما يلي:

«يأخذ البنك مذكرة بالالتزامات المنصوص عليها طبقاً للمادة (٤٨)/ف ٢، من ميثاق الأمم المتحدة، والتي توجب على أعضائه باعتبارهم أعضاء في الأمم المتحدة، تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال نشاطهم في الوكالات المتخصصة المعنية الذين هم أعضاء فيها وأنهم سوف ينظرون بعين الاعتبار خلال إدارة نشاطاتهم إلى قرارات مجلس الأمن، طبقاً للمادتين ٤١ و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة».

ويتضح من خلال هذا النص أن البنك سوف ينظر بعين الاعتبار إلى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وكما هو متعارف عليه، فإن الأخذ بعين الاعتبار لا يعني من الناحية القانونية الإلزام، وإنما مراعاتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بقروضه، مع مراعاة ما تفرضه قوانينه الأساسية بشأنها، ما أتاح للبنك أن يتقيد بتوصيات مجلس الأمن متى كانت محلاً لقبول الدول المسيطرة على قراراته، حتى ولو كانت ذات طابع سياسي[٢٠].

---

(١٩) L. Martin, *Human Rights, Development in Developing Countries* (London: Pinter Publishers, 1996), pp. 113-114.

(٢٠) وليس أدل على ذلك من التزام البنك بقرار «الاتحاد من أجل السلم»!!

وهكذا، فإن التمسك باتفاقات الوصل بات من أقوى المبررات التي يتمسك بها البنك الدولي إلى جانب مواثيقه الخاصة، للخروج على توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتوجيه قروضه وفقاً لفلسفة هذه الأخيرة تجاه سبل كفالة التنمية وحقوق الإنسان، مما وضعها (أي الأمم المتحدة) في موقع العاجز عن الاستفادة من موارد البنك في تدعيم تدابيرها الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتمتع بحقوق الإنسان بالتساوي بين جميع الدول، خاصة أن وجود شرط المشاورات المسبقة ـ المشار إليه سابقاً ـ في اتفاقات الوصل حيال المسائل المرتبطة بالتنمية وجل المسائل غير السياسية عموماً، سوف يعني أن تتم صياغتها تبعاً لإرادة البنك وبما يتفق مع توجهاته. وهذا ما يعني في المقابل رفض كل ما يسير خلافاً لتلك التوجهات، ويجعلنا نؤكد في الوقت نفسه أن هذه الوضعية قد أفضت حتى إلى خروج التوصية عن طبيعتها القانونية كعمل قانوني صادر بإرادة منفردة، وجعلتها في المقابل أقرب إلى النهج التعاقدي لكن ذي الفائدة غير المتبادلة طبعاً!!

ثانياً: الهياكل التنفيذية للبنك الدولي وحقوق الإنسان

لما كان إدخال حقوق الإنسان كمعايير في مشاريع التنمية التي يجري تمويلها من قبل البنك الدولي هو من المهام التي تتطلب مناخاً مؤسسياً خاصاً، لا يكتفي بمجرد تطوير قوانين هذا الأخير على نحو يأخذ بحقوق الإنسان بوصفها التزامات ويضع معايير للوفاء بها فحسب، بل كان لا بد فضلاً عن ذلك من ضمان الملاءمة في العمق، حتى يبقى هذا الالتزام مثمراً حيادياً. ونعني بذلك هياكله الداخلية التي ينبغي أن تتوفر على المعلومات والخبرات المتخصصة القادرة على الاستجابة لتقنيات التعامل مع حقوق الإنسان، وأن تجري ممارسة تلك المهام في أجواء مؤسسية حقيقية تضمن البقاء في منأى تام عن تدخل الاعتبارات السياسية التي تعكر صفو مثل هذا النوع من الأنشطة ذات الطابع الفني، من هنا كان محور التساؤل حول مدى تحقق مثل تلك الشروط التقنية والموضوعية المتوخاة على صعيد البنك الدولي.

مع وقوفنا عند حدود الانطباق في ما بين المطلبين السابقين والواقع القائم لسنا قصوراً واضحاً على كلا المستويين التقني والموضوعي. فمن جهة لم يمكن اعتبار الهياكل التقنية القائمة على صعيد البنك الدولي في وضع يؤهلها للإسهام الحقيقي في أعمال حقوق الإنسان، هذا على رغم ارتباط نشاطاتها ببعض مقتضيات تلك الحقوق (أ)، ومن جهة أخرى لم يمكن التسليم بتحقق ضمانات الحياد أو الموضوعية المنشودة لغاية تحقيق الاندماج الفعلي في حقوق الإنسان (ب). وفي ما يلي سنحاول الوقوف على كلا الوضعين:

أ ـ قصور الوحدات التقنية القائمة على صعيد البنك الدولي من منظور حقوق الإنسان

يجري العمل في المؤسسات المالية الدولية وجل المؤسسات الدولية المتخصصة على توزيع المهام المنوطة بها على مجموعة من الوحدات أو الأجهزة، بحيث تختص كل وحدة

بنوعية معينة من المواضيع، وتتوفر تبعاً لذلك على الموظفين المختصين بعملياتها. وقد اتبع البنك الدولي هذا الأسلوب التخصصي في توزيع المهام، بحيث نجده يتوفر على عدد من المكاتب، يتولى كل منها مهمة يركز نشاطه حولها ضمن خطة شاملة تعتمدها الإدارة. من بين تلك المكاتب مثلاً مكتب شؤون السياسة المالية والاستراتيجية، ومكتب شؤون تعبئة الموارد والتمويل المشترك، ومكتب شؤون التمويل وتنمية القطاع الخاص... الخ.

وبطبيعة الحال لم يكن لحقوق الإنسان أي مكاتب أو وحدات تعنى بها، وتلك نتيجة تنسجم مع خطاب البنك المعلن عن الحياد ومقتضياته. لكن الملاحظ هو أن الهياكل الفنية القائمة هي في وضع لا يؤهلها للتفاعل المجدي مع حقوق الإنسان، وأقل ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن عملية الربط المنهجي بين مشاكل التنمية وتعثر حقوق الإنسان، وإصدار القرارات الإقراضية وفقاً لمقتضيات النهوض بهما على نحو تلازمي، هي من المهام التي تتطلب كفاءات علمية مؤهلة ومتخصصة في دراسة انعكاسات مشاريع التنمية على حقوق الإنسان، وهذا ما يطرح ضمنياً مطلب تفعيل دور «خبرة حقوق الإنسان» إلى جانب الخبرات الأخرى التي تتوافر داخل هذه الفئة من المؤسسات الدولية.

والمثير للانتباه أن إدارة البنك الدولي قد استغلت ذلك القصور الذي تعانيه وحداتها التقنية القائمة تجاه متطلبات حقوق الإنسان في الأحيان التي أرادت فيها ـ تحت تأثير القوى المتحكمة في قرارها ـ التنصل من التزامات كل ما يتعلق بحقوق الإنسان.

ففي التصريح الذي أدلى به أكثر رؤساء البنك الدولي شهرة روبرت مكنمارا[٢١] ما يشير إلى هذه الناحية عندما قال: «**إننا لا نستطيع القيام بعمل مباشر مرتبط بالحقوق المدنية للإنسان**»،... «**إن ذلك مما يتطلب معلومات وخبرات نفتقر لها...**»![٢٢].

كما أنه حتى مع اتجاه البنك نحو إعطاء قراراته وجهة إنسانية، ولا سيما في مطلع التسعينات[٢٣]، وإدخاله لبعض التحسينات المؤسسية بالتفاعل مع هذا الاتجاه[٢٤]، فإن ذلك مما لم يكن كافياً من منظور حقوق الإنسان.

فاستحداث مكاتب مختصة بشؤون الموارد البشرية وتنمية رأس المال البشري والتنمية القابلة للاستمرار بيئياً... على الرغم من أهميته وارتباطه المباشر بشق لافت من حقوق الإنسان، إلا أنه ليس ثمة ما يضمن دخوله الشامل حيز النفاذ. بعبارة أخرى فإن تحقيق التعاون الدولي الكفيل بالاستجابة لما أوردته الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أمر يفوق بمتطلباته ـ التي لا تؤمن بالمعالجات الجزئية ـ حجم ما يمكن أن تقدمه وحدات

---

(٢١) ويرجع السبب في شهرة روبرت مكنمارا، إلى أنه في فترة رئاسته قرر توسيع برامج التمويل داخل البنك، بحيث امتد برنامجه نحو تمويل التنقيب عن الموارد الطبيعية الذي كان محظوراً.

(٢٢) J. Paul, «International Development Agencies, Human Rights and Human Development,» in: Irving Brecher, ed., *Human Rights, Development, and Foreign Policy: Canadian Perspectives* (Halifax, NS: Institute for Research on Public Policy, 1989), p. 309.

(٢٣) World Bank, *World Development Report, 1991* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

(٢٤) **التمويل والتنمية** (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢).

> توجد اليوم مقاربة تشق طريقها تقضي بضرورة دمج حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات ووكالات التنمية الدولية... وقد اقترح البعض إنشاء مكاتب لحقوق الإنسان داخلها، وظيفتها السهر على تطبيق معايير حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والمشاريع التي تدعمها.

من نوع تلك التي استحدثها البنك، والتي يمكن حيالها القول بأنها لم تبتعد كثيراً عن نطاق الهامشية، ولا سيما أنها استحدثت كحل تكتيكي لمجابهة حملات السخط التي شنتها الدول الفقيرة، وتنطلق في معالجتها لقضايا التنمية الاجتماعية والبيئة من فلسفة خاصة بها، وهذه الفلسفة لا تتواءم في الغالب مع ما هو مطلوب لعلاج أزمات من نوع تلك السائدة في العالم الثالث. هذا ناهيك عن أن خبراءها يقومون بإجراء الدراسات والأبحاث التي قد تكون في بعض الأحيان مفيدة ومجدية في توجيه السلوك التمويلي للبنك توجيهاً قويماً، إلا أنها ليست ملزمة للقائمين على إدارته، والذين كثيراً ما يتعاملون مع مثل تلك القضايا التقنية انطلاقاً من اعتبارات يصعب التسليم بأنها تصب في فلك الاعتبارات الموضوعية العلمية.

ومن جهة أخرى، فإن الخبرات العلمية التي يتم الاستعانة بها من قبل البنك هي في الغالب خبرات غربية تحمل توجهات فكرية ليبرالية رأسمالية[٢٥] أو خبرات غير غربية لكنها مستغربة بفكرها الاقتصادي وأنماط الاستهلاك التي تبثها، ومن غير المرجح ألا ينعكس ذلك على نمط المعالجة الذي ستنتهجه حيال القضايا المرتبطة بالتنمية داخل البنك، ما لم يكن في أحسن الأحوال متوافقاً مع مطلب المعالجة الشاملة للتنمية وحقوق الإنسان، والمطلب المنبثق عنه الذي يقضي بتوجيه تلك المعالجة انطلاقاً من أولوية النهوض بالعالم الثالث!

إن الملاحظ اليوم هو أن الدراسات والطروحات المتعلقة بسبل التحول نحو ليبرالية السوق هي التي تحتل الآن واجهة اهتمامات هذه الهياكل التقنية، بفعل تأثير الإدارة طبعاً. ولا غرابة أن نجد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ يحمل عنوان «من الخطة إلى السوق» الذي تقوم بإعداده نخبة من رجالات الفكر الاقتصادي الليبرالي، ليتولى تشجيع التحول نحو اقتصاد السوق وسبل تحقيق ذلك على مستوى الدول، ويكشف عن العقبات التي تعترض هذا الهدف في مختلف الدول، والتي على الأرجح أن البنك لن يهملها عند وضعه لشروط الإقراض! مؤكداً ضعف صدقية خطابه عن تقليص الفقر والاستثمار في رأس المال البشري.

وأمام ذلك وفي ظل الإغلاق المحكم لباب التغيير[٢٦]، يبدو أن تأسيس حقوق

---

(٢٥) ان الليبرالية بحد ذاتها ليست أمراً مرفوضاً لكن المقصود هنا الليبرالية بوصفها الوجه الآخر للرأسمالية التي تنتج البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي.

(٢٦) ذلك ان البناء القانوني للمؤسسات المالية الدولية يماثل بناء مجلس الأمن الدولي في كشفه عن رغبة الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة في امتلاك سلطة القرار. فمثل حق النقض المؤسس داخل مجلس الأمن، تمتلك الولايات المتحدة وحدها ما يقرب الـ ١٨ بالمئة من مجمل الأصوات في المؤسسات المالية الدولية، وهذه الأخيرة يحتاج تعديل قوانينها لـ ٨٥ بالمئة من الأصوات، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة وحدها لها حق نقض مالي داخلها، وهذا الإغلاق المحكم لباب التغيير يحمي النظام القائم والامتيازات الناجمة عنه.

الإنسان هو السبيل القويم للتخلص من تلك الوضعية لأنه سيضمن التزام البنك بحقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من حتمية اتجاهه نحو إدخال خبرة حقوق الإنسان إلى جانب تلك الخبرات الأخرى القائمة، مع إمكانية إخضاع هذه الأخيرة لدورات تؤهلها للدراسة والبحث انطلاقاً من أولوية الإنسان وضمان حقوقه الأساسية المنصوص عليها دولياً.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد اليوم مقاربة تشق طريقها، تقضي بضرورة دمج حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات ووكالات التنمية الدولية، وفيها تلتقي آراء مجموعة من الخبراء العاملين في حقل التعاون الدولي وحقوق الإنسان حول جملة من التدابير التي يتعين الأخذ بها داخل الهياكل التنفيذية لتلك الهيئات الدولية، وذلك بغرض العمل على دعم حقوق الإنسان من خلالها، وكان من أبرز تلك التدابير القيام بالدراسات حول الوسائل الكفيلة بدمج اعتبارات حقوق الإنسان في سياسات وبرامج مؤسسات التنمية الدولية (بما فيها البنك الدولي)، واقترح البعض إنشاء مكاتب لحقوق الإنسان داخل تلك الكيانات، وظيفتها السهر على تطبيق معايير حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والمشاريع التي تدعمها[٢٧]، على غرار ما استحدثه البنك الدولي بالنسبة لقضايا البيئة ومشاركة المرأة واحترام حقوق السكان المرحلين بسبب مشاريع التنمية[٢٨].

وجاء في تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن أعمال دورته الثانية ما مفاده أن كون تنفيذ إعلان الحق في التنمية يعد مسؤولية جماعية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، فإن ذلك يستلزم تنسيقاً فاعلاً داخل إطارها يضمن التنفيذ المشترك لمقتضيات ذلك الحق، ومن ثم فسوف يكون من «المستصوب أن تقوم كل وكالة بإنشاء وحدة إدارية لهذا الغرض أو بأن تسند إليها مسؤولية خاصة، أو أن تقوم بتطويرها»[٢٩].

لكن يظهر أن المقترحات السابقة لم تكن كافية لإقناع البنك الدولي بأهمية تطوير قدراته العملياتية وفقاً لمقتضيات النهوض بحقوق الإنسان، فعلى رغم اتجاه البنك نحو إرسال ممثلين عنه لحضور الدورات التي يعقدها خبراء الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، بل حتى الإسهام الفاعل في نجاح بعضها ـ كما تظهر ذلك تقارير الفريق ـ إلا أنه لم يتخذ أي سلوك إيجابي يعبر عن استجابة حقيقية للمقترحات السابقة.

٢ ـ ضعف شروط الموضوعية داخل البنك الدولي من منظور حقوق الإنسان

إن تعبير تسييس حقوق الإنسان لا ينصرف ـ كما نعلم ـ إلى الطبيعة الذاتية لحقوق الإنسان التي تتعالى بدورها عن مستوى الشأن السياسي لأنها تشكل التزامات

---

(٢٧) Paul, «International Development Agencies, Human Rights and Human Development,» p. 403.

(٢٨) M. Cernea, «Le Déplacement involontaire et la réinstallation des populations,» dans: «Les Projets de développement: Directives générales pour les projets financés par la Banque Mondiale,» (Doc. technique de la BIRD, 80F, 1990).

(٢٩) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥١، «تقرير الفريق العامل المعني بإعمال الحق في التنمية عن دورته الثانية،» (E/CN. 4/1995/11) (٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

قانونية عالمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والمقصود به هنا هو دخول الاعتبارات السياسية حيز التأثير في وجهة هذا المضمار وأوضاع تطبيقه وتدابير حمايته على مستوى الدول.

من هنا وحتى لا تصبح مؤسسة دولية للتمويل كالبنك الدولي مصدراً للعبث السياسي والتدخل المقوت في شؤون الدول باسم حقوق الإنسان، لا بد من ضمان التزام الجميع داخل هياكله (إداريين وخبراء) بالمواثيق والقوانين المعمول بها، وهذا ما يمثل أحد أهم الشروط الجوهرية الواجب توافرها في المناخ المؤسسي الذي نراه ملائماً لمقاربة تأسيس حقوق الإنسان في أنشطة وبرامج مؤسسات التنمية الدولية وجل أنشطة التعاون الدولي ذات الصلة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الوقوف على واقع البنك الدولي يكشف عن قصور لافت في هذا الخصوص، من حيث إن إمكانيات توغل التسييس متوافرة في بنائه التنظيمي، عبر الطابع الحكومي لمجلس إدارته من جهة، والضغوط التي يمكن أن تمارسها دولة المقر على ممثليها الوطنيين المعينين من قبلها من جهة أخرى:

أ ـ إمكانية تسييس حقوق الإنسان بفعل الطابع الحكومي لمجلس إدارة البنك

يعتبر مجلس الإدارة بالنسبة للبنك الدولي هو الهيئة التي تسيِّر شؤونه اليومية، وتتولى سلطة وضع الميزانية العامة، وإجراء المشاورات مع ممثلي حكومات الدول الأعضاء، والقيام بالدراسات اللازمة، وتعيين الرئيس والإشراف عموماً على جل المسائل ذات الطابع الإداري.

وإذا كانت المنظمات الدولية أياً كان نوعها تتفق على ضرورة إنشاء مثل تلك الأجهزة اللازمة لتحقيق أهدافها المنشودة، فإن هذه الأجهزة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبنك الدولي وجل المؤسسات المالية الدولية عموماً. فبما أن المهام الفنية المتخصصة تتطلب اتخاذ إجراءات لتنفيذها ومتابعة تنفيذها بدرجة عالية من التخصص، تصبح حينئذٍ تلك الأجهزة بمثابة المحرك الأساسي لهذا النوع من المؤسسات.

وقد لوحظ على تشكيلة مجلس إدارة البنك انها تعبر عن واقع تركيبة يغلب عليها الطابع السياسي، من حيث إن أعضاءه (ونعني بذلك المديرين التنفيذيين) هم من غير العاملين بصفتهم الشخصية، بل بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم!!.

وبطبيعة الحال فإن لذلك محاذيره التي من شأنها أن تعيق ـ بحسب اعتقادنا ـ المستقبل المنشود لقضية حقوق الإنسان داخل أسوار البنك الدولي. فمتى أيقنا أن من غير الراجح أن يخالف المدراء المعينون أو حتى المنتخبون بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم تعليمات الدول التي يمثلونها (وإلا فإنهم سيسحبون أو انه لن يعاد انتخابهم...)، يصبح تسليمنا بإمكانية تحقق مثل تلك المخاوف أمراً منطقياً، لأن اعتبارات الكفاءة والخبرة المفترضة في عمل البنك لن يصبح لها وجود أمام ما قد يتيحه تحويل مجلس إدارته إلى مجلس حكومي من إمكانية الانحراف عن الأهداف المرسومة في قوانينه وحمل المديرين

التنفيذيين على التفاعل مع حقوق الإنسان والتنمية من وحي الأيديولوجيات والقناعات السياسية لحكوماتهم، يشهد على ذلك واقع العمل الدولي الذي أثبت أن تلك القضايا لم تكن بعيدة عن ظروف الأدلجة والتسييس وامتداد تأثير ذلك إلى نطاق المؤسسات الدولية.

فبالنسبة لحقوق الإنسان، فإنها وإن كانت في طبيعتها الذاتية تسمو ـ كما أسلفنا ـ عن مستوى الشأن السياسي، إلا أن الاعتبارات السياسية لم تتوقف مع ذلك عن لعب دور معتبر في التأثير فيها، من خلال توجيه السياسة الخارجية لبعض الدول تبعاً لمدى احترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى، ووفق مقاييس ذات عمق أيديولوجي، أو من خلال التركيز على مخالفات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة المخالفة لتوجهات القوى الغربية المسيطرة، والسكوت (أو الاستنكار غير المدعم باتخاذ إجراءات معينة) عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أنظمة حليفة، وكل ذلك انعكس مباشرة على سلوك تلك الدول داخل المؤسسات المالية الدولية، لكن بصورة غير معلنة!

أما بالنسبة لمفهوم التنمية: فبينما ينظر العالم الثالث إليها بوصفها عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية سياسية شاملة كشرط أساسي لضمان التمتع بسائر حقوق الإنسان وإعمالها إعمالاً تاماً، وان تحقيقها يستلزم التضامن الدولي في سبيل كفالتها بالنسبة لجميع الشعوب، تكتفي الدول الليبرالية المتقدمة بالاهتمام باعتبارات النمو الاقتصادي (Economic Growth) منها، وهو ما انعكس على سلوك ممثليها لدى البنك الدولي (IBRD) الذين عملوا على فرض فلسفتهم تلك على سياسات البنك وبرامجه.

وعلى ضوء العرض السابق، فإننا نعتقد أن غلبة الطابع الحكومي على مجلس إدارة البنك الدولي من شأنها أن تضعف من شروط الولاء الدولي (الذي يفضل الأهداف الموضوعية للتعاون الدولي) الواجب توافرها لضمان فاعلية تأسيس حقوق الإنسان ضمن أهدافه.

لذلك سيكون من المفيد ـ وفق تصورنا ـ اتباع النمط الذي كان سائداً داخل إطار منظمة اليونسكو حتى عام ١٩٥٤ حين كان مجلس الإدارة فيها مؤلفاً من أعضاء يشتركون بصفتهم الشخصية ويتم انتخابهم من قبل المؤتمر العام على أساس ما يتحلون به من كفاءة وخبرة في ميادين عمل اليونسكو(٣٠)!

ب ـ إمكانية تسييس حقوق الإنسان بفعل ضغوط دولة المقر الرئيسي

لقد أثبتت تجربة المؤسسة المالية الدولية أن التماثل بين جنسية دولة المقر الرئيسي وجنسية ممثليها المعينين العاملين في هذا المقر، سوف يعني في أحسن الأحوال إمكانية الحد من استقلالية هؤلاء الأخيرين من قبل دولتهم التي ستعمل جاهدة على جعل سلوكهم الوظيفي داخل هياكل تلك المؤسسات متسقاً مع التحولات السياسية التي

---

(٣٠) لكن الولايات المتحدة طالبت المؤتمر العام الذي عقد عام ١٩٥٤ أن يكون عضو مجلس الإدارة ممثلاً لحكومات دولته في الوقت نفسه. انظر على وجه الخصوص: حسن نافعة، **العرب واليونسكو**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

قد تطرأ على توجهاتها، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف التعاون الدولي المتفق عليها سلفاً في مواثيق العمل!.

ويتضح هذا الأمر بصورة خاصة على صعيد مجموعة البنك الدولي، التي أتاح وجود مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة لهذه الأخيرة فرصة إحكام سيطرتها على الإدارة[٣١]، ولا سيما أن العمل وفقاً لنظام توزيع الحصص لم يقتصر على مجرد بروز الولايات المتحدة كقوة تصويتية فحسب، بل إعطائها أيضاً حق تعيين أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الإدارة الذين تعينهم الدول الأكثر مساهمة في رأس المال، والأهم من ذلك هو انفرادها من الناحية العملية باختيار الرئيس[٣٢]، الذي كان المديرون التنفيذيون يكتفون بمجرد الموافقة عليه بعد أن يتم اختياره من قبل رئيس الولايات المتحدة!!

وبطبيعة الحال، فإن وجود المقر الرئيسي للبنك على أراضي الولايات المتحدة قد سهل من عملية التقارب بين سياسته ومتطلبات تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك والشركات الأمريكية الخاصة، ومن دلائل ذلك تعيين جون ماكلوي مثلاً، وهو أحد الرؤساء السابقين لمجموعة البنك الدولي، رئيساً لبنك تشيزمانهاتن الأمريكي، بعد قليل من تعيين ايوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيزمانهاتن رئيساً للبنك الدولي (!)، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين لويس برتسون الذي كان رئيساً لمجلس إدارة إحدى الشركات الأمريكية الخاصة، رئيساً للبنك الدولي، وذلك ليقوم بالعمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية من خلال البنك الدولي...!![٣٣].

كما أن ذلك قد أتاح للولايات المتحدة فرصة العمل على حماية مثل هذا التقارب الذي تقدم ذكره من حيث إن المدير التنفيذي الأمريكي وسلطته في التصويت داخل مجلس الإدارة قد جاءت مقيدة بتعليمات وزير الخزانة الأمريكي الذي يجتمع به بصورة شبه دورية، والذي يتلقى بدوره المشورة من قبل ما يسمى بـ «المجلس الاستشاري القومي» بشأن أمور السياسة المرتبطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإقليمية الأخرى!!

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لرئيس البنك الذي لم يكن هو أيضاً بمنأى عن ذلك التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة التي هي دولة المقر الرئيسي، بحيث كان لزاماً عليه أن يلتقي بصورة شبه دائمة مع ممثلي الحكومة الأمريكية كلما كان مجلس الإدارة بصدد إصدار قرارات مهمة!![٣٤].

بالنتيجة فإن تأثير هذه الوضعية في مقاربة تأسيس حقوق الإنسان داخل هياكل البنك الدولي تصبح أمراً حتمياً، بل إن مكاتب شؤون حقوق الإنسان المقترحة من قبل

---

(٣١) Anne O. Krueger, *Economic Policies at Cross-purposes: The United States and Developing Countries* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p. 70.

(٣٢) دويدار، «الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية»، ص ١١٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٣٤) Krueger, Ibid., p. 70.

> لقد جاءت سلطة المدير التنفيذي الأمريكي في التصويت داخل مجلس الإدارة مقيدة بتعليمات وزير الخزانة الأمريكي الذي يجتمع به بصورة دورية (...) ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لرئيس البنك.

في الشؤون الداخلية للدول[٣٥].

الخبراء الدوليين لإعطاء حقوق الإنسان صيغة معيارية داخل إطار هذه المؤسسات قد تتحول في ظل ذلك إلى أداة طيعة لخدمة أهداف السياسة الخارجية لدولة المقر، ووحدة جديدة من وحداتها العاملة في أغراض الهيمنة والتدخل

ومما يؤيد مثل هذا التصور من قبلنا أن الولايات المتحدة كانت قد اتجهت فعلاً ـ في حالات عديدة ـ نحو استخدام القرارات الإقراضية للبنك الدولي في تدعيم تدابيرها التدخلية الردعية ضد الأنظمة التي كانت تعتقد ـ وفق مقاييسها ـ انها أنظمة تنتهك حقوق الإنسان[٣٦]. فلو كان الرئيس قد ملك في تلك الحالات الاستقلال الكافي ضد تأثيرات دولته، لدفعه ذلك إلى الاكتفاء بالاعتبارات القانونية الواردة في النصوص الداخلية للبنك، والاتجاه تبعاً لذلك نحو قبول إقراض الدول التي انطبقت عليها الشروط القانونية اللازمة، بصرف النظر عن ثبوت واقعة انتهاكها لحقوق الإنسان.

لكن ما حدث ـ ويحدث ـ كان خلافاً لذلك من حيث إن ضعف استقلالية الموظف الأمريكي تجاه ضغوط دولته، قد يدفعه إلى إعمال الاعتبارات السياسية في تحديد مدى أهلية الدولة للاقتراض، بما يعنيه ذلك من إمكانية العودة من جديد إلى التمسك باحترام الشرعة الداخلية الخاصة بقواعد الحياد متى تعارضت حقوق الإنسان مع مصالح دولته!![٣٧].

في ضوء ما سبق، نعتقد أن خير وسيلة لتجنب سلبيات التماثل بين جنسية دولة المقر والموظفين العاملين فيه تتمثل في الحل الذي سبقت الإشارة إليه القائم على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة جميعاً، وان تتضمن شروط أهلية الترشيح ضرورة توافر معايير الخبرة والكفاءة فقط، وأن يعتمد انتخابهم نمط التصويت المتساوي حتى نضمن أن أي تماثل قد يحصل بعد ذلك بين عضو المجلس وجنسية المقر إنما جاء وليد الإرادة الدولية العامة.

---

(٣٥) ... ولا سيما انه حتى بالنسبة للمساعدات الاقتصادية الامريكية (إلى جانب تلك المقدمة عن طريق المؤسسات المالية الدولية) قد تم ربطها بحقوق الإنسان وكان ذلك بصورة خاصة في عهد الرئيس جيمي كارتر.

(٣٦) V. Kartashkin, «U. S. Foreign Policy and Human Rights,» in: *Human Rights for the 21st Century, Foundations for Responsible Hope: A U.S. Post Soviet Dialogue*, edited by Peter Juviler [et al.], U.S. - Post-Soviet Dialogues (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1993), p. 213.

(٣٧) ولقد سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون أربعة مبادئ أساسية كان موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان واحداً منها، لكن طبعاً انطلاقاً من ان تحقيق مصالح الولايات المتحدة (بصورة خاصة المصالح الاقتصادية) سيكون أكثر أمناً في عالم يحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد السوق الحرة؟!

خاتمة

ما زلنا نقرأ تقارير البنك الدولي التي تتحدث عن الفقر والفقراء بأرقامها التي تثير الخوف والرعب، وآخرها تقرير بعنوان «مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٠» جاء فيه أن سدس سكان العالم في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان يسيطرون على ٨٠ بالمئة من دخل العالم، أي بمتوسط دخل يومي مقداره ٧٠ دولاراً في عام ١٩٩٨. في المقابل فإن نسبة ٥٧ بالمئة من سكان العالم في البلدان الـ ٦٣ الأشد فقراً تلقت ٦ بالمئة فقط من الدخل العالمي، بمتوسط دخل يقل عن دولارين في اليوم!!

ومن المثير للدهشة أن العديد من القائمين على البنك وخبرائه يعترفون بقسط المسؤولية الكبير الذي يتحمله البنك عن هذه الأزمة نتيجة لسياسات التكييف الهيكلي التي فرضت على الدول النامية، ومنهم رئيس البنك ذاته جيمس ولفنسون الذي أكد في مقابلة مع شبكة الـ CNN الأمريكية[٣٨] أن البنك لا يتناول في أولوياته وبرامجه القضايا التي تتركز على الحد من الفقر بالشكل الجيد!!

ومع ذلك يستمر البنك الدولي في رفضه لطلبات إدخال حقوق الإنسان كمعايير في مشاريع التنمية، على رغم كونها تمثل الحل الأنجع لتحويل سبيل سياساته وبرامجه إلى ما يمكن أن نسميه باقتصادات حقوق الإنسان، بدلاً من رأسمالية حقوق الإنسان!!

وإذا كانت قاعدة الحياد السياسي أداة إخراج حقوق الإنسان من المجال القانوني لقرارات البنك الدولي، فإن اعتبارات الموضوعية تفرض إيراد ما يلي:

١ ـ إن حقوق الإنسان في طبيعتها الذاتية تسمو وتعلو عن مستوى الشأن السياسي، والقول بغير ذلك قول مغلوط يشوبه الافتقار للدقة. فعندما أثار البنك الدولي عام ١٩٦٥ حياده السياسي في وجه الطلب الموجه إليه آنذاك من قبل الأمم المتحدة بضرورة اشتراكه في تدعيم التدابير الردعية التي فرضتها الأخيرة على النظام العنصري (السابق) في جنوب أفريقيا، جاء رد القسم القانوني التابع للأمم المتحدة بأن: «.. قضايا حقوق الإنسان تتعالى عن الطابع السياسي للأعضاء، لأنها تشكل التزامات أساسية بموجب الميثاق، فشرط الحياد السياسي يمنع التمييز في ما بين الأعضاء والتدخل في شؤونهم الداخلية، وهذا لا علاقة له بالالتزام العالمي لكل الدول الأعضاء باحترام وحماية حقوق الإنسان..»!

> **يستمر البنك الدولي في رفضه طلبات إدخال حقوق الإنسان كمعايير في مشاريع التنمية، رغم كونها تمثل الحل الأنجع لتحويل سبيل سياساته وبرامجه إلى ما يمكن تسميته باقتصادات حقوق الإنسان.**

٢ ـ إن من حق الأمم المتحدة بموجب نصوص ميثاقها ان تتوجه بتوصيات إلى

(٣٨) كان ذلك بمناسبة الاجتماعات السنوية للبنك والصندوق الدوليين في مطلع العام ٢٠٠٠.

البنك الدولي تتعلق بسبل إشاعة حقوق الإنسان وكفالتها، وحيث إن اتفاقات الوصل المبرمة بينهما تحرم الأمم المتحدة من هذا الحق إلا بعد إجراء مشاورات مسبقة، فإننا نرجح الرأي القائل بعدم دستوريتها[٣٩]، ولا سيما أن تاريخ المصادقة على تلك الاتفاقات قد جاء بدءاً من عام ١٩٤٧، أي أيام الهيمنة الغربية على الجمعية العامة!!

٣ ـ إن أي تتبع للسلوك التمويلي للبنك الدولي سيقودنا ببساطة نحو استنتاج أسطورة الحياد الأيديولوجي المدعى بها، فهو موجه إدارياً وتقنياً توجيهاً ليبرالياً رأسمالياً، بصورة انعكست على الإقراض وشروطه التي جاءت داعمة لنهج عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وأظهرته في كثير من الأحيان قريباً من منطق البنوك التجارية الربحية، أكثر من كونه إطاراً للتعاون الدولي الذي يرفض مثل هذا المنطق، أو على الأقل لا ينطلق منه.

أخيراً لا بد لنا من الإشارة إلى أنه إذا كنا من القائلين بضرورة تطوير قوانين المؤسسات المالية الدولية على النحو الذي يؤكد التزامها بحقوق الإنسان، ويضع المعايير للوفاء بها، فإن ذلك لا يعني الانفصال عن إصلاحات شاملة لا بد من تحققها على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بل إن من شأن التقدم في إصلاحات هذه الأخيرة أن يعجل ويسهل من عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن ذلك لا يعني مطلقاً أننا من مؤيدي استخدام قرارات مؤسسة مالية كالبنك الدولي كجهاز ردعي لقمع الأنظمة التي يعتقد ـ وفقاً لبعض المقاييس ـ أنها أنظمة غير ديمقراطية، على الأقل في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة، فالعالم اليوم هو في حاجة أكثر لتعاون دولي يعمل على خلق الظروف المادية الملائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، لا أن يعاقب من يمكن تسميتهم ضحايا الاختلال الدولي على عجزهم عن إدراك مثل تلك الظروف! □

(٣٩) نعني بعدم دستوريتها مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل دستورها.

الطبيعة الشاملة للتحدي التقاني

انطوان زحلان

خبير عربي في العلوم والتقانة.

مقدمة

أصبح العالم الآن في قبضة حركة ثورية ضخمة نتيجة التطورات التقانية. وتقوم التقانات الجديدة بتغيير المؤسسات العريقة وأنماط الإنتاج والعلاقات الدولية والممارسات الاجتماعية والقيم الثقافية والأخلاقية والمعنوية، فضلاً عن طبيعة الممتلكات والملكية.

وتنشأ الردود المتباينة للمجتمعات على التحديات من الفروق في ثقافتها السياسية وقدراتها المؤسسية. وقد استثمرت بعض المجتمعات في إعداد نفسها على نحو واسع، بينما لم تمنح مجتمعات أخرى المسألة اهتماماً مناسباً. ومن الطبيعي أن القدرات المؤسسية هي نتاج عمليات تراكمية طويلة الأمد.

ويبدو أن المفكرين والنخب العربية في مواجهة هذه التحديات يولون اهتماماً أكبر لأسلوب ممارسة الأقطار الأجنبية هيمنتها على الوطن العربي وليس للعوامل التي منعت الأقطار العربية من حماية مصلحتها الوطنية.

لقد استثمرت الأمم قوتها النسبية طوال التاريخ. ولم يختلف العرب عن الأمم الأخرى. ولكننا نبدو الآن مندهشين عندما يعمل هذا العرض للطبيعة البشرية على نحو ضار بنا. إن السبيل الوحيد لضمان الأمم العدل والسيادة والحقوق الاقتصادية هو عبر تطوير وسائل حماية هذه الحقوق. ويعتمد السعي لتحقيق هذا الهدف على الأنظمة الوطنية للعلم والتقانة.

ولم تعد قدرة مجتمع ما على الاستفادة من العلم والتقانة اليوم تعتمد على جهود عشوائية، إذ إن الثورة الحالية عميقة وواسعة الانتشار بحيث إن الجهود الشخصية غير المتصلة لم تعد تحقق مساهمة مهمة في مستقبل الأمة. وتعتمد القدرات في العلم على نظم متطورة يدعمها المجتمع برمته.

تقانة المعلومات ونظام العلم والتقانة

من المفيد دراسة المسائل التي أثيرت في المقدمة أعلاه بالإشارة إلى التطورات في تقانة المعلومات في الوطن العربي.

تؤكد الصحافة العالمية على نحو مستمر أهمية تقانة المعلومات والانترنت. ومثل حكومات كثيرة تتحمس الحكومات العربية للمشاركة في هذا «التقدم». إن ما أراه مثيراً للاهتمام هو طبيعة رد الحكومات العربية.

لم تسع المنظمات الوطنية والإقليمية العربية إلى استكشاف المضامين الكاملة لتقانة المعلومات بالنسبة للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في أقطارها. غير أن عدة قادة قد دعوا شركات أجنبية ومدراءها للقدوم وتقديم المساعدة. ليس من الخطأ دعوة بل غيتس أو قادة صناعيين آخرين، إذ انهم أشخاص أذكياء وأكفاء، غير أنه لا يمكن الحصول على تقانة المعلومات بهذه الطريقة وحدها.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الحكومات والمجتمعات العربية تستجيب للتحدي الذي تطرحه تقانة المعلومات بالطريقة نفسها التي رد بها أسلافهم على الثورة في النقل قبل ذلك بنحو مائتي سنة. لقد استوردوا السكك الحديد ثم استوردوا السيارات فالطائرات. وكان بل غيتس الآخر لثورة السكك الحديد هو جورج ستيفنسن الذي منح عقد مد أول سكة حديد مصرية في منتصف القرن التاسع عشر[١].

غير أنه لم تبذل أية محاولة جادة للحصول على تقانة القطارات. وحذت دول عربية أخرى حذو مصر واستوردت نظماً أخرى للسكك الحديد. ونتيجة لذلك ما تزال الأقطار العربية بعد مائة وخمسين عاماً تستورد القاطرات والسيارات والطائرات، وعجزت عن تطوير قاعدة التقانة لهذه الصناعات الميكانيكية، وغيرها.

رد الأردن على تحديات تقانة المعلومات

حصلت مجموعة من الأردنيين المجتهدين مؤخراً على منحة من وكالة المعونة الأمريكية لتطوير استراتيجية تقانة معلومات للأردن. وقد نشرت الاستراتيجية المقترحة في آذار/مارس ٢٠٠٠ بعنوان: **مبادرة الوصول: إطلاق برامجيات الأردن وصناعة تقانة المعلومات فيه: استراتيجية وخطة عمل لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني.**

---

(١) وصفتُ ردود القادة العرب والعثمانيين على التطورات في التقانة في القرن التاسع عشر، في:

A. B. Zahlan: «Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World,» paper presented at: *Technology Transfer and Change in the Arab World: The Proceedings of a Seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia*, organized by the Natural Resources, Science, and Technology Division, Beirut, 9-14 October 1977, edited by A. B. Zahlan, with the assistance of Rosemarie Said Zahlan (Oxford; New York: Pergamon Press, 1978), and «The Impact of Technology Change on the Nineteenth Century Arab World,» in: Charles E. Butterworth and I. William Zartman, eds., *Between the State and Islam*, Woodrow Wilson Center Series (New York: Cambridge University Press, 2000).

المدهش أن مجتمعاً ينفق عادة مبالغ كبيرة على حفلات الزواج لم يستطع توفير كلفة بعض هذه الحفلات لتمويل إعداد الاستراتيجية الخاصة بتقانة المعلومات. وهذا يدل على الأولوية المنخفضة التي توليها الحكومة والمجتمع في الأردن لتقانة المعلومات على الرغم من البيانات الكثيرة عن الاهتمام بالموضوع.

يناقش التقرير المزايا والمنافع التي يجنيها الأردن من تطوير قطاع خدمات تقانة المعلومات الموجه للتصدير ويلخص المزايا الممكنة لتقانة المعلومات كما يلي:

المنافع الاقتصادية:

- ٣٠ ألف وظيفة ذات صلة بتقانة العمل بحلول عام ٢٠٠٤.
- صادرات بمبلغ ٥٥٠ ألف دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٠٤.
- استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة.
- زيادة الإيرادات الحكومية.

المنافع الاجتماعية:

- تشغيل السكان.
- تحسين الخدمات المقدمة.
- تحسين التعليم.

المنافع الاستراتيجية:

- زيادة كفاءة الحكومة.
- إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة.
- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية.
- تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

وعلى الرغم من أن هدف التقرير المعلن هو تقديم استراتيجية وطنية للأردن، فإن الاهتمام ينحصر في تعزيز استراتيجية موجهة نحو التصدير. ويعنى التقرير بنقطتين:

١ - حجم السوق الدولية والفرص المتاحة.

٢ - الآمال والأهداف وتصور الاستفادة من تأمين حصة من هذه السوق الدولية.

غير أن التقرير لا يتضمن سوى القدر الضئيل في ما يخص:

- طرائق وسبل زيادة تطبيق تقانة المعلومات في الأردن.
- العلاقات بين السوق الداخلية والسوق الخارجية.

ويذكر التقرير أنه توجد خمسون شركة لتقانة المعلومات تشغل ١٢٥٠ شخصاً في الأردن. ويتضمن التقرير معلومات عن خصائص الشركات، إلا أنه لا يحتوي سوى على

معلومات قليلة عن الكفاءة التقنية لمؤسسات تقانة المعلومات. كما أنه لا يناقش جهود البحث والتطوير ضمن صناعة تقانة المعلومات وفي الجامعات.

ويشير التقرير إلى المنافسة من الأقطار ذات الأجور المنخفضة مثل الهند ومصر. ومن نقاط الضعف في التقرير انه لا يتناول مشكلة المنافسة بأسلوب واقعي. فالأردن ليس بلداً منخفض الأجور (كما هو شأن مصر والهند) وليس مركز عمل إبداعي في أي ميدان علمي أو تقني (كما هو شأن الهند). كما لا يناقش التقرير أسلوب تحديد موقع الأردن في سوق شديدة التنافس ولا يناقش الإجراءات اللازمة لتعزيز القدرات التنافسية المحلية.

ويقارن التقرير الأردن بأقطار أخرى، بيد أنه لا يفلح في تحديد موقع الأردن من حيث السكان والحجم الاقتصادي والبحث والتطوير. وكان ينبغي أن يبين الحقيقة المهمة بأن الأردن كان عام ١٩٩٩ في المستوى نفسه مثل الهند في تصدير خدمات تقانة المعلومات على أساس نسبة الفرد الواحد. فقد صدر البلدان خدمات تقانة المعلومات بالمعدل نفسه وهو ٣,٩ للفرد الواحد. وهذه نقطة انطلاق جيدة للأردن غير أن التقرير يغفل حتى الإشارة إليها.

إن الأردن قطر صغير ذو قاعدة أكاديمية ضعيفة، وينطبق الشيء نفسه على قاعدة البحث والتطوير وتقانة المعلومات. والسبيل الوحيد أمام الأردن للتنافس هو عبر النوعية الأعلى والكفاءة الأحسن والإبداع الأفضل. ولا يمكن الحصول على الميزة التنافسية في تقانة المعلومات إلا عبر تحسين المستويات الأكاديمية وقدرة المهنيين على الاتصال والتعاون والارتباط الشبكي مع زملائهم في الوطن العربي. وينبغي أن تؤدي زيادة روابط البحث والتطوير والروابط الإقليمية في تقانة المعلومات إلى زيادة قدرة الأردن على الوصول إلى المواهب المبدعة محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويبلغ عدد المطبوعات العلمية الصادرة في الهند على أساس النسبة للفرد الواحد أقل من المعدل في الوطن العربي. ولكن بسبب حجم الهند ووحدتها فإن فيها جيوباً كثيرة في العلوم والتقانة العالية النوعية يفتقر إليها الوطن العربي.

وتتمثل أهمية الحجم في الدور الذي أدته شركة تاتا (Tata) وما تزال تؤديه في تطوير صناعة تقانة المعلومات في الهند. كانت شركة تاتا الصناعية الكبرى وما تزال الجهة القيادية في تطوير الهند صناعة تقانة المعلومات. وبفضل خبرتها وقاعدتها الرأسمالية استطاعت الاستثمار في مشروعات تدريب وعقود كبيرة في تقانة المعلومات. وربما كانت أهم مساهماتها في الموارد البشرية هي في مجالات إدارة المشاريع وتخطيط الأعمال التجارية وتأمين فرص التخصص في ميادين تقانة المعلومات المختلفة. وقد أسس مكتب تاتا في كاليفورنيا الصلة الأمريكية وتعاقدها الفرعي مع شركة هيوليت باكارد (Hewlett-Packard) في أوائل عقد التسعينيات. وحصلت تاتا على منافع مالية ضخمة من أنشطتها في تقانة المعلومات.

ويرجّح أن تطوير صناعة تقانة المعلومات الأردنية يحتاج إلى دعم شركة كبرى وكفوءة. ولعل شركة الفوسفات الوطنية تستطيع القيام بهذا الدور.

ينبغي أن يكون الهدف الأول للاستراتيجية الوطنية لثقافة المعلومات تأسيس بنية تحتية تسهم المؤسسات الوطنية الجديدة عبرها في تقانة المعلومات وتستفيد منها.

إن أهمية تولي شركة كهذه الريادة في تقانة المعلومات واضحة، إذ يصعب على الشركات الصغيرة التي يبلغ رأسمالها خمسين ألف دولار التغلب على الصعوبات الكثيرة التي تواجه عادة مرحلة التأسيس. وإذا استخدمت الحكومة الأردنية شركاتها الوطنية ومواهبها في إدخال تقانة المعلومات في مؤسساتها، فإن ذلك سيؤمن فرصاً كثيرة للتدريب في إدارة المشاريع ويؤمن هذا بدوره حافزاً على الابتكار.

ولا يعترف التقرير بحقيقة أن تقانة المعلومات امتداد لعملية طويلة الأمد تنشأ من فك مادية الاقتصاد. بدأت هذه العملية في بريطانيا حوالى عام ١٧٨٠ مع بداية التصنيع وارتبطت بالعمليات المختلفة التي قادت إلى تطور مؤسسات وطنية معقدة مكرسة للعلم والتقانة. وساهمت هذه العمليات في نشوء مجتمع المعلومات. وتستطيع الأقطار التي ترغب في تسريع نموها الاستفادة من التطورات الهائلة في المائتي سنة الأخيرة وهي في غنى عن تكرار ارتكاب أخطاء الآخرين. إننا نعرف الكثير عن أي العوامل تعجل النمو وأي العوامل تقلل النمو. وتحسين النظام القانوني وتقوية المؤسسات وتوسيع الخدمات المالية السليمة المرتكزة إلى الأداء وتوسيع الوصول إلى المعلومات وتحسين الروابط بين المنظمات الاقتصادية والاجتماعية، كلها تعزز تسريع معدل النمو الاجتماعي - الاقتصادي.

ينبغي أن يكون الهدف الأول للاستراتيجية الوطنية لثقافة المعلومات من مثل استراتيجية الأردن تأسيس بنية تحتية تسهم المؤسسات الوطنية الجديدة عبرها في تقانة المعلومات وتستفيد منها. لذا فإن الإمكانيات المتاحة للأردن هائلة. ويمكن بتقانة المعلومات تحقيق ما يلي:

- تسريع تطوير آليات فعالة للنمو الاقتصادي.
- زيادة إنتاجية العمل في القطاعين الخاص والعام، إذ ان إنتاجية العمل في الأردن منخفضة في الوقت الحاضر بحيث يمكن تحقيق زيادة سنوية بمعدل ١٠ بالمئة لمدة طويلة قادمة.
- تعزيز الإدارة الكفوءة للمخزونات من أجل إطلاق موارد مالية كبيرة مجمدة.
- دعم الاستثمار الفعال للموارد البشرية الحالية.
- تقليل كلفة التشييد على نحو كبير.
- تغيير النظام التعليمي.
- ترشيد الخدمات الحكومية.
- إدخال ترشيد النظام القانوني لتسهيل عمليات الدمج والضم.

- تشجيع إصدار تشريع يقلل السلوك الاحتكاري ويعزز المنافسة.
- توسيع الحصول على المعلومات الإحصائية الصحيحة في الوقت المناسب.
- إمكانيات أخرى.

ويمكن لهذه الأهداف المرجوة أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي، ويمكنها كذلك تأمين خطة لصناعة معلوماتية تتسم بالإبداع والابتكار. إن خبرة تولي تحقيق ما ورد أعلاه متوافرة في الأردن أو يمكن الحصول عليها بسهولة. وما يفتقر إليه هو بيئة سياسية تسهل تعبئة المواهب والمؤسسات في الأردن.

يعنى التقرير بدعم الاستثمارات الأجنبية وتصدير خبرة البرمجة الأردنية. وهذه أهداف جيدة ولكن في ظل غياب استراتيجية وطنية قد تكون لها نتائج مضادة. وعلى سبيل المثال، يعترف التقرير (ص ١١) بأن التجارة والصناعة العربيتين ليستا مستعدتين للتجارة الالكترونية، غير أنه لا يناقش الإجراءات الضرورية لمنع التجارة الالكترونية من تدمير الصناعة العربية. وبعبارة أخرى ينبغي تبني إجراءات لتمكين الصناعة المحلية من التنافس في الانترنت قبل انتشار التجارة الالكترونية.

ويمكن لتأثير استثمار تقانة المعلومات استثماراً مناسباً في الاقتصاد الأردني أن يتجاوز الهدف المحدد له في التقرير وهو ٥٠٠ مليون دولار من الصادرات بحلول عام ٢٠٠٤، وهو أقل من ٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي للأردن لعام ١٩٩٨. غير أن معدل نمو سنوي يبلغ ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج الإجمالي ممكن عبر تطبيقات تقانة المعلومات.

لقد علمنا من «رويترز» ان الحكومة الأردنية وقعت اتفاقية مع مايكروسوفت في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ «تغطي حاجات الحكومة الأردنية من البرمجيات جميعاً». ولا يحدد تقرير رويترز ما إذا كانت مايكروسوفت ستؤسس قاعدة في الأردن لإنتاج هذه البرمجيات وتركيبها. وإذا لم يتم ذلك فإن هذه الاتفاقية لن تقود إلى تقدم تقانة المعلومات في الأردن. وسيكون لها التأثير المحدود نفسه، أو لا يكون لها تأثير، في مجتمع تقانة المعلومات، شأنها شأن تأثير سكة حديد ستيفنسن في صناعة القاطرات في مصر في القرن التاسع عشر. وبعبارة أخرى لن يحصل الأردن على الخبرة التي ينميها مع تقانة المعلومات وهي تتطور في أقطار العالم الأخرى.

لم توضع الاستراتيجية المقترحة في التقرير ضمن إطار اجتماعي - اقتصادي - سياسي وطني أو إقليمي. وبدلاً من ذلك فإنها تمثل مصالح الجهة التي ترعاها وهي الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية والسياسات التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي: الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر بوصفهما علاجاً لمشاكل أقطار العالم الثالث. وليس ثمة شك في أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي في ظل بعض الظروف دوراً مهماً في التنمية. بيد أن على الأقطار العربية أن تستعد للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة. ولكن من الصعب حقاً تحديد أية دولة عربية نفذت الإصلاحات الضرورية لإعداد نفسها للانتفاع من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المعرفة: الإنتاج والملكية

لقد حدثت في المائتي سنة الماضية زيادة مثيرة في إنتاج المعرفة. وأصبحت العملية حالياً منظمة وتشمل نظاماً شاملاً للإدارة والمالية. ومن النتائج الحديثة للنمو الهائل لصناعة المعرفة الاتجاه الحالي في مد حق الملكية إلى المعرفة.

إنتاج المعرفة

حدثت في نصف القرن الماضي زيادة في القدرة على إنتاج المعرفة على نحو منظم ومخطط. وهكذا فإن حجم البحث والتطوير الذي نفذته الشركات والصناعة الخاصة قد ازداد باستمرار. وتبقى الجامعات المراكز الرئيسية للبحث الأكاديمي والعلمي، غير أن الصناعة هي التي ترعى وتنفذ معظم البحث التطبيقي.

وزاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار عام ١٩٩٩. وأنفقت الشركات الثلاثمائة الأولى في العالم أكثر من ٢٥٣ مليار دولار على البحث والتطوير فيها. وازداد إنفاقها ٣٣ بالمئة عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع ما أنفقته عام ١٩٩٦. وهي تكرس معدل ٤,٩ بالمئة من قيمة مبيعاتها للبحث والتطوير. وتكرس بعض الشركات ٣٥ بالمئة من مبيعاتها للبحث والتطوير، في حين تنفق شركات أخرى ما لا يزيد على ٢ بالمئة. وتخصص شركات تقانة المعلومات والشركات الدوائية للبحث والتطوير نسبة أعلى من مبيعاتها (تتراوح بين ١٠ بالمئة و٥٠ بالمئة). وفي حين قد لا تبيع شركات التقانة الحيوية الجديدة شيئاً فإنها تخصص مواردها جميعاً للبحث والتطوير.

ليس دافع الشركات هو حب العلم والتقانة. ودافع إنفاق الشركات الثلاثمائة المذكورة آنفاً على البحث والتطوير هو السعي وراء تحقيق الربح والبقاء في عالم يشهد منافسة شديدة.

وأنفقت الشركات الدولية الثلاثون الكبرى في الصناعة الكيميائية ١٦ مليار دولار على البحث والتطوير. وعلى الرغم من أن شركات كيميائية عربية كثيرة قد تكون ضمن هذه الشركات الثلاثين الكبرى في مبيعات المنتجات الكيميائية، إلا أن أية شركة منها لم تطور قدراتها في البحث والتطوير على الرغم من حقيقة أن المصدر الحالي للثروة العربية هو المواد الكيميائية.

ولو أرادت صناعة النفط والصناعة الكيميائية العربية التصرف بأسلوب مماثل لأسلوب الصناعات الكيميائية الدولية، فإن صناعة النفط العربية وحدها يتوقع أن تخصص زهاء ٥ مليارات دولار سنوياً للبحث والتطور. إن عدم اهتمام الحكومات والصناعات العربية بالبحث العلمي شائع جداً بحيث إنها بمجموعها لا تنفق حتى مليار دولار سنوياً.

ملكية المعرفة

كانت المعرفة إلى وقت قريب متوافرة في المجتمعات الصناعية على نحو غير مقيد في المكتبات العامة وخدمات المعلومات الكثيرة، بيد أنه تم مؤخراً تسجيل حقوق ملكية

الإجراءات الطبية والبرمجيات والحيوانات المعدلة وراثياً والجينات وكافة أنواع الملكية الثقافية. ويقيد هذا على نحو متزايد التوافر الحر للمعرفة. إن للتوسيع الحالي لمفهوم الملكية ليشمل المعرفة تأثيراً كبيراً، ولا سيما أن رأس المال أصبح مرتكزاً على المعرفة.

لقد أبرز شولمان المسائل الناشئة من توسيع هذا الشكل الجديد للرأسمالية في الخدمات الصحية وفي وسائل الإعلام والبرمجة والزراعة والصناعة[٢]. وتفرض عملية العولمة وأداتها الرئيسية منظمة التجارة العالمية الآن «حقوق الملكية الفكرية» على الدول كافة. والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مشروط بالالتزام بالمفاهيم الأمريكية المتعلقة بحقوق الملكية.

وكما يبين شولمان، فإن حقوق تسجيل الملكية تختلف كثيراً عن براءات اختراع المكائن والمنتجات الكيميائية، إذ ان المكائن، قبل كل شيء، محددة تحديداً واضحاً وحدود براءة الاختراع واضحة، اما براءات المعرفة فإنها مفتوحة النهاية. وعلى سبيل المثال فإن شركة اغراسيتوس (Agracetus) التي ضمنت تسجيل براءة فول الصويا المعدلة وراثياً، منحت براءة لا تشمل اختراعها فحسب، بل ان «استعمال أية وسيلة تحويل وراثية أخرى مستعملة في أي جينات من الفصيلة نفسها يعني خرق حقوق التسجيل الممنوحة للشركة». وبعبارة أخرى منحت اغراسيتوس «السيطرة على فكرة الاستغلال الوراثي لأنواع فول الصويا»[٣].

ويشير شولمان إلى أن المبرمجين والشركات في قطاع البرمجيات يعارضون ملكية المعرفة ويشعرون بالرضا عن الحماية التي تؤمنها تسجيل براءة تسجيل منتجاتهم ويعارضون تسجيل أجزاء صغيرة من البرمجيات.

> إن حقوق تسجيل الملكية تختلف كثيراً عن براءات اختراع المكائن والمنتجات الكيميائية، إذ إن المكائن محددة تحديداً واضحاً وكذلك حدود براءة الاختراع، أما براءات المعرفة فهي مفتوحة النهاية!

ويرى شولمان أن نجاح الاقتصاد الأمريكي يرتكز على الحصول على المعرفة على نحو غير مقيد. وقد تمثل ذلك إلى حد الآن في الدعم السخي الممنوح للمكتبات العامة والنظم التعليمية والتدريب والمتاحف وإجراءات كثيرة أخرى تسعى إلى زيادة الوصول المستقل إلى المعلومات. وقد أصبحت الحكومة الأمريكية بمرور الزمن شفافة على نحو متزايد إزاء مواطنيها.

إن إبداعية أي مجتمع تعتمد كثيراً على الحصول على المعرفة على نحو غير مقيد. والعلم نتاج سعي العلماء للحصول على المعرفة وهم يشركون الآخرين في اكتشافاتهم بلا قيود. أما اليوم فإن الفرد الذي يضيف مقداراً قليلاً إلى جبل من المعرفة يستطيع أن

---

(٢) Seth Shulman, *Owning the Future* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1999).

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

يسيطر عليه، ويحتكر طوال عشرين عاماً ليس ما قدمه فحسب بل الكثير مما لا علاقة له به أيضاً. وثمة كثيرون يؤمنون بأنه إذا ساد هذا الوضع فسيكون له تأثير مضر بالابتكار والرفاهة في الدول الصناعية.

ملكية المعرفة وتأثيرها في الجامعة

إن القيمة النقدية التي تمنح للمعرفة تدمر العلاقات التقليدية بين الأطباء والعلماء. وتقوم الأشكال الجديدة من «ملكية المعرفة» حالياً بتغيير طبيعة الجامعة الحديثة.

وكان مألوفاً ان الجامعات في العالم الصناعي أمكنة ليست فيها حواجز أمام مشاطرة المعرفة، وان العلاقة بين الطلبة والأساتذة وبين العلماء والباحثين غير مقيدة. أما اليوم فإن بعض الأساتذة الجامعيين يتلقون مبالغ من الشركات لبحث موضوعات محددة بشرط المحافظة على سرية النتائج. وهذا يعني أن الأستاذ لا يستطيع مشاطرة عمله العلمي مع طلبته وزملائه.

التأثير المتباين لملكية المعرفة في الأقطار الصناعية وأقطار العالم الثالث

أصبحت لعملية مد الملكية إلى المعرفة آثار هائلة في الأقطار الصناعية والأقطار النامية. وثمة رد فعل قوي في الولايات المتحدة على مفهوم ملكية المعرفة. وعلى الرغم من أن الشركات الأمريكية الكبرى نجحت غالباً بالتحكم في المعرفة، يوجد اتجاه متزايد لقلب هذا الوضع. وفي النظام الأمريكي يتم هذا في المحاكم عادة.

ومن ناحية أخرى، يزيد التركيز المستمر لملكية الشركات الأمريكية مواردها المالية، ويمكنها ذلك من تسخير موارد غير محدودة في عدد الأمريكيين الذين يملكون أسهماً في سوق الأوراق المالية جعلتهم يقبلون سلوك الشركات الذي قد يرفع قيمة أسهمهم(٤). ومن المحتمل أنه سيتحقق في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توازن بين رغبة الشركات في التحكم بالمعرفة وامتلاكها، وبين المطالبة العامة بالحصول على المعرفة بلا قيود.

وعندما يضطر مواطن عادي إلى مقاضاة شركة كبرى بمفرده، فإن ربح قضيته ضئيل، إذ لا يستطيع سوى القليلين تعبئة الدعم العام لجمع ملايين الدولارات الضرورية لرفع مثل هذه الدعوى. غير أن غرابة قضية ما قد تجتذب الاهتمام والدعم أحياناً، وهذا يساعد على الكفاح ضد سيطرة الشركات الكبيرة. وثمة عدد متزايد من المنظمات مهمتها مساعدة المجتمع المدني في مقاومة هيمنة الشركات المتعددة الجنسية.

أما في أقطار العالم الثالث فالحال مختلفة جداً. ولا تمتلك الأقطار العربية بنية تحتية معرفية ولا توجد مكتبات جيدة والحصول على المعرفة الدولية (التي قد تكون مجانية في الخارج) غير متوافرة. وفضلاً عن ذلك لا يوجد ثمة وصول إلى معرفة محلية منتجة ضمن الوطن العربي.

---

(٤) يقدر أن زهاء ٥٠ بالمئة من العوائل الأمريكية تمتلك أسهماً عام ٢٠٠٠.

ولأن صانعي السياسات وأصحاب المشاريع في الوطن العربي لا يستطيعون الوصول إلى المعرفة الدولية، فإنهم في وضع غير مؤات، ولن يحصلوا على الحقائق كما لا تتوافر لديهم القدرة على الوصول إلى سبل بديلة.

الأتمتة والاستثمار الخارجي المباشر وحجم السوق

الصناعة التحويلية من التطبيقات المهمة لتقانة المعلومات وقد استعملت استعمالاً فعالاً، جزئياً أو كلياً، في أتمتة مهام تقنية كثيرة كانت تستخدم أعداداً كبيرة من العمال المهرة. وتنتشر عمليات الأتمتة والروبوتية حالياً على نحو واسع بحيث تتضاءل مزايا الأقطار ذات الأيدي العاملة المنخفضة الكلفة. وأصبح الآن إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات في الولايات المتحدة في المصانع المؤتمتة، أرخص من إنتاجها في الأقطار الآسيوية المنخفضة الكلفة.

ويجري على نحو متزايد إعادة بعض الصناعات التحويلية إلى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا بعد أن كانت قد نقلت إلى آسيا وأمريكا اللاتينية في الماضي. وطبيعي أن كثافة رأس مال الأعمال في مثل هذه المصانع عالية، غير أن المعادل المقابل لعائد الاستثمار مرتفع أيضاً.

وتتخذ الأتمتة مسالك مختلفة في قطاعات الاقتصاد المختلفة. وحتى التقانات التقليدية من مثل الزراعة وصناعات النسيج والملابس مؤتمتة على نطاق واسع ولو بأسلوب مختلف عن أسلوب تجميع السيارات أو إنتاج الرقائق.

وأصبح للحاسوب تأثير كبير في الأنشطة الزراعية من حلب الأبقار إلى توزيع الأسمدة. ونتيجة لذلك ازدادت كثيراً إنتاجية الحيوانات والأرض والأيدي العاملة. وطبيعي ازدياد تعلم الفلاحين ومهاراتهم في موازاة ازدياد تعقيد الآلات المستعملة.

ومن نتائج حرفانية الأعمال الزراعية التدهور المتزايد للمزارع الصغيرة وانتشار الزراعة الواسعة النطاق. ومن الواضح جلياً أن مزرعة صغيرة جداً لا تستطيع استخدام مجموعة متنوعة واسعة من الخبرات التي تتطلبها هذه التطورات التقنية.

وهكذا لم يعد دافع الاستثمار الأجنبي المباشر هو الكلفة المنخفضة للأيدي العاملة وحدها، بل ثمة عوامل أخرى تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى سبيل المثال، تجتذب السوق الصينية الشركات المتعددة الجنسية بسبب حجمها الواسع. ونظراً لعدد سكان الصين البالغ ١٢٠٠ مليون نسمة فإنها تعد أكبر سوق منفردة في العالم.

وبالمقارنة لا تجتذب الأسواق العربية الاثنتين والعشرين الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن إذا أرادت الأقطار العربية تطوير سوق مشتركة، فسيصبح الوطن العربي جذاباً بسبب القدرة الشرائية لسكانه البالغ تعدادهم ٣٠٠ مليون نسمة.

إزاحة التقانات القديمة واستبدالها بتقانات جديدة

تحل تقانات جديدة باستمرار محل التقانات القديمة. وعلى سبيل المثال، قللت التقانات الجديدة للأتمتة والروبوتية تشغيل الأيدي العاملة في الصناعات التحويلية من مثل صناعات السيارات والنفط والمواد الكيميائية... الخ. ولا غنى عن صناعات تقليدية من مثل الصناعات المتعلقة بالغذاء والإسكان والملابس... الخ التي يجري تحديثها على نحو مستمر.

ومن ناحية أخرى، تؤدي التقانات الجديدة إلى تأسيس صناعات جديدة وإلى أعمال جديدة. ولا تستطيع سوى الأقطار التي تحصل على التقنيات الجديدة خلق أعمال جديدة تحل محل الأعمال القديمة. وهكذا عندما حلت الآلات من مثل السكك الحديد والسيارات محل الخيول والحمير والجمال اختفت صناعة النقل المستندة إلى الحيوانات برمتها في الوطن العربي. ولكن نظراً إلى أن العرب لم يبذلوا سوى جهد ضئيل في اكتساب التقانات الآلية الجديدة فإن الأعمال القديمة لم تستبدل بأعمال جديدة بينما خلقت الأسواق العربية للسكك الحديد والسيارات والطائرات أعمالاً جديدة في أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتكرس الدول الصناعية موارد كبيرة لإعادة تدريب العمال الذين يفقدون أعمالهم بسبب تغيير التقانة. كما أنها تعيد باستمرار تدريب الأيدي العاملة فيها لتمكينها من زيادة إنتاجيتها والتكيف للتقدم التقاني. وخلافاً لذلك لا تكرس سوى موارد محدودة جداً في الأقطار العربية لإعادة تدريب الموارد البشرية وتطويرها.

بيد أنه على الرغم من اهتمام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعليم، يكون معدل التقدم التقاني غالباً سريعاً جداً بحيث إن قدرتها على تكييف برامجها التدريبية والتعليمية تواجه اختباراً قوياً. إن نقص الخبرة في علم الحاسبات حالياً كبير ويقدر ان الولايات المتحدة وأوروبا تحتاجان إلى ما بين ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين اختصاصي إضافي لإسناد صناعة تقانة المعلومات فيهما. والطريقة الجلية لمواجهة هذا النقص هي توسيع وسائل التدريب وإعادة التدريب. بيد أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فضلت حل المشكلة باجتذاب الموارد البشرية في أقطار العالم الثالث التي تحصل عليها بلا كلفة.

وفي السنوات القليلة القادمة يرجح أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تستنزف ٥٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة من خبراء تقانة المعلومات في العالم الثالث. وتعتمد قدرة الولايات المتحدة على التنافس في تقانة المعلومات الآن على قدرتها على اجتذاب هؤلاء الاختصاصيين من العالم الثالث.

وستفقد أقطار العالم الثالث مواردها البشرية في قطاع المعلومات مثلما فقدت أطباءها ومهندسيها في عقدي الستينيات والسبعينيات. والطريقة الوحيدة التي تمكن أقطار العالم الثالث من الاحتفاظ بمواردها البشرية هي تأسيس بنية تحتية مناسبة لتمكين مواردها البشرية من المساهمة في التقدم الاقتصادي الوطني. أما حالياً فإن هؤلاء الخبراء لا يستخدمون على نحو مفيد في أقطارهم، ولذا فهم مستعدون للهجرة.

الاستخدام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

كان الاقتصاديون الأمريكيون إلى ما قبل عشرة أعوام يكتبون عن نهاية العمل كما نعرفه بسبب تأثير تقانة المعلومات في الاستخدام(٥). وكان ثمة اتجاه متنام في المنظمات الصناعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو «التسريح»، أي تقليل عدد المستخدمين. وأنهت شركات كثيرة عمل الآلاف من مستخدميها لأنه لم تعد ثمة حاجة إليهم.

بعض الشركات التي طبقت هذه السياسات ندمت في ما بعد على ما فعلت. وكان أحد الأسباب أن هذه الشركات اضطرت لمواجهة مشكلة الكمبيوتر لعام ٢٠٠٠ ووجدت أنها قد أنهت عمل معظم العاملين الذين يعرفون البرمجيات القديمة. واكتشفت إدارات شركات أخرى أن المستخدمين القدماء هم وحدهم الذين يعرفون التقانات المستعملة في شركاتهم.

وعلى الرغم من ذلك كان لعملية التسريح بعض الآثار الإيجابية: غيرت العلاقات بين المستخدمين وأرباب العمل. وكانت بعض الشركات حتى ذلك الحين تسعى إلى خلق صورة الرأسمالية الأبوية. وقد دمر التسريح هذه الصورة الرومانسية للرأسمالية. ونتيجة لذلك أصبح المستخدمون أكثر اعتماداً على أنفسهم وتعلموا كيف يحمون مصالحهم. وخلافاً لتوقعات الاقتصاديين الذين آمنوا بنهاية العمل تحركت سوق العمل الأمريكية في الاتجاه المضاد: أخذت تتكشف عن إشارات تدل على النقص في قوة العمل بدلاً من البطالة! وانخفض معدل البطالة إلى ٤ بالمئة من قوة العمل وقام الاقتصاد الأمريكي بما يلي:

خلافاً لتوقعات الاقتصاديين الذي آمنوا بنهاية العمل، تحركت سوق العمل الأمريكية في الاتجاه المضاد: أخذت تتكشف عن إشارات تدل على النقص في قوة العمل.. فجاءت الدعوة إلى زيادة الهجرة إلى الولايات المتحدة لتخفيف ضغط نقص الأيدي العاملة!

- زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب.
- الحصول على القوة العاملة الماهرة في تقانة المعلومات من الأقطار الأخرى.
- زيادة معدل الروبوتية.

حتى آلان غرينسبان (Alan Greenspan)، رئيس المجلس الاحتياطي الاتحادي (الذي يعادل المصرف المركزي)، دعا إلى زيادة الهجرة إلى الولايات المتحدة لتخفيف ضغط نقص الأيدي العاملة. ان اهتمام غرينسبان بمشاكل العمل جديد، إذ نادراً ما يهتم الخبراء الماليون بالأيدي العاملة والهجرة.

---

(٥) أحد الكتب التي لقيت اهتماماً واسعاً هو: Jeremy Rifkin, *The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-market Era* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1995).

وتهتم حالياً حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اهتماماً شديداً بالتعليم والمهارات. وهي تدرك أن الابتكار والمهارات تولّد النمو الاقتصادي. وطبيعي ثمة حاجة إلى بعض المواد الخام ورأس المال. ولكن في التحليل النهائي ليست للمواد الخام جدوى من دون الابتكار والمهارات.

إن هذا يفسر عجز الوطن العربي الغني بالمواد الخام والأموال عن توليد النمو الاقتصادي، إذ ان الحكومات فيه غير معنية على نحو كافٍ بالبحث والتطوير والابتكار والتعليم. وبالمقارنة فإن سنغافورة وكوريا لا تمتلكان سوى موارد طبيعية قليلة غير انهما تتقدمان على نحو متواصل بسبب اهتمامهما الشديد بالابتكار والبحث والتطوير وتحسين المهارات.

وهو يفسر أيضاً سبب الهبوط المستمر في قيمة الذهب وسبب تخلص المصارف المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من احتياطيات الذهب. ان الإبداع البشري أثمن من سبائك الذهب.

وتعمل اتجاهات عدة نحو تعزيز العمالة في الولايات المتحدة:

أولاً: أدت الأتمتة إلى تقليل كلفة الإنتاج إلى أقل من مستوياتها في العالم الثالث. ويؤدي ذلك إلى إعادة الولايات المتحدة بعض الصناعات التي أرسلتها إلى أقطار أخرى للاستفادة من تكاليف الأيدي العاملة المنخفضة.

ثانياً: أدت فجوة التقانة المتزايدة بين الولايات المتحدة وبقية العالم، ومنها أوروبا، إلى ازدياد صادرات الخدمات والمنتجات الأمريكية المرتكزة إلى المعرفة.

ثالثاً: أوجدت الثروة التي ولدتها تقانة المعلومات طلباً هائلاً على الأيدي العاملة في الاقتصاد التقليدي. وعلى سبيل المثال، يقوم الأثرياء الجدد بفضل تقانة المعلومات بتشييد قصور صغيرة، وبذلك يوسعون سوق التشييد. وإنفاقهم على صناعة التسلية والتجميل أعلى من أي وقت مضى. وكل الصناعات التي تشهد طلباً جديداً عندما يزداد الناس ثراء هي كثيفة العمالة: الطباخون والندل والعاملون في صناعة التجميل وباعة المتاجر والعاملون في السياحة والملابس المصممة بحسب الطلب و«المدربون الشخصيون»... الخ.

رد الهنود المتسم بروح المشروع

أصبحت نجاحات مبرمجي الحاسوب الهنود في الهند وخارجها معروفة الآن. وارتفعت مبيعات صناعة تقانة المعلومات الهندية من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩ (كما لاحظنا فإن مستوى نسبة تقانة المعلومات للفرد الواحد في الهند هو نفسه في الأردن).

وأصبح تدفق الهنود على الولايات المتحدة كبيراً جداً بحيث إن زهاء ثلث الموارد البشرية في «سيليكون فالي» من الهنود، وان ١٠ بالمئة من مستخدمي مايكروسوفت من الهنود. ويبدو أن الهنود يديرون أكثر من ٧٥٠ شركة برمجيات في «سيليكون فالي». وتشجع شركة تندوس، وهي شركة استشارات هندية يديرها شاندرا سيخار، الهنود في

«سيليكون فالي» على الاستثمار في الهند. ويأمل رئيس وزراء الهند في اجتذاب استثمارات تبلغ زهاء ١٥ مليار دولار من أصحاب مشاريع هنود ناجحين. ويشجع هذه العملية تأسيس منظمة جديدة تدعى «InduUS Entrepreneurs» تمد دعمها دولياً إلى أصحاب مشاريع البرمجيات في جنوب آسيا.

ويعزو البعض نجاح الهنود في ميدان تقانة المعلومات إلى الدور القيادي لشركة تاتا الصناعية الهندية، وكذلك إلى العلاقات العائلية والمجتمعية الهندية. وهذه العلاقات الإنسانية بين الهنود تدفعهم إلى تأسيس المنظمات الضرورية لدعم روح المشروعات في المجتمع الهندي في أنحاء العالم. وقد أسست شركة «InduUS Entrepreneurs» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ فرعاً في المملكة المتحدة حيث تعيش جالية كبيرة ونشيطة من جنوب آسيا[٦].

استقدام العمالة الماهرة

أصبح قراء صحف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معتادين على مطالعة أخبار الوزراء و/أو رؤساء الوزراء الأوروبيين واليابانيين الذين يزورون الهند للحث على هجرة المبرمجين الهنود إلى أقطارهم.

.. إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة جداً التي تسود أقطار العالم الثالث (وبخاصة في الوطن العربي) تنتج فائضاً كبيراً في الموارد البشرية يلبي الحاجات الأمريكية والأوروبية إلى الأيدي العاملة!

وتحدد تقديرات مختلفة نقص عدد العاملين الماهرين في تقانة المعلومات بثلاثة إلى أربعة ملايين. وتؤثر عوامل مختلفة في هذه التقديرات، اذ إن ازدياد كلفة النفط إلى جانب الانتقال الواسع لرأس المال الأوروبي إلى السوق الأمريكية قد يبطئان الاقتصاد الأوروبي كثيراً بحيث إن هذه التخمينات العالية قد تكون مفرطة في التفاؤل.

وليس ثمة شك في أن الهجرة إلى الولايات المتحدة تبقى الهدف المرغوب فيه أكثر من غيره بسبب المواقف الأكثر إيجابية إزاء المهاجرين هناك. كما أن الولايات المتحدة هي البلد الذي يسعى إليه أوروبيون كثيرون ممن يتسمون بروح المشاريع في تقانة المعلومات والتقانة الحيوية.

وكانت القوانين الأوروبية واليابانية والأحزاب اليمينية وما تزال معادية للأيدي العاملة الأجنبية. غير أن إدراك الأوروبيين واليابانيين ان الأمريكيين يجنون أرباحاً طائلة من المهاجرين شجع بعض محلليهم على الدعوة إلى تغيير سياسات الهجرة.

ويعاني الأوروبيون واليابانيون أيضاً انخفاض معدلات الولادة. ويزداد هرم مجتمعاتهم بمعدل كبير. ويتوقع الاقتصاديون نقصاً حاداً ليس في ميدان تقانة المعلومات

---

(٦) Khozem Merchant, «British Asians Set up Silicon Valley Group,» *Financial Times*, 13/9/2000.

وحسب، بل في مجالات كثيرة أخرى أيضاً. وتقدر دراسة أمريكية أن المجموعة الأوروبية سوف تحتاج إلى صافي هجرة يبلغ ١٣,٥ مليون شخص سنوياً لوقف النسبة المتناقصة للسكان في سن العمل إلى المتقاعدين.

ليس سهلاً تغيير السياسات الأوروبية الحالية نحو الهجرة. وسوف تستغرق العملية بعض الوقت. ومن غير المرجح أن تتمكن أوروبا من التنافس على نحو فعال مع الولايات المتحدة في الحصول على مواهب العالم الثالث. غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة جداً التي تسود في أقطار العالم الثالث (وبخاصة في الوطن العربي) تنتج فائضاً كبيراً في الموارد البشرية يلبي الحاجات الأمريكية والأوروبية إلى الأيدي العاملة. ولا شك في أن السياسات التي تتبعها الدول الأوروبية ستؤثر في أقطار عربية كثيرة.

العرب في «سيليكون فالي» وفي رأس مال المخاطرة

لا توجد إلى الآن مسوحات لعدد العرب العاملين في صناعات تقانة المعلومات الأمريكية والأوروبية. ولا بد من أن عدد العرب كبير جداً في ضوء الهجرة الواسعة للأدمغة من الوطن العربي بجانب العدد الكبير من العرب الذين يدرسون في الخارج. ولا شك في أنه توجد أعداد كبيرة ومتزايدة من العرب في صناعة تقانة المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة. كما توجد أيضاً أعداد متزايدة من شركات رأس مال المخاطرة المكرسة لخدمة أصحاب المشاريع العرب. وأحدث شركة هي «ابتكار» التي تقول إن رسالتها هي تأمين «رأس مال المخاطرة لأصحاب المشاريع الجدد من العرب» في كل مكان.

ويبلغ عدد سكان الوطن العربي زهاء ٣٠ بالمئة من عدد سكان الهند، ويحتمل أن نسبة العرب في صناعة تقانة المعلومات تبلغ زهاء ثلث العاملين الهنود. ويعاني المهاجرون العرب في أوروبا والولايات المتحدة العلل نفسها التي يعانون منها في أقطارهم العربية الأصلية: انهم مجتمعات مجزأة وليس ثمة تفاعل بينهم.

ويبدو أنه بدأ يتحقق بعض التجمع بين المهاجرين العرب، وشرع بعض أصحاب المشاريع العرب الذين نجحوا بتقانة المعلومات في التفكير بتأسيس شركات في أقطارهم الأصلية. إن نجاح هذا الاتجاه بنمو مجتمعات تقانة المعلومات يعتمد على التشجيع الذي تلقاه المبادرات من هذا القبيل.

الجذور التاريخية للتجارة الدولية والقدرات الوطنية

معروف أن العرب كانوا تجاراً دوليين عظاماً ورواداً في تطوير نظم النقل عبر الأمم. وتنقل التجار العرب والقوافل والسفن العربية ليس في أنحاء الوطن العربي وحسب، بل في أفريقيا وآسيا والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. وفي الواقع، كان الاقتصاد العربي المحرك الرئيس لاقتصاد العالم طوال زهاء أربعمائة سنة.

ويقدم التطور في البحث الآثاري فهماً ثرياً ومعقداً للماضي القديم. فقد ذكر كارل مور وديفيد لويس مؤخراً أن بدايات التجارة الدولية سبقت عام ٢٠٠٠ق.م. في سومر (العراق حالياً)[٧]. وتذكر نظريتهما أن كثيراً مما يرتبط اليوم بالمجتمع الصناعي الحديث كان قائماً في العراق قبل أربعة آلاف سنة. ويشمل هذا الشركات المتعددة الجنسية والعمال الأجانب وتصدير منتجات التقانة والأنشطة التي تضيف القيمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير آليات لتمويل هذه التجارة الدولية الواسعة.

وكان الفينيقيون أيضاً رواداً تقنيين، وحققوا تقدماً في تطور الثورات المعدنية الثلاث: عصر النحاس وعصر البرونز وعصر الحديد. وشاركوا في سلسلة الإنتاج كلها من استخراج المعادن إلى النقل البحري وتصميم المنتجات الصناعية وتصنيعها وتسويقها. وهيمنت صور وقرطاج في هذه التقنيات زهاء ١٨٠٠ سنة. ومكنهم إتقان التقانة المادية من السيطرة على صناعة المعادن زمناً طويلاً.

وفضلاً عن مساهمات الفينيقيين في التقانات المعدنية، فإنهم قدموا مساهمات مهمة في صناعتي الزجاج والأصبغة. وكانت أهمية صور وقرطاج تشبه أهمية «سيليكون فالي» حالياً.

وأظهرت البحوث الحديثة أنه كان للثقافة الفينيقية طابع شركاتي قوي. كما أنها توصلت إلى توازن مستقر بين مراكز القوة المختلفة في المجتمع: النخب الحاكمة وكهنة المعابد والتجار. وهكذا استطاع الفينيقيون حل مشكلة رئيسية ما تزال تحير المجتمع العربي الحديث؛ وهي أسلوب مواءمة هياكل القوة المختلفة □

---

(٧) Karl Moore and David Lewis, *Birth of the Multinational: 2000 Years of Ancient Business History: From Ashur to Ausgustus* (Copenhagen: Copenhagen Business School Press, 1999).

إشكالية الترجمة العربية

فاطمة الجامعي الحبابي

أستاذة جامعية وباحثة ـ المغرب.

مقدمة

كثيرة هي الأسئلة التي أثارتها قضية الترجمة منذ قرون، وفي مقدمتها سؤال قاعدي: «ما الهدف من الترجمة؟». منذ البدء لم تطرح فكرة الترجمة ترفاً أو إبداعاً، لقد فرضت نفسها استجابة للضرورة. كانت انطلاقتها في الوسط المسيحي دينية محضة، بينما كانت انطلاقتها في البيئة الإسلامية فكرية وثقافية وسياسية.

ظلت الأسئلة تلاحق عملية الترجمة، على درجات متفاوتة في الحدة إلى يومنا هذا، أسئلة تطرحها طبيعة النص المترجم ذاته (علمي، ديني، إبداعي، قصصي، روائي، نثري، شعري)، ومدى صدقية عملية الترجمة وقدرتها على النقل الأمين للنص، وهل بإمكانها أن تتناول جميع النصوص مهما كانت طبيعتها. ويكفي أن نذكر بآراء إسحاق بن حُنين وبالتيارات والمواقف التي شهدتها حركة الترجمة في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وخاصة منها مواقف الجاحظ وآراؤه في ضبط شرائط الترجمان وتقويمه للترجمة إذ يقول: «إن الترجمان لا يؤدي أبداً ما قال الحكيم، على خصائص معانيه وحقائق مذاهبه ودقائق اختصاراته، وخَفِيّات حدوده، ولا يقدر على أن يوفّيها حقوقها ويؤدي الأمانة فيها، ويقوم بما يلزم الوكيل ويجب على الجَرِيِّ»، ثم يدلي برأيه في ترجمة الشعر وكتب الدين، ويقدم حججاً وبراهين تؤكد صعوبة الترجمة في هذين الميدانين إن لم نقل استحالتها. فإذا كان الجاحظ يجزم بقصور الترجمان عن تأدية «قول الحكيم» في مختلف المواد العلمية في كل مناحيه، واستحالة العثور على مترجم يكون في مستوى من يترجم لهم من العلماء، فإنه يستخلص من ذلك الاستحالة القطعية لترجمة معاني القرآن، وأحيلكم على الجزء الأول من كتابه **الحيوان** للوقوف على آرائه مفصلة في الموضوع[1].

(١) انظر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ٧ ج (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥)، ص ٧٥ ـ ٧٩.

ومع ذلك نقلت التوراة والإنجيل والقرآن إلى لغات متعددة[٢]. وشهدت حركة النقل هذه، خلال القرون المتأخرة وخاصة قرننا الحالي، نمواً ملحوظاً، حيث أصدرت المطابع ترجمات لمعاني القرآن الكريم في اللغة التركية والألمانية والفارسية والإنكليزية والروسية والفرنسية... وتفاوتت قيمتها بتفاوت كفاءات من تصدوا لها.

وإذا كانت الترجمة قد شكلت، منذ العهود القديمة، وسيلة يعرِّف بها الإنسان نفسه شفوياً لمن لا يقاسمه لغته كيما تتسنى المبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين، قبل أن ترقى إلى مرحلة النقل الكتابي الذي فرضه الوسط المسيحي لتصبح في ما بعد عند المسلمين تلبية لرغبة ثقافية تفتقت عن تدفق المد الحضاري الذي عرفته الأوساط الإسلامية المتلهفة للاغتراف من ثقافات وحضارات الأمم التي عايشتها في فجر نشأتها، فإنها بالنسبة لأقطاب حركة الترجمة في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، لم تكن ترمي إلى التفاهم والتقريب بينهم وبين تلك الثقافات بقدر ما كانت تسعى إلى امتلاك معارف الآخر وعلومه والبحث عن روافد تغذي ثقافتهم وتمكنهم من تقوية إشعاعهم الديني والفكري والثقافي، كقاعدة متينة للتفوق الحضاري الذي يطمحون إليه. هكذا، تكاثفت جهودهم، بشكل تلقائي ومن دون تخطيط مسبق، لترجمة كتب الهند في الرياضيات والكيمياء، ومؤلفات اليونان في الفلسفة والحكمة والشعر، وآداب الفرس في الطرائف والمبتدعات، وأضافوا إليها من شروحهم وتأويلاتهم واستنتاجاتهم ما أكسبها طابعاً متميزاً، وجعل منها عطاءً جديداً وثرياً في مختلف الميادين.

لقد شكلت تلك العطاءات حجر الزاوية في النهضة الأوروبية الحديثة، ولعبت

---

(٢) أول ترجمة لمعاني القرآن أنجزت في القرن الثاني عشر إلى اللغة اللاتينية بمبادرة من أسقف إيكلوني بيير لوفينيرابل (Pierre le Vénérable). دعاه إلى ذلك الحرص على الدفاع عن المعتقدات المسيحية ودحض ما اعتبرته كنيسة الغرب أخطاء خطيرة عليها.

وقد استعان في ذلك بمعرفته العميقة وحججه الراسخة «من دون أن يخون مبادئ الترجمة التي يجب أن يتحلى بها المسيحي إزاء كل روح مخلصة»، لكن ورغم انتشار تلك الترجمة على نطاق واسع لم يعرها معاصروه أي اهتمام ولم تستخدم بالقدر الذي تمناه المترجم. وقد لاحظ مكسيم رودنسون في شأن هذه الترجمة أنها لم تشمل سوى الأجزاء التي يكثر استخدامها أكثر من غيرها والتي تفيد بصفة مباشرة للاحتجاج بها في المجادلات ولا يمكن الاستناد إليها كمواد مختارة للقيام بدراسة جادة وعميقة للإسلام، ولم تكن لها فائدة كبيرة في الصراع الذي كان قائماً آنذاك. انظر: Maxime Rodinson, *La Fascination de l'Islam*, petite collection Maspéro; 243 (Paris: F. Maspéro, 1980), p. 31.

نقلاً عن كتاب ميشال لولون: *L'Islam et l'Eglise catholique* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1994).

انظر أيضاً: Denise Masson, ed., *Le Coran* ([Paris]: Gallimard, 1967); *Le Coran*, traduit par Sadok Mazigh (Tunis: Maison tunisienne de l'édition; Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1979), et Jacques Berque, *Le Coran: Essai de traduction de l'arabe annoté et suivi d'une étude exégétique*, 2ème éd revue et corr. (Paris: A. Michel, 1995).

ونحن نراجع قراءة هذا النص، سمعنا بصدور ترجمة لمعاني القرآن باللغة الفرنسية، عن الأزهر الشريف، قدمها وزير الأوقاف المصري الدكتور محمود زقزوق إلى الرئيس حسني مبارك بمناسبة ٢٧ رمضان ١٤١٥هـ (شباط/فبراير ١٩٩٧). كما علمنا من جريدة **الحياة** الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠ خبر صدور ترجمة لمعاني القرآن عن دار النشر «الاستشراق» في بطرسبورغ، كان قد أنجزها الجنرال ديميتري بوغوسلافسكي في القرن الماضي (١٨٧١). وهي تمتاز عن سابقتها التي قام بها غريغوري سابلوكوف واغناطيوس كراتشكوفيسكس بالثراء اللغوي وكثرة الشروحات.

الترجمة، مرة أخرى، دوراً مهماً في نقل تلك المعارف واستغلالها. لقد قام المستعربون بترجمة أمهات الكتب اليونانية التي نقلها العرب إلى لغتهم، وكذا بعض آثارهم التي ألفوها في مختلف المواد، مما وفر على الغربيين الكثير من الجهد في مجال الابتكار العلمي، وأعطى لانطلاقتهم الحضارية قوة دافعة مكنتهم من تسلم مشعل الرقي الحضاري، في وقت مالت فيه شمس الحضارة العربية إلى الأفول. وبعد ليل طويل استفاق العرب ليواجهوا مصيرهم، ودخلوا الساحة، من جديد، باحثين عما يحقق تخلصهم من السيطرة العثمانية التي استبدلت بسيطرة الاستعمار الإنكليزي والفرنسي والاسباني، وانطلقوا يبذلون الجهد لتحقيق انتعاشهم الفكري ووجودهم الثقافي. فظهرت، في نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين، حركات نهضوية في مشرق الأمة العربية، وخاصة في مصر وسوريا ولبنان والعراق، عملت على نشر التعليم، وفتح المدارس والثانويات، وتأسيس المعاهد العليا والجامعات، وإنشاء المجامع اللغوية ومراكز البحث العلمي والأكاديميات. وأرسلت البعثات الطلابية إلى أوروبا تغترف من معارفها. وانكب البعض على إحياء التراث العربي تحقيقاً وطبعاً. وعكف البعض الآخر على وضع المعاجم العربية المواكبة لحضارة العصر، وتعريب المصطلحات العلمية. وبالموازاة مع ذلك، انكب بعض أقطاب النهضة، هنا وهناك، على ترجمة بعض الروائع الأدبية العالمية، والاقتباس منها، ومسرحتها، باللغة العربية الفصحى أو باللهجات العربية المحلية. فشهد عقد الثلاثينيات من هذا القرن ترجمات جيدة في مستوى المؤلفات التي ترجمت عنها.

قام المستعربون بترجمة أمهات الكتب اليونانية التي نقلها العرب إلى لغتهم، وكذا بعض آثارهم التي ألفوها في مختلف المواد، مما وفر على الغربيين الكثير من الجهد في مجال الابتكار العلمي، وأعطى لانطلاقتهم الحضارية قوة دافعة مكنتهم من تسلم مشعل الرقي الحضاري.

لم يتخلف مغرب الأمة العربية عن مشرقها في بذل الجهد للحفاظ على اللغة العربية وتلقين موادها في جامعاتها الأصيلة (الزيتونة بتونس، والمعهد الديني بالجزائر، وجامعة القرويين بفاس) على يد العلماء الذين كونوا مع زملائهم من طلبة وخريجي المعاهد العصرية جبهة صمود قوي في وجه الاستعمار الذي لم يأل جهداً للقضاء على العربية وآثارها في هذه الديار. وبعد الاستقلال واجه أبناء المغارب، هم كذلك، معركة تحقيق الوجود الثقافي بإثبات الذات المستقلة المتمتعة بهويتها القومية العربية، فعملوا على نشر التعليم، وبناء المدارس، وإقامة المنشآت الجامعية والعلمية.

في هذا الخضم من التأجج الثقافي والفكري، طرحت إشكاليات جذرية تتعلق بمسار توجه التعليم في بلادنا، وباللغة التي يجب أن يلقن بها التلاميذ والطلبة في المدارس والثانويات والجامعات، مختلف المواد التي تسطرها البرامج والمقررات الدراسية، وخاصة منها المواد العلمية.

ويجدر بنا، بهذا الصدد، أن نقف وقفة تأملية عند الإشكاليات التي عجت بها

الساحة العربية في هذا المجال، ونتبين إسقاطاتها على المسار الفكري والثقافي لأمتنا العربية، في صراعها ضد التخلف ومحاولتها النهوض لمواكبة حضارة العصر. وإذا كان المقام لا يسمح بتناول جميع القضايا والطروحات الملتصقة بهذا الموضوع، فإننا نرى ضرورة الوقوف عند قضيتين أساسيتين شكلتا بؤرة صراع حاد، ومنطلق تيارات تتلاطم أمواج فرقائها الذين يدعو بعضهم إلى تدريس جميع المواد، بما فيها العلمية، باللغة العربية، ويقف البعض الآخر موقف حذر من تعريب هذه الأخيرة.

أولاً: أي تعريب يراد؟

إذا كان الفريق الأول، وجل المنتمين إليه من الذين تلقوا دراساتهم باللغة العربية ولا يتقنون اللغة الفرنسية، يغلب عليه طابع التعصب لمبادئه وللبرامج التي يدعو إليها ويسعى إلى تطبيقها على عامة الشعب (طبعاً، حضور المصالح الشخصية يقلص تلك المبادئ ويخلق مبررات لعدم ممارستها)، إذا كان هذا الفريق، منذ فجر الاستقلال، يتحمس للتعريب المجازف بكل ما قد يتمخض عنه من هبوط في المستوى وبلبلة في بيداغوجية التدريس، فليس معنى ذلك أن الفريق الآخر لا يخلو ممن يتبنون نيات غير واضحة، بل ومبيتة، في ما يتعلق بالتعامل مع اللغة الوطنية العربية، ويعتقدون أنهم على صواب مطلق في معارضتهم للتعريب. على كل حال، لقد اتسعت شقة الصراع بين الفريقين، وتجلى ذلك في تعارض مواقف الحكومات من الموضوع في هيكل وزارة التربية الوطنية. فعرف المغرب فترات متضاربة خاصة في ما يتعلق بالتعليم الثانوي بين تعريب وفرنسة، إلى أن حلت فترة استقر الرأي فيها على تعريب جميع المواد العلمية مع الحفاظ على استعمال المصطلحات والرموز العلمية كما هي في اللغة التي وضعت فيها ريثما يمكن تعويضها بمقابلاتها العربية، شريطة أن تلقن من جديد باللغة الفرنسية في التعليم العالي. طبعاً، لم يخل هذا التوجه من مزايا وعلى رأسها سهولة استساغة التلميذ للمفاهيم العلمية بلغته العربية خلال الدراسة الثانوية. لكن مساوئه، هي أيضاً، ليست قليلة حيث تطرح دراسة تلك المواد بالفرنسية، من جديد في التعليم العالي، مشكلة عدم تمكن الطلبة من اللغة الفرنسية وصعوبة تعاملهم مع النص ومع المراجع الأجنبية. ذاك ما عاناه الفوج الأول الذي اجتاز البكالوريا العلمية المعربة سنة ١٩٩١، الشيء الذي اضطرت معه بعض المعاهد العليا والكليات إلى برمجة دروس في تقوية اللغة الفرنسية. على رغم ذلك، شاهدنا تعثر العديد من الطلبة، وسُجِّل هبوط في نسبة المقبلين منهم على شعبة العلوم في سلك التعليم العالي، واضطر البعض إلى تغيير شعبة دراسته، ضماناً للحصول على إجازة في ميدان العلوم الإنسانية، واضطر آخرون إلى مغادرة الدراسة أو... ويمكن الاطلاع، بشكل أدق، في ما يتعلق بهذا الموضوع، على العرض الذي

إن إشكالية ترجمة المواد العلمية تظل تطرح بحدة على مستوى الهدف وعلى مستوى المنهج وانتقاء المصطلحات ووضعها. ولعل أكبر مؤشر على حركيتها هو البحث العلمي الذي أضحى ضرورة كل تقدم، وخاصة في البلاد النامية.

قدمه الأستاذ أحمد كروري، من جامعة الأخوين، تحدث فيه عن المشاكل التي يواجهها الطلبة المعربون في السلك الأول من التعليم العالي، وذلك في إطار ندوة نظمتها يومي ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المدرسة العليا للأساتذة بفاس وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الأخوين بإيفران.

ولعل أهم إشكالية اعترضت وما تزال تعترض قرار، بل ونجاح، تعريب المواد العلمية، هو عدم توفر المصطلحات العلمية باللغة العربية وغياب كتابة علمية بلغتنا الوطنية، وندرة الاهتمام بالبحث العلمي في البلدان العربية، بالإضافة إلى ما يعم من فوضى في وضع المصطلح للمقابل الأجنبي، وغض الطرف عن توحيده وعدم السعي في ذلك إلى مواكبة المستجدات في ميدان العلوم والتقانة. وهنا تطرح، بحدة، مشكلة المعجم العلمي وأهميته في ترجمة النصوص العلمية. وبالفعل، لقد كرست الندوة، المشار إليها، جل محاورها لإشكالية ترجمة المصطلحات العلمية. كما خصت أكاديمية المملكة المغربية، الموضوع نفسه، بأهمية كبرى حيث نظمت لجنة اللغة العربية، في أواخر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٥ أياماً دراسية في طنجة تناولت فيها إشكالية الترجمة العلمية. وقد تطرقت محاورها إلى مشكل المصطلح العلمي، ومعايير اختيار النصوص العلمية الصالحة للترجمة، وقدمت نماذج لما يتوافر في السوق العربية من قواميس مختصة، كما حللت أوضاع ما يتوافر من هيئات وطنية للترجمة العلمية والتقنية. شارك في الندوة بعض أعضاء الأكاديمية وعدد من الخبراء من مختلف البلدان العربية، نذكر من بينهم د. هيثم الخياط ود. أحمد شيخ السروجية من الأردن[٣].

يجب أن لا تغفل، كذلك، الجهود التي بذلتها مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، في تنظيمها لندوة مهمة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تناولت موضوع «الترجمة في العالم العربي: واقع وآفاق»، فألقت الأضواء على الإشكاليات التي تطرحها عملية الترجمة عموماً، وتناولت محاور كبرى على استقلالها تعتبر متكاملة في الإدلاء بآراء صريحة، وأفكار نيرة ومتزنة في مختلف الميادين التي لها مساس بالترجمة. وقد نجحت الندوة، فعلاً، في وضع كل مهتم من المشاركين العرب في بوتقة العمل الذي يمارسه ترجمياً، من حيث المجال الأدبي والعلمي والتقني، ومن حيث صقل المفاهيم المتعلقة بالترجمة على شساعة الميدان، كما نجحت بضبط مختلف الفعاليات التي يمارسها أساتذة تدريس المادة، والمحترفين الذين يقتاتون منها، والهواة الذين يتعشقونها ويخوضون غمار بحرها الزاهر بوجد وتفان. ولم تغفل الندوة، أيضاً، تطارح موضوع ترجمة الخطاب السياسي ومختلف الاستراتيجيات المتبعة في التنظير لترجمته، وتكوين المترجمين، ودعوة الهيئات والجمعيات المهنية إلى تنسيق الجهد وتوحيد المصطلح، وضبط المناهج، سواء تعلق الأمر بالترجمة العلمية أو القانونية أو الأدبية، حيث ألحت بعض التدخلات على ضرورة:

- جرد التراث العربي والاستفادة من المصطلحات الواردة فيه،
- ربط الإنتاج الحديث بالتراث وتنسيق العمل الترجمي،

(٣) يمكن الإطلاع على أعمال هذه الندوة في منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الخاصة بالندوات.

- ربط الصلات بالهيئات العليا في البلاد العربية والغربية على السواء للتعاون والتنسيق معها في اختيار ما يجب ترجمته،

- خلق بنك مركزي في مدرسة الملك فهد العليا للترجمة لجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من كل الأنحاء،

- تلافي تكرار الترجمة للعمل الواحد والتشديد في نقد ما يترجم من أعمال.

مهما تكن الجهود التي بذلت في هذا المجال، فإن إشكالية ترجمة المواد العلمية تظل تطرح بحدة على مستوى الهدف وعلى مستوى المنهج وانتقاء المصطلحات ووضعها، ولعل أكبر مؤشر على حركيتها هو البحث العلمي الذي أضحى ضرورة كل تقدم، وخاصة في البلاد النامية، وكذا مستوى ما ينشر من أمهات الكتب والمراجع في مختلف الاختصاصات العلمية.

حقاً، إذا كان من بين الأهداف الأساسية للترجمة تحقيق الذات القومية واستعادة الأمة العربية للمكانة العلمية التي كانت تحظى بها، فإن ذلك يصطدم باتساع العلوم الحديثة، ونشوء بنوك للمعلومات العلمية المتوافرة بشكل يتجاوز القدرات العربية الحالية، الشيء الذي أفضى ببعض المهتمين إلى التساؤل حول جدوى التعريب، ودفعه لأن يرى أن من الأجدر والأنفع تجميع كل الطاقات من أجل مواكبة التقدم العلمي بدل استنزاف الجهود في تعريب وترجمة معلومات يتجاوزها الركب باستمرار، وتجعلنا دائماً في مستوى التبعية للدول المتقدمة. لذا يرى هؤلاء أن إتقان الطلبة والباحثين للغات الأجنبية أضمن للإسهام في التقدم العلمي المعاصر، وذاك ما يعفينا من إلزامية التعريب.

على رغم ذلك فإن التساؤل الذي يظل يطرح نفسه بإلحاح هو: على فرض أن الجميع متفق على حتمية تعريب العلوم فإن كيفية مباشرته، عملياً، هي المشكل الحق. إن الوعظ والإرشاد والخطابة، واستهلاك الزمان في المؤتمرات، وتكرار المقولات والتوصيات نفسها، ليس حلاً إيجابياً. إن ما عرفته العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن من مؤتمرات عقدت في مختلف البلدان العربية حول تعريب المصطلحات، وما وضعته المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب في العالم العربي الذي يوجد مقره في الرباط، ومجامع اللغة العربية في بغداد والقاهرة ودمشق... لم يستطع كل ذلك مواكبة ركب التقدم العلمي، وظل ما أنجز من المصطلحات والمقترحات حبراً على ورق، يتبوأ رفوف المكتبات والمعاهد والإدارات. إن ما نحن مطالبون به، اليوم، هو إعادة النظر في ما أنجز للتوفيق بين المناهج المستخدمة في تعريب المصطلح، ومقابلة ما وضع من المعاجم العلمية في مشرق الأمة العربية ومغربها، قصد اختصار الجهود، وربح الوقت، وتلافي التكرار والبلبلة والفوضى في وضع المصطلح على صعيد الوطن العربي.

فإذا كانت حركة الترجمة، في الماضي، تميزت بقدر كبير من النشاط والفعالية، فذلك لأنها انطلقت من الصفر، ووجدت الأرض خلاء فوضعت الأسس والمقابلات، ولم يقف المترجمون الأولون أمام حاجز المصطلح، واستعملوا في مرحلة أولى العبارات والألفاظ الواردة في لغتها الأصلية، مما جعل عملية الترجمة تعرف في عصرهم تأججاً كبيراً وانفتاحاً. أما اليوم، فإننا ونحن نقوم بعملية الترجمة يجب ألا ننسى أن لنا ذخيرة

وبنية صلبة، لا بد من استغلالها والرجوع إليها. إننا مدعوون إلى الاستفادة من جهود المتقدمين، والاعتماد على التراث في نصوصه المترجمة من اللغات الأخرى كالهندية واليونانية... إننا لا ننطلق من فراغ كما انطلقوا. لذا، وصلاً للحاضر بالماضي، وسعياً وراء ضبط العبارة ودقة التفكير، يجب أن تتبنى عملية تعريب العلوم منهجية تسير على خطين متوازيين: الغرف من القديم من دون الوقوف مكتوفي الأيادي في وضع ما يُحتاج إليه من مصطلحات، بل لا بد من الأخذ من مصطلحات اللغات الأجنبية لما يعسر وضعه ولا يتأتى وجود مقابل عربي له، أي الاستفادة من الدخيل بجعله على مقاييس اللغة العربية، كما كان الشأن قديماً مما هو مثبت في كتاب **المعرّب** للجواليقي و**المزهر** للسيوطي وغيرهما من كتب القدامى المختصة في الموضوع. وفي رأينا لا بأس من أن يقترح على الطلبة العرب في الشعب العلمية العليا دراسة وتحقيق مخطوطات علمية عربية تمهيداً للاستئناس باللغة العلمية العربية واستساغتها، مما يسهل عليهم تحرير مقالات ومؤلفات علمية بلغتهم. إن ما يزيد المشكل تعقيداً، بالنسبة للتعريب على صعيد الوطن العربي، هو ما قد نسمح لأنفسنا بأن نصفه بنوع من الانغلاق في الإقليمية الضيقة، حيث تطالعنا كتب يوسم أحدها، مثلاً، بالكتاب العلمي العراقي أو المصري أو المغربي، مما يقوم حاجزاً دون تنسيق الجهود والعمل المشترك لصالح اللغة العربية ككل، وخصوصاً أن هناك إشكالية كبرى بالنسبة للترجمة في الوطن العربي يطرحها اختلاف مصدر النص المعرب أو اللغة المترجم عنها، ما بين إنكليزية في المشرق وفرنسية في المغارب. ولا نعتقد أن حل المشكل بعسير إذا ما وضعت منهجية للعمل الترجمي، فتكفلت مجامع اللغة العربية وحدها بالقيام بوضع المصطلحات والمعاجم، وصبت فيها روافد كل الاقتراحات والجهود المتفرقة كيما تضبط ما يبرز في الساحة من مصطلحات لا تعتمد المقاييس اللغوية، فتنظر فيها وتلقي بها من جديد في ساحة الاستهلاك. ويتأتى ذلك أيضاً إذا اختصت الأكاديميات ومراكز البحث العلمي بالإشراف على ما يترجم، وحرصت على المراجعة والتدقيق من لدن أخصائيين بالتعاون مع الجامعات والمدارس العليا للترجمة المسؤولة عن تكوين المترجمين الأكفاء المتضلعين في المعارف العلمية والمتقنين للعربية وللغات المنقول عنها على السواء.

وتبقى المرحلة الأخيرة هي ترويج المصطلح عن طريق أساتذة المواد العلمية والصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية. لكن، مما يؤسف له، هو ما يلاحظ من قطيعة تكاد تكون تامة بين مختلف المراكز المعنية بالأمر، حيث يعمل كل منها، باستقلال تام، على نشر وطبع وتوزيع أعماله من دون روابط حوار ومشاورة ونقاش ودراسة ميدانية ومستقبلية لمصير أعمالها، مما يفضي إلى تكديس المطبوعات وتكرار الجهود، بل بلبلتها من دون كبير فائدة. ومما يزيد المشكل تعقيداً، تعدد المقابلات للمصطلح العلمي الواحد، حيث يترجم من لدن عديد من المترجمين من دون تنسيق أو خضوع لخطة اشتقاقية منضبطة، ولا لخطة ترويجية واضحة تفرضها سلطة علمية أو إدارية عليا. وهذا ما يذكرنا بما كان قد اقترحه الأمير مصطفى الشهابي من ضرورة «وضع سلطة إلزامية تفرض استعمال المصطلحات التي تصدر عن المجامع». إن ما يؤسف له، كذلك، أن تظل العروض والندوات، في شتى اللقاءات العربية على اختلاف تخصصاتها، تكتفي بالطرح النظري وسرد البديهيات، وقلما تمارس جرداً تطبيقياً وأبحاثاً ميدانية أو أعمالاً

تقويمية للتجارب والمناهج والمصطلحات المستعملة، على مستوى الجامعات والمراكز العلمية والصحافة العربية المكتوبة والمسموعة والمرئية في مختلف الأقطار العربية، لتدوين نسبة رواج ما تم تعريبه من المصطلحات، ورصد العوائق التي لا تسمح بتداول بعضها. والواقع أن أغلب ما يلقى من عروض في مختلف تلك اللقاءات لا يخرج عن التكرار واللف والدوران، وتظل مجمل الندوات التي تعقد حول التعريب في الوطن العربي، نظرية خطابية حماسية عاطفية أكثر منها عملية علمية تطبيقية ترصد بالأرقام الواقع المعيش، وتتلمس أسباب تعثر المناهج المتبعة. إن جل ما يلقى خلالها من عروض، وإن كان يعكس صورة واضحة لحسن نية أصحابها، فإنه مؤشر إحباطي يقف دون تحقيق الأمل المنشود في قيام حركة تعريب جدية، تستند إلى العقلانية والبحث الموضوعي العلمي والتغلب على العوائق التي تقف دونه، وتجاوزها. إن حسن النية لم يعد كافياً للتغلب على المعضلة. وإن الدواء الناجع يكمن في العمل الجاد، والممارسة الفعلية والإنجاز العقلاني، وعدم التعصب للآراء الشخصية على حساب التوحيد، والسير قدماً نحو الهدف. إن قيام مركز لتنسيق التعريب في الوطن العربي منذ ما يزيد على ثلث قرن لم يحل المشكل ولم يؤد الدور المنوط به والمنتظر منه في «عملية التنسيق» بالمعنى الدقيق للعبارة. لذا، نعتقد أن الأصوات التي ترتفع، من جديد، منادية بتأسيس مجلس أعلى عربي للتعليم، ينضاف إلى اتحاد الجامعات ومراكز التوثيق والبحث العلمي التي يعج بها الوطن العربي، والتي تلقي على عاتقه مسؤولية تنسيق البرامج التعليمية المشتركة في الوطن العربي ومواكبة تطور تعريب العلوم، قد تكون مصيبة في ندائها، ولعلها تجسد خطوة إيجابية نحو عمل جدي من أجل تعريب التعليم العالي العلمي. لكن ذلك لا يعفي من ضرورة تفعيل ما يوجد من مراكز والعمل على تنشيطها والتنسيق بين أعمالها.

تلك لمحات تتعلق بتعريب المصطلح وترجمة النص العلمي، المتخصص والمعمم، الذي يتميز بالموضوعية ويسعى إلى نقل المعلومات والأفكار، وتبليغها بكامل الدقة لفئات مختلفة، بشكل يعتمد البيان والإفهام واجتناب الالتباس، في توجهه للمتلقي كخطاب تربوي، أو علمي رسمي يستهدف الباحثين والهيئات الرسمية.

فماذا عن الترجمة الأدبية عموماً؟

ثانياً: ترجمة النص الأدبي

إذا كانت البيئة تفرض نمط العيش، وتكيف اللغة، وتوجه نموها وتجعلها تخلق للفكر قوالبه، وتوحي إليه بتطورات تنطلق من واقع الحياة الذي تتحكم فيه المحسوسات بحسب تأثيرها في علاقات الإنسان بالطبيعة والكون، فإن تفاعل اللغات تفاعلاً جدلياً تكون له انعكاسات قوية على النشاط الفكري للأمة، يتفاوت بتفاوت الفرص التي تتوفر لها للاطلاع على العوامل الحضارية والثقافية التي تشكل إنسية الفرد داخل الجماعة، وتناسق الجماعة داخل المجتمع الإنساني ككل. من ثمة فإن تجدد ثقافة أية أمة وازدهارها رهين بما يتوفر لها من علماء راسخين في مختلف المواد، تصنيفاً وبحثاً واستنباطاً، وبما يعمر ساحتها من أدباء وفنانين ومبدعين وعباقرة، ورهين كذلك بمدى قدرتها على استغلال المناهج والطرق المستخدمة في البحث، وبمدى تفاعلها مع اللغات

والثقافات الأخرى، والتلاقح معها، والتأثر بها والتأثير فيها، عن طريق التبادل والترجمة ووضع القواميس والمعاجم العظمى. من ثمة، فإن الترجمة الحق تلعب دوراً جذرياً في الانفتاح على ثقافة الآخر والانفلات من نير الانغلاق والتقوقع في الأنا لتخترق الذات المغايرة، تستقي منها ما يروي ظمأ الثقافة البيئية ويغذي مخزونها، ويسري دماً جديداً ومنعشاً في عروقها، ويخولها القدرة على بناء صرحها الثقافي شامخاً، وعلى الإسهام في تقارب الثقافات، وإغناء الحضارة الإنسانية.

وإن تهميش دور الترجمة والتنقيص من أهميتها، وعدم الاكتراث من لدن بعضهم بعطاءاتها ليدل على قصور النظر والعجز عن استجلاء هوية الترجمة وسبر أغوارها. ومما يؤسف له أن هذا الداء مستفحل في أوساط بعض المثقفين في الدول النامية، إذ يعوزهم الفضول الفكري، ويفتقدون الرؤية البعيدة لما تخططه الدول المتقدمة من برامج في مجال الترجمة، وما ترصده من ميزانيات لإنجاز تلك المخططات، وما تعرفه من اهتمام متزايد بترجمة الأعمال الإنسانية الخالدة إلى لغاتها، إغناءً لفكرها ولغتها، وبعثاً لنفس حي في أبحاثها وإبداعاتها. إن عملية الترجمة، لدى هؤلاء، مواكبة للازدهار الثقافي الذي ترمي من ورائه الأمم المتقدمة إلى أن تظل ثقافتها تحتل المكانة السامية بين الثقافات التي تعايشها، وتمتاز عنها بإشعاع يخولها مركز الصدارة أدبياً وفنياً وعلمياً. إن من أكبر المخاطر التي تحاصر الدول المتخلفة قصور نظرها عن الدور الذي قامت به الترجمة، وما تزال تقوم به، في تحريك السواكن وبعث ديناميكية متأججة في التراث الفكري الإنساني الذي يتجمد قهراً بفعل الدورات الزمانية المتعاقبة التي تخضع لها المسيرة الحضارية عبر تاريخ الأمم والشعوب.

إن الترجمة تشكل جسراً يقوم على أعمدة يرتكز أقصاها في عمق الماضي محركاً سواكنه، ويثبت أدناها في الحاضر ناقلاً إليه تراث الحضارات الكبرى التي لفظت حركيتها، وسلمت جوهر عطاءاتها لمن يقوى على النقل والمساهمة في إغناء ذلك التراث وتفعيله والسير به قدماً نحو عطاءات جديدة غنية تشكل تربة خصبة لغد أفضل.

إن تفاعل التراث الحضاري مع الثقافات المتنوعة يمر حتماً عبر عمليات الترجمة والنقل قبل أن يتفاعل مع معطيات البيئة الفكرية الجديدة التي تضفي عليه من خصائصها ما يلبسه حلة قشيبة، ويجعله قابلاً للتعايش مع مظاهر الحياة الراهنة. ولنا في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية أكبر شاهد على ذلك.

وتنطلق الترجمة، أساساً، من الرغبة في مخاطبة الآخر والتواصل معه، فتسعى إلى وضع نص في اللغة المنقول إليها يفي بالجزئيات المنطوق بها والمسكوت عنها، كيما يحتل النص المتولد من عملية الترجمة مكاناً مناسباً تستسيغه الثقافة والمناخ المنقول إليه، ولا يأتي نشازاً. إنها تهدف إلى خلق قناة للتواصل بين فئات تختلف لغاتهم ومجالاتهم الثقافية والمعرفية، وفتح المجال أمامهم ليتعرف بعضهم على بعض، ويسبر أغوار تقاليده وأعرافه.

وإذا كانت الترجمة الأدبية لم تنل اهتماماً كبيراً في الحركة التي عرفتها الحضارة الإسلامية العربية إبان ازدهارها، لأن جهود المترجمين كرست على الترجمات العلمية

والفلسفية، فإنها عرفت مع النهضة العربية الحديثة ازدهاراً كبيراً، خصوصاً في ميدان المسرح الذي انطلقت بداياته في مصر ولبنان، فترجمت أمهات كتب الآداب والقصة والمسرح من اللغتين الإنكليزية والفرنسية إلى العربية، مما فتح الآفاق أمام ثقافة العرب للاطلاع على ثقافات الشعوب الانكلوساكسونية والفرنكفونية والتأثر بها. ولا يمكن أن يغفل الجهد الذي عرفه المغرب في العقود المتأخرة، في هذا الميدان، على يد طلبة الأجيال الأولى المتخرجة في كلية الآداب، شعبتي الآداب والفلسفة وشعبة اللغات الحية، الفرنسية والإنكليزية والاسبانية.

* * *

كثيراً ما تُرْمَى الترجمة الأدبية بقصورها عن نقل المشاعر والمواقف الحساسة نقلاً فنياً وأميناً، كما يُرْمَى المترجم للنصوص الأدبية بتحريفه لمضامين النص المنقول، وبعدم قدرته على سكب الروح الفنية في النص المترجم، انطلاقاً من المقولة القديمة «إن كل ترجمة هي في الواقع خيانة». ولعل ذلك يرجع إلى أن بعض الذين يشتغلون بالترجمة، في وقتنا الحاضر، يفتقدون التشبع بالسياق الثقافي للنص الذي ينقلونه، ولا يملكون الضوابط المقننة لعملية الترجمة، بل منهم من لا يتقن لغة النص المترجم ولا تشده إليه أية رابطة. فلا يخفى على أحد ضرورة تضلع المترجم في اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، وإلا لن تتولد من عمله سوى ترجمة رديئة تجعل القارئ مضطراً إلى الرجوع إلى النص في لغته الأصلية كيما يفهم المقصود منه. إن عدم تقدير أهمية الترجمة وخطرها على فكر الأمة ولغتها وثقافتها، وغياب نقاد نزهاء للأعمال المترجمة، كما هو متوافر في الثقافات الأجنبية التي تقوّم فيها الترجمات ويحاسب أصحابها، يدع المجال فارغاً لكل مدعٍ القدرةَ على الترجمة، فتستفحل الأمور ويعم التلاعب. تشهد على ذلك الترجمات التجارية الصادرة عن دور نشر في بعض البلدان العربية، مما يضخم حجم الترجمات الاعتباطية ويسرب الفوضى إلى ثقافتنا.

كثيراً ما تُرمى الترجمة الأدبية بقصورها عن نقل المشاعر والمواقف الحساسة نقلاً فنياً وأميناً. كما يرمى المترجم بتحريفه لمضامين النص المنقول، وبعدم قدرته على سكب الروح الفنية فيه، انطلاقاً من مقولة "إن كل ترجمة هي في الواقع خيانة".

لاختيار النصوص المترجمة، هو أيضاً، دور مهم في ما يجب على الترجمة القيام به إزاء اللغة والثقافة المترجم إليها، بما قد يساهم في نشر قيم أخلاقية عليا، ومُثُل تتجسد في الدمقرطة والتسامح والوقوف في وجه كل حيف أو ميز عنصري، والسمو بالإنسان إلى مستوى يتجاوز طرح القضايا الشخصية إلى التفاعل مع قضايا شمولية كونية، تسعى إلى تمازج الثقافات وسيادة الوئام والتحاب بين بني البشر، مهما اختلفت ثقافاتهم ودياناتهم وأنماط السياسات والمذاهب التي يعتنقونها، بعيداً عن كل شوفينية أو انخداع أمام السلطات.

من أجل ذلك، لا بد من إعادة النظر في المفهوم العام للثقافة، ومواكبة النقلة العلمية

والتقنية الفاعلة في أصناف الثقافات المتعاصرة وأشكال الخطاب المتداول، بما فيه الخطاب السياسي بكل أبعاده.

إن توسيع مجال الإبداع الأدبي، وتعميق النظرة إلى أشكال الفن يمكّن من توسيع مجال الثقافة، ويسمح بالاطلاع على خصائص مختلف الأمم وما يميزها من قضايا تهم المصير الإنساني وتعتبر حاسمة في سيرورته وتعاليه عن المستوى الحيواني المادي، وعن المصالح الشخصية الفردانية التي تلقي به في دوامة الحروب، وأنماط التنظيمات السياسية والاقتصادية وقوانينها الجائرة، لتسمو به إلى آفاق راقية، بلوحات فنية مثيرة، وبأسلوب متميز رصين. وهنا، تتجسد خطورة الترجمة في نفخ روح الرفعة والعمق الفني في النص المترجم ليؤدي الدور الذي أراده له مبدعه في لغته الأصلية. إن نجاح المترجم في نقل النص الأدبي رهين بمدى ما ينفثه فيه من روحه، ومن مشاعره التي تنبض بالحياة وتبلغ ذروة الفن، أسلوباً وطريقة، وبمدى قدرته، كذلك، على شد القارئ إلى نصه الجديد، وانبهاره بتسلسل صوره ومعانيه، وانسياب تعابيره التي يخدمها انتقاء الكلمات والألفاظ المناسبة، والحرص على سلامة اللغة وضبط قواعدها. ويشكل المخزون الثقافي الأصيل، الذي يتوافر للمترجم، العمدة الأولى في عملية الترجمة. إنه يضمن إنجاز صياغة تجمع بين عراقة القاموس اللغوي والتضلع في الإنشاء والمتن، وبذلك ينجح المترجم في نقل حركية مشاهد النص الأدبي المترجم، ويحصل التفاعل المنتظر بين النص الجديد والقارئ له تفاعلاً يجسد صورة حية للنص في صيغته الإبداعية الأصلية، تنقل القارئ إليها وتزج به في عالم الأحداث بوقائعه وصوره وأخيلته، فيصبح مسكوناً يرتقي بأعماق ذاته عبر جزالة الألفاظ وإيقاعها، وتناسق الجمل وتناغمها، وسلاسة التعابير وعذوبتها، فيغور في أعماق المشهد بانسياب خال من التصنع والافتعال، ويتفاعل مع ما ينضوي عليه النص من أفكار وتأملات.

من ثم لا بد للمترجم من استساغة النص المترجم، وتمازجه معه حتى تكون مباشرته للترجمة خالية من التكلف والتعسف، فيمارسها بانسياب وكأنه يقوم بعملية تأليف، من دون أن يخل ذلك بالمعاني الأصلية والأفكار التي يتضمنها النص، أو يحرف الصور والأخيلة، أو يفقد الأسلوب طرافته الأدبية والإبداعية. وإن زاد المترجم في ذلك هو انتقاء العبارات والألفاظ التي لا تفتقد الخفة والرونق، وفي الوقت نفسه، توسم بالرصانة والجزالة، بحسب ما يقتضيه سياق النص. إن القلم الذي يملك القدرة على التعبير البلاغي والتكوين والتهذيب لا يقل فنية عن ريشة فنان يجيد اختيار الألوان بمهارة وحذق. ومتى بلغ المترجم الأوج في صياغة أسلوب ترجمته وطبعها بطابعه الشخصي المتمكن من أدوات اللغة المترجم إليها وأساليب صياغتها، أبان بحق عن أنه متمكن من قواعد اللغة وخصائص عملية الترجمة والنقل من لغة إلى أخرى، وجاء النص المترجم متميزاً بدقة المصطلح ووضوح الفكرة وإحكام التعبير وسلاسته، وقوة الصياغة وأمانة النقل، كما يجيء ذلك دليلاً على استساغة المترجم للمفاهيم ونجاحه في التعامل مع لويناتها بما له من سعة اطلاع على موضوع النص، مهما تعقدت مسالكه وتنوعت مشاربه، ودليلاً، كذلك، على ما له من مكونات معرفية ونفسية تحدد حضوره المركزي وديناميكية تفاعله مع عوالم النص في موسوعيته.

تلك خصائص لا تتسنى للمترجم إلا بما يملكه من معطيات تواصلية وتداولية وقدرة على استغلال مختلف أوجه النشاط السمعي والبصري طبق خطة ديداكتيكية، تخضع لتوظيف إيجابي جيد لبيداغوجيا ذات غايات نهضوية واضحة، ومساحة شاسعة يقتسمها أطراف التواصل، بما تقتضيه ممارسات الترجمة التأويلية من تجاوز حرفية النص المترجم، والغرف من السياق اللفظي والمعرفي عن طريق فهم النص وتحليله، وإعادة التعبير وضبط إجراءات التأويل الذي يفرض نفسه أحياناً على المترجم المتزن ذي القدرة على التفاعل مع النص، من دون الإخلال به أسلوباً ومعنى.

ثالثاً: لا بد من منهجية للترجمة

لا يسمح المجال هنا للدخول في الحديث عن مختلف مناهج الترجمة ونظريات ممارستها، ونكتفي بالإشارة إلى ما ذكره بعضهم بصدد النص المترجم، وأنماط العلاقات والاستبدالات الصياغية، وأصناف التعديل والتحويل التي يتعرض لها النص أثناء عملية الترجمة لسبكه في قالب اللغة المنقول إليها، وضرورة مراعاة القواعد النحوية واللغوية الخاصة بها، بما يستلزمه ذلك من زيادة، أو حذف يفيان بمتطلبات الانتقال من الظاهر إلى الضمني، ومن الضمني إلى الظاهر، من دون فقدان عنصر ما، أو الإخلال بخلفيات معرفية تضمن انسجام النص وتكافؤه الدينامي، وضبط ردود الفعل الناتجة من النص المترجم. ويمكن تلخيص تلك المراحل بالحرص على الاعتماد، في عملية الترجمة، على استراتيجيا تواصلية واضحة تفي بالغرض الأساسي من الترجمة مهما كلف ذلك من إعادة للصياغة، بالمقاربة أو خلق كلمات، أو تحويل لغوي تعبيري في حالة اختلاف اللغتين، المترجم عنها والمترجم إليها. وهذا يضمن نقلاً إيجابياً بعيداً عن الوقوع في عمل سلبي مليء بالأخطاء والعثرات. إن أخطر ما يقع فيه بعض المترجمين، لدى ممارستهم لترجمة نصوص تختلف بيئاتها، زماناً ومكاناً، هو غياب البعد البيئي والتاريخي في فهم النص المترجم على مستوى الكلمة والعبارة وعلى مستوى المنطوق به والمسكوت عنه، فتغيب معه دلالاتها المختلفة المتأطرة في بيئة جغرافية وايديولوجية معينة. لا بد، إذن، من الربط بين الكلمة وبيئتها، والتطور التاريخي للمفهوم. فإذا كان الهدف من الترجمة أوسع من أن يكون هدفاً قومياً أو دينياً، فإنها تعتبر، أساساً، أهم وسيلة لنقل ثقافة الآخر. إنها تمر حتماً بدروب ومنحنيات من الصعود والانحدار، قبل أن تنجح في نقل لوينات الثقافة المنقولة في وضوح وانسجام مع قواعد وبنى وبيئة الثقافة المنقول إليها.

ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات متخصصة تناولت ترجمة النص الأدبي، وأثارت الانتباه إلى أهميتها. لا جدال في ضرورة الأخذ من الغرب بالقدر الذي تسمح به الخصوصية الثقافية لبيئتنا العربية، من دون رفض للحداثة ولا غض الطرف عن الأبعاد المكانية والزمانية التي تختزل حركة الإنسان عبر التاريخ في تفاعله مع بيئته الفكرية وفي تعامله مع الآخر كيما تتكون له مناعة عن طريق الإسهام والوعي المعرفي والنهضوي، بما يستلزمه ذلك من ثورة ثقافية رصينة تعتمد الحوار الشامل بين مختلف الثقافات والأجناس، وقراءة جادة للتاريخ من منطلق الرغبة في الوفاق والاعتدال والوسطية وممارسة الحوار الفاعل بين اللغات التي لم تعد، بفعل التقانة الحديثة، منحصرة في حدود جغرافية منغلقة، وإنما تعيش في تفاعل بعضها مع بعض، في عالم بلا حدود،

يتجسد في فضاءات أدبية وفنية وإبداعية متفتحة الآفاق.

ومما لا شك فيه أن التقنية المستعملة اليوم في الترجمة، بكل أنواعها، سهلت طرق توفير المواد الخام لدراسة المفردات والتراكيب والأساليب المتنوعة، الشيء الذي يضع في متناول النظريات اللسانية الحديثة ومناهج تدريس اللغات أدوات قيمة، تعمل بشكل إيجابي على تطور اللغات وبقائها وإحياء المنقرض منها (كما هو الشأن، مثلاً، بالنسبة للغة العبرية)، كما تساهم في بعث ديناميكية حية لتجديد الأسلوب والمفردات العامة والمصطلحات المتخصصة لجميع اللغات. وذاك شيء يضمن حتماً للغة المترجم إليها، القدرة على التعبير عن واقع الحياة العصرية، ومواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الحضارة المعاصرة. ولا يخفى على أحد دور الترجمة في ذلك كما تجسده الأحداث التي شهدها العقد الأخير من قرننا هذا، من أمثال الاقتصادات الشمولية (الغات) المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة، وكذا الوحدة الأوروبية واتفاقية التبادل الحر. لقد لعبت، وستلعب، الترجمة في هذا المجال دوراً كبيراً جداً، لا شك في أنه سيكون له تأثير في تنشيط الاستثمار، وتدريب القوة العاملة ورفع مستوى الاستهلاك ونسبة الاستيراد والتصدير، وانفتاح أسواق رأس المال ونقل التقانة، والمفاهيم والمعارف والخبرات الجديدة، عن طريق توحيد المواصفات التقنية والتجارية...

ومما لا شك فيه أن التقنيات المستعملة اليوم في الترجمة سهلت طرق توفير المواد الخام لدراسة المفردات والتراكيب والأساليب المتنوعة، الشيء الذي يضع في متناول النظريات اللسانية الحديثة ومناهج تدريس اللغات أدوات قيّمة.

إذا كنا قد حرصنا في هذا المدخل على إثارة قضايا متعددة يطرحها الواقع الحضاري المعيش بما يستلزمه من استغلال الترجمة كرافد مهم وبذرة أساسية للتلاقح الثقافي، فإن ذلك لا ينسينا أن ندلي بشهادة حق بالنسبة لما يعرفه المغرب من تأجج عملية الترجمة على مستوى الأفراد وبعض المؤسسات والجمعيات الثقافية. إلا أن ذلك لا يغني في شيء عما يجب على الدولة القيام به في هذا المجال، وإن رصدها لجائزة المغرب في الترجمة ليعد خطوة إيجابية لتشجيع المترجمين. ومع ذلك تبقى مسؤوليتها كبيرة ومهمة جداً، سواء في ما يتعلق بدعم جهود المترجمين ونشر أعمالهم، أو التخطيط لترجمة أمهات الكتب العلمية والثقافية والأدبية. إن المسؤولية ملقاة أيضاً على القطاع الخاص الذي يجب عليه، هو كذلك، أن يهتم بأعمال الترجمة كما يهتم بباقي الأعمال الفنية من مسرح وفنون تشكيلية...، وأن يخصص قسطاً من مصاريفه العامة للإسهام في تفعيلها وحركيتها.

ونعتقد، كذلك، أن من واجب الجامعات المغربية أن تعير مادة الترجمة المكانة اللائقة بها في برامجها ومناهجها، وأن تساهم جميع الكليات، على اختلاف تخصصاتها، في الاحتفال باليوم العالمي للترجمة الذي حرصت الهيئات والمنظمات الدولية والمحافل الوطنية في جميع أنحاء العالم على الاحتفاء به في يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر من كل سنة. ونفخر بأنه كان لمدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة، شرف المشاركة في هذه الاحتفالات، والإصرار على تطارح المواضيع المرصدة لهذه الغاية في أحضان المدرسة،

معبرة بذلك عن انضمامها إلى تلك الهيئات في اهتمامها بالترجمة كجوهر للتواصل، والإقرار بما لها من حضور نافذ في كل المجالات، وبما تقتضيه أوجهها المتعددة من جهود جبارة لمواكبة الركب الحضاري، والسير قدماً بها كأداة للتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية، وبما تحرص عليه المدرسة، كذلك، من فتح المجال أمام كل المشاريع والشركات المختصة لتوفير قاعدة أساسية لترجمة الوثائق آلياً، وخلق شبكة لتطوير نظام الترجمة من اللغات الدولية (الإنكليزية والفرنسية والاسبانية)، إلى العربية بسرعة ودقة وضبط، والسعي إلى تسهيل النقل من العربية إلى اللغات الأخرى آلياً في شتى الميادين، وبوسائل تسهل كسر الحدود السياسية وتحرير الثقافة من الانحصار في حدود جغرافية منغلقة. إن نهج الترجمة في بلادنا وفي البلدان الأخرى لمناهج إيجابية يسهل على شعوب العالم المختلفة التعرف على الحياة الفكرية والأدبية للشعوب الأخرى مهما بعدت المسافات واختلفت المستويات. ولعمري إن ذلك لهو الروح النافثة لحركية التلاقح الثقافي بين الأمم.

والواقع، أنه إذا كان من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المختصون وذوو الكفاءات في هذا الميدان، فإن تحديد الغايات وتماسكها والجهاد برزانة وحب في سبيل بلوغها، يفسح المجال لكل راغب في العمل الجاد، ويجمع الطاقات لقطع مراحل إيجابية تسير بحسب منهجية محددة لدراسة النص المترجم دراسة متمعنة نقدية عميقة، على صعيد الشكل والخطاب والأساليب، وتحليله تحليلاً موضوعياً يتماشى مع المناخ الثقافي للبيئتين المنقول عنها والمنقول إليها، بدءاً بمراعاة السياقات التي تستعمل فيها الألفاظ التقنية والعبارات المسبوكة، إلى الكد وراء البحث عن المصطلحات المتطلبة في اللغة المنقول إليها كيما تفي بالمقصود الذي وضع له المصطلح في اللغة الأم. من ثم يجب نبذ منهجية وضع اللوائح المستعجلة واستنساخها بشكل اعتباطي، إذ أبانت التجارب عن ضياع الجهود لعدم استعمال تلك المقابلات، ونسيانها وانعدام رواجها في سياق اللغة الهدف، سواء تعلق الأمر بالاستعمال العادي أو بالاستعمال المتخصص الاصطلاحي، فلا تتمكن من الانسجام مع المناخ العلمي المتخصص ولا العامي في الثقافة المنقول إليها، كما هو الشأن في العديد من المقابلات التي وضعها مكتب تنسيق التعريب ومعهد الأبحاث والدراسات للتعريب.

خاتمة

يظل الحل رهيناً بتكوين المترجمين تكويناً موسوعياً، وحثهم على الاطلاع على الموسوعات المتخصصة وعلى التراث العربي الأصيل، وتحصيلهم للأدوات اللغوية والمنطقية والمعرفية التي تمكنهم من اكتساب المعارف، وفي طليعتها الأدوات المميزة لكل من اللغة الأم واللغة الهدف. كذلك، لا بد في تكوين المترجمين من مراعاة توفرهم على ثقافة متينة في معناها الموسوعي الذي يشمل مختلف المعارف الإنسانية التي يعيشها المجتمع، من دون ميز أو انتقائية عرجاء، أو انغلاق في المفهوم الضيق للثقافة الذي طغى في يومنا هذا. لقد انحصر في ما يخص الآداب والفنون، من دون إعارة اعتبار للمعطيات العلمية والتقنية وما توفره من وسائل سمعية بصرية.

حقاً، أبانت الأبحاث البيداغوجية أنه يستحيل على الفرد أن يتقن إتقاناً تاماً وبالتساوي للغتين فأكثر، مما يؤكد نظرية الجاحظ التي حللها في زمانه كما أشرنا إلى

ذلك في بداية هذا العرض. على رغم ذلك، نعتقد أن بذل الجهد لإتقان أكثر من لغة لم يعد بالأمر المستحيل، نظراً للمناهج والوسائل التي توفرها التقانة الحديثة، لتتوافر ترجمات بلغة عصرية معقولة في إطار فكري مستنير يقرب بين الذهنيات والثقافات، ويزيل الأفكار المسبقة، ويروج قضايا الفكر والثقافة والمعرفة الحق.

قد لا نجازف إذا أكدنا أن المهم، أولاً، هو أن تكون الانطلاقة قائمة على أسس متماسكة واضحة الهدف ومحددة الغاية من كل عمل ترجمي. ولا بد، أيضاً وأساساً، من توفر إرادة سياسية، وقيام خطة واضحة للتعريب ومناهجه وطرقه والغاية منه في بلداننا العربية، فلا يظل كالقردة التي لا تعرف الخروج من المتاهات فتصطدم كل مرة بحاجز ما من دون الاسترشاد إلى التغلب على العوائق، تأكيداً لقصورها الفكري وحرمانها من نعمة العقل واستخدامه.

نود ألا نختتم هذا العرض بنظرة سوداوية، فنؤكد اطمئناننا لجهود الوطن العربي، اليوم، العلمية والثقافية، من أجل الإسهام في إغناء الحضارة الإنسانية بشكل متفاوت بين أقطاره، ونأمل أن تتكاثف جهود أبناء الأمة العربية للسير صفاً مرصوصاً في أبحاثهم وتنقيباتهم من أجل مواكبة سير الحضارة، واسترجاع المكانة التي هم جديرون بها في مختلف الميادين الفكرية والعلمية والفنية والإبداعية □

صدر حديثاً

مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧)

د. أحمد شكر الصبيحي

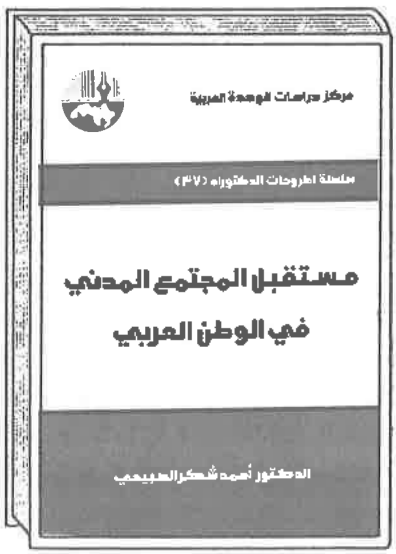

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يسعى لطرح موضوع لم يحفر عميقاً في الواقع العربي، وما زال الغموض يحيط به، وذلك لجدة هذا المفهوم بالنسبة إلى الفكر السياسي العربي الذي لم يبدأ باستخدامه إلا منذ فترة قريبة، مما يتطلب تأطيره نظرياً، وتوصيفه وتحليله أكاديمياً، وتجسيده واستنباطه عملياً. ويهدف الكتاب أيضاً وبشكل مركز إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم المجتمع المدني بما يبعده عن أن يكون شعاراً في الحرب العقائدية والسياسية الراهنة في المجتمعات العربية، وبإبراز الفائدة الفعلية التي يمكن أن تنجم عن استخدامه في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي والمدني في المجتمعات العربية المعاصرة.

٢٦٤ صفحة
الثمن: ٨ دولارات

الجدوى الاقتصادية لتأهيل وتطوير منشآت النفط في طرابلس ـ لبنان

محمد بدوي

مدير عام منشآت النفط في طرابلس سابقاً.

مقدمة

لا يمكن الكلام على الربح أو الخسارة لأية مؤسسة اقتصادية بالمطلق، بل إن دراسة كل جدوى اقتصادية تتعلق نتائجها بشكل أساسي بالسياسة المتبعة في الإدارة والتخطيط المقررة لهذه المؤسسة. ولذلك فإذا أردنا أن ندرس بشكل علمي ودقيق مدى جدوى تشغيل مصفاة طرابلس في لبنان، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

١ ـ إذا وضعت الدولة قطاع النفط تحت رقابتها وسيطرتها ضمن إطار سياسة نفطية واضحة، فإن عملية تكرير النفط لا تخضع للمنافسة الاقتصادية، إذ ان تصريف إنتاج المصفاة هو مؤمن بالكامل في السوق المحلي ولا منافسة داخلية للسياسة التسويقية.

يسمح تكرير النفط محلياً للبنان بأن يشكل مخزونه الاستراتيجي الضروري للمشتقات النفطية بأدنى كلفة ممكنة، إذ يكفي أن يكون لديه احتياطي استراتيجي من النفط الخام فقط، نظراً لامتلاكه القدرة على تكرير هذا النفط ساعة يشاء.

٢ ـ إن كلفة التكرير هي حتماً أعلى في أوروبا وأمريكا منها في لبنان. فأسعار المواد الأولية هي نفسها بالنسبة لكل البلدان. أما كلفة اليد العاملة فتختلف من بلد لآخر، وكذلك كلفة نقل النفط الخام. وكلاهما أرخص في لبنان وخاصة إذا استعمل خط الأنابيب مع سوريا والعراق.

٣ ـ عندما يشتري لبنان جميع احتياجاته من المشتقات النفطية من الخارج، فإن عليه أن يدفع بالعملة الصعبة، كامل الفاتورة النفطية للدول الموردة. أما إذا قام لبنان بإنتاج هذه المشتقات محلياً، فيدفع عند ذاك فقط قيمة المواد الأولية للخارج، أما باقي

المصاريف فتدفع محلياً وبالعملة الوطنية (يد عاملة، صيانة، استهلاك، تأمين...)، مما يسهم إسهاماً فعالاً بدفع عجلة الدورة الاقتصادية المحلية.

٤ ـ إن إعادة تشغيل مصفاة طرابلس وتطويرها يساعدان على تنمية القدرات الفنية والتقنية المحلية، وعلى تطوير العلاقات، الخجول حالياً، ما بين القطاع الصناعي والجامعات، إذ تفتح آفاقاً جديدة أمام هذه الجامعات، وتخلق فرص عمل تدريبية أو دائمة للمتخرجين، وتصبح المصفاة حقلاً تطبيقياً للتكنولوجيا المتقدمة في صناعة البتروكيميائيات.

٥ ـ إن قطاع النفط هو قطاع استراتيجي وله علاقة مباشرة بالأمن القومي (العسكري، والاقتصادي، والاجتماعي). ولا يملك لبنان حالياً أي مخزون استراتيجي للمشتقات النفطية. فالقطاع الخاص ليس لديه القدرة المالية لتجميد الأموال اللازمة لتشكيل هذا المخزون الذي يجب أن يكون معادلاً لثلاثة أشهر على الأقل من الاستهلاك الوطني.

وتكرير النفط محلياً يسمح للبنان بأن يشكل هذا المخزون بأدنى كلفة ممكنة، إذ يكفي أن يكون لديه احتياطي استراتيجي من النفط الخام فقط (من دون المشتقات النفطية) نظراً لامتلاكه القدرة على تكرير هذا النفط ساعة يشاء.

٦ ـ إن إعادة تشغيل المصفاة بعد تطويرها تتيح للدولة أن تبقي أسعار المشتقات النفطية ثابتة قدر المستطاع، أو تمكّنها على الأقل من السيطرة على التقلبات الحادة لهذه الأسعار.

فالدولة ليست مضطرة لاعتماد السعر اليومي للـ «بلاتس» العالمي في سياسة تحديد الأسعار أسبوعياً. فالاقتصاد الوطني لا يتحمل التقلبات والتغيرات اليومية لسعر الطاقة، بل يجب أن يكون لديه هامش احتياطي في استقرار هذه الأسعار.

ومن المعروف أن الدول تلجأ إلى بيع قسم من احتياطيها الاستراتيجي عند الارتفاع المفاجئ للأسعار العالمية. وذلك كي تفسح في المجال أمام الاقتصاد الوطني للتأقلم ولاستيعاب هذه التغييرات بأقل ضرر ممكن.

وقد أثبت نظام الصندوق المستقل للمحروقات المعمول به سابقاً خلال ٣٠ عاماً، فعاليته في استقرار أسعار المشتقات النفطية. ومن الممكن العمل به مجدداً في حال أعادت الدولة سيطرتها على قطاع النفط.

٧ ـ عند امتلاك لبنان إمكانيات تكرير النفط الخام فإنه يصبح من السهل الحصول على ما يحتاج إليه من هذه المادة من الدول الشقيقة بشروط تفاضلية (حسم مهم في الأسعار مثلاً) أو كمساعدات عينية.

ضمن هذا الإطار فإن الدراسة الاقتصادية لإعادة تشغيل مصفاة طرابلس وتطويرها، تظهر أن الدولة ستتمكن من تحقيق أرباح تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً. وإذا ما تم اعتماد سياسة نفطية ذكية وواعية فإن هذه الأرباح قد تصل إلى حوالى الضعف تقريباً.

أولاً: الاستهلاك العام من المشتقات النفطية

تبلغ احتياجات لبنان من المشتقات النفطية سنوياً، وفقاً لإحصائيات سنة ١٩٩٨ ما يلي:

بنزين : مليون وثلاثمائة طن متري، أي ٢٣٥ ألف صفيحة يومياً.
مازوت : مليون وأربعمائة وثلاثين ألف طن متري.
فيول أويل : مليون وخمسمائة ألف طن متري.
غاز : مائة ألف طن متري سنة ١٩٩٨، أما المعدل السنوي العام فهو ١٤٠ ألف طن متري.

وقد تطورت هذه الاحتياجات منذ عام ١٩٩٢. وهذه الكميات تعادل تكرير ١٣٥ ألف برميل من النفط الخام يومياً. وتستطيع مصفاة طرابلس بعد إعادة تأهيلها بالكامل تكرير من ٤٢ ألف برميل إلى ٤٥ ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ٣٣ بالمئة من الاستهلاك العام.

فالمصفاة تحتاج إذن ـ بالإضافة إلى تأهيلها ـ إلى تطوير قدراتها الإنتاجية بحيث يجب أن تؤمن طاقة تكريرية لـ ١٣٥ ألف برميل نفط خام يومياً.

ثانياً: الجدوى الاقتصادية

١ ـ واقع المصفاة حالياً

إن الطاقة الإنتاجية للمصفاة تبلغ ٢١ ألف برميل من النفط الخام يومياً. وتبلغ النسب المئوية من المشتقات النفطية المنتجة (Yield):

غاز : ١,٥ بالمئة
بنزين : ٢٤,٥ بالمئة
مازوت : ١٧ بالمئة
فيول أويل : ٤٧ بالمئة
كاز : ٦ بالمئة
خسائر واستهلاك : ٤ بالمئة

من المنطقي اعتماد المصفاة الحالية كنواة صلبة لتطويرها، واستثمار البنية التحتية القائمة لزيادة طاقتها التكريرية إلى ١٣٥ ألف برميل يومياً أو ٢٠٠ ألف برميل يومياً إذا ما أردنا تغطية الزيادة المتوقعة للاستهلاك حتى سنة ٢٠١٥.

وتعود أسباب ارتفاع نسبة الفيول ٤٧ بالمئة إلى عدم تشغيل وحدة التكسير. ومن المعلوم أن سعر الفيول هو أدنى من سعر النفط الخام، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح.

وتبلغ كلفة إعادة التأهيل حوالى ١٢ مليون دولار أمريكي حيث يتم استبدال بعض التجهيزات والوحدات بأخرى حديثة. وتبلغ القوة العاملة

حوالى ٢٩٠ موظفاً وفنياً. وتغطي المصفاة في هذه الحالة ١٥ بالمئة من الاحتياجات الوطنية فقط. أما المصب وخط الأنابيب فهما يحتاجان إلى بعض الصيانة الخفيفة ويمكن اعتبارهما بحالة جهوزية تامة.

وتجدر الإشارة أن المصب في منشآت النفط في طرابلس هو الأهم في شرق البحر المتوسط، إذ يستطيع أن يستقبل ناقلات نفط ومشتقات بحمولة أكثر من مائة وخمسين ألف طن.

وتبين الإحصاءات من خلال دراسة موسعة أعدها الكاتب أن باستطاعة المصفاة تحقيق أرباح في ظل أوضاعها الحالية بعد تأهيلها بحوالى ٢٣ مليون دولار سنوياً.

٢ ـ واقع المصفاة مع وحدة التكسير

في حال تأهيل وحدة التكسير وتغيير وحدة التكرير المدمرة، فإن طاقة المصفاة على التكرير ترتفع إلى ٤٥ ألف برميل يومياً. وتبلغ النسب المئوية للمشتقات المنتجة ما يلي:

غاز : ١,٨ بالمئة
بنزين : ٢٥,٤ بالمئة
مازوت : ٢٦,٢ بالمئة
فيول أويل : ٣٦,٦ بالمئة
كاز : ٦ بالمئة
خسائر واستهلاك : ٤ بالمئة

وتبلغ كلفة إعادة التأهيل في هذه الحالة حوالى ٢٨ مليون دولار (حيث يجب بناء عدد من الخزانات الإضافية).

وتغطي المصفاة ٣٣ بالمئة من احتياجات السوق المحلي. ويصل عدد أفراد القوة العاملة إلى حوالى ٤٠٠ موظف وفني.

ومن المعلوم أن الأرباح المتوقعة تبلغ حوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً.

إذن فإن المصفاة تستطيع تحقيق أرباح في الحالتين:

ـ تكرير ٢١ ألف برميل يومياً من دون وحدة التكسير.

ـ تكرير ٤٥ ألف برميل يومياً مع وحدة التكسير.

٣ ـ المصفاة في ظل تطويرها

أ ـ الأرباح المتوقعة

كما ذكرنا تبلغ احتياجات لبنان من المشتقات النفطية حوالى ١٣٥ ألف برميل نفط خام يومياً. ومن المتوقع أن تصل نسبة الزيادة السنوية إلى ٢,٣ بالمئة فتصبح احتياجات لبنان ٢٠٠ ألف برميل بعد خمسة عشر عاماً.

فمن المنطقي إذن اعتماد المصفاة الحالية كنواة صلبة لتطويرها، واستثمار البنية التحتية القائمة لزيادة طاقتها التكريرية إلى ١٣٥ ألف برميل يومياً أو ٢٠٠ ألف برميل يومياً إذا ما أردنا تغطية الزيادة المتوقعة للاستهلاك حتى سنة ٢٠١٥.

فتطوير قدرات المصفاة الفنية يؤدي إلى سياسة الاكتفاء الذاتي، ويمكّن الدولة من تحقيق أرباح أكيدة. كما أن حجم القوة العاملة قد يصل في هذه الحالة إلى ألف موظف وفني ومهندس.

وباستطاعة الأرباح أن تصل إلى حوالى ٧٥٠ مليون دولار سنوياً إذا ما أُخذت في الاعتبار العوامل التالية:

- اعتماد خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام.
- نوعية وحدات التكرير.
- إنتاج مواد كيميائية جديدة من النفط (زيوت سيارات، مواد تدخل في صناعة الدهانات... الخ).

ب - إيجابيات التكرير المحلي

مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلفة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية هي من الأعلى في العالم، وأن **الاسعار العالمية للمشتقات النفطية تنطلق من كلفة التكرير في الدول الغربية** (أمريكا، وأوروبا واليابان)، يتبين لنا ما يلي:

- ان هامش الربح يبلغ ١,٨٧ دولار للبرميل الواحد كمعدل وسطي.
- إن كلفة النقل هي ٠,٩٢ دولار للبرميل الواحد.
- إن كلفة التسويق هي ١,٧٦ دولار للبرميل الواحد.
- إن كلفة الطاقة اللازمة للتكرير هي ٠,٧٥ دولار للبرميل الواحد.

وعندما تستورد الدولة المشتقات النفطية من الخارج فإن سعر الشراء يتضمن بالطبع هذه الكلفة بالإضافة إلى كلفة نقلها إلى لبنان (حوالى ٠,٩٠ دولار للبرميل الواحد).

أما عندما يتم التكرير محلياً فإنه بإمكاننا توفير المبالغ التالية:

- النقل بواسطة الأنابيب: يكلف نقل برميل النفط الخام حوالى ٠,٢٠ دولار. وتلغى كلفة النقل إلى لبنان، فيصبح التوفير (٠,٩٢ + ٠,٩٠) - ٠,٢٠ = ١,٦٢ دولار بالبرميل الواحد، أي ٢٤٣ ألف دولار يومياً أو ما يعادل **٨١ مليون دولار سنوياً**.

- عندما تحتكر الدولة السوق المحلي، فلا مصاريف لديها للتسويق. وتبقى فقط مصاريف العلاقات العامة للمصفاة أي ٠,٠٦ دولار أمريكي للبرميل الواحد، فيتم توفير ١,٧٠ دولار بالبرميل الواحد، أي ٢٥٥ ألف دولار يومياً أو **٨٥ مليون دولار سنوياً**.

- لا تتعدى كلفة الطاقة اللازمة للتكرير ٠,٥٠ دولار للبرميل الواحد (٢ بالمئة من

سعر الشراء). فيكون الفارق ٢٥ سنتاً، أي **١٢,٥ مليون دولار سنوياً**.

وإذا ما أضيف إليها التوفير في اليد العاملة والمصاريف العامة، أي ٠,٢٥ دولار للبرميل الواحد، فتصبح كلفة التكرير في لبنان أقل من الكلفة في الولايات المتحدة (وبالتالي الكلفة العالمية) بمعدل وسطي ٣,٨٢ دولار للبرميل الواحد، أي **١٩٢ مليون دولار سنوياً**.

وإذا ما اعتمدنا النسبة ذاتها للأرباح ١,٨٧ دولار للبرميل الواحد **فيكون الفرق ما بين التكرير المحلي وشراء المشتقات من الخارج ٥,٦٩ دولار بالبرميل الواحد، أي ٨٥٣ ألف دولار يومياً أو ٢٨٦ مليون دولار سنوياً**.

وفي الواقع أن الفرق الحقيقي هو أكثر من ذلك، إذ انه يجب إضافة مصاريف الشركات المستوردة التي تتراوح ما بين ٥٠ دولاراً للطن الواحد بالنسبة للبنزين والمازوت و١٨٦ دولاراً للطن الواحد من الغاز. ويصبح المعدل الوسطي لهذا الفرق ١,٠٥ دولار للبرميل الواحد (بعد اقتطاع مصاريف النقل إلى لبنان التي احتسبت سابقاً، كي لا يتم احتسابها مرتين).

فيكون الفرق ما بين التكرير المحلي وشراء المشتقات من الشركات المستوردة ٦,٧٤ دولار بالبرميل الواحد، أي حوالى مليون دولار يومياً أو ٣٣٥ مليون دولار سنوياً (يحسب من السنة عدد أيام التكرير الفعلي فقط، أي ٣٣٥ يوم عمل فعلياً).

ثالثاً: النتائج

١ ـ الاستثمار المالي

بناء لما تقدم نستطيع أن نستنتج أن الاستثمار المالي المطلوب ينقسم إلى قسمين:

ـ إعادة تأهيل المصفاة بوضعها الحالي، وتبلغ كلفة التأهيل ٢٨ مليون دولار.

ـ تطوير القدرة الإنتاجية للمصفاة بحيث تصل إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً لتغطية كامل الاحتياجات الوطنية من المشتقات النفطية، وتلبية نمو هذه الاحتياجات حتى عام ٢٠١٥.

ومن مراجعتنا لأسعار المصافي المتداولة (بيع ـ شراء) في الأسواق العالمية (أكثر من عشرين مصفاة تباع وتشترى سنوياً في الولايات المتحدة) نجد أن كلفة شراء وتركيب وحدات التكرير تتراوح بين ١٢٠٠ و٢٠٠٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد. وقد تم مؤخراً (٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٠) شراء مصفاة *(Wood River Refinery)* في روكسانا في الولايات المتحدة بـ ٤٢٠ مليون دولار. وهي ذات طاقة تكرير تبلغ ٣٠٠ ألف برميل يومياً. ويشمل هذا المبلغ ثمن الأرض والبنية التحتية من خزانات وملحقات. فتصبح كلفة البرميل الواحد ألف وأربعمائة دولار أمريكي.

فيكون حجم الاستثمار المطلوب ٢٢٠ مليون دولار (ويمكن اعتبار ثمن الأرض والملحقات يعادل كلفة نقل وتركيب الوحدات). ويبلغ حجم الاستثمار العام المطلوب

بناءً لدراسة الجدوى الاقتصادية في مختلف الاحتمالات يتبين لنا أن المصفاة قادرة بعد تطويرها على إيفاء الرأسمال الاستثماري المطلوب (مع الفوائد القانونية المترتبة لثلاث سنوات) خلال أقل من عام واحد على تشغيلها فعلياً.

لإعادة التأهيل وللتطوير حوالى ٢٥٠ مليون دولار. وتحتاج الوحدات الجديدة لمدة ٢٠ شهراً لتركيبها ولكي تصبح جاهزة للإنتاج الفعلي.

وبناءً لدراسة الجدوى الاقتصادية في مختلف الاحتمالات يتبين لنا أن المصفاة قادرة بعد تطويرها على إيفاء الرأسمال الاستثماري المطلوب (مع الفوائد القانونية المترتبة لثلاث سنوات) خلال أقل من عام واحد على تشغيلها فعلياً.

هذا ومن المعلوم أن خسائر الدولة طائلة جداً من جراء شراء المشتقات النفطية من الشركات المستوردة وعدم اعتمادها على التكرير المحلي (انظر الملحق).

٢ ـ المصفاة ومحيطها

إن تأهيل وتطوير منشآت النفط في طرابلس يحقق الفوائد التالية:

أ ـ تأمين أرباح للدولة لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار سنوياً في أسوأ الاحتمالات.

ب ـ توظيف حوالى ألف موظف وفني ومهندس مع إعدادهم مهنياً وتقنياً.

ج ـ صرف أكثر من ٢٥٠ مليون دولار سنوياً في السوق المحلي (شراء بعض المواد الأولية، أجور عمال وموظفين، تأمينات، استهلاكات محلية، نقليات..).

د ـ إشراك العديد من الشركات والمصانع المحلية في عملية الصيانة السنوية الدورية أو الطارئة.

هـ ـ توفير نوعية جيدة وأكيدة للمستهلك اللبناني بالنسبة للمشتقات النفطية.

و ـ تستطيع الدولة أن تبيع الفائض من إنتاجها ـ في حال تحقيقه ـ إلى الخارج، مما يدر على الخزينة عملة صعبة، ويدعم ميزان التبادل التجاري الخارجي.

الخلاصة

من الواضح أن إعادة تشغيل وتطوير مصفاة طرابلس ضرورة وطنية ملحة، وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية الحساسة جداً والبالغة الخطورة. وإنّ أي تأخير في اتخاذ القرارات المناسبة يكبّد الدولة خسائر كبيرة. ولا شك في أن بناء دولة القانون والمؤسسات يبدأ ببناء مؤسسات اقتصادية فاعلة تخضع لمنطق المصلحة العامة فقط. والوطن يزخر بكفاءات عالية تنتظر أن تلعب دورها في إطار سليم من العمل والإنتاج والإبداع الخلاق.

ملحق

مقارنة بين كلفة الاستيراد وكلفة التكرير (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨)

البند	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
معدل الربح بالبرميل (د. أ.)	٤,٩٢	٤,٨٢	٤,٨١	٤,٤٦	٤,٨٩	٥,٣٩	٥.١١
البنزين							
الكمية (طن متري)	١٠٤٠٦٠٤	١٢٠٦٢٠٢	١٢٤٣١٨٢	١٣٢٧٢٨٤	١٣٩٩٠٤١	١٢٩٥٠٠٠	١٣٦١٩٤٠
الكمية (مليون برميل)	٨,٨٤٥	١٠,٢٥٣	١٠,٥٦٥	١١,٢٨	١١,٩٠	١١	١١,٥٧
الفرق (مليون دولار)	٤٣	٤٩	٥٠	٥٠	٥٨	٥٩	٥٩
المازوت							
الكمية (طن متري)	٤٤٩٦٧٤	٦٦٢٣١٣	٨١٨١٢٣	١٠٢٢٩٠٤	٩٣٠٣٥٥	١٣٧٥٥١٤	١٤٣٣٠٠٠
الكمية (مليون برميل)	٣,٣٧٥	٤,٩٧٢	٦.١٣٥	٧,٦٧	٦,٩٧٥	١٠,٣١٦	١٠,٧٤٧
الفرق (مليون دولار)	١٧	٢٤	٢٩	٣٤	٣٤	٥٦	٥٥
الفيول أويل							
الكمية (طن متري)	١٠٣١٥١٣	١١٢٤٧٤٤	١٦١٩٨٣٦	١٤٣٢٤٢٠	١٦٣٣٩٧٣	١٨٠٤٩٩٥	١٥٧٠٠٠٨
الكمية (مليون برميل)	٦,٩	٧,٥٣	١٠,٨٥٤	٩,٥٩٤	١٠,٩٤٨	١٢,٠٩٣	١٠,٥١٩
الفرق (مليون دولار)	٣٤	٣٦	٥٢	٤٣	٥٤	٦٥	٥٤
الغاز							
الكمية (طن متري)	١٢٨١٩٢	١٣٠٣٩٧	١٢٦١٤٥	١١٦٢٢٥	١٢١٧٧٠	١٣٧٢٤١	١٠٢٥٥٠
الكمية (مليون برميل)	١,٤٩	١,٥٠	١,٤٦	١,٣٤٥	١,٤٠	١,٥٨٩	١.١٨٣
الفرق (مليون دولار)	٧	٧	٧	٦	٧	٨	٦
الفرق العام	١٠١	١١٦	١٣٨	١٣٣	١٥٣	١٨٨	١٧٤
المجموع	١٠٠٣ مليون دولار						

■ الفكر المعماري العربي في بداية القرن الجديد:
الملف الثاني - حاضر العمارة بين وهمي النظرية والتاريخ

تقديم

سامر عكاش

محاضر في قسم العمارة ومدير مركز عمارة آسيا
والشرق الأوسط بجامعة أدلايد باستراليا.

بعد بداية لاقت ترحيباً مشجعاً يسرني أن أتابع مع الزملاء والقراء المهتمين بقضايا العمارة والعمران من خلال الملف الثاني من ملفات الفكر المعماري العربي المعاصر الحوار الفكري الذي بدأناه في الملف الأول. تحت عنوان «حاضر العمارة بين وهمي النظرية والتاريخ» طرح الملف الثاني مفهومي «التاريخ» و«النظرية» للبحث بهدف استطلاع دورهما في صياغة المعرفة والخبرة المعمارية في مجالات التدريس والممارسة، حيث عرضت الدعوة لتقديم الأوراق موضوع ومناحي البحث على الشكل التالي:

إن النظر في العمارة والتعامل معها في المجالين الأكاديمي والمهني يحوم عادة بين وهمين: وهم ماضوي وآخر مستقبلي. الوهم الماضوي يصبو إلى تكوين فهم للعمارة ضمن إطار التاريخ وإلى استقراء لمعانيها ضمن إطار تجربة مضت، بالمقابل الوهم المستقبلي يصبو إلى توظيف هذا الفهم للتكهن بأحداث تجربة جديدة، وإلى تحويل المعرفة التاريخية إلى مبادىء نظرية تساهم تطبيقاتها في صياغة أحوال المستقبل. في الوسط يكمن الحاضر الدائم، ذلك الآن الممتد الهارب الذي يمنح بديمومته السرمدية أحوال الواقع المتقلبة استمرارية محسوسة يعيشها الفرد بعفوية متواصلة ومنها ينطلق فكره في تأرجحه الواعي بين معطيات التاريخ وتطلعات المستقبل. تحت عنوان «حاضر العمارة بين وهمي النظرية والتاريخ». يركز الملف الثاني من ملفات الفكر المعماري العربي المعاصر على حاضر العمارة في الوطن العربي ليس كنقطة فصل بين ماض عريق ومستقبل وضيع، وإنما كآن متحول لتجربة متواصلة ذات عمق تاريخي وأفق مستقبلي، تجربة واقعية معاشة تختفي في طياتها نزاعات الفكر بين هوية ماضيه وأمل مستقبله. أما المناحي المقترحة للبحث فهي التالية:

العمارة والتاريخ بين التدريس والممارسة: تبرز إشكالات العلاقة بين وهمي النظرية والتاريخ بوضوح في المجال التعليمي، حيث الهدف الأساسي للتعليم المعماري هو تزويد الطالب بالمعرفة والمهارة التي يتطلبهما مستقبل العمارة استناداً إلى تصورات

معينة لماضيها (القريب والبعيد). تكمن هذه العلاقة وراء الرغبة في تدريس «تاريخ العمارة» كمادة رئيسية ووراء الافتراض أن الفهم التاريخي أساسي لفهم حاضر العمارة وضروري للتأهل لممارستها. وانطلاقاً من اعتبار حداثة هذا التوجه الذي طرحته الأساليب الحديثة للتدريس المعماري، فإن المنحى **الأول** يدعو للنظر في حاضر العمارة من خلال الأشكال الخطابية والمناهج التعليمية التي يتم ضمنها صياغة «الحقيقة» المعمارية التاريخية، وفي أساليب تداول المعرفة التاريخية في المعاهد المعمارية وفي مجالات ممارسة المهنة، كما يدعو إلى النظر في الأهداف التعليمية والمهنية التي يرتكز عليها تدريس مادة «تاريخ العمارة».

العمارة على حدود المعرفة التاريخية والمعرفة النظرية: في نطاق الحاضر ومقتضياته توظف المعرفة التاريخية في خدمة التصميم المعماري بدءاً من مرحلة الدراسة وامتداداً إلى مرحلة الممارسة. وفي مجال الحاضر الحيوي تكتسي المعرفة التاريخية حلة نظرية تتحول فيها التصورات التاريخية إلى أصول ومبادىء تبنى عليها فرضيات ونظريات للتصميم المعماري. يدعو المنحى **الثاني** إلى سبر غور العلاقة الوثيقة بين النظرية والتاريخ للنظر في حاضر العمارة من جهة الحدود الدقيقة التي تميّز بين مجالات المعرفة التاريخية ومجالات المعرفة النظرية للعمارة، وذلك من أجل استكشاف سياقات الحركة والتحول بين هذه المجالات ضمن الأطر الفكرية العامة والخطابات المتداولة (كخطاب الهوية مثلاً وتجلياته الدينية والثقافية والسياسية) والكيفيات التي تستمد فيها هذه التحولات مشروعيتها الفكرية في المجالين الأكاديمي والمهني.

فهم العمارة وصناعة التاريخ: تحولت كتابة التاريخ في القرن التاسع عشر من ممارسة فردية مستقلة تعتمد غالباً على السرد الإخباري والوصفي إلى صناعة منظمة ذات قواعد علمية يخضع مصطلحها لأسس أكاديمية. أدى هذا إلى عقلنة التاريخ ومنهجته، وبالتالي إلى تجريده من بعده الأسطوري الشعبي وتحويله إلى دراسة نخبوية عقلانية أكاديمية لها أسسها النظرية ومناهجها العلمية. فظهرت أساليب جديدة لقراءة المصادر وتوثيق المعطيات التاريخية وأشكال جديدة للخطاب التاريخي. يدعو المنحى **الثالث** إلى النظر في حاضر العمارة ضمن إطار التغييرات التي أدخلتها صناعة التاريخ الحديث على فهمنا لتاريخ العمارة: على أساليب انتقاء وقراءة المصادر والوثائق التاريخية وكيفيات تصنيف المعلومات وتحديد ما هو أساسي وما هو هامشي في صناعة ونشر المعرفة التاريخية، وعلى المناهج المتبعة وأثر ذلك في فهمنا لعمارة ما قبل الحداثة التي تواجهنا مصادرها بمناهج تاريخية مختلفة.

العمارة بين ثنائية الثقافة والتاريخ: لعبت العلوم الأنثروبولوجية الغربية في القرن التاسع عشر دوراً هاماً في توسيع أفق الخطاب التاريخي وتطوير طرق تصوير الماضي، وبخاصة بفضل إدخال مفهوم «الثقافة» في مجال الدراسات التاريخية. فصياغة المعطيات التاريخية لم تعد مقصورة على مجرد السرد الأمين للوقائع والأحداث المهمة، وإنما تضمنت أيضاً تصورات «ثقافية» شمولية وتفسيرات كلية تجاوزت في أفقها حدود النصوص الأصلية. رافق ظهور المنظور «الثقافي» (الذي يركز على النظم الحياتية والفكرية التي تميّز المجتمعات الإنسانية المختلفة) اهتمام بتفسير الخصوصية والاختلاف في النتاج

المعماري، أدى بدوره إلى ظهور مفاهيم معمارية جديدة صنفت بموجبها العمارة على أسس «ثقافية» (هي خليط من الاعتبارات العرقية والدينية والاجتماعية)، كما في مفهوم العمارة الإسلامية والمدينة الإسلامية مثلاً، وإلى ظهور نظريات معمارية عديدة تتصل على نحو أو آخر بمسألة الهوية الثقافية. يدعو المنحى **الرابع** إلى النظر في حاضر العمارة بين ثنائية الثقافة والتاريخ: كيفية فهم تاريخ العمارة عبر الوسيط الثقافي وكيفية فهم ثقافة العمارة عبر الوسيط التاريخي. ما هي الإمكانات الجديدة لفهم تاريخ العمارة التي وفرها مفهوم الثقافة وما هي إشكالاته؟

أثار مصطلح «الوهم» الوارد في العنوان تساؤلات تتطلب منا بعض الإيضاح. لقد استعملت مصطلح «الوهم» في وصف علاقتنا بالماضي والمستقبل، أو بالتاريخ والنظرية، لسببين مشتقين من معاني الكلمة. فـ «الوهم» يعني الخيال كما يعني مخالفة المقصود والبعد عن الواقع وتصور الأشياء التي لا حقائق لها. جاء في **لسان العرب** «الوهم من خطرات القلب... وتوهم الشيء تخيله وتمثله كان في الوجود أم لم يكن... وتوهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد... ووهمت إلى الشيء إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره... والوهم الطريق الواسع...». فالسبب **الأول** هو التأكيد على أننا لا نعيش سوى حاضرنا وأن الماضي والمستقبل ليسا سوى وهمين، أو خواطر، نخلقهما في لحظات وجودنا الحاضري. نحن نعيش الماضي من خلال آثاره وشواهده المتوفرة لنا الآن في شكل مواد وأخبار. وكما يقول العروي في **مفهوم التاريخ**: «التاريخ حاضر بمعنيين: بشواهده وفي ذهن المؤرخ... موضوع التاريخ هو الماضي الذي هو حاضر. المقصود هنا ليس تمام الماضي وإنما الماضي التاريخي أو ما أسميناه التاريخ المحفوظ. هل يمكن أن يكون غير حاضر (في الذهن، في الكلام، في الأشياء،... الخ)»[(١)]. فالماضي التاريخي، أي الماضي المتوفر لنا من خلال الآثار والوثائق القديمة، هو «عالم ذهني، يستنبط في كل لحظة من الآثار القائمة»[(٢)]. وما يجري على الماضي التاريخي يجري على المستقبل النظري، فالنظرية بشكل عام، والنظرية المعمارية بشكل خاص، هي نظر في أحوال الحاضر يعيننا على التكهن بأحوال المستقبل. فإذا كان التاريخ هو الماضي والحاضر فإن النظرية هي المستقبل الحاضر. أما السبب **الثاني** لاستعمال مصطلح «الوهم» فهو التأكيد على أن التصورات الوهمية التي نركبها أو نتخيلها، تاريخية أم نظرية، ماضوية أم مستقبلية، ولها واقع يدعمها. فمفردات الوهم واقعية لا بد ولو أن تركيباته يتطرق الشك إلى حقيقتها. صحيح أننا لا نعيش سوى حاضرنا إلا أن هذا الحاضر في حد ذاته ليس إلا فاصلاً وهمياً بين الماضي والمستقبل. الواقع المعاش هو صاحب الاستمرارية التي تجتمع في طياته تصورات وتجارب الماضي وتصورات وتطلعات المستقبل. وللوهم بمعنى «خطرات القلب» دور أساسي في ربط الفرد بواقعه المعاش وعالمه المحيط، كما بينت في دراستي الواردة في الملف الأول. فمفهوم «الوهم» يجعلنا نتعامل مع التاريخ والنظرية بشيء من التشكيك الدائم مع الاقتناع بدورهما الأساسي في صياغة أحوال الحاضر.

---

(١) عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

تناولت الدراسات المقدمة من داخل الوطن العربي وخارجه موضوع التاريخ والنظرية بشكل عام دون التزام تام بمنحى محدد من المناحي المقترحة، ولو أن الاهتمام بثنائية الثقافة والتاريخ وبالبعد الاجتماعي للعمارة والعمران كان بارزاً. والدراسات التي تم اختيارها تناولت ثنائية الثقافة والتاريخ من منظورين مختلفين ضمن إطارين فكريين متقاربين. فدراسة مشاري عبد الله النعيم ركزت على مفهوم الهوية وتحولاتها ضمن إطار فكري طغت عليه المصادر الإنكليزية، في حين أن دراسة سعاد بودماغ وزغلاش حمزة ركزت على مفهوم النمط وإشكالاته ضمن إطار فكري طغت عليه المصادر الفرنسية. أما دراسة النجيدي فقد اعتمدت مستوى مشابهاً من التنوع في المصادر الأجنبية، أما المصادر العربية فهي قليلة. وتشير الدراسات ولو بطريقة غير مباشرة إلى نوعية المصادر التي يستقي منها الفكر المعماري العربي المعاصر مواده وأدواته الفكرية، وإلى الأفكار العامة التي يرتكز عليها في صياغة مناهجه وأطره النظرية. كما تعكس إلى حد ما الأدبيات المتداولة في كل من المغرب والمشرق العربي، المتأثرة بالطبع بالعلاقات التاريخية بالغرب والقارة الأوروبية. ويشير هذا بدوره إلى التنويع في الاهتمامات وإلى مناحي التأثير بشكل عام ولو أن للفكر المعماري العربي بعض التفرعات المستقلة عن التوجهات الفكرية لمصادره. وتشير الدراسات المقدمة إلى الاهتمام المتزايد للباحثين والمعماريين العرب بفهم طبيعة العمارة كمنتج ثقافي ـ اجتماعي أكثر من كونه نتاجاً وظيفياً ـ شكلياً. ويعكس هذا الاهتمام إلى حد ما موضوع الملف ومناحي البحث المقترحة، إلا أنه في الوقت ذاته يفصح عن بعض التحولات المهمة في الفكر المعماري العربي المعاصر كما تشير إلى ذلك المقالات المختارة.

المناهج الدراسية في غالبية الجامعات العربية ما زالت تفتقر إلى مصادر عربية يعوّل عليها في تدريس مادتي تاريخ ونظريات العمارة. ولذا بات من الضروري تكثيف جهود الباحثين للمساهمة في رفع مستوى الأداء الفكري والتصميمي للمعمار العربي.

في ثنايا التداخل بين النظرية والتاريخ يبرز موضوع الهوية جلياً في الأسئلة الملحّة حول التراث والحداثة والتي ما زالت تحظى باهتمام واسع في الفكر العربي المعاصر. يتناول النعيم في دراسته موضوع الهوية العمرانية بالتحليل مرتكزاً على عدة افتراضات أساسية أهمها هو أن الهوية، بصورها المختلفة، هي دائماً في تحول وتطور مستمرين دون هدف أو نهاية محددة أو كمال معين تسعى إليه. فالهوية «ظاهرة تتشكل باستمرار، وكل وقت هناك درجة من الهوية تختلف عن سابقتها ولاحقتها». ويؤكد النعيم أنه بالإمكان رسم المعالم «الطوبوغرافية» للمسارات التي تسلكها في تغيراتها على عدة مستويات فردية وجماعية، ويقدم إطاراً نظرياً لذلك يستخدمه في قراءته التحليلية للعمارة الخليجية المعاصرة. ويربط النعيم في تحليلاته بين الهوية الثقافية والهوية المعمارية، معتبراً أن ظاهرة التهجين الثقافي والعمراني أمر حتمي لا بد منه، ومتسائلاً عما إذا كان هذا الهجين يمثل أزمة حقيقية للهوية العمرانية في منطقة الخليج العربي. وعلى صعيد الشكل يركز النعيم على دور التجربة البصرية الحسية وأبعادها العاطفية في

خلق علائق معينة مع الصور المبنية تكتسب من خلالها هذه الصور معاني معينة تساهم بتحديد ارتباطها بالتجربة الفردية والذاكرة الجماعية للمكان. أما في منحاها العام فتهدف دراسة النعيم إلى «ترسيخ مفهوم الهوية العمرانية كظاهرة متحولة» وتؤكد «إمكانية توجيه العوامل الثقافية التي تسهم في صناعة الهوية لتشكيل وعي معماري متجدد يواكب العصر». أما أسلوب أو آلية توجيه «العوامل الثقافية» فيرى النعيم أنها تكمن فيما يسميه الاتجاه «التاريخي الانتقائي» للتعامل مع الهوية، والذي يؤهل الأفراد (المعماريين والمنظرين) لمهمة قراءة «البيئة العمرانية التقليدية» بهدف إعادة «توظيفها في العمارة المعاصرة». ولهذا يرى النعيم بأنه يمكن تبني «الاتجاه التاريخي الانتقائي كموقف مستقبلي يحاول أن يصنع خصوصية فكرية للعمارة المعاصرة في العالم العربي»، صحيح أن هذا الطرح بخطوطه العامة ليس بجديد، إلا أن الجديد في الموضوع هو الشكل الخطابي التحليلي الذي بدأ يتخذه والمشروعية الأكاديمية التي بدأت تدعمه. ولا شك في أن هذا المنحى الجديد في الطرح يشير إلى تحول إيجابي في التعامل مع مفهوم الهوية يعد بمناهج جديدة لتوظيفها في العمل والبحث المعماري بشكل يمنحها مرونة وفعالية أكبر ويخرجها عن فكرة «الأزمة» التي لازمتها وما زالت تلازمها في الخطاب العربي المعاصر. ولكن ما زالت هناك جوانب معقدة لهذا التوجه تتطلب المزيد من التحليل النقدي من المعماريين والمنظرين العرب، أهمها مسارات الانتقال من اليقينيات التاريخية إلى التكهنات النظرية، أي الانتقال من تحليل الهوية كما أفصحت عن نفسها في الأحوال الماضية إلى التكهن بأحوالها كما نريدها أن تكون في المستقبل. فعلى سبيل المثال، في حين يرى النعيم أن «العمارة قادرة على إعطاء الجماعات البشرية فرصة الإحساس بالاستمرار عبر الزمن عن طريق تفاعل رموزها القديمة مع الرموز الحديثة التي قد تستخدمها نفس الجماعة أو أجيالها اللاحقة»، يبقى السؤال عن كيفية حل إشكالية القديم والحديث قائماً وخاضعاً للقبول والرفض الفردي والجماعي الذي لا يمكن التكهن به أو توجيهه بشكل يقيني، كما لا يمكن حله باستخدام مفهوم «التوازن» الذي يفتقر إلى معايير شمولية مستحيلة التحقيق.

في ورقة بودماغ وحمزة يأخذ مفهوم الهوية صورة اجتماعية ـ شكلية مغايرة لتلك التي طرحها النعيم وذلك من خلال مفهوم «النمط» الذي يطرح فكرة «الشكل الأولي المبسط» كتعبير عن وجود اجتماعي متميز وكإشارة إلى البداية الشكلية «التي تنطلق منها التطورات والتحولات المنتجة للعمارة المحلية بمختلف ألوانها». تشير دراسة بودماغ وحمزة إلى أن النمطية هي أحد المواضيع الأساسية المتناولة في كل من تاريخ ونظريات العمارة وعلم الاجتماع، مما يجعلها بؤرة فكرية مناسبة لدراسة علاقة العمارة بالمجتمع وممارساته. وكون «النمط» و«النمطية» يركزان في النهاية على الخصوصية والاختلاف، أي على الخصائص التي تميز أنماط الحياة والتعبير الثقافي ـ العمراني لمجتمع من المجتمعات، فإنه لا بد من أن يقود البحث فيها بأسلوب أو بآخر «إلى صميم الجدل القائم حول إشكالية العلاقة بين التراث والحداثة». وتلمح دراسة بودماغ وحمزة في هذا الخصوص إلى النقاش الدائر حول إمكانية استحداث نمط معماري ـ عمراني جديد يعكس معطيات وعلاقات المجتمع الحديث، وإلى التساؤلات عما إذا كان المجتمع قد تغيّر حقيقة إلى درجة وجوب اختراع نمط جديد. كما تبحث في الدور البارز الذي يلعبه النمط ضمن إطار التاريخ، حيث يتطابق تاريخ ونظريات العمارة مع تاريخ ونظريات الأنماط.

فإذا اعتبرنا التفاعل الاجتماعي في إطار زماني ـ مكاني معين على أنه المسؤول عن إنتاج خصوصية أنماط الحياة وأساليب التعبير، فإن تاريخ العمارة يصبح العلم الذي يبحث في «فيض من التشكيلات أو الأنماط المعمارية»، كما أن النمط يصبح وسيط التبادل والعبور الذي يتم عن طريقه التنقل «بين معجم رموز المجتمع بممارساته واعتقاداته ومعجم رموز العمارة من تشكيلات مادية وتنظيمات فضائية، الأمر الذي يفعّل عملية الاتصال بين المعمار ومجتمعه». وفي حين يملك النمط القدرة على رواية التاريخ، فإنه في الوقت ذاته قادر على إبراز إشكاليات التاريخ المروي كقصة تطور العمارة من أشكالها البدائية إلى تعقيداتها المعاصرة حسب انجازات الشعوب والجماعات عبر مرور الزمن. فاستناداً إلى دراسات هنري ريمون وفيليب بودون تشير دراسة بودماغ وحمزة إلى الإشكال الذي تطرحه هذه الرواية من خلال عجز المؤرخ والمنظر في أغلب الأحيان عن تعليل ظهور الأنماط المتتالية زمنياً وعن «ايجاد حبل وصل بينها أو قاعدة تدرّج أو تحوّل الشكل وتوابعه، وذلك لعدم وضوح منحى التحوّل ومواطن الانتقال بين النمط والآخر». وتخلص دراسة بودماغ وحمزة إلى الإشارة إلى إشكالات البعد الزمني للعمارة وما تمخض عن ذلك في التوجهات الحديثة من تأرجح بين السرمدي والزائل في تعاملنا الحالي مع التاريخ والنظرية، وإلى المناداة بتحديث النقد المعماري للعمارة التاريخية وبنوع من الوعي التاريخي ـ الثقافي شبيه بالذي نادى به النعيم من أجل خلق حس «المقاومة الثقافية» في التعامل مع الظروف العالمية.

على الرغم من تباين الدراستين فإنه ليس من العسير تتبع بعض التقاطعات. فمقولة النعيم التي افتتح بها دراسته مثلاً والتي تفترض أن «التغيرات المتسارعة التي مرت بها مجتمعات الخليج العربية أفرزت ظواهر عمرانية أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غريبة عن رؤية المجتمع وتطلعاته»، تستند بطريق غير مباشر إلى وساطة مفهوم «النمط»، وذلك لأن «رؤية المجتمع وتطلعاته» هو تصور شمولي مرجعيته نمط اجتماعي ـ ثقافي ـ عمراني مألوف. بالمقابل يتساءل بودماغ وحمزة، في معرض حديثهما عن النمط، عن إمكانية إفراز ظواهر عمرانية غريبة عن رؤية المجتمع وتطلعاته، وذلك من خلال تساؤلهما عن إمكانية وجود «تناقض بين إدراك المعمار وإدراك مجتمعه لنفس النتاج المعماري، مع افتراض أن المعمار ينتج عمارة من أجل المجتمع الذي يعيش فيه وتلبية لمتطلباته ومطابقة لتصوراته واعتقاداته». من ثنايا هذه الإشكالية يبرز مفهوم «النمط ببعديه الاجتماعي والمعماري ليضيف تعقيداً جديداً على موضوع الهوية دون التلميح بإمكانيات جديدة للخروج من إشكالاته. فالنمطية ولو أنها أداة فكرية فعالة ذات عمق تاريخي ومستقبلي يتم عن طريقها قراءة الماضي وربطه بأحوال الحاضر والمستقبل، إلا أن ارتباطها الوثيق بمفهوم الخصوصية الثقافية، يضفي عليها إشكالات منهجية عديدة كتلك التي تعانيها مناهج البحث الأنثروبولوجية. ففي إطار النمطية غالباً ما تقرأ الصور المعمارية والعمرانية الحديثة من خلال «نمط» معين تنتمي إليه وينطوي على قيم اجتماعية وثقافية إما موافقة أو مغايرة للأنماط المألوفة هي التي تحدد علاقتها التوافقية أو التناحرية مع التصورات الفردية والجماعية للهوية. وافتقار هذه العلاقات لمعايير يقينية ثابتة يجعل النمط، شأنه شأن الهوية، مناسباً للتحليلات التاريخية الماضوية أكثر منه للتنظيرات التصميمية المستقبلية، ضمن أطر الطرح الحالي على الأقل.

أما دراسة النجيدي فقد طرحت هاجس الهوية، وأشارت إلى أن السمة الرئيسية للممارسة المعمارية العربية حالياً هي المفارقة بين ما قصد تحقيقه وبين ما يتحقق فعلاً. ويتركز القصد حول تحقيق الهوية والتواصل مع الانفتاح على المعرفة الإنسانية بمداها الواسع. ونقيض ذلك هو العودة إلى الاغتراب الذي عاشته فترة الحداثة لعقود طويلة. ضمن هذا الإطار تبرز تعليلات متعددة لهذه المفارقة، لكن يبرز من أهمها غياب الوضوح عن الاستراتيجيا. عدم الوضوح هذا هو ما يعلل التوجه في أحيان كثيرة لاستنساخ الأشكال التي أفرزتها الطروحات المعاصرة في العالم بدلاً من توظيف فحوى الفكر على مفردات الواقع بالتطبيق العملي.

تمثل الأوراق مدخلاً لموضوع واسع ومهم ما زال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة في الوطن العربي. فالمناهج الدراسية في أغلب الجامعات العربية ما زالت تفتقر إلى مصادر عربية يعوّل عليها في تدريس مادتي تاريخ ونظريات العمارة، وما زال الطلاب والأساتذة يشكون من افتقار المكتبة العربية إلى مادة البحث في هذا المجال. وباعتبار الاهتمام الكبير التي توليه مناهج التدريس المعماري اليوم للقدرة التنظيرية للطالب، في ظرف أصبح فيه البحث الدائم عن الجديد وغير المألوف هو الهدف الأسمى وحيث تحول سر الإبداع من الحذاقة المهنية إلى الفكرة الفلسفية وطرق تصويرها معمارياً وبلاغياً، فإنه من الضروري تكثيف جهود الباحثين في هذا المجال للمساهمة في رفع مستوى الأداء الفكري والتصميمي للمعمار العربي □

صدر حديثاً

العرب والتجربة الآسيوية
الدروس المستفادة

د. محمود عبد الفضيل

يلقي هذا الكتاب الضوء على عناصر القوة في تجربة النهضة والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا والصين، ويشير إلى أهم عناصر الهشاشة والسلبيات التي رافقت تلك التجربة على النحو الذي يفيد راسمي السياسة في الأقطار العربية، ويمكّنهم من تفادي الأخطاء. ولعلّ أهم القضايا التي يتناولها الكتاب بالتركيز هي: العلاقة بين الحكومات والأسواق من خلال عمليات النمو والتنمية، وأشكال التنظيم المؤسسي، وعمليات التطور التقاني ونمو الإنتاجية، وتوجهات عملية التراكم، وسياسات تشجيع وتنمية الصادرات، والعلاقة بين التعاون الإقليمي الآسيوي والانفتاح على الأسواق العالمية.

٢٦١ صفحة

الثمن: ٨ دولارات

تحولات الهوية العمرانية: ثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة الخليجية المعاصرة

مشاري عبد الله النعيم

رئيس قسم العمارة، كلية العمارة والتخطيط،
جامعة الملك فيصل ـ المملكة العربية السعودية.

مقدمة

التغيرات المتسارعة التي مرت بها مجتمعات الخليج العربية أفرزت ظواهر عمرانية أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غريبة عن رؤية المجتمع وتطلعاته. ففي حين كانت هناك رغبة على المستوى السياسي لتحديث المدينة الخليجية لم يواكب ذلك تحديث حقيقي للبنى الاجتماعية، مما أوجد تناقضاً عميقاً بين التكوين الفيزيائي للبيئة العمرانية وبين ثقافة المجتمع الحقيقية. هذا بدوره دفع كثيراً من المثقفين لإثارة قضية الهوية الثقافية والعمرانية كإحدى القضايا الملحة التي يجب معالجتها في المجتمع الخليجي المعاصر. تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التي ترى أنه على رغم التحديث الظاهري للمجتمع الخليجي إلا أنه في جوهره ما زال تقليدياً. يتجلى ذلك من خلال رصد كثير من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفراغ العمراني، فإذا كان هناك شعور بأن كثيراً من الأشكال العمرانية تغير تغيراً جذرياً نجد أن الطقوس المرتبطة باستخدام الفراغ العمراني قد استمرت كما هي دون تغيير كبير يمس القيم المعنوية للفراغ العمراني ذاته. هذه الظاهرة تثير مسألة ازدواجية القديم والحديث التي تميّز كثيراً من المجتمعات العربية المعاصرة، هذه الإزدواجية التي تجعل كثيراً من خيوط التقاليد ذات البعد الزمني السحيق تعيش بصور مختلفة في مجتمعاتنا المعاصرة. حتى بعد التطورات الحديثة في نظم الاتصال، فإنه من غير المرجح، كما يؤكد آموس رابابورت (Amos Rapoport) (أحد الرواد في دراسات سلوكيات البيئة Environment) (Behavioral Studies وله العديد من الإسهامات والمؤلفات التي تبرز العوامل الثقافية ودورها في تشكيل البيئة العمرانية وخصوصاً البيئة السكنية) أن نرى إحياءً كاملاً للنظم التقليدية أو إحلالاً كاملاً للنظم المعاصرة، ففي الحالة الأولى سوف يكون هناك تحجر وفقدان للأصالة، أما في الحالة الثانية فسوف ينتج منها ضياع كامل

للجماعات[١]. فالمجتمعات ستبقى في حالة هجين دائم مركب من النظم التقليدية المتوارثة والنظم المعاصرة بدرجات متفاوتة تقترب أحياناً من الصورة التقليدية في بعض المناحي ومن الصورة المعاصرة في مناحٍ أخرى.

هذه الظاهرة مرتبطة بما يمكن أن نسميه «المقاومة الثقافية» التي مارستها المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الخليجي أثناء تجربة التغير العمراني خلال النصف الثاني من القرن العشرين (هناك بعض المجتمعات العربية التي خاضت تجربة التغير مبكراً مثل مصر وسوريا ولبنان إلا أننا نركز في هذه الدراسة على المجتمع الخليجي الذي خاض التجربة متأخراً). لقد حاول الأفراد والجماعات التعامل مع الجديد وترشيحه عن طريق مقاربته لنماذج معروفة لديهم. وتعريفنا لهذا الفعل الجماعي على أنه مقاومة ثقافية ليس لأنه يتسم بالرفض المطلق للجديد، بل لأنه يشبه في كثير من خصائصه لما أسماه كينيث فرامبتون (K. Frampton) (وهو مؤرخ ومنظر معماري معروف له مؤلفات مهمة في تاريخ العمارة والأشكال والتقنيات المعمارية والبعد الثقافي في العمارة، قدم للفكر المعماري الإقليمية كمذهب فكري ينتهج المقاومة الثقافية كآلية للوصول للعمارة المقاومة) «الوعي الذاتي النقدي» (Critical Self-Consciousness) الذي يتميز بقيام الأفراد والجماعات عند الاستعارة من الثقافات الأخرى بتفكيك وفهم الجديد وتكييفه أو التكيف معه حسب تصورهم وحسب منظومة القيم التي تجمعهم[٢].

ربما يكون أمراً طبيعياً أن تسعى الجماعات البشرية إلى المحافظة على هويتها وكينونتها عن طريق إعادة إنتاج الصور المختزنة في أذهان أفرادها والتي تعبر عن خبرتهم المشتركة السابقة التي لا بد لخيوط التقاليد من دور في صنعها، كما أنه من الطبيعي أن تصطدم هذه المحاولات ببعض المعوقات نتيجة لبعض الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل مسألة التغيير الفيزيائي في البيئة العمرانية أمراً طبيعياً ومستمراً. عبر هذا التصور تثير الدراسة مسألة الهوية كإطار بنيوي يتحقق عبر التفاعل العميق بين الأفراد والجماعات وبين عناصر البيئة العمرانية. وبهذا تصبح الهوية في حالة تشكل مستمر. فنحن هنا نطمح إلى تجاوز المفهوم الذي يزعم إمكانية صنع الهوية العمرانية وإلى التأكيد على أن هذه الهوية العمرانية جزء من الهوية الثقافية لمجتمع من المجتمعات، وصناعتها لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تفاعل جماعي تاريخي يتداخل فيه كثير من العوامل التي لا يمكن حصرها، وبهذا تصبح الهوية نتيجة لهذا التفاعل لا موجهاً له. كما أننا نقر من البداية أن مسألة صناعة الهوية هي مسألة وقتية، أي أن الهوية ظاهرة تتشكل باستمرار، وكل وقت هناك درجة من الهوية تختلف عن سابقتها ولاحقتها. هذا التصور ربما يتعارض مع الذهنية التقليدية التي تتطلع إلى هوية ثابتة، هذه الذهنية الغالبة على نمط التفكير العربي تحتاج إلى إعادة تفكير في المتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم والتي لا بد من أن تساهم بشكل جوهري في صناعة الهوية.

---

(١) Amos Rapoport, «Response to the Theme of EDP'95,» in: «Education of Design Profession: Synthesis of Tradition of Modern for Sustainable Society,» (Ruder Siasthopan Pub. for CM/WSE (EDP'95) December 1995).

(٢) Kenneth Frampton, «Towards a Critical Regionalism,» in: Hall Foster, ed., *Post-modern Culture* (London: Pluto Press, 1983).

وبشكل عام تهدف هذه الدراسة إلى ترسيخ مفهوم الهوية العمرانية كظاهرة متحولة مع التركيز على إمكانية توجيه العوامل الثقافية التي تسهم في صناعة الهوية لتشكيل وعي معماري متجدد يواكب العصر. وتستلهم هذه الدراسة من التلازم الوثيق بين الثقافة والتاريخ بعض الدروس التي توضح كيفية التحولات التاريخية في منطقة الخليج وإسهاماتها في إذكاء المقاومة الثقافية في البيئة العمرانية. فإذا كنا نعتقد أن الهوية العمرانية لا يمكن صناعتها بقرارات فوقية، فإننا نرى أن هناك إمكانية حقيقية لتوجيه الوعي الجماهيري لتبني قرارات من شأنها التعبير عن هوية معمارية ذات جذور ثقافية دون أن تبتعد عن روح العصر، وذلك عن طريق تشكيل هذا الوعي ودفعه لتقدير أهمية الدور الثقافي للعمارة وبناء مقدرة التقييم والاختيار لدى الجماهير لانتخاب الأشكال المعمارية المناسبة. نحن على يقين أن مسألة تشكيل الوعي الجماهيري ليست بالمسألة اليسيرة، ولكننا نتطلع، في هذه المقالة، إلى بداية الطريق، فعندما نضع بين يدي القارئ بعض التجارب التي كان لزاماً فيها على المجتمعات الخليجية أن تختار ما يناسبها عمرانياً، وعندما نوضح له أنماط القبول والرفض والتكييف التي مارستها تلك المجتمعات لبعض القرارات العمرانية التي فرضت عليها، سواء كان ذلك الرفض بقصد أو من دون قصد، فإننا بذلك نتيح له الفرصة أن يتلمس بنفسه ماهية العوامل التي تسهم في صناعة الهوية العمرانية وكيف يمكنه أن يفسح لها في المجال للظهور في المستقبل.

وفي سبيل فهم العلاقة المتلازمة بين الثقافة والتاريخ سنتتبع بعض مظاهر المقاومة الثقافية التي مارستها المجتمعات الخليجية بقصد ومن دون قصد لمقاومة الذوبان في ثقافة الآخر، وكيف أسهمت هذه المقاومة في التشكل الديناميكي والدائم للهوية المعمارية ذلك أن التحولات الثقافية التي مرت على منطقة الخليج منذ ثلاثينيات القرن العشرين تركت أثراً عميقاً في رؤية الإنسان في المنطقة وغيرت ثقافته المادية، وإن كانت لم تغير قيمه الجوهرية وعاداته الراسخة. ولأننا نبحث عن نقاط التحول التاريخية في ثقافة المنطقة التي هي نقاط تحول في الهوية المعمارية، لذلك فإن من المفيد جداً أن يتركز اهتمامنا في عرض التاريخ المعاصر للعمارة الخليجية ليس بصفته السردية والوصفية، ولكن من خلال عرضنا لبعض المسارات الزمكانية لتحولات بعض الأشكال المعمارية التي كان العامل الثقافي محدداً رئيسياً فيها.

أولاً: إشكالية البحث عن الهوية في العمارة الخليجية المعاصرة

يدل معنى الهوية في الاصطلاح الفلسفي العربي على «ما به الشيء هو هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً عن غيره»، وكما يقول الفارابي «هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، كل «واحد» وقولنا إنه إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك»[٣]. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الهوية المعمارية هو معنى الهوية المعمارية أو الخصوصية المعمارية كما

(٣) محمد عابد الجابري، «هوية»، في: **الموسوعة الفلسفية العربية**، رئيس التحرير معن زيادة، ٢ مج (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، مج ١، ص ٨٢١.

يسميها البعض؟ تعني الخصوصية العمرانية التفرد بصفات وخصائص معينة تعكس هذه الخصوصية و«تميز مجتمعاً معيناً بعمارة لها شكل ولون وتكوين وذاتية ومواد بناء نابعة من ثقافة وتقاليد المجتمع»[٤]. هذا يجعلنا نؤيد الرأي الذي يرى أن العمارة تعبير للثقافة. هذه الوظيفة الحيوية للعمارة تضفي على بعد الهوية أهمية كبرى في تفسير الاختلاف في التعبير المعماري[٥]. يدفعنا هذا للتساؤل: ما الذي يجعل لشعب ما خصوصية عمرانية تميزه من غيره من الشعوب؟ وفي بحثنا في العمارة الخليجية المعاصرة فإننا نطرح السؤال نفسه: ما الذي يميز العمارة الخليجية عن عمارة باقي شعوب العالم؟ وربما يكون السؤال الأكثر وضوحاً هو: هل هناك ما يميز العمارة الخليجية؟

يربط أمين معلوف مفهوم الهوية بالرغبة في التعبير عن روح العصر. ففي كل حقبة تاريخية يقوم بعض الأشخاص بـ «إبراز عنصر من هويتهم على حساب العناصر الأخرى»[٦]. كما أن الهوية، كما يراها رفعة الجادرجي، تتألف من مركب المقومات الفكرية التي يسخرها الفرد في مواجهة متطلباته البيولوجية (الوظيفية) في تفاعلها مع متطلبات البيئة الاجتماعية والطبيعية[٧]. ربما نحتاج إلى أن نفهم بعمق الأسباب وراء إكساب الشكل المادي قيمة معنوية وفكرية وتوظيفه كأداة للتواصل غير الشفهي. إن تقديس الأشكال المادية مرتبط دون شك بالبحث عن الهوية التي تسعى إليها الجماعات البشرية لتميزها من الجماعات الأخرى، والقيم المعنوية التي يكتسبها الشكل غالباً ما تتراكم عبر العلاقة التاريخية اللاشعورية التي تبنيها الجماعات البشرية مع الأشكال المادية التي تبدأ كأشكال وظيفية وتتحول بفعل هذه العلاقة إلى أشكال ذات قداسة.

١ ـ التهجين الثقافي في العمارة الخليجية المعاصرة

على رغم أن المؤرخ مارك بلوخ يؤكد «أن الرجال هم أبناء عصرهم أكثر من كونهم أبناء آبائهم»[٨]، إلا أننا نعتقد أن بعض الخبرات القديمة لا بد من أن تجد لها مكاناً بصورة أو بأخرى في الحياة المعاشة لتضفي على الحياة مظهرها الرمزي الحيوي. هذا ما يجعلنا نعارض باري ويلسون (Barie Wilson) (وهو قارئ في التراث الإسلامي والشرقي بوجه خاص، يرى أن المجتمعات التقليدية كافة لها من مقومات الهوية والتفرد ما يجعلها كيانات خاصة مستقلة) الذي يرى أن المجتمع لا يمكن أن يكون حديثاً وتقليدياً في الوقت نفسه، ولكننا في الوقت نفسه نؤيد أن بعض القيم التقليدية القوية أو «خيوط التقاليد» (Strands of Traditions) يمكن أن تستمر في المجتمعات الحديثة حتى

---

(٤) ابراهيم أبا الخيل، «الخصوصية في العمارة العربية»، **البناء**، السنة ٩، العدد ٥١ (كانون الأول/ديسمبر ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٤٨ ـ ٥١.

(٥) سامر عكاش، «الثقافة وخطاب الهوية: نظرة فلسفية»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر المعماري الأول لنقابة المهندسين الأردنيين، «العمارة العربية الإسلامية المعاصرة: إشكالية الهوية»، عمان، ٧ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(٦) أمين معلوف، **الهويات القاتلة**، ترجمة نبيل محسن (دمشق: ورد للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٧٩.

(٧) رفعة الجادرجي، «العمارة المقدسة»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٣٠ ـ ٣٩.

(٨) نقلاً عن: معلوف، المصدر نفسه، ص ٩١.

لو أن المجتمعات التي تطورت فيها تلك القيم قد تلاشت كلياً[٩]. هذا ما يؤكده زكي نجيب محمود الذي قال إننا «نعيش ثقافتين متعارضتين في وقت واحد: إحداهما خارج النفس، والأخرى مدسوسة في حناياها لا ترى، فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع والأسواق، بينما تحس حضارة الماضي رابضة خلف الضلوع»[١٠]. كما أن معلوف يشير إلى «ان كلاً منا مؤتمن على إرثين: أحدهما «عمودي» يأتيه من أسلافه وتقاليد شعبه وجماعته الدينية، والآخر «أفقي» يأتيه من عصره ومعاصريه»[١١].

وبما أن ظاهرة تعايش القديم والحديث معاً تميز المجتمعات النامية أكثر من المجتمعات المتقدمة[١٢]، فإن هذا يدفعنا إلى طرح فرضية تشكل هجيناً ثقافياً وبصرياً جمع التقليدي بالمعاصر في العمارة الخليجية المعاصرة، كما يدفعنا إلى التساؤل: هل يمثل هذا الهجين أزمة حقيقية للهوية العمرانية في منطقة الخليج العربي؟ يؤكد هاري باران أزمة الهوية في المدينة الخليجية في تساؤله: «الرياض.. هل ما زالت مدينة عربية؟» والذي يشير إلى أن نمط التخطيط العمراني لمدينة الرياض لم يحترم الخصائص الاجتماعية التي كانت موجودة في الأحياء التقليدية، مما أوجد شخصية اجتماعية جديدة تعاني المشاكل نفسها التي عاناها مخططو مدينة الرياض في دولهم[١٣]. وفي الكويت يؤكد المنيس أن المخطط الأجنبي «جاء بموروثات وتصورات مغايرة لموروثات المجتمع الكويتي» انتقلت بـ «البنية الحضرية [في الكويت] إلى عهد جديد صلته مقطوعة بالماضي»، مما أدى إلى ظهور النزعة إلى «إحياء الطابع العربي الإسلامي في التخطيط الحضري»[١٤]. أما في البحرين فإن أزمة الهوية المعمارية تتمثل في النقل المباشر من الحضارة الغربية الذي أثر

> لا تعني التغيرات الفيزيائية في المدينة الخليجية أبداً أن نواة القيم قد تلاشت فيها، أو حتى أصابها تغيير كبير، بل إن كثيراً من الدراسات تؤكد أن المجتمع الخليجي المعاصر، رغم مظاهر الحداثة العمرانية، تقليدي إلى حد كبير.

---

(٩) C. Fu, «Regional Heritage and Architecture: A Critical Regionalist Approach to a New Architecture of Taiwan,» (Ph. D. Thesis, University of Edinburgh, 1990), p. 15.

(١٠) زكي نجيب محمود، «الحضارة وقضية التقدم والتخلف،» ورقة قدمت إلى: **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين ٧ ـ ١٢ نيسان «ابريل» ١٩٧٤**، إعداد مصطفى شاكر (الكويت: جامعة الكويت؛ جمعية الخريجين، ١٩٧٥)، ص ١٨ ـ ٢٧.

(١١) معلوف، **الهويات القاتلة**، ص ٩٢.

(١٢) فاروق العادلي، «الثبات والتغير في عادات القطريين،» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد ٥ (١٩٨٢)، ص ٧ ـ ٣٥.

(١٣) هاري باران، «الرياض.. هل ما زالت مدينة عربية،» **البناء**، السنة ٥، العدد ٢٨ (نيسان/ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٥٨ ـ ٦٤. كما أنه يؤكد على «أن العمارة والتخطيط ليسا فقط الشكل المادي للمباني أو نمط تطويري للمحافظة على الحياة الحضرية، بل انهما أفكار ومفاهيم تمثل في مجموعها رغبات الإنسان ومجتمعه من خلال تطوره عبر الماضي البعيد في إطار اجتماعي وثقافي وبيئي معين تبلورت فيه أهداف حياته المعاشة اليوم ومجتمعه الذي ينتمي إليه بالعمل بشكل فردي وجماعي».

(١٤) وليد عبد الله المنيس، «خصائص التخطيط الحضري في الكويت: دراسة للسمات والمؤثرات الغربية،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٢٤، العدد ٢ (١٩٩٦)، ص ٤٩ ـ ٨٦.

في الشخصية العربية في البحرين اجتماعياً وعمرانياً لذلك فقد كانت ردة الفعل هي البحث في التراث العمراني التقليدي ونقله أو محاولة تطويره ليواكب متطلبات العصر المادية والثقافية[١٥].

لا تعني هذه التغيرات الفيزيائية في المدينة الخليجية أبداً أن نواة القيم قد تلاشت أو حتى أصابها تغيير كبير، بل ان كثيراً من الدراسات تؤكد أن المجتمع الخليجي المعاصر، رغم مظاهر الحداثة العمرانية، تقليدي إلى حد كبير. فإحدى الدراسات ترى أنه على رغم أن الجوانب المادية التي نشأت عن اكتشاف النفط أضعفت الروابط الاجتماعية، فقد تراجع مفهوم القبيلة ليحتل مكانه مفهوم الأسرة خصوصاً في المدن الكبيرة، كما أن قيم التعليم أصبحت قيماً أساسية وتضخمت الفردية نتيجة للإحساس بالذات الذي أوجده الاستقلال الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد، إلا «أن الخليجي على الرغم من التطورات المعاصرة التي يحاول أن يتأقلم معها ما يزال بدوياً في أعماقه»[١٦]. كما أن هناك من يؤكد أن «التقليدية» ما زالت مسيطرة على المجتمع السعودي، وأن التقاليد وجدت طريقها إلى المجتمع السعودي الحديث[١٧]. هذا الرأي تدعمه الدراسة التي أجريت عام ١٩٨٥ عن المجتمع السعودي، والتي تشير إلى «أن المظاهر التقليدية والمظاهر المستحدثة للروابط التقليدية تعمل بفعالية متقاربة وأنها نشطة بالقدر الذي جعل الاتصال بكل منها على مستوى متقارب من التغير، فبقدر ما يتقبل الشخص بعض المظاهر المستحدثة يرفض بعض المظاهر التقليدية، وبقدر ما يتقبل بعض المظاهر التقليدية يرفض بعض المظاهر المستحدثة»[١٨]. كما أن هناك من يؤكد أن تأثير البادية في المجتمع الكويتي المعاصر لم يقتصر على علاقات الكويتيين ونظم معيشتهم، بل امتد تأثيرها إلى خصالهم وسجاياهم، «فلقد أخذ الكويتيون من الصحراء صفة البساطة التي كانت تسود حياتهم... [فالكويتي] بسيط في ملبسه لا يختلف كثيراً عن لباس الصحراء، وهو في طعامه لا يميل إلى التنوع والتفنن، وفي سكناه لم يستطع الابتعاد عن بساطة أهل البادية، فعلى الرغم من امتلاكه للمسكن الحديث ذي الأثاث العصري، فإنه ما يزال يفرد غرفة من غرف مسكنه للجلوس تفرش بالسجاد ولا يزيد أثاثها عن بعض الوسائد والمساند للارتكاز عليها»[١٩].

وفي قطر يشير فاروق العادلي إلى أن أنماط السلوك الاجتماعي ظلت جامدة،

---

(١٥) طارق محمد عبد الفتاح، «العمارة والمعماريون في البحرين،» **البناء**، السنة ٩، العدد ٥١ (كانون الأول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٣٤ ـ ٤٣.

(١٦) ماهر حسن فهمي، «ملامح الشخصية الخليجية: دراسة في التحليل الاجتماعي للأدب،» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (جامعة قطر)**، العدد ٢ (١٩٨٠)، ص ٩ ـ ٣٤.

(١٧) G. Anderson, «Differential Urban Growth in the Eastern Province of Saudi Arabia: A Study of the Historical Interaction of Economic Development and Socio-political Change,» (Ph. D. Thesis, University of Johns Hopkins, 1984), pp. 159-163.

(١٨) السيد علي شتا، **دراسات في المجتمع السعودي** (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٣٦٤.

(١٩) بدر الدين عباس الخصوصي، «دور البادية في تشكيل ملامح المجتمع الكويتي وخصائصه،» ورقة قدمت إلى: ندوة تراث البادية: مقدمة لدراسة البادية في الكويت، الكويت، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦، ص ٧٩ ـ ٩١.

ويرجع ذلك إلى بقاء بعض الرواسب التقليدية (Traditional Survival) ذات السيطرة على محصلة العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية إلى جانب عدم بلوغ التغير في المجتمع القيم والمعايير الجوهرية. وهو يؤكد أن المجتمع القطري مثل غيره من المجتمعات العربية، مجتمع يتعايش فيه القديم والجديد جنباً إلى جنب، مما يعني «أن كثيراً من النظم الاجتماعية وأنماط السلوك والقيم البدوية التقليدية، ما زالت تتعايش حتى اليوم في وجدان أفراد المجتمع وفي أنماط سلوكهم الفعلي جنباً إلى جنب مع التصورات والقيم الجديدة والأنماط المستحدثة»[٢٠]. هذا ما تؤكده دراسة أجريت على مدينة الدوحة حيث وجدت أن التغيرات المادية في المجتمع القطري واضحة إلا أن الجوانب المعنوية لم تتغير كثيراً[٢١]. وتوضح دراسة أخرى بعض السلوكيات العمرانية في مدينة الدوحة، التي يتجلى فيها استمرار القيم التقليدية، فأهل الحي في الماضي (الفريج) غالباً ما يكونون من العائلة أو القبيلة نفسهما، وعندما انتقل السكان إلى الأحياء الجديدة انتقل الحي القديم بسكانه نفسهم إلى الحي الجديد، كما أن التسمية القديمة للحي ظلت كما هي لأنها تشير في الغالب إلى اسم العائلة[٢٢].

٢ ـ الهوية بين الموقف الماهوي والموقف الديناميكي

لو حاولنا تفسير ظاهرة التهجين الثقافي التي تميز مجتمعات الخليج العربي لوجدنا أن هناك منطلقات فكرية تغذي هذه الظاهرة على مستوى الوطن العربي. ففي وقتنا الراهن يسود الوطن العربي موقفان فكريان من توظيف التراث العمراني في العمارة المعاصرة، موقف المستقبليين وموقف التقليديين. **الأول** رافض للموروثات التاريخية، أما **الآخر** فيرى أن الماضي هو الدليل الوحيد الذي يمكن الأخذ به لتشكيل الحاضر. ويلتقي هذان الاتجاهان في إقرار استخدم تقنية العصر لأنها ضرورة لا مناص منها. ولأن «الماضي كان مختلفاً عن الحاضر الذي نعيشه»، لذلك فإن معالجة الحاضر بأدوات الماضي لن تجدي نفعاً، بل يجب النظر إلى الحاضر كما هو لا كما يجب أن يكون. لذلك فإن «التقاليد في حد ذاتها لا تكتسب صفة شرعية، ولكن قيمتها تكمن في أنها تشكل أهم مصدر لمعارفنا، كما أنها تشكل المرجع الذي نبني عليه أفكارنا وتصرفاتنا»[٢٣]. فها هو يوسف الصائغ، أحد المعماريين الممارسين في البحرين، يقول «إن إهمال التراث خسارة ونقل التراث هو الخسارة الأكبر»[٢٤]. عدم وضوح الموقف من التراث العمراني هنا يعود إلى غياب النقد الفعلي في مجال العمارة، فمصطلح «استثمار التراث» الذي طرحه الصائغ كحل وسط يعكس الملامسة السطحية للتراث العمراني التي ما زال يمارسها أغلب المعماريين ودارسي العمارة في المنطقة.

---

(٢٠) العادلي، «الثبات والتغير في عادات القطريين».

(٢١) أمينة الكاظم، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لمدينة الدوحة** (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٤٣.

(٢٢) كلثم الغانم، **المجتمع القطري من الغوص إلى التحضر** (الدوحة: مؤسسة النور، ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

(٢٣) صالح الهذلول، «تأصيل العمارة الحديثة»، **المهندس**، السنة ٥، العدد ٢ (١٩٩٢)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٤) عبد الفتاح، «العمارة والمعماريون في البحرين»، ص ٣٥.

مجموعة الأسئلة التي طرحناها تجعلنا نتساءل عن الهدف وراء الرغبة في التميز، وقد يكون هذا مرتبطاً بظاهرة البحث الجماعي عن الهوية. بالتأكيد نحن نتقبل كثيراً من الأشياء التي يقدمها لنا العالم المحيط بنا، إما لأنها تبدو مفيدة وإما لأنها تبدو محتمة، ولكن يحدث أن يثور كل منا عندما يشعر أن خطراً يهدد عنصراً مهماً من هويته[٢٥]. والإحساس بالخطر هو أحد أهم الدوافع للبحث عن الهوية. إن ظاهرة البحث عن الهوية تشير إلى أن النظم الاجتماعية الحديثة مشوهة ودون معنى، لذلك فإنه عندما يكون هاجس الحركات الجماهيرية منصباً على الهوية فإن هذه الحركات ستطوّر خصائص محددة تعبر عن الإعلام الذاتي الذي يعتني باللبس والزخرفة الشخصية كما يعتني بثورة الأنماط، أي يهتم بالجوانب العاطفية أكثر من التأثيرات العملية[٢٦]. ويميز تركي الحمد بين «الهوية المقدسة» و«الهوية العملية»، فالأولى تمثل الهوية الخيالية التي هي في الأساس غير موجودة إلا في أذهان المثقفين، والمطالبة بتحقيق هذه الهوية لا يتعدى الترف الفكري الذي لا طائل منه، ومع ذلك فهو يرى أن «الهوية المقدسة» هدف ثقافي مهم يجب السعي له لأنه يشكل نوعاً من المرجعية الثقافية والتاريخية التي توحد بين الجماعة الكبيرة التي تحتوي في داخلها على جماعات أخرى أصغر منها. أما «الهوية العملية» فهي هوية واقعية موجودة في كل حين، فإنسان الشارع عندما تسأله عن اسمه وعشيرته وجنسيته ودينه سوف يجيبك دون تردد عن كل هذه الأسئلة. إذن فالهوية العملية هي هوية لاشعورية يعيشها الإنسان ويعبر عنها في كل وقت[٢٧].

يعرف أمين محمود العالم الهوية على أنها «السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات» إلا أنه يؤكد على أنها «ليست أقنوماً ثابتاً جاهزاً نهائياً» وإنما «مشروع مفتوح على المستقبل، أي متشابك متفاعل مع الواقع والتاريخ»[٢٨]. لذلك فإن الوظيفة التلقائية للهوية، كما يؤكد محمد سبيلا، هي «حماية الذات الجماعية من عوامل الذوبان أو التعرية». هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا نميز بين تأويلين لمعنى الهوية: **الأول** هو التأويل «الماهوي» الذي يرى أن الهوية «شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي في فترة معينة أو نموذج اجتماعي معين وأن الحاضر هو محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه». **أما الثاني** وهو التصور التاريخي والديناميكي فهو يرى أن الهوية «شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبداً ماهية ثابتة». فبما أن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد ومليء بالأحداث والتجارب، فإن الهوية الأصلية تتغير باستمرار، وتكتسب سمات وتلفظ أخرى؛ ان أحداثاً وقيماً وسمات جديدة تغمرها باستمرار[٢٩]. لذلك فإن مبدأ الهوية، كما يراه محمد عابد الجابري، «يعبر عن الاتساق المطلق للفكر مع نفسه، لا عن

---

(٢٥) معلوف، **الهويات القاتلة**، ص ٨٣.

(٢٦) Orrin E. Klapp, *Collective Search for Identity* (New York: Holt, Rinehart, and Winston, [1969]).

(٢٧) تركي الحمد، «هوية بلا هوية: نحن والعولمة»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر العولمة، القاهرة، نيسان/ابريل ١٩٩٨ (نشرت في جريدة **اليوم** على أربع حلقات في الأعداد ٩٠٨٦، ٩٠٩٣، ٩١٠٠ و٩١٠٧).

(٢٨) محمود أمين العالم، «الثقافة والعولمة: النص الجديد»، **قبرص**، العدد ٨ (١٩٩٨)، ص ٩ ـ ١٥.

(٢٩) انظر: مشاري عبد الله النعيم، «الهوية في وسط متحول: تجربة التغير في البيئة السكنية في المملكة»، ورقة قدمت إلى: ندوة الإبداع والتميز في عمارة المملكة خلال مائة عام، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض، ٧ ـ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩.

دوام الشيء على حالة واحدة، الذي يؤدي إلى إنكار الحركة والتغير»[٣٠].

إن التفسير الماهوي للهوية يجعل منها شيئاً (Object)، فتصبح بذلك «معطى جاهزاً محدد المعالم». هذا الرأي يعارضه الجابري بشدة، فالهوية بالنسبة له «كيان يصير، يتطور»[٣١]. أما المعماري شارلز كوريا (Charles Correa) فقد وضع ثلاثة أسس لفهم الهوية: **أولاً** أن الهوية عبارة عن سلسلة عمليات متتابعة وليست شيئاً جامداً ثابتاً، كما أنها تتحول مع الزمن فهي ديناميكية، أي أنها ليست شيئاً موجوداً ملموساً، فهي ترتبط بالأثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ، ونجدها من خلال فهم أنفسنا وبيئتنا، **وثانياً** كون الهوية تتشكل من سلسلة من العمليات، لذلك فإننا لا نستطيع فبركتها، فنحن نطور هويتنا من خلال تعاملنا مع ما ندركه من حولنا، وأخيراً فإن الهوية ليست مرتبطة بالوعي الذاتي فنحن نقيم الآخرين ونضعهم في قالب معين على رغم أنهم لا يسعون لكي يكونوا في الصورة التي وضعناهم فيها، لذلك نحن نجد هويتنا عبر فهمنا لأنفسنا وبيئتنا التي من حولنا، وأي محاولة لاختصار هذا التصور إنما هي محاولة لفبركة هوية[٣٢].

على هذا يمكن أن نرى الهوية، في صورتها الديناميكية، كمجموعة من القرارات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية (العقائدية والاجتماعية والجمالية والاقتصادية والتقنية) والتي في مجموعها تشكل صورة متكاملة تعبر عن ثقافة هذا المجتمع. وأي تهديد لكل أو أحد هذه القيم يجابه بخط الدفاع العفوي، أو المقاومة الثقافية الذي يعمل حافظاً لهذه القيم، أو حافظاً لنواة الثقافة، من التصدع والانهيار. وهو، أي خط الدفاع، في عمله يقوم بتكييف العناصر المهددة لنواة الثقافة، أو تكييف بعض العناصر المشكلة لنواة الثقافة بما يضمن حفظ جوهرها، لتشكيل الصورة الاجتماعية (الهوية) المرغوب فيها.

ولكن هل نستطيع اعتبار الشكل المعماري كأحد عناصر الدفاع عن الهوية الثقافية؟ وهل يمكن أن نقول إن الصيغ البصرية الخارجية التي تبناها المعماريون تعبر عن القلق الثقافي الذي بدأ يكتسح منطقة الخليج، وخصوصاً القلق على هوية العمارة الخليجية بعد التغيرات الكبيرة التي واكبت الطفرة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين؟ حتى نستطيع مناقشة هذه الأسئلة ربما نحتاج إلى أن نستعير المفهوم الذي وضعه فلفلن (Wolfflin) وهو (الشكل الخارجي/المحتوى الضمني)، فمن هذا المفهوم يمكننا اعتبار الأشكال المعمارية كمستقبلات توضع فيها المحتويات الفكرية والمعنوية التي تعبر عن معان محددة[٣٣]. ولا نقصد هنا أن الشكل المعماري هو مجرد وسيلة توصيلية

---

(٣٠) الجابري، «هوية».

(٣١) نقلاً عن: عكاش، «الثقافة وخطاب الهوية: نظرة فلسفية».

(٣٢) Charles Correa, «Quest for Identity,» paper presented at: *Architecture and Identity: Proceedings of the Regional Seminar in the Series Exploring Architecture in Islamic Cultures*, sponsored by the Aga Khan Award for Architecture, Universiti Teknologi Malaysia, and Ministry of Culture, Youth and Sports, Malaysia held in Kuala Lumpur, Malaysia, July 25-27, 1983 (Singapore: Concept Media, 1983), pp. 10-13.

(٣٣) غادة رزوقي، «التعبير عن هوية العمارة العربية الإسلامية المعاصرة» ورقة قدمت إلى: المؤتمر المعماري الأول لنقابة المهندسين الأردنيين، «العمارة العربية الإسلامية المعاصرة: إشكالية الهوية»، عمان، ٧ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

دون هدف نفعي غائي، فكثير من الأشكال ذات الهدف النفعي المحض تحولت مع الزمن وعبر التهذيب المستمر ومن خلال تعمق علاقة الإنسان معها إلى أشكال رمزية ذات قداسة[٣٤]. ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين الهوية كمنظومة فكرية وبين الآليات والأشكال الفيزيائية التي تتبناها الجماعات البشرية للتعبير عن هذه الهوية، خصوصاً إذا ما علمنا أنه لا يمكننا إدراك الأمور وفهمها من دون التعبير عنها[٣٥].

ولو حاولنا فهم الكيفية التي يقرأ بها الإنسان الأشكال المعمارية لوجدنا أنه إما أن يكون «فاعلاً وصانعاً للحدث» وإما أن يكون «متلقياً للحدث». وتعتمد هذه العلاقة على أساس إدراك الإنسان/المجتمع الحاجة التي تتحقق في العمارة بصيغة إعطاء شكل (Form) لها، تظهر فيه صفاتها الجوهرية التي يدركها الإنسان في حالتين: **الأولى** كمادة وشكل فيزيائي (Physical Form) يمثل حالة تنظيم المواد ضمن كيان له حيز من الوجود وتتمثل فيه مجموعة الملامح والتكوينات التي يمكن إدراكها بواسطة الحس الإنساني بصورة مباشرة. أما الحالة **الثانية** فإن الإنسان يدرك الشكل كدلالة وفكرة (Significant Form)، وهو مفهوم فكري للشكل الفيزيائي ويخضع للتغير بنوعية التفاعل الإدراكي الذهني والتلقائي للإنسان[٣٦]. إذاً هناك تلازم حتمي بين الصورة البصرية للشكل المعماري وبين المعنى الفكري الذي يعكسه هذا الشكل. وهذا ما يجعل العمارة ذات قيمة ثقافية ـ بصرية بالإضافة لقيمتها التاريخية. إن دراستنا لبعض الصيغ البصرية في العمارة الخليجية المعاصرة عائد إلى أن هذه الصيغ المعمارية استخدمت بكثافة كوسيلة فيزيائية مرئية للتعبير عن قيم قديمة وأخرى جديدة آخذة في التشكل في البيئة العمرانية الخليجية المعاصرة، وحظيت بمباركة جماعية تجلت في تكرار هذه الصيغ كمدلولات تحمل قيمة ثقافية ـ تاريخية.

ثانياً: تحولات الهوية في البيئة العمرانية: محاولة نظرية

تمثل تحولات الهوية العمرانية ظاهرة ثقافية ـ تاريخية مستمرة، فقد أبدى زيغفريد جيودون (S. Giedion) (أحد المؤرخين والمنظرين المعماريين الذين درسوا ظاهرة تحول الأشكال والفراغات المعمارية عبر التاريخ وله كتابات عدة في هذا الموضوع) اهتماماً كبيراً بثبات بعض العناصر المعمارية عبر الزمن على رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على التقنيات والأفكار، وأكد أن الثبات لا يعني فقط الاستمرار ولكنه يشير إلى قدرة العقل البشري على إعادة الحياة لأشياء كانت نائمة منذ عصور طويلة[٣٧]. فمفهوم اللامتغير لا يعني الثبات بمعنى السكون وعدم الحركة، بل بالعكس يعني أن العلاقات تتكرر بالشكل نفسه في إطار جملة من التحولات[٣٨]. وتبعاً للتقليد الأرسطي نجد ثلاثة

---

(٣٤) H. Read, «The Origin of Form in Art,» in: Gyorgy Kepes, ed., *The Man-made Object* (New York: G. Braziller, [1966]), pp. 30-49.

(٣٥) رزوقي، المصدر نفسه.

(٣٦) أبا الخيل، «الخصوصية في العمارة العربية».

(٣٧) S. Giedion, *Architecture and the Phenomena of Transition; the Three Space Conceptions in Architecture* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), p. 1.

(٣٨) محمد عابد الجابري، «ثبات،» في: **الموسوعة الفلسفية العربية**، مج ١، ص ٣١٠.

الثبات لا يعني فقط الاستمرار، ولكنه يشير إلى قدرة العقل البشري على إعادة الحياة لأشياء كانت نائمة منذ عصور طويلة.. وأن العلاقات تتكرر بالشكل نفسه في إطار جملة من التحولات..

أصناف للتحول: تحول من اللاوجود إلى الوجود، وهو ما يسمى بالحدوث، وتحول من الوجود إلى اللاوجود ويسمى بالفناء، وتحول من الوجود إلى الوجود وهو الحركة. ويختلف التحول الأول والثاني عن التحول الثالث في أنه في الحالة الأولى والثانية هو تحول يصيب الجوهر بينما في الحالة الثالثة يصيب الأعراض[٣٩]. والذي نعتقده أن تحول الهوية العمرانية هو تحول من حالة الوجود إلى حالة الوجود، أي أنه تحول في الأعراض فقط سواء أكانت هذه الأعراض كيفية أم كمية أم مكانية أم زمانية. على أن التحول مرتبط بمفهوم البنية (Structure) التي تعني منظومة من العلاقات الثابتة في إطار بعض التحولات، وما تتميز به البنية ليس ثباتها، بل كونها «تعتني بالتحولات التي تشكل لحمتها وهويتها، والتي تتميز من التحولات العشوائية (غير البنيوية)»[٤٠].

تتكون الهوية من أبعاد وصيغ مختلفة تتفاعل مع بعضها بصورة مستمرة وتشكل عبر هذا التفاعل صورة الهوية المادية في البيئة العمرانية في حقبة من الحقب. كما أن «الهوية يمكن أن تحدث في مستويات مختلفة من الفيزيائي إلى الروحي وبصيغ مختلفة من الفردية إلى الجماعية»[٤١]. ولكن كيف يمكن أن نقيس هذا التفاعل؟ وكيف يمكننا أن نفسر الأشكال التي نتجت منه في البيئة العمرانية الخليجية؟ نحن بحاجة هنا إلى تطوير إطار نظري يزودنا بالآلية التي تمكننا من تفكيك الأشكال في البيئة العمرانية وتأصيلها. هذا الإطار يفترض وجود أربعة مستويات للهوية تبدأ من «الهوية الحسية الفردية» (Individual Perceptual Identity)، ثم «الهوية الحسية الجماعية» (Collective Perceptual Identity) وبعد ذلك «الهوية المعنوية الفردية» (Individual Associational Identity)، وأخيراً «الهوية المعنوية الجماعية» (Collective Associational Identity). هذه الهويات الأربع مرتبطة بمسار زمكاني (Spatio-Temporal Path) تنتقل فيه الأشياء والأشكال من الهوية الفردية الحسية إلى الهوية الجماعية المعنوية عبر تفاعل معقد وتاريخي بين الإنسان والأشياء المحيطة به. ويهدف هذا الإطار إلى تفسير ظاهرة تحولات الهوية في البيئة العمرانية ورصد الظواهر المرتبطة بها. كما أنه يحاول أن يتتبع تطور الأشكال العمرانية عبر تفاعلها مع الإنسان والتهذيب المستمر الذي حدث لها جراء هذا التفاعل (الشكل رقم (١))[٤٢].

---

(٣٩) محمد عابد الجابري، «تحول،» في: المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٤١) M. J. Blee, «The Meeting: Man and Man-made Object, Architectural Implications,» in: Kepes, ed., *The Man-made Object*, pp. 76-89.

(٤٢) Mashary A. Al-Naim, «Continuity and Change of Identity in the Home Environment: Development of the Private House in Hofuf, Saudi Arabia,» (Ph. D. Thesis, University of Newcastle upon Tyne, 1998), p. 104.

لقد حاولنا أن نجد المقابل العربي للمصطلحات التي قدمناها في هذه الدراسة قدر الإمكان، فالهوية الحسية هي أقرب المصطلحات العربية إلى المصطلح الإنكليزي (Perceptual Identity) وإن كان هناك إمكانية لاستخدام مصطلح «الهوية الإدراكية»، إلا أننا فضلنا الأول، فحسب **الموسوعة الفلسفية العربية** فإن كلمة (Perception) تعني الإدراك الحسي، وتوضح الموسوعة أن الإحساس هو عتبة الإدراك أو أول درجات المعرفة التي يمكن أن نقرأها يومياً من الطفولة إلى الشيخوخة. ولو حاولنا فهم كلمة «إدراك» من الناحية اللغوية، لعرفنا أنها مشتقة من المصدر «درك»، أي لحق، والمداركة هي اتباع الشيء بعضه على بعض، والمتدارك هو المتتابع لا المتواتر. وبذلك يأتي الإدراك في عملية المعرفة بعد تتابع حسية الإحساس ووصولها إلى ذروتها حيث يتحول الشيء إلى شعور واع. فالإدراك يعني نقطة وصول الإحساس إلى آخر محطة حسية، بعدها تبدأ أولى مراحل التجريد[٤٣]. إذن استخدامنا لمصطلح الهوية الحسية يشير إلى ديناميكية الهوية المرتبطة بالإحساس الذي يتشكل باستمرار مع التعرض لأشكال جديدة. ولو حاولنا فهم الهوية المعنوية (Associational Identity) أو «الهوية القيمية»، وهي غالباً ما تتطور بعد الهوية الحسية، سوف نجد أن كلمة (Association) تعني مشاركة أو اقتران، إلا أن مصطلح «الهوية الاقترانية» لا يعبر عن مضمون الفكرة التي نسعى لتقديمها للقارئ. لذلك فضلنا استخدام «الهوية المعنوية»، فهذا المستوى من الهوية يعبر عن الترابط والاقتران الوثيق بين المعنى والشكل المعماري، إلى درجة أن الوظيفة الأصلية للشكل قد تختفي تماماً ولكن معناه يبقى مستمراً. هذا الترابط يفرض سيطرة كبيرة على الشكل إلى درجة أنه لا يمكن فهم المعنى دون الشكل الذي يعبر عنه، مما يجعل الترابط بين الإحساس والأفكار أو بين المثير والاستجابة أمراً حتمياً. هذا الشكل يعكس قيمة معنوية عالية جداً تعبر عن القيم والرؤى الجوهرية للجماعة البشرية.

الشكل رقم (١)

مستويات الهوية

	إدراكي	قيمي
فردي	الهوية الحسية الفردية	الهوية المعنوية الفردية
جماعي	الهوية الحسية الجماعية	الهوية المعنوية الجماعية

(٤٣) محمد الزايد، «إدراك حسي» في: **الموسوعة الفلسفية العربية**، مج ١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

وتتميز الهوية الحسية الفردية بكونها ديناميكية، ويمكن أن تتغير بسرعة لأنها مرتبطة بالرؤية والرغبات الشخصية كما أنها مرتبطة بالأشكال الوظيفية. انها تعبر عن الكيفية التي يرى بها الشخص شكلاً ما وكيفية إدراك معناه الحسي. هذه الهوية تعبر عن معان ذات مستوى منخفض، ولكن عندما يطور الإنسان علاقة عميقة مع الأشكال والفراغات المحيطة به فهو في طريقه لصناعة هويته المعنوية، ذلك أن الهوية المعنوية الفردية تحتاج إلى وقت أطول للتشكل لأنها تفترض أن الشخص قد ارتبط بعلاقة حميمة مع الأشكال والفراغات المحيطة به والتي يفترض بدورها أن تعكس قيم هذا الفرد. هذه الهوية (المعنوية الفردية) تعبر بصورة أدق عن رؤية هذا الفرد للعالم والكيفية التي يجرد بها المعاني لكي يعكس قيمه الخاصة. وبشكل عام فإن الهوية المعنوية الفردية لا بد لها من أن تخضع للهوية المعنوية الجماعية ولا بد لها من أن تستجيب للأطر الفلسفية والعقائدية التي تفرضها. أما الهوية الحسية الجماعية فهي عادة ما تظهر للوجود عبر أشكال لها القدرة على عكس معان جماعية. قد تكون هذه الأشكال موروثة عن الأجيال السابقة (على سبيل المثال الأشكال القديمة)، على أن هناك أشكالاً جديدة قد تقوم بالدور نفسه عندما تجد قبولاً عاماً لدى الناس. هذه الهوية تحمل معاني ضمنية (Connotative Meanings) وتمثل جزءاً مهماً من الهوية العمرانية. أما الهوية المعنوية الجماعية فهي أقل ديناميكية، ذلك لأنها تعبر عن القيم الجوهرية (Cultural Core) على أنها يمكن أن تتمثل فيزيائياً عبر الأشكال المحيطة، ولكنها قادرة على الاستمرار حتى مع تغير هذه الأشكال. وهذا يعني أن كثيراً من الأشكال الجديدة التي نستوردها في بيئتنا العمرانية تتحول وتتكيف لكي تعبر عن الهوية المعنوية الجماعية. أننا نقصد هنا أن الأشكال الجديدة قد تخضع لتحولات مستمرة حتى تكون قريبة من الأشكال الموجودة في الذاكرة الجماعية التي تعبر عن المعاني الجوهرية للجماعة، وكلما حدث تحول في المعاني المشتركة قلت الحاجة إلى تحويل الأشكال الجديدة.

ولكن السؤال المهم هو كيف تنتقل الهوية من حالتها الفردية الحسية إلى حالتها المعنوية الجماعية، أو لنقل كيف تتعمق علاقة الجماعات البشرية مع الأشكال المحيطة بها وتنقلها من التعبير عن القيم الفردية إلى التعبير عن القيم الجماعية المشتركة؟ إن مفهوم الهوية عبارة عن عمليات متتابعة مدعومة بشكل متماسك من خلال رؤية الأوجه الفردية والجماعية كحالات ديناميكية[٤٤]. على أننا قد نصطدم بعقبة أخرى تتعلق بالكيفية التي يمكن أن تعبر بها الهوية عن ديناميكية القيم والرؤى والسلوكيات. في الحقيقة أن القيم الإنسانية لا يمكن التعبير عنها بشكل كامل فيزيائياً، أي أن هناك حاجة إلى التجريد ضرورية لفهم القيم الإنسانية التي ترتبط بالأشكال والفراغات العمرانية، فمثلاً نحن نصنع الأشكال لكي نتواصل بها كلغة غير شفهية تعبر عن قيمنا وأفكارنا، ولكن غالباً ما تتطور الأشكال عن حاجة وظيفية، ومن ثم يحدث لها تجريد مستمر حتى تصبح بمرور الأيام أشكالاً ذات معان ضمنية تفهمها وتفك رموزها المجموعة البشرية التي

(٤٤) S. Gopalan, «Identity-Theory against the Backdrop of Hindu Concept of Dharma: A Socio-cultural Approaches,» in: H. Mol, ed., *Identity and Religion: International, Cross-cultural Approaches* (London: Sage Publications, 1978), pp. 119-132.

صنعتها. وهذا ما جعل بونتا (Bonta) يؤكد أن «معاني الأشياء ليست كامنة فيها، بل انها تصبح ذات معنى بسبب معرفتنا بها، وبصورة أخرى بسبب وظيفتها الاجتماعية»[٤٥]. كما أن رفائيل مونيو (Rafeal Moneo) يؤكد أن «الشكل المعماري يجب أن يدعم تلك المعاني الموجودة في الذاكرة الجماعية والتي عن طريقها يفهم الفرد العمل، ويضعه ضمن عالم الأشياء المعروفة»[٤٦].

إذا نحن نعتقد أن الجماعات البشرية لديها القدرة على صناعة الأشكال التي تعبر عن المعاني الجوهرية المشتركة التي تعكس هويتها الثقافية وأن تضفي على هذه الأشكال الروح الجديدة التي تعبر عن روح العصر، فلو أخذنا منارة المسجد، على سبيل المثال، لوجدنا أنها تحولت من منصة مرتفعة قليلاً عن سطح المسجد إلى أن أصبحت تكويناً بصرياً ذا دلالة رمزية قوية. وعلى رغم أن المنارة أخذت طرزاً مختلفة في كل حقبة تاريخية وتعددت أشكالها وزخارفها، إلا أن القيمة البصرية والرمزية ظلت كما هي حتى في وقتنا الحاضر عندما انتفت الوظيفة الأصلية للمنارة مع وجود مكبرات الصوت، فمعناها البصري والرمزي أصبح يمثل قيمة معنوية لا يمكن التنازل عنها أبداً. أما الأمر الآخر وهو إمكانية التعبير عن الهوية المعنوية الخاصة من خلال أشكال ذات معان جوهرية عامة، فالمنارة، على رغم أنها شكل يعبر بصرياً ورمزياً عن وجود المسجد إلا أنها كذلك وظفت بصرياً للتعبير عن منطقة محددة وحقب تاريخية مختلفة، فالطراز المملوكي يختلف عن الطراز العثماني والمنائر الهندية تختلف عن تلك التي في الخليج من حيث الشكل والتفاصيل الزخرفية والإنشائية، أما من ناحية الشكل العام فظلت منارة المسجد منذ أربعة عشر قرناً وحتى اليوم تعكس قيمة ومعنى موحداً.

ولأنه غالباً ما تتغير رؤانا قبل أن نتمكن من تطوير أشكال تعبر عن تلك الرؤى، مما يجعل الحاجة مستمرة لتطوير أشكال رمزية، لذلك فمن الضروري أن نرى الهوية في البيئة العمرانية كآلية ديناميكية مستمرة تتشكل بصورة أساسية من علاقات وتفاعلات تتم بين القيم الثقافية والاجتماعية وبين الأشكال الفيزيائية المختلفة. ولا نقصد هنا أن الهوية العمرانية سوف تتغير من وقت لآخر، ولكن الذي نقصده هو أن الهوية، عبر مستوياتها الأربعة، سوف تنتقل من مستوى لآخر عبر الزمن، إذ

إن صناعة الهوية العمرانية هي في جوهرها عملية جماعية تدريجية مستمرة تحدث على المستوى الشعوري واللاشعوري.. ولو عدنا إلى مثال منارة المسجد لوجدنا أن قيمتها البصرية أخذت في التزايد فأصبحت جزءاً من هوية المدينة الإسلامية حتى بعدما انتفت الحاجة إلى المنارة مع وجود مكبرات الصوت!

(٤٥) ذكر في: A. H. Benswessi, «A Study of the Concept of Identity: Towards an Architecture as a Harmonious Identifiable Fabric,» (Ph. D. Thesis, University of Pennsylvania, 1987), p. 78.

(٤٦) ذكر في: المصدر نفسه، ص ٧٨.

من الطبيعي أن تكون الهوية العمرانية في مستوى قوي في فترة زمنية محددة تكون فيها الأشكال العمرانية قد وصلت من التفاعل مع القيم الاجتماعية ـ الثقافية إلى الدرجة التي تمكنها من عكس الهوية المعنوية الجماعية، وبعد ذلك تضعف وربما تكون ضعيفة في فترة زمنية أخرى وتزداد قناعة الناس بالأشكال الجديدة ويضمّنونها معاني خاصة فتقوى. هذا يعني بصورة عامة أن صناعة الهوية العمرانية هي في جوهرها عملية جماعية تدريجية مستمرة تحدث على المستوى الشعوري واللاشعوري. ولو عدنا إلى مثال منارة المسجد لوجدنا أن قيمتها البصرية أخذت في التزايد حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هوية المدينة الإسلامية، وحتى بعد أن انتفت الحاجة إلى المنارة كوظيفة لم تنتفِ الحاجة إليها كرمز بصري اقترن بمعان عالية وجوهرية.

إننا نفترض أن البحث الدائم عن الهوية في البيئة العمرانية سوف يجعل بعض الأشكال في حالة تغير مستمر لأن هذه الأشكال اختيرت جماعياً كوسط يعبر عن هوية مستخدمي تلك الأشكال، كما أننا نفترض أن التغير في الشكل لا يعني مطلقاً غياب الهوية، إذ ان المجموعات البشرية غالباً ما ترغب في التعبير عن روح العصر الذي تعيش فيه ظاهرياً من خلال استخدام بعض الأشكال التي تعبر عن تقنيات ذلك العصر وإن كانت حقيقة ما زالت تقليدية في قيمها. فمثلاً بوابة المسكن أحد الأشكال المهمة في كل الثقافات الإنسانية، فالكل يتفق على قيمتها البصرية والرمزية، فهي تعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي لصاحب المسكن، ومع ذلك نجد أن كل ثقافة لها أسلوبها في التعبير عن هذه القيم والمعاني، بل حتى داخل الثقافة الواحدة نجد هناك فروقات واضحة بين أشكال بوابات المساكن، فكل أسرة ترغب في التفرد عبر بوابة مسكنها، ولو حاولنا دراسة تطور بوابة المسكن خلال حقبة زمنية معينة وسوف نجد أنه قد يكون حدث لشكلها تطور تدريجي يجعل الشكل في بداية الحقبة الزمنية مختلفاً كلياً عن آخرها على رغم أن الشكل الأخير نتج من تطور الشكل الأول.

لقد وضح هيرش (E. Hirsch) هذه الظاهرة عندما تحدث عن آليتين للتغير التدريجي الذي يفرضه البحث عن الهوية، الآلية **الأولى** «الاستمرارية النوعية» (Qualitative Continuity) التي يكون فيها الشيء إما ثابتاً نوعياً في كل الأوقات أو أنه يتعرض لتغيرات نوعية عبر الزمن. وفي هذه الحالة يمكن أن نقول إن التغير النوعي المستمر في البيئة العمرانية يمثل سلسلة من التغيرات الصغيرة التي تحدث في البيئة المبنية عندما يبدأ الناس في اختيار الأوساط البصرية والفراغية المحتملة للتعبير عن قيمهم الفردية والجماعية. أما الآلية **الأخرى** فهي «الاستمرارية الزمكانية» (Spatio-Temporal Continuity) التي تعني أن المكان الذي يحتله الشيء يتغير عبر الزمن. وكما هي الحالة في الاستمرارية النوعية، تتميز الاستمرارية الزمكانية بوجود حركة مستمرة مكونة من حركات صغيرة يتعرض لها موقع الشيء[٤٧]. والحقيقة أننا لو أمعنا النظر في البيئة العمرانية من حولنا وأرجعنا بعضاً من هذه الأشكال المعمارية إلى أصولها وتتبعنا تطورها تاريخياً فسوف نكتشف الكثير من التحولات التدريجية التي مرت بها هذه

(٤٧) Eli Hirsch, *The Concept of Identity* (New York: Oxford University Press, 1982), p. 1.

الأشكال. هذه التحولات تشبه إلى حد كبير التحول في شكل الإنسان، إذ ان أي واحد منا لو ترك زميلاً له منذ الطفولة وقابله بعد عقد أو عقدين من الزمن قد لا يتعرف على شكله، فهو قد مر بتحولات تدريجية كبيرة غيرت شكله كثيراً حتى استقر شكله أخيراً، بينما الأشخاص القريبون منه لا يلاحظون هذه التغيرات كما أنهم يعرفونه جيداً لأنهم عايشوا التحول يوماً بيوم. وهذا ما يحدث لكثير من الأشكال المعمارية، فهي تمر بفترات تغير حرجة إلى أن تستقر نسبياً، والذي لا يعايش هذا التغير قد يعتقد أن الأشكال التي استقرت غريبة ومستوردة بينما هي في الحقيقة نتيجة تحولات وتفاعلات عدة.

هذا ما يمكن أن نسميه نمو الهوية أو تطور الهوية من مستواها الضعيف إلى مستواها القوي أو تلاشي الهوية عندما تنتقل من مستواها القوي إلى مستوى أضعف. يؤكد كمبرلي دوفي (Kimberly Dovey) (أحد المهتمين بدراسة البيئة السكنية من الناحية العمرانية والاجتماعية) أن «نمو الهوية هو أكثر من البحث عن الشكل الذي يعكس صورة ذاتية جامدة، انه ديناميكي كما أنه بالتأكيد يقاوم التوازن بقوة... أن نمو الهوية يحتاج إلى حرية محددة للتفاعل بين الحاضر والمستقبل، وبين خبراتنا وأحلامنا»(٤٨). بهذا يمكننا أن نفترض أن كل بيئة عمرانية لا بد من أن تسودها قيم وتقاليد وخبرات تشكل أداة التقييم والاختيار في أذهان الناس وتدفعهم لاختيار المناسب من الجديد. هذه القيم مشتركة ومرتبطة بذاكرة جمعية، كما أنها تشتمل على نواة القيم الجوهرية المستمرة والقيم المحيطية المتغيرة. لذلك فإنه عندما تستعير الثقافة المحلية أفكاراً وأشكالاً جديدة لتوظيفها في البيئة العمرانية تحدث مجموعة عمليات لمقاومة هذا الجديد. هذه العمليات هي ما نسميه في هذه الدراسة بـ «آلية المقاومة الثقافية في البيئة العمرانية» وتبدأ بعمل المرشح الثقافي والمرشح الشخصي، كما أنها تحتاج إلى فترة زمنية لكي يحدث فيها الانتقاء والتكييف ومقاربة الجديد لما هو موجود ومتصور في أذهان الناس. فالمرشح الثقافي يهتم بنواة القيم والذاكرة الجمعية، بينما المرشح الشخصي يهتم بالعادات الشخصية والقيم الجمالية التي يفضلها شخص عن آخر ضمن المرشح الثقافي. هذان المرشحان يعملان بصورة لاشعورية لأنهما يشكلان تصور الإنسان وأفكاره عن نفسه وعن كل ما يحيط به، فأي عمل يقوم به هو عمل لهذين المرشحين (الشكل رقم (٢)).

هذه العمليات تؤدي في كثير من الأحوال إلى دفع الإنسان للتغيير في المحيط الفيزيائي الجديد أو المفروض عليه. هذا التغيير هو محاولة من المجموعة البشرية لجعل المحيط الفيزيائي الذي تعيش فيه منسجماً مع المرشحين الثقافي العام والشخصي الخاص بكل فرد من أفرادها. ولكن هذه العمليات الديناميكية لا تجعلنا نعتقد أن البيئة العمرانية ستصبح في حالة فوضى لإرضاء عمل هذين المرشحين، بل لا بد من أن نشير إلى أن المرشح الديناميكي هو المرشح الشخصي وتأثيره محدود وخاص في البيئة العمرانية،

(٤٨) K. Dovey, «Home and Homelessness,» in: I. Altman and C. M. Werner, eds., *Home Environment* (New York: Plenum Press, 1985), pp. 33-64.

الشكل رقم (٢)
المسار الزمكاني لتحول الهوية في البيئة العمرانية

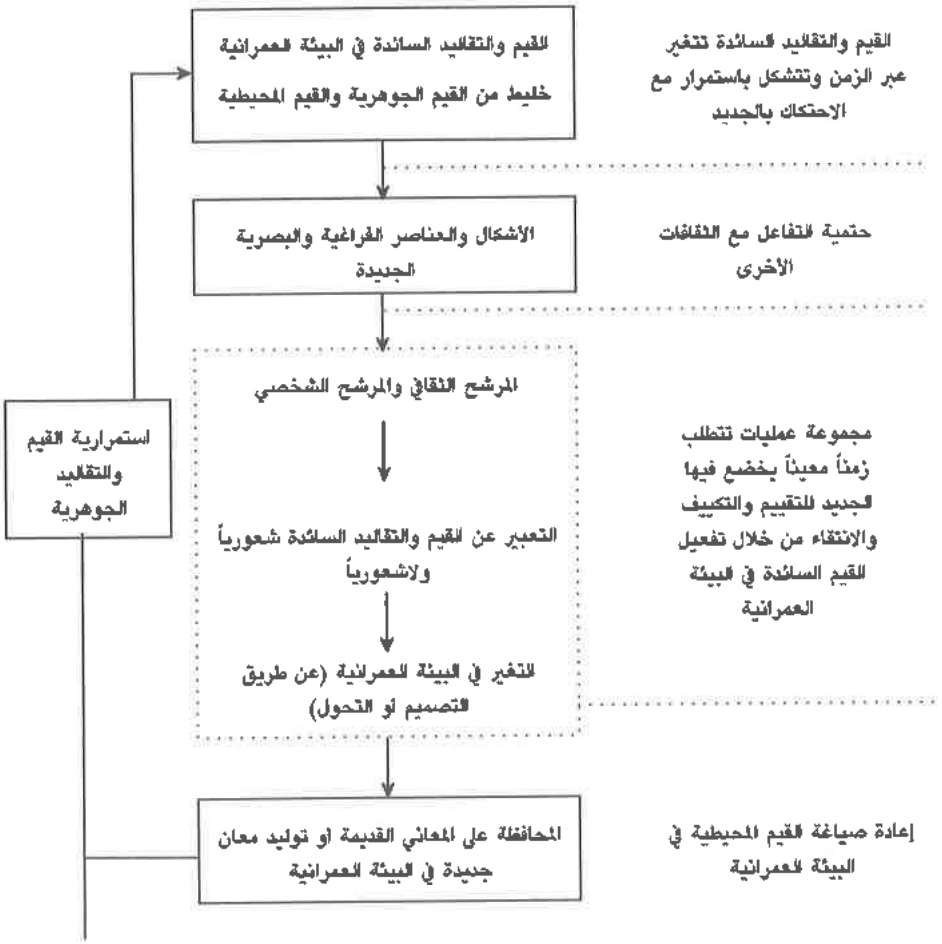

بينما المرشح الثقافي هو أكثر ثباتاً وهو العامل المسؤول عن النموذج الاجتماعي المرغوب فيه، أي أنه يسعى لإرضاء القيم الجوهرية. هذا يجعلنا نؤكد أن بنية الهوية العمرانية مرتبطة بالمرشح الثقافي، ودرجة تحقيق الهوية العمرانية تنتج من المقدرة التي تبديها الجماعات البشرية في ترشيحها للعناصر المستعارة من الثقافات الأخرى. أما الشكل المعبر عن الهوية فهو متغير لأنه مرتبط بالمرشح الشخصي والجزء المتغير في المرشح الثقافي.

ولكن هل بنية الهوية المعمارية (إذا ما اعتبرنا أن العمارة تعبر عن الثقافة) متغيرة أم أن الشكل البصري للهوية المعمارية هو المتغير؟ إن هذه الدراسة تميل إلى أنه على رغم التحولات في الأعراض التي تصيب الهوية المعمارية عندما تنتقل من مستوى إلى آخر، إلا أنه غالباً ما تكون البنية الثقافية للهوية ثابتة أو أقل تغيراً، مما يجعل الوسط الشكلي المعبر عن هذه البنية هو المتغير دائماً. كما أننا نعتقد أن آلية المقاومة الثقافية غالباً ما تضمن استمراراً للمعاني القديمة في البيئة العمرانية التي تشكلت في فترة ما، أو تصنع معاني جديدة تتناسب مع المتغيرات الجديدة ولكن بصيغ أكثر محلية، كما أنها قد تمزج معاني قديمة بمعان جديدة لتنتقل بالهوية إلى مستوى جديد حامل للقديم والجديد، وغالباً ما تكون الحالة الأخيرة هي السائدة لأنه لا بد للقيم الجوهرية القوية، أن تستمر، كما أنه لا بد من التعامل مع الجديد وتوطينه مما يؤدي إلى مزج القديم بالجديد لإخراج صورة متميزة بروح محلية.

إن مجموعة التحولات التي تحدث في البيئة العمرانية لطمأنة القيم الجوهرية والتي أسميناها المقاومة الثقافية لها ارتباط وثيق بما يمكن أن نطلق عليه «عملية صناعة الهوية في البيئة العمرانية»، إذ ان هذه العملية تنتهج مسارات زمكانية مختلفة (انظر إلى الشكل رقم (٣)) تنتج من تفاعلات المقاومة الثقافية مع عمل المرشح الثقافي والفردي للأشكال الجديدة، ولو حاولنا تتبع كيف تستجيب الأشكال المحتمل دخولها أي بيئة عمرانية لهذه التفاعلات فسوف نجد أنها ستخضع لعوامل تكيفية متعددة، وقد تمر، في سعيها للتكييف، عبر قنوات مختلفة حسب الظروف المحيطة. فمن ناحية ستعمل الجوانب الاجتماعية ـ الثقافية عبر نظام المعتقدات وآلية التجريد والطقوس (اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية) والمشاركة في تطوير اتجاه ورؤية معينة لجماعة ما نحو الشكل الجديد[٤٩]. وعبر هذه الآليات تعمل القيم الجوهرية والمحيطية على تفعيل هذه الرؤية. ومن الناحية الحسية يملك الإنسان مقدرة إدراك الشيء والدراية به عبر تصنيفه وتسميته وتقريبه إلى أشكال وصور معروفة ومن ثم تقييمه وتكييفه ليصبح جزءاً من البيئة المدركة[٥٠]. كما أن القيم تتكون من عادات شخصية وتقاليد وأعراف تتدرج من القوة إلى الضعف وترتبط بزمان ومكان محددين ومعتقدات غالباً ما تشكل القيم الجوهرية لجماعة ما، وهذه القيم لديها القدرة على الاستمرار عبر الزمن. ومن الناحية الشكلية هناك إطاران يحكمان قدرتنا على معرفة الأشكال وتمييزها من بعضها البعض؛ الإطار الظاهري وهو المسؤول عن قدرتنا على التعرف على الأشكال ظاهرياً، أي ما يميز أي شكل عن الآخر، والثاني الإطار الضمني الذي يمكننا من تمييز الأشكال في صورتها الوحدوية، فالطاولة، على سبيل المثال، مهما تعددت أشكالها وتصميماتها نستطيع أن نميزها على أنها طاولة.

غير أن الأشكال عندما ترتبط بالقيم يتطور الجانب غير الحسي فيها، وتصبح هناك معان ضمنية غير مرئية يعكسها شكل ما في ثقافة ما؛ في حين أن الشكل نفسه لا

---

(٤٩) Mol, ed., *Identity and Religion: International, Cross-cultural Approaches.*

(٥٠) Amos Rapoport, *Human Aspect of Urban Form* (Oxford: Pergamon Press, 1977).

يعكس المعنى نفسه في ثقافة أخرى، ومن خلال درجات المعنى التي يتضمنها الشكل (قوية، متوسطة، ضعيفة) تتولد الهوية في البيئة العمرانية بمستويات مختلفة. فالأشكال عبر تفاعلها الدائم مع قيم الأفراد والجماعات في ثقافة ما لا بد لها من أن تتخذ مساراً أو أكثر وأن تجد لها مكاناً في أحد مستويات الهوية يتناسب مع تقبل الجماعات لها وإدراجها ضمن الأوساط التوصيلية غير الشفهية التي يستخدمها أفراد هذه الجماعات للتعبير عن قيمهم ورؤاهم. إذاً نحن بحاجة إلى أن نتعرف أكثر على الكيفية التي يمكن أن تنتقل بها الأشكال من التعبير عن هوية ضعيفة إلى التعبير عن هوية قوية وبالعكس. على أننا نعتقد أن كل بيئة عمرانية لا بد من أن تحتوي على مستويات الهوية الأربعة بدرجات متفاوتة، مما يجعلنا على درجة كبيرة من القناعة أن الهوية دائماً تمثل ظاهرة في طريقها للتشكل ولا يمكن أن تتشكل بصورة نهائية أبداً.

إن قدرة الشكل المعماري على التعبير عن المستويات الأربعة للهوية يجعله محلياً ومن ضمن اللغة غير الشفهية التي يستخدمها أفراد وجماعات ثقافة ما للتعبير عن خصوصيتهم، إلا أنه غالباً ما يحتوي الشكل المعماري على أجزاء من مستويات الهوية ولا يصل إلى مرحلة التعبير عن الهوية المعنوية الجماعية التي غالباً ما تمثل أعلى صورة لتداخل القيمة المعنوية مع الشكل الفيزيائي. على أننا نفترض هنا أن الأشكال في البيئة العمرانية تتجه دائماً نحو تأسيس هوية قوية، وهذا يعني أن الانتقال من مستوى الهوية المنخفض إلى المستوى القوي يعتبر أمراً حيوياً وأساسياً بالنسبة للإنسان لأنه مفطور على بناء علاقة وثيقة مع ما يحيط به من أشكال. إذن نحن نعتقد أنه كلما كان الشكل المعماري مرتبطاً بالمعتقدات الدينية والتقاليد والأعراف الاجتماعية القوية كان جزءاً من الذاكرة الجمعية، وأصبح قادراً على الاستمرار عبر الزمن. وكلما كان الشكل المعماري مرتبطاً بالتصورات والعادات الفردية كان معزولاً ومعرضاً للتغيير عبر الزمن.

إن «هويات الجماعات الثقافية يمكن أن تتحقق رمزياً، إذ انه لا يوجد ثقافة دون نظام للرموز لتمثيل هذه الثقافة... فالثقافة لا تسعى لتحقيق هويتها فقط في الأشكال الرمزية، ولكنها تسعى كذلك للمحافظة على كينونتها عبر هذه الأشكال»[٥١]. لقد أثرنا مسألة نمو الهوية من مستواها المنخفض إلى مستواها القوي كظاهرة فطرية جبل عليها الإنسان، على أننا يجب أن نذكر هنا أن مستويات الهوية الأربعة ما هي إلا محطات نظرية افترضناها لتسهيل تصور نمو الهوية في البيئة العمرانية. أما في الواقع، فإن هناك تشكيلات لانهائية لنمو الهوية، أي أننا قد نجد بعض الأشكال تقع بين الهوية الحسية الفردية والهوية الحسية الجماعية إلا أن بعضها يعبر أكثر عن الهوية الفردية وبعضها يعبر أكثر عن الهوية الجماعية والبعض الآخر في الوسط. وعلى رغم أننا نعتقد أن الهوية تصبح أقل ديناميكية عندما تصل إلى أعلى مستوى لها إلا أن هذا لا يعني مطلقاً أنه لن يحدث لها تغيير عندما تصل إلى هذا المستوى ذلك أن كثيراً من الرؤى والأفكار وحتى المعتقدات يصيبها شيء من التحوير والتعديل أو قد تفسر تفسيراً جديداً يتناسب مع روح العصر.

---

(٥١) Steven C. Bourassa, *The Aesthetics of Landscape* (London; New York: Belhaven Press, 1991), p. 91.

الشكل رقم (٣)
نمو الهوية في البيئة العمرانية

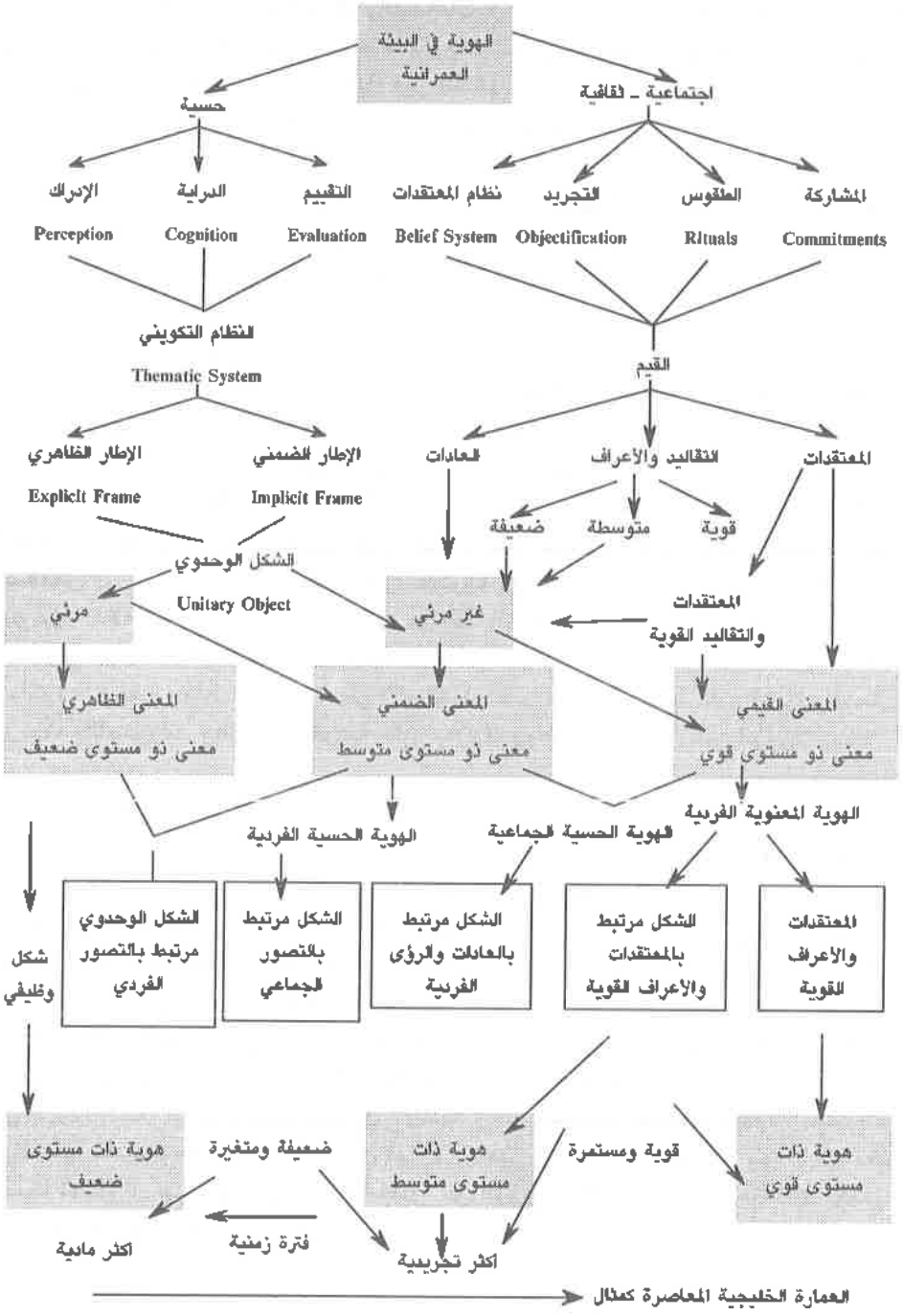

أما في البيئة العمرانية فإننا نقر أن التغيير أمر لا مناص منه، وذلك حتى يتحقق التفاعل بين الإنسان وبين البيئة المحيطة به، ولا يمكن أن يحدث هذا التفاعل ما لم يكسب الإنسان الأشياء المحيطة به معاني خاصة، والتي غالباً ما يتزامن توليدها مع إحداث التغيير في البيئة العمرانية حتى يحدث بعض التقارب بين القيم الجوهرية وبين المحيط الفيزيائي. إن عمليات التغيير والتكييف تشكل آليات أساسية تمكننا، كبشر، من المحافظة على هويتنا، ولأن العمليات النفسية التي تشكل حياة الإنسان ديناميكية، لذلك ما لم نكن قادرين على التكيف والتغير، فلا يمكننا إعادة إنتاج هوياتنا الفردية والجماعية. لقد وضع تالكوت بارسونز (T. Parsons)، (رائد المدرسة التوفيقية في علم الاجتماع، والذي ركزت دراساته على التوفيق بين مدرسة التحليل النفسي بزعامة فرويد وبين الاتجاه الاجتماعي بزعامة دوركايم، ويسمى اتجاه بارسونز بالمدرسة الاجتماعية المعاصرة، وقد حاول أن يربط الشخصية بالبناء الاجتماعي وتحديد العلاقة بينهما باعتبارهما نسقين رغم تداخلهما) أربع آليات لفهم التغير والتكيف الذي يطرأ على المجتمعات، فآلية التكيف المبدئي (Primary Adaptation) تحدد التغير باعتباره حدثاً خارج المألوف، أما آلية الفصل النسبي (Mechanism of Relative Deprivation) فإنها تدعم العملية الذهنية إيجابياً من خلال الشعور المرتبط بالتقاليد القديمة وإيجاد مقارنة بين القديم والحديث، ثم تقوم آلية التوطين (Mechanism of Internalization) بإدراج الجديد ضمن الاهتمام الجماعي، وأخيراً تؤدي آلية التبني (Mechanism of Reinforcement) إلى تقبل الجديد كتقليد جديد متماسك مع البنية الاجتماعية السائدة[٥٢]. على هذا تصبح الهوية «عملية تكيفية ديناميكية»[٥٣]. هذه الخاصية تنطبق على البيئة العمرانية التي يمكن أن نراها كوسط تكيفي ديناميكي، لذلك فإن رابابورت يرى أن تفاعل الإنسان مع بيئته العمرانية يجب أن يدرس، على الأقل جزئياً، من خلال دراسة الرموز والخيالات، وبعد ذلك دراسة التصميمات الشعبية عبر الصور الشعبية ومصادرها. نحن نحتاج إلى أن ندرس التغير والثبات في هذه الصور، تزامنياً (Synchronically) وزمانياً (Diachronically)[٥٤]. إذاً هناك حالتان يمكننا من خلالهما دراسة تفاعل القيم مع الأشكال الفيزيائية في البيئة العمرانية: الحالة الأولى هي رؤية هذا التفاعل تزامنياً، أي فهم الكيفية التي ارتبطت بها القيم مع الأشكال العمرانية المحتملة وكيف تبدلت هذه الأشكال عبر الزمن، أما الحالة الثانية فهي رؤية التفاعل بين القيم والأشكال العمرانية في حقبة زمنية محددة[٥٥].

---

(٥٢) Talcott Parsons, *Social Structure and Personality* ([New York]: Free Press of Glencoe, [1964]), p. 218.

(٥٣) William Bloom, *Personal Identity, National Identity, and International Relations*, Cambridge Studies in International Relations; 9 (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1990), p. 50.

(٥٤) Amos Rapoport, «Images, Symbols and Popular Design,» *International Journal of Symbology* (USA), vol. 4, no. 3 (November 1973), pp. 1-12.

(٥٥) إن أول من استخدم كلمتي (Synchronic), (Diachronic) هو العالم اللغوي السويسري فيردناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) في دراساته اللغوية. وقد استخدم كثير من الباحثين هذين المصطلحين في دراسة الفنون والعمارة ودراسة سلوكيات البيئة. انظر: E. H. Gombrich, *The Sense of Order: A Study in the Psychology of Decorative Art*, 2nd ed. (London: Phaidon Press, 1984), p. 193.

وحتى نستطيع فهم تحول الهوية في البيئة العمرانية حاولنا تحليل التلازم البصري ـ الثقافي للعناصر العمرانية التي أثرت في تكوين العمارة الخليجية المعاصرة ورسم بعض المسارات الزمكانية لها. لقد كان سؤالنا هو لماذا يقوم الناس، عند استيراد شكل معماري جديد، بتطوير خط دفاع تجاه هذا الشكل وتحديده ككائن غريب؟ ولماذا يقومون بعد ذلك بتقريبه لأقرب الأشكال الموجودة لديهم أو تحويره ليكون قريباً من الأشكال المعروفة لديهم، وقد لا يقتصر الأمر على ذلك بل قد تتحور بعض الأشكال الموجودة في اتجاه الشكل الجديد لتصل في النهاية إلى نقطة الالتقاء مع الشكل الجديد، ومن ثم تحدث عملية توطين الأشكال الجديدة. هاتان العمليتان، تعريف الأشكال الجديدة وإعادة تعريف الأشكال الموجودة، مهمتان جداً لفهم عملية نمو الهوية في البيئة العمرانية. وفي حقيقة الأمر أن تتبع الأشكال المعمارية في منطقة الخليج ليس متاحاً بصورة كاملة، وذلك لغياب المصادر وصعوبة التوثيق، على أن هدف هذه الدراسة هو إتاحة الفرصة لدارسي العمارة في الوطن العربي الذي تتشابه معطيات وسمات المقاومة الثقافية في كثير من أرجائه، لإثارة هذه الأسئلة.

١ ـ العاطفة وصناعة الهوية

إذاً نحن نعتقد أن العمارة قادرة على إعطاء الجماعات البشرية فرصة الإحساس بالاستمرار عبر الزمن عن طريق تفاعل رموزها القديمة مع الرموز الحديثة التي قد تستخدمها الجماعة نفسها أو أجيالها اللاحقة[٥٦]. وفي حالة المدينة الخليجية فإن الجماعة ذاتها التي عاشت القديم هي التي عاشت التغير واستخدمت خبراتها القديمة مع الخبرات الجديدة التي طرأت عليها، مما وفر إمكانية كبيرة لانتقال الرموز القديمة بصورة شعورية ولاشعورية. في كثير من الأحيان تحتاج الجماعة البشرية إلى منبهات تعيد إليها التفكير في رموزها القديمة، والحنين العاطفي للماضي (Sentimental Nostalgia) يعتبر أهم المنبهات. يعرف أحمد زكي بدوي العاطفة على أنها «ميل انفعالي مركز حول فكرة أو موضوع، وهو لا يصدر عن تجربة ولكنه جزء من كيان الفرد وقد يصدر أحياناً بشكل مرتب، ولكنه بعيد عن الدقة، وللعاطفة أثر كبير في تكوين الشخصية»[٥٧]. ولو حاولنا تفسير ظاهرة إعادة تعريف الأشكال القديمة في العمارة الخليجية المعاصرة سوف نجد أنها مرتبطة بالزحف السريع للعمارة الحديثة على المدينة الخليجية المعاصرة خلال الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى تدمير البيئة التقليدية في تلك المدن. لا بد لنا هنا من أن نوضح الصراع الداخلي الذي أحدثته هذه الظاهرة في ذهن المثقفين والعامة في منطقة الخليج، فالرغبة في تطوير المدينة كان يقابلها حاجة دفينة تدعو إلى المحافظة على هوية المدينة القديمة. يؤكد هذه الظاهرة رفعة الجادرجي الذي يرى أن فشل الوطن العربي في تصديه للهيمنة الغربية في مختلف مجالات الحياة أدى إلى أن يتحول معظم المهتمين بالفكر المعماري في الوطن العربي إلى «رصيد السلف» نتيجة للارتباك الشديد الذي أحدثه

---

(٥٦) محمود الذوادي، «في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية»، **عالم الفكر**، السنة ٢٥، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٩ ـ ٤٣.

(٥٧) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنكليزي ـ فرنسي ـ عربي** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨)، ص ٣٧٤.

هذا الفشل في هوية الأفراد والجماعات في الوطن العربي[٥٨].

فعلى سبيل المثال هناك من يرى أن المباني الحديثة في السعودية لا تدعم القيمة الثقافية للعمارة، فهذه المباني تتبنى الأنماط الغربية كون أصحابها كانت لديهم الرغبة في إبراز أنفسهم اجتماعياً عن طريق تبني هذه الأنماط[٥٩]. كما أن دراسة أخرى انتقدت اختلاط الأنماط والطرز المعمارية في المباني الحديثة في السعودية، فقد أصبح من الطبيعي أن ترى أشكالاً تقليدية وإسلامية تاريخية ورومانية وأوروبية حديثة في مبان متقاربة وأحياناً في المبنى نفسه[٦٠]. على أن بوادر الوعي بأهمية الدور الثقافي للعمارة بدأ مبكراً، نسبياً في منطقة الخليج، وان كان ذا صبغة عاطفية، فها هو محمد بن صالح (عميد كلية العمارة بجامعة الملك سعود بالرياض) يشير في عام ١٩٨٠، إلى أن «المباني الحالية [في السعودية] فقدت هويتها وأشكالها المعمارية وأفكارها الرئيسية وتنظيمها الفراغي... و[حتى] التقنية المستخدمة، أصبحت هجيناً من الخصائص الغريبة»[٦١]. ولعل القرار الذي اتخذته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإلغاء المقترح الذي وضعه المعماري الإيطالي فرانكو البيني (Franco Albini) (١٩٠٥ ـ ١٩٧٧) عام ١٩٧٤ لمنطقة قصر الحكم في وسط مدينة الرياض واستبداله بمقترح يعبر عن الخصائص البصرية والفراغية التقليدية في مدينة الرياض يعبر عن هذا الوعي حتى على المستوى السياسي. فمسألة البحث عن الأصالة الثقافية والعمرانية والاجتماعية أصبحت جزءاً من الشعور العام في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. والمشروع الذي وضعه البيني كان يستلهم المدرسة الحديثة ولا يعكس القيمة التاريخية الحقيقية لمنطقة قصر الحكم، مما يشير إلى الرغبة الملحة لإعادة بناء الهوية العمرانية للمدينة الخليجية، وخصوصاً أن هذا التغيير كان يعبر عن قرار سياسي نحو المدينة وهويتها[٦٢].

> لو حاولنا تفسير ظاهرة إعادة تعريف الأشكال القديمة في العمارة الخليجية المعاصرة فسوف نجد أنها مرتبطة بالزحف السريع للعمارة الحديثة على المدينة الخليجية المعاصرة خلال العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى تدمير البيئة التقليدية فيها.

---

(٥٨) رفعة الجادرجي، «جدوى رصيد السلف في تكوين المعاش المعاصر»، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٤٨ ـ ٦١.

(٥٩) T. Abu-Gazzeh, «Vernacular Architecture Education in the Islamic Society of Saudi Arabia: Towards the Development of an Authentic Contemporary Built Environment,» *Habitat International*, vol. 21, no. 2 (1997), pp. 229-253.

(٦٠) F. A. Mofti, «Transformation in the Built Environment in Saudi Arabia,» *Urban Futures*, vol. 2, no. 4 (1989), pp. 17-26.

(٦١) ذكر في: M. Al-Gabbani, «Continuity Structure, Residential Satisfaction, and Performance in Rapidly Changing Urban Environment: The Case of Riyadh, Saudi Arabia,» (Ph. D. Thesis, University of Michigan, 1984), p. 275.

(٦٢) Mashary A. Al-Naim, «Culture, History and Architecture: Qasr Al-Hokm District in Riyadh, Ahlan wa Sahlan,» *Saudi Airline Magazine*, vol. 20, no. 9 (1996), pp. 12-17.

يحق لنا أن ننسب الرغبة المبكرة لبناء الهوية المعمارية للمدينة الخليجية لظاهرة الحنين العاطفي، خصوصاً مع صراع القيم الثقافية الذي بدأت تعانيه المجتمعات الخليجية بعد الوفرة الاقتصادية وطغيان قيم الاستهلاك. لقد أوحت الدوامة الاستهلاكية لفرامبتون بفكرة تطوير عمارة مقاومة للاستهلاك. يتضح هذا من نقاشه للعلاقة الحدية التي يولدها المتقابلان النموذج/الطبوغرافيا (Typology/Topography)، فالنموذج هو وليد النمط الاستهلاكي الذي جاءت به التقنية المعاصرة لتجعل من المبنى مجرد هيكل إنشائي يمكن تكراره في أي مكان. في المقابل هناك نماذج مرتبطة بالموقع وخصائصه الطبوغرافية. هذه النماذج «تهتم بالجذور الحضارية للمكان وتبني نماذجها على التاريخ الحقيقي أو الأسطوري له»(٦٣).

يظهر هذا الصراع بوضوح في مدينة الشارقة التي تعتبر من أوائل المدن الخليجية توظيفاً للأشكال التقليدية في عمارتها المعاصرة. فالسوق المركزي على سبيل المثال وظف ملقط الهواء (Wind Catcher) توظيفاً بصرياً حيث أصبح السوق يرى عن بعد عبر تلك الهياكل الممتدة من كتلة السوق الرئيسية(٦٤). إلا أن المصمم لم يكتفِ بالتوظيف البصري لملقط الهواء، بل حاول أن يعيد له وظيفته المناخية ولكن بصورة تبتعد قليلاً عن الصورة التقليدية، ذلك أن التكوين الاستطالي للسوق (وهو التكوين التقليدي لقصبة السوق في المدينة العربية القديمة) كان بحاجة إلى عدد كبير من ملاقط الهواء لإيجاد تيار هواء مستمر بالإضافة للارتفاع الشاهق لسقف السوق، مما جعل الملاقط لإخراج الهواء الساخن بدلاً من التقاط الهواء البارد.

يكاد السوق المركزي في مدينة الشارقة يكون أحد الأمثلة المتميزة لمقدرة المفردات المعمارية التقليدية للحياة والاستمرار عبر الزمن. كما أنه أضفى على وسط المدينة لمسة جمالية متميزة وحقق للمدينة ككل هوية خاصة بها. ففي السبعينيات عندما كانت المدينة الخليجية تلهث وراء المباني الزجاجية كان السوق المركزي في الشارقة يحدث تبايناً (Contrast) واضحاً بين تلك النماذج المتكررة والنماذج ذات الخصوصية الثقافية، ويعبر في الوقت نفسه عن الصراع المبكر بين القديم والحديث في المدينة الخليجية. ولكن لماذا اعتبرنا هذا التوظيف المبكر لملقط الهواء حنيناً للماضي؟ يعرف تركي الحمد الحنين على أنها حالة «توق غير سوي للماضي أو إلى استعادة وضع يتعذر استرداده وهو وضع ناتج إلى حد كبير عن عدم قدرة الذات على التكيف مع المستجدات والمتغيرات خاصة إذا كانت متسارعة وعظيمة الأثر. إنها نوع من اغتراب الذات إلى حد كبير»(٦٥). إذاً الحنين إلى الماضي هو نوع من الاغتراب الداخلي، وتوظيف الصور البصرية القديمة في العمارة

---

(٦٣) كينث فرامبتون، «المكان = الشكل والهوية الحضارية»، ترجمة مشاري النعيم وفؤاد الذرمان، **المهندس** (الرياض)، السنة ٥، العدد ٢ (١٩٩٢).

(٦٤) انظر: مشاري عبد الله النعيم، «ملقف الهواء في العمارة الخليجية: إشكالية الشعبي ـ الكوني»، **المأثورات الشعبية**، العددان ٥٣ ـ ٥٤ (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٩٩)، ص ٤١ ـ ٦٥، والتي أثبت فيها أن ملقط الهواء عنصر قديم وتاريخي في المنطقة العربية وبالذات في منطقة الخليج وأنه ليس عنصراً مستعاراً، وان كان هناك بعض الأشكال المتأخرة التي وصلت منطقة الخليج من إيران.

(٦٥) تركي الحمد، «هل من جديد في الفكر السياسي؟ الفكر السياسي ومتغيرات العصر»، **عالم الفكر**، السنة ٢٥، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٩ ـ ٣٠.

المعاصرة هو نوع من الرفض للذوبان في الحضارة الغربية التي مارست وما زالت تمارس ضغوطاً قوية على مخزوننا الثقافي. هذا ما يؤكده أحد المعماريين البريطانيين الذين مارسوا التصميم في المملكة لعدة سنوات، فقد قال: «إن الأمر المهم بالنسبة للسعوديين هو تأثير الأجانب على القيم والعادات الاجتماعية للناس... قد يكون السعوديون على حق في عدم رغبتهم في التأثر بطريقتنا، ولكنه من الصعب أن نرى كيف يمكنهم تجنب ذلك إذا أصروا على أن يحصلوا على مئات السنين من التقدم في عقود»(٦٦).

يصل مستوى هذا الرفض إلى إلباس الماضي لباساً زاهياً خالياً من العيوب. يناقش الجادرجي قضية الاستعارة من الماضي في العمارة العربية المعاصرة بقوله «ان المعالم التي تعزز خصوصية الهوية، في الفكر العربي، سواء أكان هذا صادراً عن موقف عقلاني أم لا، ليس مسألة للتطلع العرضي أو للتأمل... بل أضحى حاجة ملحة بقدر ما يشعر الفرد بأن موقعه في عالمه المعاش المحلي والدولي قد تزعزع، وانحط مقارنة مع الغير، خصوصاً الغربي»(٦٧). إذاً هذه الاستعارة هي جزء من المقاومة الثقافية التي أدت إلى أن ننظر إلى كل ما هو قديم نظرة حالمة، نرى الإيجابيات ونتغاضى عن السلبيات، وقد شجع ذلك على انتقاء عناصر تقليدية ذات خاصية توصيلية سريعة كان من أبرزها ملقط الهواء في العمارة الخليجية المعاصرة. والحقيقة أن ذلك الماضي الصافي البسيط وتلك الرومانسية لم توجد قط إلا في خيالنا. يقول أوليفيه روا «هذا العالم هو عالم الهجين وعالم الحنين النوستولجي ولكن حلم الماضي لا يطرأ إلا بعد الفوات، وحلمنا يشتمل بالذات على كل ما نريده، هو شأن التقليد الذي تدينه الحداثة تقليد لم يوجد قط»(٦٨). ولكن قد تكون إحدى أهم إيجابيات الحنين العاطفي هو انبعاث رموز جمعية، اجتماعية وبصرية، لها جذور عميقة تحقق للمجتمع ترابطاً ذهنياً، وتوجد تلك اللغة الكامنة، لغة الإيحاء التي يفهمها أعضاء ذلك المجتمع.

إن توظيف المفردات القديمة في العمارة المعاصرة أوجدت من دون شك نوعاً من التهجين البصري للعمارة المعاصرة في منطقة الخليج العربي. ذلك التهجين البصري له مدلولات ثقافية مهمة، إذ انه انعكاس للتهجين الثقافي الذي يسود عالم اليوم نتيجة للانفتاح الإعلامي الكبير وتطور نظم الاتصال. لقد ناقش كل من مورلي وروبن (D. Morley and K. Robin) التهجين الثقافي (Cultural Hybridity) معربين عن صعوبة إيجاد ثقافة صافية لم تتأثر بالثقافات الأخرى، حتى الثقافة الغربية تعاني انتشار ثقافة المغتربين فيها(٦٩). إن قولنا ان التوظيف المكثف للعناصر التقليدية في العمارة الخليجية المعاصرة نتج من محاولة الاحتماء بالماضي من سطوة المعاصرة التي أفقدت ساكن المدينة الخليجية المعاصرة ارتباطه بالمكان، لا يلغي الإحساس الذي ولدته هذه الظاهرة

---

(٦٦) K. Dalley, «The Current State of Play in Saudi Arabia,» *RIBA Journal* (May 1976), p. 166.

(٦٧) الجادرجي، «جدوى رصيد السلف في تكوين المعاش المعاصر» ص ٦٠.

(٦٨) نقلاً عن: الحمد، «هل من جديد في الفكر السياسي؟ الفكر السياسي ومتغيرات العصر».

(٦٩) David Morley and Kevin Robin, *Spaces of Identity: Global Media, Electronic Landscapes, and Cultural Boundaries* (London: Routledge, 1995).

من وعي لدى إنسان المنطقة باهمية العناصر المعمارية التقليدية وإمكانية توظيفها في العمارة المعاصرة، على رغم أن هذه المحاولات لن تعيد الماضي.

٢ ـ الهوية كحاجة رمزية

لعل الحاجة الرمزية تدفع الجماعات البشرية إلى البحث عن رموز فيزيائية أو حتى صناعتها للمحافظة على هوياتها، وقولنا، مثلاً، ان بعض الأشكال التقليدية تحولت إلى رموز بصرية في المجتمع الخليجي المعاصر فيه قدر من الصحة. فالحاجة إلى ابتداع الرموز لتحقيق الاتصال بين أفراد المجتمع لها قيمة مركزية في تركيبة طبيعة الإنسان، والزحف السريع للثقافة الغربية على المدينة كان عبارة عن محاولة للاستيلاء على الرموز القديمة التي كونت الذاكرة الجماعية للمجتمعات الخليجية. هذه المحاولة لإلغاء الرموز القديمة حركت أعمق ما في الإنسان وجعلته في بداية الأمر يتحرك من منطلق عاطفي إلى أن تطور الأمر لكي توظف الأشكال التقليدية، وخصوصاً ملقط الهواء، كرموز بصرية تساهم في دعم شخصية المدينة الخليجية، بل استخدمت في بعض الأحيان كرموز للوحدة السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال استخدم مصمم مقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في مدينة الرياض ملقط الهواء كعنصر رمزي بصري يجمع دول المنطقة. فعلى رغم أن مدينة الرياض لا تحتوي على هذا العنصر في عمارتها التقليدية إلا أن المصمم حاول أن يزاوج بين ملقط الهواء ككتلة بصرية والفتحات المثلثة التي تعبر عن الخصوصية المحلية لمدينة الرياض. وفي مقر الأمانة العامة بالرياض يتضح التفاعل المرن بين الرموز البصرية القديمة مع الرموز الاجتماعية والسياسية المعاصرة لصناعة رموز بصرية معاصرة ذات قيمة ومعنى كبيرين.

إذاً هناك أشكال معمارية لديها القدرة على مخاطبة الذاكرة الجماعية، كما هو الحاصل لملقط الهواء الذي خاطب الذاكرة الجماعية الخليجية من ناحية بصرية، فإذا كان قد أوحى لمصمم مقر الأمانة العامة بقيمته الرمزية، كذلك فإن كثيراً من المباني الحكومية وحتى السكنية في المدينة الخليجية المعاصرة استخدمت هذه القيمة البصرية الرمزية، ذلك أن الحاجة إلى إيجاد معان يقراها الناس تحقق نوعاً من التوازن الثقافي بين المحلي والعالمي أصبحت حاجة ملحة في وقتنا الحالي. ففي جامعة قطر ارتكزت فكرة التصميم بمجملها على ملقط الهواء لتتحول الجامعة وقاعاتها إلى كبسولات ذات نهايات طرفية ترمز لملقط الهواء. بينما في حقيقة الأمر أن تلك النهايات الطرفية وظفت كملاقط للإضاءة بدلاً من الهواء. إن الناظر عن بعد إلى جامعة قطر سوف يعتقد أن تلك المباني عبارة عن مجموعة من المباني المتلاصقة خصوصاً مع المحاكاة الذكية لفكرة التباين في ارتفاع ملاقط الهواء الموجودة في العمارة التقليدية. أما في متحف الشارقة للفنون فقد استخدم ملقط الهواء كعلامة بصرية قوية تحدد مداخل المتحف عن بعد. هذا التوظيف الرمزي الحسي لم يُلغ القيمة الرمزية غير الحسية لملاقط الهواء والتي يشعر بها سكان المدينة وتعيدهم بطريقة لاشعورية إلى ماضيهم وأصالتهم. ولعل مبنى المعارض في المنامة يعد أحد الأمثلة التي سبقت متحف الشارقة في استخدام ملقط الهواء للاستدلال على مداخل المبنى. هذا التوظيف البصري يبرز قدرة هذا العنصر المعماري لاتخاذ معان جديدة غير تلك التي كان يؤديها سابقاً. كما أنه أثبت أنه عنصر فيه قدر من المرونة على

التشكل بصور مختلفة لإعطاء معنى واحد مستمر. هذه الثنائية البصرية التي حققها ملقط الهواء أعطت المصمم مساحة كبيرة للتعامل معه بصورة مختلفة تقترب كثيراً أو قليلاً من صورته القديمة.

ولو حاولنا ربط ظاهرة توظيف العناصر التقليدية في العمارة الخليجية المعاصرة بنقاشنا المبكر حول الهوية، سوف نجد أن التفسير الماهوي للهوية يعبر عن «النظرة المعيارية» (Normative View)، كما يؤكد ذلك المنظر المعماري ألان كولن (Alan Colquhoun)، والتي ترى التاريخ على أنه مخزن للقيم الدائمة التي تنتقل عبر الزمن على شكل أساطير وحقائق ثابتة. أما التفسير الديناميكي للهوية فهو مرتبط بـ «النظرة النسبية» (Relativistic View) التي ترى التاريخ على أنه عملية متتابعة للتطور تمتلك فيها القيم الحضارية حقيقة نسبية (الشكل رقم (٤))[٧٠]. إن الموقف النسبي لا يعني أن المجتمع لا يحمل ذاكرة مرتبطة بالماضي، بل يعني أن هناك أصولاً وثوابت ينطلق منها هذا المجتمع إلا أنها أصول قابلة للتفسير بصورة جديدة. كما لا يجعل من هذين الموقفين خيارين مختلفين، بل إنهما متلازمان لأنه غالباً ما يكون الموقف النسبي نتيجة لنقد الموقف المعياري للتاريخ. وهذا ما حصل عندما ظهرت العمارة الحديثة كاتجاه نسبي وضعي على أنقاض الكلاسيكية الجديدة المعيارية في القرن التاسع عشر.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الحنين العاطفي هو موقف معياري نتج أساساً من الفراغ الرمزي الذي أحدثه الاتجاه النسبي الوضعي للتاريخ. وهذا يجعل الحركية التاريخية دائرية تكرر معطياتها الايديولوجية على رغم اختلاف المعطيات التقنية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال كانت المدرسة الحديثة في العمارة يقابلها تيار القومية العربية في الستينيات الذي أخذ ينادي بإعادة توظيف العمارة العربية القديمة في المباني المعاصرة محاولاً إعطاء المدينة العربية شخصيتها الخاصة لمواجهة التيار العالمي الوضعي الذي أخذ يستولي على جل الرموز القديمة في المجتمعات العربية[٧١]. وعلى رغم سطحية هذا الاتجاه حيث لم يتوفر له الغطاء النظري الذي يعطيه المبرر للاستمرار والتطور، إلا أنه ترك بصمات واضحة على عمارة الستينيات والسبعينيات، منها كما ذكرنا التوظيف البصري لملقط الهواء في السوق المركزي وبعض المباني الأخرى في وسط مدينة الشارقة. هذا الاتجاه يشترك مع الحنين العاطفي في كثير من الوجوه، حيث تغلب العاطفة عليه، غير أن الحنين العاطفي تكتنفه المثالية المبالغ فيها جداً. لكن سرعان ما ظهرت عمارة ما بعد الحداثة وانتشرت في الوطن العربي في نهاية السبعينيات، مما أوجد مبرراً جديداً لإعادة توظيف عناصر العمارة التقليدية خصوصاً مع الزحف المتسارع للتغيرات الفيزيائية التي كانت تعيشها المدينة الخليجية وضياع الجزء الأكبر من النسيج العمراني التقليدي في تلك المدن.

---

(٧٠) Alan Colquhoun, *Essays in Architectural Criticism: Modern Architecture and Historical Change*, preface by Kenneth Frampton, Oppositions Books (Cambridge, MA: MIT Press, 1981).

(٧١) رفعة الجادرجي، **الأخيضر والقصر البلوري: نشوء نظرية الجدلية في العمارة** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١).

الشكل رقم (٤)
الاتجاهات الفكرية المعاصرة للهوية المعمارية في الوطن العربي

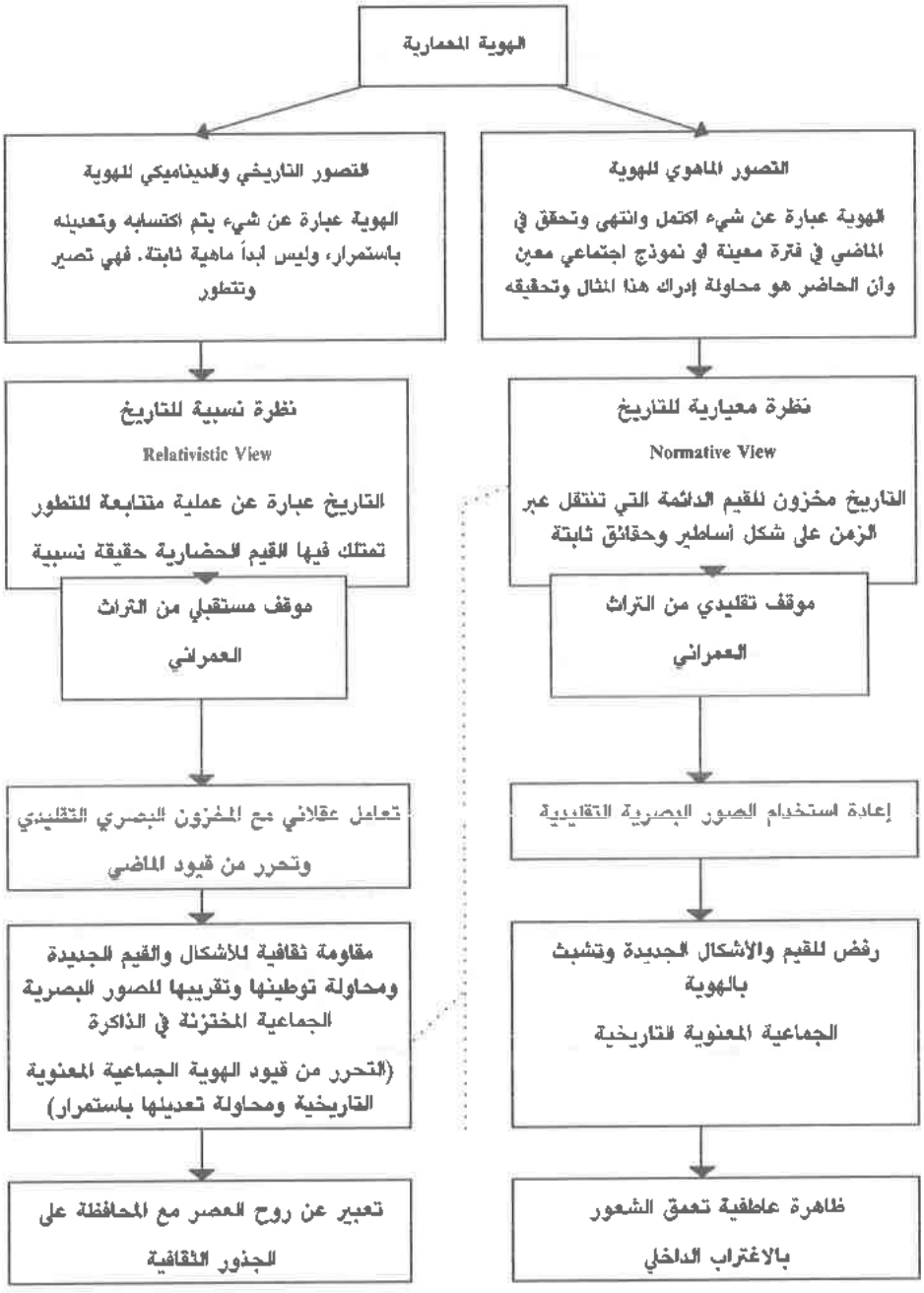

ثالثاً: العمارة الخليجية: رؤية مستقبلية

يمكن تقسيم الاتجاهات الفكرية والمهنية التي تعاملت مع الأشكال المعمارية التقليدية إلى اتجاهين رئيسين: **الأول** هو «الاتجاه التاريخي التقليدي»، أما **الثاني** فهو «الاتجاه التاريخي الانتقائي». هذان الاتجاهان يعبران عن الموقف النظري والعملي من التراث العمراني في الوطن العربي بشكل عام. لقد حاول الاتجاه التقليدي أن يتعامل مع الأشكال التقليدية كما هي في البيئة التقليدية من الناحية الشكلية، حيث نقل جميع تفاصيلها في المبنى المعاصر على رغم أن الوظيفة أهملت تماماً. لقد انتقد فرامبتون الاتجاه التاريخي التقليدي عندما مهد لنظريته حول العمارة الواعية أو النقدية (Critical Regionalism)، فقال «وأحب أن أوضح أنني لا أعني بالإقليمية النقدية أي طراز، كما أني لا أعني بها إحياء لأي من الأشكال التقليدية أو الشعبية مثل ما يفعله البعض في نقلهم العيني الساذج من أشكال الماضي»[٧٢].

> **أحد الدروس المهمة التي يمكن أن نستخلصها من دراسة ثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة هو حتمية إرضاء القيم الجماعية ومخاطبة هذه القيم بصرياً وفراغياً للحصول على عمارة مقاومة قادرة على عكس الهوية الثقافية المحلية.**

إن الاتجاه التاريخي الانتقائي كموقف مستقبلي يحاول أن يصنع خصوصية فكرية للعمارة المعاصرة في الوطن العربي، وهو يرتكز على تطوير دروس من البيئة العمرانية التقليدية وتوظيفها في العمارة المعاصرة. هذا الاتجاه يلقى صدى واضحاً لدى المعماريين المعاصرين في المنطقة، وبشكل عام يتنازع هذا الاتجاه قطبان: **أحدهما** يتجه نحو التاريخي التقليدي، أما **الآخر** فيميل إلى التجريد. في القطب الأول هناك كثير من المحاولات التي توظف العناصر التقليدية بصورة قريبة من تكوينها التقليدي ولكن بشكل منفرد يفصلها عن باقي العناصر المعمارية في واجهة المبنى التقليدي. ففي أحد المباني في مدينة الدوحة بقطر امتزج برج الهواء ذو الشكل التقليدي مع طراز إسلامي مملوكي. التكوين بشكل عام يربط المبنى بالخصوصية المحلية عبر الأبراج الممتدة عن كتلة المبنى، كما يربطه بالإطار الثقافي العام الذي يجد من التاريخ الإسلامي مصدراً له. هذه الرغبة في مزج عناصر تاريخية مختلفة في مبنى واحد تستقى مبادئها من الموقف المعياري للتاريخ، وهو اتجاه يقترب كثيراً من مدرسة ما بعد الحداثة التي تمزج عناصر تاريخية من عصور مختلفة في مبنى واحد. أما القطب الآخر فكما قلنا فيه تجريد للعناصر التقليدية، وهو اتجاه يوظف التقنية العالية لعكس صور بصرية ذات عمق ثقافي كما هو حاصل في العديد من المباني في مدينة دبي (برج العرب والجميرة بيتش ونادي الغولف وغيرها) وهي في مجملها تخاطب حياة البحر والغوص التي كانت تشتهر بها المنطقة، عن طريق محاكاة المركب أو جزء منه في تصميم الشكل الخارجي للمبنى. وسواء كانت هذه المحاكاة موفقة أو ساذجة، فهي

---

(٧٢) فرامبتون، «المكان = الشكل والهوية الحضارية».

تعكس الرغبة في صناعة هوية معمارية تستمد جذورها من الماضي.

أحد الدروس المهمة التي يمكن أن نستخلصها من دراسة ثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة هو حتمية إرضاء القيم الجماعية ومخاطبة هذه القيم بصرياً وفراغياً للحصول على عمارة مقاومة قادرة على عكس الهوية الثقافية المحلية. فالتبعات السلبية التي قد تنتج من النزعة الفردية في التصميم المعماري وتجاهل القيم الجماعية، يمكن أن نراها في المشروع السكني الذي صممه المعماري المعروف ليكوربوزييه عام ١٩٢٥ بالقرب من بوردو، فقد حاول ليكوربوزييه صناعة مبنى شاعري وتجاهل القيم الاجتماعية والجمالية للسكان المحليين، مما أدى إلى قيام السكان بتغييرات كبيرة للمشروع بعد تنفيذه لإرضاء تطلعاتهم والتعبير عن هويتهم[٧٣]. هذا ما يؤكده روبرت فنتوري (Robert Venturi) (معمار ومنظر بارز، اعتبره النقاد رائداً لعمارة ما بعد الحداثة بعد كتابته لكتابه **التعقيد والتناقض في العمارة** (١٩٦٦) الذي أسس لهذه المدرسة) الذي أشار إلى أهمية قيم وذوق العامة في إنتاج عمارة ناجحة، وينطلق فنتوري من اعتقاده أن نظرتنا إلى العمارة يجب أن تبدأ من الخلف، من التاريخ والتقاليد حتى نسير بها إلى الأمام[٧٤]. لذلك أول شيء يجب أن يتعلمه المعماري هو فهمه للإطار الثقافي للمجتمع الذي يصمم من أجله، واحترامه لهذا الإطار لا بد من أن يصنع من عمارته عمارة جماهيرية تلامس القيم المشتركة وتعكس الذاكرة الجماعية.

ولأن أهمية الهوية المعمارية تنبع من أن صناعة الجديد كل مرة ليست فقط غير مجدية بل مستحيلة أيضاً، لذلك فإنه يجب علينا أن نتعامل مع الممكن، أي أننا نستطيع أن نصنع الشيء نفسه ولكن برؤية جديدة تجعلنا نرى في ما نصنعه شيئاً جديداً باستمرار[٧٥]. على أن السؤال هو كيف نستطيع أن نقرأ الجديد في الشيء نفسه؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تتضمن المقدرة على التوازن، ونستطيع أن نقول انها تكمن في الإبداع في التوازن بين الماضي والحاضر وبين الثابت والمتغير. هذه المقدرة لا يمكن أن تتحقق من جانب المعماري فقط، بل الأهم من ذلك يجب أن يسعى لها الجمهور المستخدم والمتذوق للعمارة، فلو أن الجمهور تفاعل مع صناع العمارة، فسوف يؤدي ذلك إلى تطور عمارة ذات مضامين ثقافية متعددة.

إن ما نود أن نقوله هنا إنه مهما تعددت المدارس الفكرية التي تنادي بصناعة الهوية المعمارية فإن تشكيل الوعي المعماري لدى الناس هو الوسيلة الفاعلة لبناء هوية معمارية لأننا بذلك سوف نتحول من فرض الهوية أو صناعتها بالقوة إلى تبنيها بشكل جماعي. وكما ذكرنا هناك أربعة مستويات تنتقل من خلالها الأشكال المعمارية من مستوى للهوية إلى آخر إلى أن تصل إلى أقصى مستوى لها، أي أن تعبر هذه الأشكال

---

(٧٣) Charles Jenks, «The Architectural Sign,» in: Geoffrey Broadbent, Richard Bunt and Charles Jencks, eds., *Signs, Symbols, and Architecture* (Chichester [Eng]; New York: Wiley, 1980), p. 112.

(٧٤) Robert Venturi, Denise Scott Brown and Steven Izenour, *Learning from Las Vegas* (Cambridge, MA: MIT Press, [1972]), p. 7.

(٧٥) Herman Hertzberger, «Architecture for People,» *Architecture and Urbanism (A + U)*, no. 75 (March 1977), pp. 126-127.

عن الهوية المعنوية الجماعية. ولو نظرنا إلى محاولات صناعة الهوية في المدينة الخليجية المعاصرة نجدها لا تتعدى مخاطبة الهوية الحسية الجماعية، وهي هوية مقبولة جداً معمارياً. وهذا ما جعل بعض العناصر المعمارية التقليدية مرنة جداً في اندماجها مع الأشكال الجديدة. إذاً نحن أمام فرصة حقيقية لاكتشاف عناصر معمارية أخرى تحمل درجة المرونة ولديها القدرة نفسها على الاندماج مع الأشكال الجديدة، وذلك من خلال دراسة البيئة العمرانية دراسة إثنوغرافية لفهم الآليات التي حاول بها ساكنو المدينة الخليجية توطين الأشكال الجديدة وتقريبها إلى الصور الذهنية التي في مخيلتهم. هذه الدراسة المستقبلية ستتيح لنا إمكانية تطوير لغة أو مفاتيح للغة معمارية محلية عن طريق معرفة أكبر بتحول العناصر المعمارية من مستوى للهوية إلى آخر خلال تجربة التغير التي مرت بها المدينة الخليجية. وبهذا يمكننا أن نتوقع المستقبل لبعض العناصر المعمارية أو على الأقل سوف تكون الفرصة مهيأة أكثر لتشكيل الوعي المعماري لدى الناس ودفعه في اتجاه يضمن تحقيق التواصل الثقافي للمدينة العربية بشكل عام، والمدينة الخليجية بشكل خاص □

صدر حديثاً

مستقبل النفط العربي

د. حسين عبد الله

يكتسب هذا الكتاب أهمية قصوى في الوقت الحاضر، حيث يعمّ الاضطراب سوق النفط العالمية، وكذلك بحكم القيود التي تحملها اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية، أو نتيجة للاهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وما تمخض عنه من اتفاقيات دولية تهدد الصادرات النفطية، مثل بروتوكول كيوتو. ويؤكد الكتاب أن الاستثمار الأمثل للثروة النفطية وإدارتها يمكن أن يكونا نقطة الانطلاق على طريق التنمية العربية المتكاملة، والمتواصلة في ظل سياسة نفطية منسقة عربياً. ويدعو الدول النفطية في المنطقة العربية إلى تنسيق سياساتها الإنتاجية والتصديرية مع إيران وفنزويلا بما يدرأ عنها الأضرار الناجمة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وخصوصاً أن درجة التركز، خلال المستقبل المنظور ـ كما يتنبأ مؤلف الكتاب ـ لا تتجه إلى الارتفاع في الإنتاج العالمي للنفط فقط، بل تتجه إلى الارتفاع أيضاً، وبدرجة أكبر، في الصادرات النفطية، وأن إجمالي العجز في احتياجات العالم من النفط يتوقع أن تقوم أوبك بتوفيره..

٣٣٠ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

النمطية بين تاريخ العمارة ومنهجية الإبداع

سعاد ساسي بودماغ
أستاذة مساعدة بمعهد الهندسة المعمارية بجامعة منتوري، قسنطينة ـ الجزائر.
زغلاش حمزة
أستاذ تاريخ العمارة بجامعة ستيف ـ الجزائر.

«إن الزمن الذي يفصل بيننا وبين البرهة التي يتصل فيها الماضي بالتاريخ يتقلص أكثر فأكثر نظراً لأن الحداثة تقوم في غالب الأحيان على دحض الماضي القريب، وأن هذا الأخير لا ينتمي بعد للتاريخ. لمدة قصيرة، يرتد الاقتناع بصورة أسرع. في أوروبا قامت العمارة الحديثة على رفض تاريخ القرن التاسع عشر، في حين قام الميل الكلاسيكي باختلاف اتجاهاته في العشرينيات ما بعد الحرب وبعد الحداثة على رفض الحداثة: كلما نأى الماضي، قل رفضه، ومنشآته لا تزعج عالم تصورنا لأننا ننظر إليها من منظور تاريخي...» ـ فرانز فوج[1].

مقدمة

في عصر أصبح إيقاع الحياة فيه سريعاً ومتلاحقاً، تقلص فيه الزمن أمام الاستهلاك المفرط، استهلاك مادي ومعنوي، حيث تبلى الرموز والمصطلحات قبل أن تقنن وتدون، وتموت الأفكار قبل أن تنضج وتثمر، ويعود المعمار إلى نقطة الصفر في التكوين والتفكير المعماري مستحضراً الماضي لتعزيز أزمة العمارة المعاصرة. لقد نبش المعماريون دورياً في العمارة القديمة، مثلهم مثل المؤرخين، وكأن الغرض دوماً البحث عن معالم الكمال الدائم فيها، تلك المعالم التي صيغت في قواعد جمالية تركيبية مثالية. لكن الماضي المعماري لم يكن يتعدى العمارة الأثرية، الأمر الذي أضفى على تاريخ العمارة نوعاً من الجماد والخلو من الحيوية لفرط الرجعية والتحيّز فيه. إلا أن النصف الثاني من القرن السالف شهد تغيرات مهمة في مناهج قراءة وتدوين العمارة التاريخية كانت سبباً في نقد المعماريين للمنهجية التحليلية التقليدية لتاريخ العمارة التي اعتمدها المؤرخون في السابق. فبعد الوصف الشغفي المولع بكل ما يمت إلى ماضي العمارة البعيد، برز تصور علماني عقلاني يدعي البراغماتية والموضوعية (Pragmatism and Objectivity) في نظرته وتحليله

(١) Franz Fuëg, *Les Bienfaits du temps* (Suisse: Presse polytechnique romande, 1985), p. 139.

لتاريخ العمارة، غير أنه كان مجرداً من كل الانفعالات التي يثيرها صدق الأحاسيس في التعامل مع العمارة كنتاج ثقافي إنساني حي. واجه هذا التصور تياراً فكرياً نقدياً ظهر في الربع الأخير من القرن العشرين يحث على الثورة على المناهج والرؤى التقليدية للعمارة وتاريخها، وعلى تجديد التصور تحت ضوء فكر نقدي فلسفي يدفع بالعمارة وتاريخها إلى الحياة. أسئلة عديدة طرحها هذا التيار في ما يخص تاريخ ونظريات العمارة منها: ما هي طبيعة اهتمام المعمار المعاصر بتاريخ العمارة؟ ما هي دوافعه وأهدافه؟ هل هو فعلاً تصور متجدد؟ وفي ما يكمن تجدده؟ وما هو الشيء الذي يختلف فيه المعمار عن المؤرخ من جهة النظر في تاريخ العمارة وتحليل العمارة التاريخية؟ تنطلق هذه المقالة من هذه الأسئلة للبحث في تطور علاقة المعمار بتاريخ العمارة مع التطرق إلى مفهوم الزمن والزمنية، وللنظر في أفكار بعض المعماريين الذين عكفوا على تحليل تاريخ العمارة ضمن سياق المنظور النقدي الحديث وأدواته. وتركز هذه الدراسة بالتحديد على مفهوم النمط (le type) ببعديه المعماري والاجتماعي وعلى الدراسات المتعلقة به، حيث إن العديد من منظري العمارة يعتبرون النمط نتاجاً تاريخياً تبلورت فيه المعرفة والخبرة الإنتاجية، ويحاولون استعماله كآلية في عملية بناء الفكر المعماري الحديث بما يتضمن ذلك من تنظير ولغة وفعل معماري.

النمط المعماري كظاهرة ثقافية تاريخية

يحتل النمط (Le type) صدارة الأبحاث في تاريخ العمارة. وفي مجالات تاريخ ونظريات العمارة تم تداول واستعمال هذا المفهوم حتى تم استهلاكه، ثم أعيد تداوله دورياً بمناهج مختلفة ولأهداف متجددة أهمها استعماله كأداة نظرية لتحريك إنتاجية العمارة وكأداة تصميمية ذات محتوى وتكوين تاريخي. ففي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ظهر العديد من منظري العمارة الذين نادوا بالتصنيف الشكلي لدراسة وتحليل العمارة المحلية كمنهجية لدراسة العمارة. ومن رواد هذه المنهجية المنظر الفرنسي كواترمير دي كونسي (Quatremère de Quincy)[٢]. عرّف كونسي «النمط» على أنه «الشكل الأولي المبسط»، أي النواة الشكلية التي تنطلق منها التطورات والتحولات المنتجة للعمارة المحلية بمختلف ألوانها. ولتميزه من النموذج (le modèle) الذي يكون خاصاً ومحدداً، يصف كونسي «النمط» على أنه عام وإيحائي. وفي حين يرى كونسي أن النمط بشكل عام يميز صنفاً من الموجودات المعمارية مرتبطاً بمزيج معين من الممارسات الاجتماعية، فإنه يعتبره أيضاً على أنه نتاج جوهري معين ذو زمانية محددة مرتبطة باستمرارية التركيبات الاجتماعية في فترة ما قبل الثورة الصناعية في أوروبا. من منظور عام يمكن اعتبار «النمطية» (typologie) على أنها «علم الأنماط» أو «المنهجية البحثية التي تتناول النمط كموضوع دراسة تحليلية»، كما يمكن اعتبارها أداة تطبيقية بالنسبة للمعرفة المعمارية. وفي بعض الأحيان يجري خلط في استعمال المصطلح عندما تستبدل المنهجية البحثية بالنمط نفسه، ويتم دمج المعنيين بحيث تعطي العملية التحليلية تسميتها لموضوع التحليل ذاته.

---

(٢) Quatremère de Quincy, *Dictionnaire de l'architecture* (Paris: Art type, 1796).

تشغل النمطية مركز جدل قائماً بين المعماريين وعلماء الاجتماع أساسه طبيعة وأبعاد علاقة العمارة بالمجتمع وممارساته. لقد اتضح للباحثين منذ الستينيات من القرن السالف أن فهم هذه الطبيعة ـ كشرط أساسي للتعامل مع رموز العمارة وأشكالها ـ يستلزم تصنيفاً دقيقاً يسمح للمعمار بتحليل صيرورة العمارة والتحقق من توافق العمارة مع طبيعة مستعمليها. وقد يبدو لنا في أول وهلة أن أهداف الدراسات النمطية محصورة في البحث المنهجي الترتيبي الفحصي للعمارة، إلا أننا لو أمعنا النظر في الطروحات حول إشكالية المسكن بأنواعه وما تتضمنه من نقاش قائم حول التحولات التي أصابت النظم الاجتماعية المعاصرة، وفكرة ضرورة استحداث نمط يتلاءم مع الأنماط المعيشية الجديدة ـ الأمر الذي يقودنا إلى صميم الجدل القائم حول إشكالية العلاقة بين التراث والحداثة ـ يتضح لنا أن الموضوع أعقد مما يبدو لنا في الوهلة الأولى. أسئلة جوهرية تطرح نفسها هنا: هل بإمكان المعمار استحداث نمط مطابق للمجتمع الحديث؟ وهل تغيّر المجتمع حقيقة إلى درجة وجوب اختراع نمط جديد؟ تبرز هذه الأسئلة تأثر مواقف المعمار في عملية التصميم والإبداع بتصوره لطبيعة النمط وعلاقته بالاستمرارية التاريخية من جهة، وبتصوره لعلاقة النمط بالأحوال الثقافية من جهة أخرى. ولفهم الإشكالات المطروحة هنا لا بد من التوجه إلى أعمال بعض علماء الاجتماع البارزين.

يتأثر المعمار في عملية التصميم والإبداع بتصوره لطبيعة النمط وعلاقته بالاستمرارية التاريخية من جهة، وبتصوره لعلاقة النمط بالأحوال الثقافية من جهة أخرى!

يميّز عالم الاجتماع هنري ريمون (Henri Raymond) ثلاثة أساليب متباينة لتصور مفهوم النمط المعماري[٣]: **أولها** يعود إلى وجود فكرة عامة للنمط، بمعنى أنه سواء في العمارة أو في العلوم الاجتماعية فإن للنمط وجوداً مادياً ملموساً مرتبطاً بأحوال الوجود الإنساني، وأن النمطية تهدف إلى توضيح إمكانية تجريد ظاهرة واقعية للإلمام بخصائصها ومكوناتها. ويدرج ريمون تحت هذه الفكرة مفهوم «النمط الثقافي» المنسوب للعمارة والذي يربط بين الأشكال المعمارية من جهة، وبين الواقع الاجتماعي من جهة أخرى. نذكر على سبيل المثال هنا تصنيف المسكن الفرنسي أو المسكن الانكليزي أو العربي كأنماط معمارية سكنية متميزة ومختلفة. أما الأسلوب **الثاني** لتصور مفهوم النمط فهو ضمن إطار التاريخ، أي النمط المعماري في التاريخ. فتاريخ العمارة يتمثل في فيض من التشكيلات أو الأنماط المعمارية شبيه بما يقدمه تاريخ الفنون التشكيلية في مجاله (حتى ان استقلالية الأول عن الثاني وعن أساليبه حديثة العهد). هذا التصور يطرح أشكالاً متتالية زمنياً يعجز المؤرخ والمعمار في كثير من الأحيان على إيجاد حبل وصل بينها أو قاعدة تدرج أو تحول

(٣) Henri Raymond, «Le Type architectural: Une Question toujours d'actualité,» papier présenté à: *Recherches sur la typologie et les types architecturaux: Actes de la table ronde internationale*, organisée par Jean-Claude Croizé, Jean-Pierre Frey, Pierre Pinon au Centre de recherche sur l'habitat, unité associée au Centre national de la recherche scientifique; Ecole d'architecture de Paris - La Défense, les 16 et 17 mars 1989 ([Paris]: L'Harmattan, 1991), pp. 8 et 11.

الشكل وتوابعه، وذلك لعدم وضوح منحى التحوّل ومواطن الانتقال بين النمط والآخر. يعقب ريمون هنا أن فائدة النمط ضمن هذا الإطار تقتصر على تسليح المتأمل أو الباحث والمؤرخ بأداة تساعده على دعم آراء مسبقة، ويضرب مثلاً على ذلك اعتبار الثورة الثقافية سبباً في قلب الموازين بالنسبة لتصور العمارة إبان فترة العبور من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر، إذ يعد النمط التاريخي المنتج آنذاك تجسيداً قوياً وواضحاً للقطيعة والتجديد. أما الأسلوب **الثالث** فهو يتميز من الأولين في كونه ـ على عكسهما ـ لا يستثمر المعلومة التاريخية، وإنما يستعمل أساساً لأغراض تصنيفية، ترتيبية، عرضية بحتة.

يبحث ريمون في تحليلاته للنمط المعماري التاريخي عن أداة استدلالية توضح عملية إنتاج المكونات المعمارية نظراً لعجز التاريخ المعماري عن تفسير ظهورها. ففي تمييزه للنمط الثقافي عن النمط المعماري يُعرف ريمون النمط الثقافي بأنه مجموعة المكونات الفضائية أو المكانية المطابقة للنماذج الاجتماعية أو الثقافية المشخصة لكل أو لأجزاء مجتمع معين شرط أن تكون هذه المكونات معروفة من قبل السكان ذاتهم. كما يضيف على هذا أن التمثيل البياني للمكونات وحده لا يكفي وأنه يجب اصطحابه بجوهر اللغة التعبيرية الاجتماعية المتعلقة بالسكن والتي هي أساس فهم أحداث المكان وإنتاج المعنى[٤]. ولتوضيح الدور الجوهري الذي يلعبه النمط في الربط بين المجتمع والعمارة ضمن العملية الإنتاجية يستخدم ريمون مفهوم «التبادل» أو «المقايضة» (commutation) بين العمارة والمجتمع، حيث يلعب النمط دور «المبادل» أو «المقايض» (commutateur) الذي يسمح بتبادل أو مقايضة المعاني. فبوساطة النمط يتم العبور والتنقل بين معجم رموز المجتمع بممارساته واعتقاداته ومعجم رموز العمارة من تشكيلات مادية وتنظيمات فضائية، الأمر الذي يفعّل عملية الاتصال بين المعمار ومجتمعه. وهناك من يشاطر هنري ريمون الرأي في اعتبار تاريخ العمارة وتطورها تابعاً لإيقاع أزمات التبادل نفسها، أي للتغييرات في الظروف الاجتماعية نفسها التي تقتضي ظهور نمط أو وسيط تبادلي جديد، حيث يصبح تاريخ العمارة تاريخاً لظهور الأنماط وتطورها.

وعلى الرغم من توضيحات ريمون تبقى أهم نقاط الاستفهام المطروحة ضمن مفهوم النمطية المعمارية ألا وهي علاقة فعل العمارة بالظاهرة الاجتماعية وإشكالية الدمج بينهما موضع جدل[٥]. فقد أثار المنظر الفرنسي فيليب بودون (Philippe Boudon)، مثلاً، فرضية استقلالية العمارة عن المجتمع وممارساته الحياتية من خلال طرحه العقلاني والعلماني للموضوع[٦]. ومن خلال انشغالاته التنظيرية وتحليلاته الابستمولوجية حاول بودون أيضاً تسليط الضوء على أهمية هذه النقطة، فخلص من

---

(٤) Henri Raymond, *L'Architecture, les aventures spatiales de la raison*, Alors; 4 (Paris: Centre Georges Pompidou, Centre de création industrielle, 1984), pp. 46-54.

(٥) فعل العمارة الذي يعرفه ابن خلدون بصنائع العمران بحيث يشرح «... أول صنائع العمران الحضري وأقدمها وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى...». أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، [د. ت.]).

(٦) أما فيليب بودون فهو يطلق عليها اسم «Poietique». انظر: Philippe Boudon, «Le Type architectural: Social ou poietique,» papier présenté à: *Recherches sur la typologie et les types architecturaux: Actes de la table ronde internationale*, pp. 34 et 41.

تحاليله للدراسات النمطية على أنها تنطوي على تباين كبير في عملية الوصل بين الخلفية الاجتماعية التاريخية وبين الموجود المعماري. فبالنسبة لألدو روسي (Aldo Rossi) الذي قام في سنة ١٩٧٩ بإدخال مفهوم النمطية القائم على استرجاع بعض العناصر الدائمة لإدماجها في عمليات تصميمية عمرانية ومعمارية، يلفت بودون النظر إلى أن اهتمام روسي بالمؤرخين كان اهتماماً عابراً يقتصر على السعي لبناء ما سماه بـ «عقيدة» في العمارة. ويعقب بودون على هذا الأسلوب في التعامل مع النمط بأنه متى جرد النمط من محتواه التاريخي تحول إلى مجرد اختزال يمثل نموذجاً شكلياً تقوم عليه العمارة المقترحة كما في كتاب **عمارة المدينة**[٧]. كما يرى بودون أن طروحات ريمون تتطلب من النمط أن يكون بالدرجة الأولى مفهوماً تحليلياً للنتاج المعماري وفق منظور اجتماعي دون التدقيق في صنع العمارة ذاته. وفي تحليله لنظرية ريمون يبرز بودون تناقضاً أساسه التشويش في مفهوم النمط وعدم الدقة في تعريفه، وذلك من جراء الدمج بين ما هو اجتماعي وما هو شكلي. وهو يرى بأن النمط المعماري إما أن يكون مختلفاً تماماً عن النمط الثقافي إلى درجة تستلزم البحث عن كيفية وصلهما، الأمر الذي يقتضي تحديد النمط المعماري تحديداً مستقلاً، وإما أن يكونا هما الشيء نفسه عندها تصبح إشكالية الوصل غير مطروحة أصلاً.

أما في ما يتعلق بطرح ريمون للنمط المعماري على أنه «المبادل»، فإنه يركز على دور النمط في الآلية الإنتاجية الاجتماعية الثقافية للأشكال المعمارية. لكن فيليب بودون في المقابل يلتمس تعريفاً دقيقاً دقة التنظير العقلاني الابستمولوجي الذي يدعم تحليلاته، مقترحاً الانحياز لنظرية دوفيليي (C. Devillers) كحل للإشكالات التي تطرحها تصورات ريمون. ونظرية دوفيليي ترى في النمط «تجريداً لخواص مكانية مشتركة لدى صنف من البناءات تكون بمثابة تركيبة يتوافق فيها الفراغ المصمم (espace projeté) مع القيم التي يمنحها له المجتمع الذي صمم الفراغ لأجله»[٨]. ويتساءل بودون هنا عما إذا كان هذا التوافق المقترح ناجماً عن إدراكنا للممارسات الاجتماعية في المكان، أم عن إمكانية تنظير هذا الإدراك أثناء العملية التصميمية في غياب الممارسات ذاتها، وذلك لأن تصور المعمار النظري للممارسات الاجتماعية قد يختلف في مرحلة التصميم اختلافاً كبيراً عنه في محيط العمارة المنشأة. بهذا التساؤل يفصل بودون بين العمارة المنتجة وفق تصميم واع ومقصود، وبين النتاج الاجتماعي والثقافي العفوي، مميزاً بذلك بين عملية الإبداع التصميمي وعملية التملك ضمن تجربة الحياة اليومية من جهة، وبين إدراك المجتمع للمكان الاجتماعي وإدراك المصمم المعماري للمكان نفسه أثناء العملية التصميمية التنظيرية والتجريدية من جهة أخرى[٩]. هنا يشير بودون إلى ضرورة الفصل ضمن

---

(٧) يعد الدو روسي من أكثر المعماريين تعاملاً مع النمط على الصعيدين المعماري والعمراني. انظر:
Aldo Rossi, *L'Architecture de la ville* (Paris: Equerre, 1978).

(٨) C. Devillers, «Typologie de l'habitat et morphologie urbaine,» *Architecture d'aujourd'hui* (Paris), no. 174 (1974).

(٩) لقد تعرض نظير أبو عبيد إلى هذا الموضوع بإسهاب في: نظير أبو عبيد، «المشهد المكاني كمفهوم سلوكي بيئي في تحليل التواصل ما بين العمارة والمجتمع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٢٧ ـ ١٣٩.

مفهوم النمط بين ما يخص العملية التصميمية المعمارية التي يراها واعية عقلانية معرفية علمية (Poïetico-architecturologie) وبين ما يخص الخلفية التاريخية والاجتماعية العفوية المدركة بالممارسة، مؤكداً عدم إمكانية استعمال التاريخ كمادة أولية لصنع العمارة وفق استقلالية تامة[١٠]. هذا يقودنا إلى التساؤل عن طبيعة ما يحدد مكونات النمط، أهي جدارة المعمار والرغبة الواعية بفعل التصميم؟ أم هي الخلفية التاريخية والممارسات الاجتماعية التي تكمن وراء وجود هذه العمارة كمنتج عفوي ضمن منتجاتها الثقافية؟ كما نتساءل في ما يخص وعينا لمكونات النمط، هل ندركها من خلال نظرة المحلل المتفحص؟ أم من خلال مشاركتنا في الإدراك الجماعي لعمارة مجتمعنا ووعينا بخصوصيتها؟ وهل يمكن حقاً أن يكون هناك تناقض بين إدراك المعمار وإدراك مجتمعه للنتاج المعماري نفسه، مع افتراض أن المعمار ينتج عمارة من أجل المجتمع الذي يعيش فيه وتلبية لمتطلباته ومطابقة لتصوراته واعتقاداته؟

إن المعمار الفرد عاجز عن الانتماء والتنحي لو لم يكن التواصل الزمني مضموناً ومصاناً في الذاكرة الجماعية التي بإمكانها الحفاظ حتى على أشكال موروثه فقدت قيمتها الاستعمالية في الممارسات الحياتية اليومية.

بغض النظر عن إشكالية علاقة المعمار بمجتمعه، يمكننا ببداهة استنتاج دور المجتمع الأساسي عن طريقة ذاكرته الجماعية في الحفاظ على الأشكال والمنتجات المعمارية واستمراريتها، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى ظهور أنماط تاريخية متعددة. فشخص المعمار الفرد عاجز عن الانتماء والتنحي لو لم يكن التواصل الزمني مضموناً ومصاناً في الذاكرة الجماعية، التي بإمكانها الحفاظ حتى على أشكال موروثة فقدت قيمتها الاستعمالية في الممارسات الحياتية اليومية. وهذا ما حدده فراي (J.P. Frey) كأساس للمنهجية النمطية التي تنطلق من مفهوم التلقائية أو العفوية في الممارسات الاجتماعية، بحيث تكون هذه الأخيرة بديهية واضحة للعامة بارزة في التعبير اللغوي المتداول عند المجتمع نتيجة للحس المشترك بتصنيفه للأشياء والسماح لها بالرسوخ في الذاكرة الجماعية الثقافية. يقترح فراي أن يتخذ المحلل هذه النمطية العفوية كمادة أولية خام، يقوم بتحليلها تحليلاً مفصلاً وترتيبها، لبناء نمطية موضوعية علمية وعملية تفيد المعرفة والإنتاج في العمارة[١١]. وتكمن محدودية المنهجية النمطية، على رغم ما ورد فيها من تحاليل ودراسات، في نقاطها الغامضة التي يعود سبب الغموض فيها إلى ارتباطها بالبعد الزمني وتأثيراته التي تطرح

---

(١٠) أطلق سامر عكاش على هذه الاستقلالية التي تنشدها العملية التصميمية «الاستقلالية الوهمية» بحيث يشرحها بانها«... كيفية إدراك المبنى كشيء مستقل بذاته يجسد من جهة مجموعة محددة من العلاقات الهندسية والفراغية، ومن جهة أخرى احتياجات وظيفية ومبادئ جمالية ومعاني رمزية واجتماعية معينة، وذلك بمعزل عن الممارسات الحياتية اليومية التي تجري أو يمكن أن تجري داخله وخارجه وعن اهتمامات الأفراد التي تربطهم بالمبنى علائق متباينة». انظر: سامر عكاش، «تنظير العمارة وتجربة الحياة اليومية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩)، ص ٨٨ ـ ١١٢.

(١١) J. P. Frey, «Types d'habitat et pratiques de l'espace,» papier présenté à: *Recherches sur la typologie et les types architecturaux: Actes de la table ronde internationale*, p. 51.

إشكالية تقييم المعايير المستخدمة في عملية الترتيب والتصنيف وإمكانية تحديد التباين والاختلاف فيها بوضوح، كما تطرح إشكالية التمييز أو عدمه في ما هو مرجعي للتعريف بالنمط بين الممارسات الاجتماعية العفوية، والتغيرات الدخيلة على الثقافات الأصلية التي غالباً ما تكون مفروضة من المؤسسات السياسية أو الايديولوجيات الاستعمارية. إلا أن أهم المعضلات التي تطرح في بدء العملية التصنيفية هي صحة الألفاظ اللغوية والمصطلحات المستعملة للوصف والتصنيف، وبخاصة عندما يركز الباحث على فترات تاريخية بعيدة أو يتعامل مع مجتمعات غريبة عنه وعن ثقافته.

المعماري ومعادلة الزمن

مفهوم النمطية ينطوي على علاقة إشكالية بالزمن والتاريخ كتلك التي ينطوي عليها مفهوما الحداثة والاختلاف، وفي ما يلي سنتطرق إلى بعض تبعات ومقتضيات هذه العلاقة الإشكالية. فمن بين السبل للتفكير في الزمن وتصور أبعاده، الوعي باختلاف الأجيال، معرفة الآخر، المختلف عنا بانتمائه لزمن غير زمننا وجيل غير جيلنا ونمط غير نمطنا. والعمارة تعنى بكل أوجه الزمنية، سواء أكانت اقتصادية، أم ثقافية، أم سياسية أم فنية. وفي حديثنا عن الزمن بما فيه التاريخ نتعرض غالباً لنقيضين مهمين هما: الزائل والسرمدي، إنهما أكثر زوج كرر في الخطاب القائم على الجدل بين التراث والحداثة. فالحداثة تقدم تصوراً للوجود مبنياً على التغيير السريع والجذري، على زوال القديم والقطيعة مع الماضي ضمن مبدأ التجديد والدفع إلى ما هو حديث وأكثر اختلافاً. إلا أنه في الوقت نفسه يبقى الزوال شبحاً مخيفاً بالنسبة لطبيعة الإنسان، فالزائل ميت وفان. ولهذا بحثت الحداثة المعمارية بأسلوب غير مباشر عن معالم الجمال والكمال اللازمني، وصبت إلى نوع من السرمدية شبيه بما اعتاده الفكر الكلاسيكي كطريقة للوجود التاريخي. غير أنها لما أفرزت عمارة ترفض المحيط البيئي السابق لوجودها بما يتضمنه من ترسب تاريخي، بترت الأواصر مع التراث المعماري والثقافي للمجتمعات نجم عنه شرخ في تاريخ العمارة، وإيقاف التواصل زاد من حدة الشكوكية. فطور المعماري عقدة تجاه مفهوم الزمن والتاريخ أرهقته بالمخاوف الكابحة لإبداعه، كوساوس المفارقة الزمنية والزوال تاريخياً، فغدا يتأرجح في أقصى الحالات بين النفور من الموروث تارة، وتكديس الرموز المنسوبة للماضي البعيد طوراً، دون التمكن من ترسيخ دعائم العمارة المعاصرة في واقع غني بنتاج حضاري قوي وحي. وتحت ضغط تقييم ومحاكمة المجتمع والتاريخ، يحاول المعمار بغوصه في أعماق التاريخ مد عمره وإثراء عرفه وتقوية معرفته. فالالتفاتة المعاصرة للتاريخ، بوساطة النمطية أو غيرها، تأتي في صميم المراجعة التي يقوم بها المعمار بعد شوط زمني طويل من السلطة والانفراد بالقرار المعماري والعمراني، وتوهم السيطرة على مضي الحاضر وبرمجة المستقبل. فهو يحاول التسلح بمؤهلات قوية أساسها الشرعية التاريخية.

أكثر من ذلك، لقد تفطن المعمار لأمر أن الزمن لا يعني البلاء والزوال فقط، بل يعني أيضاً الحياة وخصوبتها، بإعادة تكوين الأشياء وتطويرها، وأن هذا يتم في صورة تراودنا وتدفعنا دوماً لمحاولة التحكم في صيرورتها. من هذه الحيثية لازمت عملية استقراء التاريخ والعمارة التاريخية إشكالية الخصوصية من جانب تكوينيتها وعملية

تفعيلها لإنتاج خصوصية معاصرة ذات رسوخ زمني ومكاني، الأمر الذي يصب مباشرة في تيار إشكالية التعريف ومفهوم الهوية. من هذا المنظور يربط المعمار التاريخ بعملية الإحياء، اعتقاداً منه أن تحديد ظروف التواصل وأسباب التغيير في مواطنه شرط لازم لاسترجاع الهوية الضائعة «وإعادة الخصوصية إلى سابق عهدها»(١٢). فكان النمط والنمطية أكثر المواضيع البحثية استقطاباً لاهتمام المعماري في تحليله للعمارة التاريخية.

ولقد اتضح للمعمار المعاصر أيضاً أن العمارة نتاج تاريخي لارتباطها بسابقيها وفاعليها وساكنيها، وهي زيادة على هذا تنتج بوجودها التاريخ بدءاً برواية منتجها، ثم رواية تأثيرها في سلوك مستعمليها بما تفرضه من ضغوطات ناجمة عن تشكيلاتها الفراغية. وقد اعتمد الفكر المعماري حتى السبعينيات من القرن الماضي عقيدة العقلانية (rationalism) في تنظير العمارة وفي تحقيق نوع من التوازن والاقتناع الفكري، بعدها انقلبت الأوضاع بالثورة على العقلانية والبحث عن حقيقة العمارة. قبل هذا الانقلاب كان تاريخ العمارة يقف عند القرن الثامن عشر ليمتد بعده إلى القرن التاسع عشر ويقلص الهوة الزمنية بين القرنين. في عام ١٩٧٤ أقيم مؤتمر في فرنسا تحت عنوان «عمارة: تنظير وتاريخ»، وكان بمثابة نقطة الانطلاق لموجة الأبحاث التي ميزت السبعينيات والتي سعت للوصول إلى معرفة خاصة بالعمارة عن طريق البحث في جوهرها. فكان التوجه نحو العمران بأشكاله ونحو الذاكرة المعمارية، في حين اعتبرت دراسة وتحليل العمارة التاريخية أكثر أنواع الدراسات فائدة بالنسبة للتنظير في العمارة، وبخاصة تلك التي تقوم على تجريد ما تستنبطه من التاريخ لبناء النظريات المعمارية.

وبعد عام ١٩٧٧ صدر العديد من الدراسات التي ركزت على تحليل الرصيد الوثائقي المتعلق بالأبحاث التنظيرية لأجل إقامة إبستمولوجية خاصة بالعمارة، إذ مالت الكفة لصالح الأبحاث التنظيرية باعتبارها الحل الأرجح لسر الإبداع والمعرفة المعمارية. ففي بحثه عن النظام المنطقي للعمارة ميّز المنظر المعماري نوربر شولز (Norberg-Schulz) بين البحث في العمارة والبحث في تاريخ العمارة، حيث حدد الأول وحصره في إطار الدراسات التي تصب بصفة مباشرة في العمل الميداني، بينما حصر تاريخ العمارة في تحليل الحلول المعمارية السابقة الوجود. ثم أضاف طرفاً ثالثاً مستقلاً عن الأولين وهو النقد المعماري الذي يعنى بتقييم الحلول الموجودة عوضاً من أن يشرح تطوراً تاريخياً(١٣). من جانب آخر كان إيجاد لغة وتعابير تتماشى مع التوجه المحدث للفكر المعماري المعاصر من أبرز المعضلات التي قابلها المعمار في تعامله مع تاريخ العمارة. على سبيل المثال، درس المعماري الإيطالي برونو زيفي (Bruno Zevi) صيرورة بناء اللغة المعمارية من القرن التاسع عشر إلى عصرنا الحالي متتبعاً علاقة العمارة بالتاريخ وأكد أن تقنين اللغة يحدد منطلقاً للنضج الفكري في تاريخ العمارة(١٤). ويطرح زيفي موضوع تقنين اللغة الحديثة كشرط أساسي حتمي للحديث عن العمارة المعاصرة

---

(١٢) بديع العابد، «الخصوصية الوطنية في العمارة العربية المعاصرة،» مجلة المدينة العربية، العدد ٥٥، ص ٢٧ و٢٣.

(١٣) Christian Norberg-Schulz, *Système logique de l'architecture,* Architecture + recherches; 1, 3ème éd (Liège: P. Mardaga, [1988]), p. 282.

(١٤) Bruno Zevi, *Le Langage moderne de l'architecture* (Paris: Dunod, 1991).

وفهم ورواية عمارة الماضي، تلك العمارة التاريخية التي شوهتها وزورتها الكلاسيكية حين استفردت بها وهيمنت بلغتها. ويشير زيفي إلى أن العمارة الحديثة تنطلق من منظور حديث ورؤية معينة لعمارة الماضي وهي الوسيلة الوحيدة لإيجاد التواصل الفكري واللغوي بين الأجيال، ويؤكد أن النظرة المجدّدة تفرز دائماً قراءةً جديدةً وتنتج تعبيراً حديثاً.

تاريخ العمارة بين المعمار والمؤرخ

نعود في الختام إلى النظر في تاريخ العمارة بين تحليلات المؤرخ وتنظيرات المعمار. فمن وجهة نظر المعمار يمكننا شطر المنظور التاريخي للعمارة إلى محورين أساسيين كلاهما له خلفيته واقتراحه المنهجي في التحليل التاريخي، على رغم اشتراكهما في البحث عن الحقيقة والمنطق في طيّات التاريخ وفق قراءة نقدية بعيدة عن الشاعرية والشغف والعاطفية المعهودة نحو الماضي. يستحوذ التاريخ على اهتمام المعمار في المحور **الأول** من باب معضلة الإبداع وعقمه والوعي بالعجز عن التحكم في صيرورة العمارة وفهم أسباب وجودها ومنطق تكوينيتها. يمكن رد هذا إلى الانشغال بتصميم العمارة من جهة، وباستعصاء القراءة التحليلية الصحيحة للعمارة التاريخية ضمن الأهداف التنظيرية والتعليمية من جهة أخرى. أما المحور **الثاني** فمنطلقه الرجوع عن التصور العلماني الحديث للمدينة وتكوينها والرغبة في إرساء نظرية التصميم الحضري كبديل للعمران التنظيمي الفاشل معمارياً وحضارياً. وفي كلتا الحالتين يُبرز المعمار عجز طريقة المؤرخ في تحليله التاريخي للعمارة، سواء أكان هذا عن طريق الوصف الأدبي أم السرد البياني التسلسلي (historiographic) اللذين يفقدان القراءة التاريخية قيمتها الكشفية العملية والفعالية للتحليل النقدي. فيأخذ المعمار على المؤرخ اقتصاره على وصف التحف والنصب المعمارية، كما يأخذ عليه طريقته في رواية العمارة كما تروى المغامرات الشخصية.

لا بد من تجديد المنظور التاريخي للعمارة، وتحديث النقد المعماري للعمارة التاريخية مع توحيد المرجعية للحكم على العمارة القديمة والحديثة بالمنظور نفسه...

يرجع بيار جولي (Pierre Joly) هذا إلى منهجية المؤرخ واعتقاده أن ذاتية المعمار وماضيه كافيان لإيضاح تكوينية العمارة وتفسير وجودها[١٥]. لكن من الخطأ حصر تاريخ العمارة في سيرة بعض المعماريين أو في وصف بعض المعالم الأثرية. كما يأخذ المعمار المعاصر على المؤرخ ميله في تحليلاته إلى التفسير والتحليل الشكلي الخاضع لتفكير قائم على نظرة مثالية، فالمتحف مثلا يصبح ذا محتوى إنساني يتطابق مع طراز عصر النهضة في حين أن الكنيسة ذات مضمون ديني يتلاءم مع الطراز الغوطي.

(١٥) Pierre Joly, «La Recherche en histoire,» *Cahiers de la recherche architecturale* (France), no. 13 (1983), pp. 26-33.

وفي واقع الأمر تعتمد العمارة بتعقيدها على وثائق ومواد دراسية ليست من طبيعة الوثائق نفسها المعهودة لدى المؤرخ في اختصاصه، بحيث تقوم كتابة التاريخ على النص المكتوب أساساً. لكن المؤرخ أمام تاريخ العمارة يجد نفسه في مواجهة الأشكال والتكوينات التي يعجز النص المكتوب عن الإدلاء بمدلولها، وبخاصة مع افتقاد اللغة المعمارية الملائمة للتعبير عنها. ولهذا فالمعمار يشترط مواجهة العمارة ذاتها كموضوع دراسة وتحليل باتخاذها المستند الأساسي اعتباراً أنه وثيقة ذات خاصية جوهرية، فمنهم من يذهب إلى القول ان هذه الخاصية لازمنية ولا علاقة لها بالخلفية التاريخية الاجتماعية. فالمعمار يأخذ على المؤرخ اهتمامه بالأحداث المعاصرة للمبنى أكثر من اهتمامه بالمبنى ذاته، بحيث يحصر تفسيرية تكوين العمارة في البيئة الاجتماعية بعيداً عن الدلالة المعمارية التي لا يمكن فصلها عن وجودها المادي. وأخيراً يتضح أن المؤرخ يعتمد في تفسيره لوجود العمارة على العلاقة بين الزمنية والسببية دامجاً بين تكوينية النتاج المعماري والسلالية التاريخية (la généalogie historique). بينما تدعو الطريقة التحليلية للمعماريين إلى السياق العكسي بحيث تشرح التكوينية انطلاقاً من السبب المعماري الذي لا يكشف عنه شيء خارج النتاج ذاته. وهذا يعود إلى وعي المعماري بوجود العمارة خارج نطاق تسلسل المنطق التاريخي، أي أن هناك علاقة وطيدة بين المنطق واللامنطق ضمن عملية الإنتاج المعماري وصنعه. ويرى برونو زيفي (Bruno Zevi) أن كل حركة إبداعية تحمل في طياتها ذوقاً ووجهة نظر يتأثر بهما كل من الناقد والمؤرخ فيبني كلاهما أحكامه على الأساس نفسه الذي يبنيان عليه تقييمهما لنتاج الماضي. وفي السياق نفسه يقول زيفي ان ضمير الفن المعاصر هو قاعدة كل تاريخ لفن ماض، الشيء الذي تفتقده العمارة في علاقتها بماضيها، وهذا هو الأمر الذي يستعجل تجديد المنظور التاريخي للعمارة وتحديث النقد المعماري للعمارة التاريخية مع توحيد المرجعية للحكم على العمارة القديمة والحديثة بالمنظور نفسه بعيداً عن الآراء الأكاديمية المسبقة □

الأفكار المعمارية وصيغ التعبير في التوجهات المعاصرة: رؤية في الاستراتيجيا

حازم راشد النجيدي

استاذ مشارك، قسم الهندسة المعمارية،
كلية الهندسة، جامعة العلوم التطبيقية ـ عمان.

مقدمة

تمر الممارسة المعمارية العربية في مرحلة حساسة في الوقت الحاضر. وتنبع خصوصية هذه المرحلة من قطبين رئيسيين محلي وعالمي. محلياً يزداد تأثير هاجس الهوية والتواصل مع الانفتاح. وعالمياً تتعدد الطروحات المعمارية مقارنة بفترة الاستقرار والتوحد نحو فكر الحداثة لعقود طويلة. والسمة الرئيسية للممارسة المعمارية العربية حالياً هي المفارقة.

المفارقة بين ما قصد تحقيقه وبين ما يتحقق فعلاً. القصد مترسخ حالياً، ويتركز حول تحقيق الهوية والتواصل مع الانفتاح على المعرفة الإنسانية بمداها الواسع؛ بعبارة مختصرة عالمية المعرفة ومحلية التطبيق. وعلى نقيض ذلك ما يتحقق فعلاً هو عودة إلى الاغتراب الذي عانته فترة الحداثة لعقود طويلة. الشكل المعماري يأتي مستنسخاً لما يحدث عالمياً أو ينغمس باستنساخ لمحلية مراجعه، وفي الحالتين يبقى أسير نفسه، بعيداً عن التواصل الإبداعي. إنه ينبع من لغة شكلية عالمية قابلة لكل الدلالات، وبالتالي لا تقول شيئاً عن الظرف التصميمي، أو ينبع من لغة محلية كل رسالتها هي دلالة على عائديتها التاريخية[1].

المفارقة هنا تتحقق بين فكر يستهدف التواصل بمداه العميق (لإطار السياق العام ولإطار خصوصية الظرف التصميمي) وتطبيق يفقد أصلاً القدرة على التواصل (بخلقه لغة ورسالة في آن واحد) أو بتحقق الإشارة لدلالة عامة (الانتماء لتراث معين)، قد تكون هي نفسها محدودة الأهمية بالمقارنة مع مجال الدلالة الأوسع الذي يشمل مجمل المفردات التي تعبر عن خصوصية المشكلة التصميمية. ضمن هذا الإطار تبرز تعليلات متعددة لهذه المفارقة، لكن يبرز من أهمها غياب الوضوح عن الاستراتيجية. عدم الوضوح هذا هو ما

(١) رفعة الجادرجي، **حوار في بنيوية الفن والعمارة** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥).

يعلل التوجه في أحيان كثيرة لاستنساخ الأشكال التي أفرزتها الطروحات المعاصرة في العالم بدلاً من توظيف فحوى الفكر على مفردات الواقع بالتطبيق العملي.

ما يبدو مهماً الآن هو إزاحة التفكير المعماري ليشمل استراتيجية الخلق وفق النظريات المعاصرة بدلاً من الاقتصار على ترديد عموميات هذه الطروحات فحسب. في ضوء ذلك ستحاول هذه المقالة التركيز على الاستراتيجيا التصميمية في مرحلة بناء الأفكار المعمارية ومرحلة التعبير عن هذه الأفكار. إنها تركز بداية على تحديد إطار نظري عام عن مفهوم الفكرة المعمارية. إنها أيضاً تستند إلى النظر للعمارة كلغة للتواصل والنظر للنتاج المعماري كعمل إبداعي هدفه إيصال رسالة متفردة باستثمار سياق اللغة العام. في ضوء ذلك فإن نقطة الارتكاز في العمل المعماري تكون في الرؤية التي يحاول المصمم عكسها من خلاله. هذه الرؤية هي ما يمكن تحديده بالفكرة المعمارية (Architectural Concept)[٢].

إن تفرد العمل المعماري، في ضوء هذه الطروحات يبدأ بفكرته، وأما الشكل فإنه يلتقط هذا التفرد بمقدار دقته بالتعبير عنها. هذا الربط بين الفكرة والشكل هو ما ميز الطروحات المعمارية لما بعد الحداثة والتفكيكية. إنها رأت في الشكل وسيلة للتعبير وليس هدفاً بحد ذاته. هذا الربط بين الشكل والفكرة هو ما ميز أيضاً معايير تقييم الشكل في هذه الطروحات من تلك في ما سبقها.

إن تقييم جودة الشكل كإطار عام للتصميم يتم من خلال دقته بالتعبير عن شيء خارجه (الفكرة أو سبب الشكل) وليس من خلال تمثيله أو تحقيقه لجملة من خصائص ومعايير شكلية اتفق على جودتها مسبقاً. وعمارة ما بعد الحداثة والتفكيكية تزيح التفكير بالتقييم من مجال الشكل وحده إلى مجال علاقته مع سبب يسبقه أو فكرة يراد تحقيقها من خلاله، على الرغم من أن هذا الالتقاء العام يرتبط بافتراقات في مجالات محددة. هذه المجالات تخص وضوح المعنى في الأولى واهتزازه بشكل عام في الثانية. هذا الاتجاه العام يستند إلى رؤية محددة للجمال ترتكز ليس على العمل نفسه، بل على علاقته بالمتلقي[٣]. التركيز على العمل بحد ذاته انسحب من رؤية مفادها أن جمال الشكل يقاس بمدى تقمصه وتحقيقه لمعايير الشكل الجميل السابقة له كالتناسب والنقاء والتوازن وغيرها. والتركيز على العلاقة بين العمل والمتلقي يرى جمال الشكل بمدى لامباشرية فهمه وبمدى فسحة التأويل التي يخلقها المتلقي في علاقته مع الشكل[٤].

أولاً: مفهوم الفكرة المعمارية

في ما يخص الرؤية تجاه الفكرة المعمارية فإنها في الأعمال البارزة لا تشكل انعكاساً أو تعبيراً عن ذات المصمم من ناحية، ولا تعبيراً موضوعياً مباشراً عن مفردات

---

(٢) M. Gandelsonas and M. David, «On Reading Architecture,» in: Geoffrey Broadbent, Richard Bunt and Charles Jencks, eds., *Signs, Symbols, and Architecture* (Chichester [Eng]; New York: Wiley, 1980).

(٣) بول دي مان، «اللغة والادب»، ترجمة سعيد الغانمي، **نوافذ** (جدة)، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٩٩)، وسعيد الغانمي، **منطق الكشف الشعري** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٤٥.

(٤) Mark Gelernter, *Sources of Architectural Form: A Critical History of Western Design Theory* (Manchester; New York: Manchester University Press, 1995), p. 254.

الظرف التصميمي. الأعمال العظيمة في العمارة هي التي خلقت معمارييها العظام، وهؤلاء لم يكن همهم التعبير عن أنفسهم أو ذواتهم فحسب. أعمالهم كانت دائماً منبثقة من خصوصيات الظرف التصميمي بعد التعمق بها وبلورتها.

من ناحية ثانية الأعمال العظيمة نفسها لم تكن لتتحقق بمعزل عن معمارييها أي بقدرتها الفائقة بالتعبير عن مفردات ظرفها التصميمي فحسب. لقد توغلت ذاتية هؤلاء المعماريين لتفرز وتحلل هذه المفردات ولتنتخب مجالات التركيز ولتصيغ هذا الوصف الموضوعي في ضوء مفاهيم محددة. إنها ظاهرة مدركة بشكل عام تلتقط أعماق مفردات الظرف التصميمي، وتكون مفهومة لأن هذه المفردات بصيغها الأخرى قد تجسدت بها بصورة أو بأخرى في سياقات سابقة. وبذلك فإن الفكرة التصميمية تمثل كلا طرفي المعادلة: ذاتية المصمم وموضوعية الظرف التصميمي. إنها رؤية ذاتية لمفردات موضوعية[٥].

الفكرة التصميمية هي رؤية ذاتية لمفردات موضوعية.

وعلى صعيد الفكرة، فإن أهم ما يميز هذه الأعمال هو طرحها لأفكار جديدة متفردة وغير مستهلكة. إن جدة الفكرة هي نقطة الارتكاز لتفسير مجمل المراحل اللاحقة للعملية التصميمية[٦]. هنا يمكن الإشارة إلى أمرين أساسيين هما مصدر هذه الجدة وصيغ تحقيقها. إن ما أبرزته الأعمال المتميزة بشكل عام هو أن مصدر الجدة بالفكرة ليس أمراً غير قابل للتفسير من حيث تحققه بمرحلة الانطلاق نحو الحل التصميمي بعد أن تكون المشكلة التصميمية قد حللت وبلورت. هذا هو الانطباع الشائع في الممارسة المعمارية حول الابتكار ـ أن تبلور المشكلة ثم يتم الانطلاق للحل وكأن الجدة هي حالة تتحقق في مجال اتجاه الحل. على عكس هذا الانطباع فإن الأعمال المتميزة بينت أن مصدر الجدة فيها هو مجال التوغل باتجاه أعماق المشكلة التصميمية وليس فقط باتجاه الحل. إن الأفكار المتفردة جاءت من التقاط عمق خصوصيات المشاكل التصميمية المراد معالجتها. وبهذا فإن التفرد بالعمل المعماري ممكن تفسيره كإزاحة للتفكير عن النمط السائد المستند إلى معالجة سطحية للمشكلة التصميمية. إن التوغل بمفردات المشكلة التصميمية ليس أمراً جديداً في التفكير المعماري بشكل عام، لكن ما يظهر هنا هو مدى هذا التوغل المرتبط بحساسية التقاط ما هو صميمي وغير مباشر بالمقارنة مع ما هو عرضي وسطحي.

على صعيد صيغ تحقق هذا التفرد بالأفكار التصميمية، فإن الرؤية الثاقبة الناتجة من التوغل في مفردات المشكلة التصميمية تهيىء الإطار للتعبير عن هذه المفردات من خلال اعتماد مفهوم في سياق آخر يلتقط أبرز جوانب هذه المفردات ويلخص معالمها

---

(٥) أحمد الحذيري، «من النص إلى الجنس الأدبي،» **الفكر العربي المعاصر**، العددان ٥٤ ـ ٥٥ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص ٤٥.

(٦) Geoffrey Broadbent, *Design in Architecture: Architecture and the Human Sciences*, 4th ed. (London: D. Fulton, 1988).

بشكل عام. إن اعتماد هذا المفهوم يتم بازاحته عن سياقه الأصلي. واختلاف السياق هنا لا يؤشر فقط الاختلاف الحرفي بين سياق وآخر، بل أيضاً الاختلاف بمستويات التجريد التي يتم التعامل معها أو مقاييس التعامل كأن ينقل مفهوماً من مستوى معين من السياق إلى مستوى آخر(٧).

في ضوء ذلك، فإن التفرد بالفكرة يرتبط بالعلاقة بين الفكرة ومجال تطبيقها، وليس سمة كامنة فيها نفسها. وأفكار المشاريع المتميزة جاءت كذلك عندما نوقشت في ضوء المشاريع أو الظروف التي عبرت عنها. إن فكرة معينة قد تبدو غير متميزة إذا التصقت بسياقها المتوقع ويبرز تميزها عندما تستثمر للتعبير عن ظرف آخر. وضمن مفهوم العلاقة هذه يمكن تفسير صيغ تحقق التفرد بالأفكار، وهذه تستند في الأساس إلى مفهوم الإزاحة. والإزاحة باختصار هي اعتماد مفهوم مدرك بوضوح في سياق معين مجازي للتعبير عن سياق آخر. وبذلك فإن الفكرة المتفردة عندما توصف في ضوء مشروعها، فإنها تؤشر مباشرة معالم المفهوم الذي تخصه بالاستناد إلى معلومات خارجة وسابقة لظرف التصميم (من وجودها في السياق الآخر)، وفي الوقت نفسه قابليتها على تقريب المقارنة مع ذلك السياق. هنا يستثمر الاختلاف بالسياقين أصلاً لتوضيح المفهوم الذي انتقل من أحدهما إلى الآخر(٨).

وعلى هذا فالفكرة هي إذاً اختصار للمشكلة التصميمية بشموليتها، لكن وفق رؤية ذاتية تتحدد بدرجة العمق في التوغل في هذه المشكلة وفي الاتجاه الذي يصاغ به هذا العمق. إن اتجاه صياغة العمق يتمحور حول بلورة مفهوم بدرجة محددة من التجريد تكون معطيات المشكلة جميعها قابلة للصياغة في ضوئه كصيغ متعددة للترادف معه أو التناقض معه أو التجريد عنه(٩). الفكرة إذن هي مفهوم بدرجة كبيرة من الاتساع قابل لأن يكون معبراً بصيغة ما عن كل ما هو ضروري أو مهم في المشكلة التصميمية. إنه مفهوم يلتقط الشمولية لجوانب المشكلة، كما يلتقط العمق بإفراز الخيوط العميقة التي تكون هذه الجوانب تعبيراً سطحياً عنها.

إن رؤية المصمم بصدد اتجاه صياغة هذا العمق في مفهوم أو مفاهيم محددة ترتبط في الغالب بجانب محسوب من الانتقائية ضمن هذا الشمول. الانتقائية هنا لا تمثل اختياراً لجوانب دون أخرى بقدر ما تمثل تركيزاً وإبرازاً لأعماق جوانب معينة دون أخرى(١٠). هذه الجوانب التي يتم التركيز عليها غالباً ما تتميز بأنها تمثل الحدود أو الأطراف أو النهايات القصوى لمقاييس ممكن أن تسقط عليها جميع مفردات المشكلة التصميمية. الانتخاب هنا هو للحالات القصوى والتي عندما تكون الفكرة قادرة على التعبير عنها، فهي بالتالي قادرة بالضرورة على التعبير عن المفردات التي تقع بين هذه

---

(٧) Peter G. Rowe, *Design Thinking* (Cambridge, MA: MIT Press, 1987).

(٨) كمال أبو ديب، **في الشعرية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٨.

(٩) رامان سلدن، **النظرية الأدبية المعاصرة**، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٦)، ص ٥٠.

(١٠) عناد غزوان، **قراءات نقدية في الأدب العربي** (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٠٧.

الحالات. في ضوء ذلك فحيث تكون هي الأطراف أو النهايات القصوى، فإنها في الغالب تكون نقائض بعضها لبعض.

أخيراً وحيث تبين أن الفكرة التصميمية هي مفهوم واسع قابل لالتقاط عمق خصوصيات الظرف التصميمي ومركز على القيم في الأطراف لمقياس يشمل الأساس تحت جميع هذه الخصوصيات، فإن هذا يقود إلى اعتبار الفكرة التصميمية كمفهوم معبرة عن صفة للأشياء بدلاً من الأشياء بحد ذاتها. إن مناقشة الفكرة التصميمية كمفهوم صفة بدلاً من مفهوم حول شيء محدد ينقل العمل التصميمي إلى مجال أوسع من إمكانيات الإبداع في مراحله اللاحقة. لو كانت الفكرة شيئاً من الأشياء لضاق كثيراً مجال التعبير عنها وتركز في التقاط أشكال هذه الأشياء، وهذه تكون محددة ومحدودة في آن واحد[١١].

إن النظر إلى الفكرة كشيء بحد ذاته ينقل التفكير إلى حالة محددة تصف ظاهر الشيء أو أعماقه، لكنها تبقى عند حدود الحالة الواحدة. على عكس ذلك إن النظر إلى الفكرة كمفهوم صفة يفتح آفاقاً واسعة نابعة من التركيز على أعماق الأشياء كصفات كامنة فيها، إضافة إلى تحقق إمكانية التوسع في مجال التعبير من خلال استطراد مدى واسع من الأشياء قابلة لأن تناقش في ضوء صفة معينة.

تبين الأعمال المتميزة أن المصمم في كل مراحل عمله هو في صيغة ما مستمر في تشكيل المفهوم الذي يراد التعبير عنه.

الصفات ترتبط بالأشياء بشكل عام، لكنها إذا أزيحت من مجالها المباشر إلى مجالها الرمزي تكون قادرة على أن تتحقق وأن تلتقط بمدى واسع منها. مدى الأشياء هذا هو الذي يوسع مجال التعبير من خلال استحضار أشكالها ليس بالصيغة العامة، بل بمقدار تعبيرها عن تلك الصفات[١٢]. إن الفكرة التصميمية ضمن منظار مفهوم صفة تحقق الفصل بين مستوى النقاش عنها كممثل بليغ لمجمل مفردات الظرف التصميمي وبين مستوى النقاش عن صيغ التعبير عنها. بهذا الفصل تتوفر إمكانية التوسع واللامباشرية بالتعبير.

بغية وضع المفهوم في سياقه الدقيق وبعد أن تم التركيز على إزاحة الفكرة التصميمية من مفهوم الأشياء إلى مفهوم الصفات لا بد من أن يسلط الضوء أكثر على مفهوم الصفات. إن المفهوم بهذه الصيغة يدلل على كونه اختصاراً بليغاً، لكنه ثابت لمعطيات الظرف التصميمي. وهذا هو ما ليس عليه الحال في مجمل الأعمال الإبداعية في العمارة والسياقات الأخرى. إن ثبات المفهوم يدلل على أن المصمم أو المبدع بشكل عام

---

(١١) ادوارد فراي، **التكعيبية**، ترجمة هادي الطائي (بغداد: دار المامون للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢٦٤.

(١٢) Alan Colquhoun, *Essays in Architectural Criticism: Modern Architecture and Historical Change*, preface by Kenneth Frampton, Oppositions Books (Cambridge, MA: MIT Press, 1981).

وصل إلى رؤيته وحاول تجميدها لينتقل إلى مجال التعبير عنها. إن الأعمال المتميزة تبين أن المصمم في كل مراحل عمله هو في صيغة ما مستمر في تشكيل المفهوم الذي يراد التعبير عنه(١٣). هذا التشكيل المستمر نابع من ارتجاج العلاقة بين المفهوم كصفة والسياقات التي تستخلص منها درجة الصفة، إضافة إلى عدم دقة العلاقة بين المفهوم المجرد المعتمد بالفكرة وفعلية مفردات الظرف. السياق لا يأتي لاحقاً لمجال التعبير عن وجود الصفة، بل أحياناً يأتي أولاً من خلال كشفه لدرجة أعلى من الصفة، وبالتالي يكون هو القطب المثبت لحين. وفي أحيان أخرى مفهوم الصفة نفسه يعاد تشكيله بسبب خصائص السياق ليصاغ مفهوم آخر لصفة تشمل الصفة التي تم البحث عن سياقاتها. بالتالي فإن عملية تشكيل المفهوم تكون مستمرة. من ناحية ثانية ان الفكرة التصميمية باعتبارها مفهوماً تم تجريده للتعبير عن مختلف مفردات الظرف التصميمي يخلق مجالاً أو فسحة من التراخي تجاه اعتماده بحد ذاته. وكل مرة يعتمد لجانب من الظرف، هو إزاحة كامنة فيه(١٤).

هذا المنظور للفكرة التصميمية يقربها مرة أخرى بدلاً من كونها مفهوماً لصفة إلى كونها مفهوماً لاتجاه حول الصفة. ما هو ثابت عند المصمم هو الاتجاه وليس حالة محدودة من الصفة. ما هو ثابت هو النزعة بالاتجاه لمستويات أعلى للصفة. هذا المفهوم للفكرة التصميمية هو ما يمكن استخلاصه مما تطرحه الأعمال الإبداعية كالشعر بشكل خاص. التعبير عن الألم بالشعر، مثلاً، نعم يلتقط سياقاته المختلفة لكن الهاجس الثابت والمستمر هو النزعة تجاه استكشاف الدرجات الأعمق من الألم في سياقات تكون هي نفسها دليلاً لهذا الاستكشاف. ضمن هذا الإطار يمكن فهم المفارقة بين كون قوة الشعر لا ترتبط بعمق المأساة، لكن الوعي بعمق المأساة يلتقط قوة الشعر(١٥). هذه الرؤية تؤكد أن العمل الإبداعي له قوانينه الذاتية بدلاً من كونه وصفاً لواقع خارج عنه فحسب، لكنها في الوقت نفسه تجلب الواقع إلى المناقشة من خلال قدرة العمل على التقاط خصوصيات الواقع كمؤشر للحكم على قيمة تجسيداته لقوانينه الذاتية.

أخيراً، إن الفكرة التصميمية ضمن مختلف جوانب المنظور المطروح سلفاً تحقق بلاغتها بالتعبير عن شمولية مفردات الظرف التصميمي بأسلوب مختصر وغير مباشر. شموليتها تنبع من أفقها الأفقي المستنفد لكل المفردات، وبعدها العمودي المستنفد لأعماق خصوصيات هذه المفردات. اختصارها ينبع من الرؤية الذاتية التي استطاعت أن تستخلص مفهوماً واحداً (اتجاه لصفة محددة) يكون ممثلاً لما هو كامن في هذه المفردات لكن بدرجات مختلفة من الإزاحة والفسحة بين ماهيتها وبين صيغة التعبير عنها بالمفهوم. أسلوبها غير المباشر يأتي من مجمل العملية في مراحل متلاحقة أولها اعتماد صفة كامنة تحت جوهر المفردات للتعبير عنها بكليتها، ثم التركيز على أقطاب هذه

---

(١٣) عبد الله محمد الغذامي، **الكتابة ضد الكتابة** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩١)، ص ١٢٨.

(١٤) Arnulf Lüchinger, *Structuralism in Architecture and Urban Planning* (Stuttgart: Krämer, 1981), p. 56.

(١٥) كمال ابو ديب، **جدلية الخفاء والتجلي: دراسات بنيوية في الشعر** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩).

الصيغة لتضمين درجاتها المتعددة من خلال الفسحة التي لا مفر منها بين الصفة المستخلصة لمفردة الظرف التصميمي وبين المفهوم الذي صيغت به بالمقارنة مع مفردة أخرى، وأخيراً من خلال التحرك والنزوع نحو الاتجاه بدلاً من الحالة الثابتة.

ثانياً: استراتيجية التعبير عن الأفكار المعمارية

تركز الفقرات اللاحقة على مناقشة صيغ التعبير عن الأفكار المعمارية في الحركات المعاصرة (ما بعد الحداثة والتفكيكية). إنها تستند إلى الرؤية المشتركة بين هذه الحركات حول دور العمارة كوسيلة إبداعية للتعبير عن الأفكار بشكل عام[١٦]. الفكرة المعمارية تناقش كرسالة جديدة ومتفردة تستثمر اللغة السابقة والعامة للتعبير عنها. ضمن هذا الإطار الواسع للتعبير ستتركز المناقشة على جوانب رئيسة ومحددة تخص استراتيجية تحقق الجدة والتفرد والفهم والبلاغة بشكل خاص.

١ ـ الشكل الجديد المفهوم

السمة الأساسية الأولى التي تميز الأعمال المعمارية البارزة هي جدتها وإمكانية فهمها في آن واحد. إنها أعمال مبتكرة لا تشبه أياً من النتاجات السابقة بشكل كامل. إنها تتميز بوجود شيء جديد ما. الابتكار الجديد في العمل المعماري قد لا يكون بحد ذاته أمراً مهماً. خلق الجديد فحسب قد يكون أبسط كثيراً مما يمكن توقعه، ودلائل ذلك كثيرة في الأعمال التي تخلق بسرعة والتي تمثل تكوينات متفردة كثيرة. الأمر الأصعب هو عندما تكون هذه التكوينات جديدة حقاً، لكنها في الوقت نفسه ذات دلالة مفهومة إلى حد ما.

إن تزامن الجدة والفهم هو ما يميز العمل الإبداعي وهو ما يشكل صعوبته ومعضلته. أن يكون الشكل جديداً ومفهوماً في الوقت ذاته أمر متناقض لأول وهلة. الجدة تعني اختلاف الشكل عما سبقه. وعلى النقيض من ذلك، الفهم يعني تشابه الشكل مع ما سبق حتى يمكن استحضار الدلالة المتزامنة مع ما سبق. الجدة في الشكل تعني الرسالة الإبداعية الجديدة[١٧]. فهم الشكل يعني اعتماد اللغة المتداولة القديمة. إن التحرك ضمن هذا الإطار هو ما يجعل تحقق التميز ممكناً: استعمال اللغة السابقة لنقل الرسالة الجديدة. كذلك استعمال اللغة التداولية لنقل الرسالة الإبداعية. الإزاحة تتحقق هنا بين التداول والإبداع وبين القديم والجديد وبين المجموع إلى المفرد[١٨].

الجدة والفهم هما مجال مناقشة الرسالة الخاصة الجديدة ضمن إطار اللغة العامة

---

(١٦) مها عبد الحميد البستاني، «محاكاة التقاليد في عمارة ما بعد الحداثة: النظرية والتطبيق» (أطروحة دكتوراه فلسفة، الجامعة التكنولوجية (بغداد)، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٦).

(١٧) Anthony C. Antoniades, *Poetics of Architecture: Theory of Design* (New York: Van Nostrand Reinhold, 1990).

(١٨) عبد العزيز حمودة، **المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٣٤٧.

المعتمدة. إن هامش القدرة والإبداع لدى المصمم يتجسد في قدرته على اعتماد اللغة السابقة لخلق الرسالة الجديدة المتفردة. على العكس من ذلك فإن المحاولات السطحية في تحقيق الابتكار تتركز ليس فقط على تحقيق الجدة (خلق الرسالة الجديدة) لكنها تقوم بخلق لغتها الخاصة أيضاً. خلق لغة جديدة مع كل رسالة جديدة يحصر الرسالة في مصممها بدلاً من متلقيها، وبالتالي فهي مخاطبة الشخص لنفسه[١٩]. الفهم يعني التواصل ويعني قيمة سلوكية تستند إلى الإحساس بضرورة وجود كل جزء من أجزاء الرسالة ضمن هدف أسمى تتداعى وتتفاعل جميعاً لتحقيقه. على العكس من ذلك خلق الرسالة واللغة في آن واحد يعوق دون تحقيق التواصل، وبالتالي يرجع العمل المعماري إلى ذات المصمم فقط أو إلى ذوات المتلقين، لكن بأشكال قابلة للتأويل لكل الرسائل الممكنة.

إن تزامن الجدة والفهم هو ما يميز العمل الإبداعي، وهو ما يشكل صعوبته ومعضلته... فالجدة تعني الرسالة الإبداعية الجديدة... وفهم الشكل يعني اعتماد اللغة المتداولة

إن تحقيق الفهم لا يعني اعتماد الرسالة الواحدة المحددة الفهم بين المصمم والمتلقي، بل الفسحة المحددة من التأويل بدلاً من لانهائية التأويل. اللغة الجديدة بإمكانها أن تجعل الشكل قادراً على نقل الرسالة المقصودة، وكل الرسائل الأخرى في الوقت نفسه، أي أنه يقول كل شيء، وبالتالي لا يقول شيئاً محدداً. ومما لا شك فيه أنه ضمن هذه المناقشة تدخل مفاهيم الحركات المعمارية (الحداثة وما بعد الحداثة والتفكيكية) بشكل أكثر تفصيلية، لكن سيترك الموضوع عند هذا الحد لدراسة أخرى. وبعد مناقشة مشاكل الجدة والفهم وتمثلها لأساس الإبداع المعماري، سيصار إلى مناقشة مصدر الجدة في العمل.

الجدة في العمل ضمن المنظار الذي يؤكد على كون العمل (الشكل) هو وسيلة لإيصال رسالة ما يزيح التفكير حول أصل الجدة من الشكل إلى الرسالة نفسها. مصدر الابتكار في الشكل، ضمن هذا المنظور، ليس مجاله الشكل بل يرتبط بجدة الفكرة المراد التعبير عنها. بهذا فهو يخص العلاقة بين الفكرة والشكل. الشكل الجديد هو شكل لفكرة جديدة. مصدر الجدة هنا هو وجود فكرة (جديدة) لا يوجد شكل قابل للتعبير عنها في مفردات اللغة المراد اعتمادها. إذن هي وجود مدلولات لا تتوفر دالات معتمدة تخصها. الهدف إذن هو بناء هذه الدالات، أي بناء الشكل الجديد[٢٠]. السؤال المطروح هنا، وحيث إن العلاقة بين الدالات والمدلولات، هي علاقة اعتباطية راسخة خارجة عن ظرف العمل، كيف يمكن بناؤها؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد من التفريق بين اللغة التداولية واللغة الإبداعية. العلاقة معتمدة بسبب اعتباطيتها ورسوخها في اللغة التداولية، لكنها مخلقة وإقناعية في مجال اللغة الإبداعية[٢١]. الشكل في مجال الإبداع هو وعاء يتم بناؤه لإيصال

(١٩) الغذامي، **الكتابة ضد الكتابة**، ص ١٠٠.

(٢٠) البستاني، «محاكاة التقاليد في عمارة ما بعد الحداثة: النظرية والتطبيق».

(٢١) Colquhoun, *Essays in Architectural Criticism: Modern Architecture and Historical Change*, p. 191.

فكرة فشلت في إيصالها جميع الأشكال المتوفرة. كيف يتم بناء هذا الشكل كدال جديد لمفهوم جديد تم بلورته (لا بد من أن تحدد المناقشة هنا بالشكل العام متجاوزين موضوع الاتجاه الذي سبق ذكره كمرحلة أولى). إن عملية بناء الدال الجديد هي عملية إزاحة للدوال السابقة باتجاهات مفترضة تماثل الانزياح المعتمد للمدلول الجديد عن المدلولات السابقة المرتبطة بتلك الدوال. وعملية إزاحة الدال بهذا السياق هي إجراءات تغيير على الشكل باتجاه نهايات غير معرفة: يكون اتجاه الانزياح مماثلاً ومعبراً عن اتجاهات الانزياح بين المدلول السابق والمدلول الجديد (الفكرة الجديدة). ما يكون معروفاً قبل عملية بناء الشكل الجديد هو المفهوم الجديد فقط من جهة (بالصيغة العامة للمناقشة)، مع المفاهيم السابقة ودلالاتها المعبرة عنها من الجهة الثانية. ما يراد اكتشافه ومعرفته وصياغته هو الدال (الشكل) الجديد فقط[٢٢].

هنا تبرز علاقة اللغة السابقة المتداولة مع الرسالة الجديدة الإبداعية. اللغة السابقة تعامل كخزين ثابت جامد له شروطه[٢٣]. هذه الشروط هي التي تحدد مجال الانزياح وإمكانية فهم ناتج الانزياح. أهم هذه الشروط هي الصيغ التي يمكن أن ترتبط بها المدلولات بعضها مع بعض. هذه الصيغ ثابتة ومعتمدة باللغة التداولية يقوم المصمم باعتمادها جنباً إلى جنب مع المدلولات السابقة لتوضيح المدلول الجديد[٢٤]. طبيعة هذه الصيغ أنها معرفة ومعروفة لكل من المصمم والمتلقي، كما يعتمدها المصمم لربط المدلول القديم بالمدلول الجديد، يعتمدها المتلقي جنباً إلى جنب مع المدلول القديم للوصول إلى المدلول الجديد. هي إذن من شروط اللغة وسابقة للرسالة. من هذه الصيغ علاقات الترادف بين المفاهيم، والسبب والمسبب، والجزء والكل، والسابق واللاحق، والأضداد وغيرها. هنا يمكن التركيز على أنه من الصيغ المعتمدة في المجال المعماري هي تلك الصيغ القابلة للتجسد شكلياً، لأنها ستطبق أصلاً على الأشكال (الدوال) السابقة للوصول إلى الشكل الجديد.

ما يمكن التنويه به هنا هو أن عملية بناء الدال الجديد في المجال الإبداعي ترتبط مباشرة بدرجة عالية من الافتراضية، افتراضية فهم الرسالة بشكل دقيق. إن عملية بناء الدال متشعبة وبمراحل متعددة في عمليات ربط المفاهيم السابقة مع صيغ الترادف للوصول إلى المفاهيم الجديدة. في كل من عمليات الربط هذه تتوفر فسحة لعدم وصول ما يراد إيصاله بشكل دقيق، وهذا هو مجال التأويل وتعدده وتذوقه[٢٥]. بالتالي فكلما كثرت عمليات الانتقال هذه زادت فسح التأويل غير المنضبط وفق أفق محدد، وبالتالي بالمستويات المتعددة من الربط قد تفقد العلاقة بين المصمم والمتلقي، وتنساب الرسالة في غياهب اللغة التي أفرزتها بدلاً من عقول متلقيها.

أخيراً هناك سؤال أساسي آخر، هو كيف يمكن ضبط عملية بناء الشكل، أي مع

---

(٢٢) أبو ديب، في الشعرية.

(٢٣) صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧).

(٢٤) Charles Jencks, *Towards a Symbolic Architecture* (London: Academy Editions, 1985).

(٢٥) حمودة، المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، ص ٢٤٠.

معرفة علاقة المدلولات السابقة مع المدلول الجديد، ومعرفة دلالتها السابقة وصيغ الارتباط بين المدلولات بشكل عام، ما الذي يوجه عملية تطبيق الصيغ على الدالات السابقة؟ ما يمكن فرزه هنا هو أن ضبط عملية تحول دال سابق إلى دال جديد باعتماد بعض الصيغ التي تؤشر ترادف الدوال في ضوء ترادف المدلولات سيتم في ضوء دال آخر[٢٦]. الدال الآخر والمرتبط بالطبع بمدلول محدد يحدد الطريقة التي يجمع بها الدال السابق الأول مع الصيغ في ضوء درجة ابتعاد مدلوله عن مدلول الدال السابق. من هذا يظهر أن الدال الجديد يتشكل كحصيلة لإزاحة دال قديم بإجراءات محددة في ضوء صيغ معتمدة سابقة، وفي إطار دال آخر يضبط عملية الانزياح.

باختصار ومن مناقشة العلاقة بين الجدة وتحقق الفهم ومناقشة مصدر الجدة وطريقة تحققها، يظهر أن الأعمال الكبيرة لا بد من أن تؤشر كمحصلة نهائية وجود أصول أو مراجع سابقة تستند إليها أشكالها، وأن هذه الأصول قد أزيحت عن حالتها الأصلية، وفق صيغ واتجاهات قابلة للكشف لاحقاً. ما يميز العمل الإبداعي هو القدرة على التعرف على مراجعه السابقة وطريقة تحول هذه المراجع إلى الحالة الجديدة. على المستوى التفصيلي، يبرز أيضاً أن عمليات التحول أو مقارنات الأصل مع الشكل الجديد، تكون في الغالب وفق صيغ محددة ومحدودة وهي بنفسها قابلة للاكتشاف لاحقاً.

٢ ـ البلاغة في النتاج المعماري

السمة الرئيسية الأخرى في مجال التواصل والتي تشترك فيها بشكل كبير الأعمال المعمارية التي شهد بتميزها، هي بلاغة الشكل أو التعبير بشكل عام. البلاغة بإطارها العام هي من أكثر المفاهيم صميمية وشمولية في التفكير الإبداعي في مجالاته المختلفة. عند إزاحة التفكير بالتيارات المعمارية المعاصرة باتجاه التركيز على التخاطب والتواصل، فإن التعمق في معطيات المفهوم في المجالات الأخرى تم استثماره في العمارة[٢٧]. المعطى العام المعتمد، أنه وحيث إن العمارة يجب أن تتجه نحو التواصل واللغة بشكل عام، فمن الأجدى أن يتم استثمار المفاهيم التي تخص التواصل، وكما هي موجودة في أرقى أشكال اللغة الإبداعية (في الأدب والفنون بشكل خاص) كالبلاغة. البلاغة في الأدب هي الإطار الشمولي لمجمل القيم الإبداعية التي تخصه. ضمن هذا الأساس تمثلت البلاغة في المجال المعماري.

البلاغة كسمة للنتاج الإبداعي بشكل خاص، تستهدف الإقناع بالتعبير عن مجال واسع من الأفكار، وبصورة غير مباشرة باختصار شديد على مستوى التعبير باستثمار إمكانية تجاوز قواعد التعبير المألوفة. على الصعيد المعماري البلاغة إذن هي قدرة النتاج على التعبير عن مدى واسع من الأفكار، وبصورة غير مباشرة باختصار شديد على مستوى الشكل باستثمار إمكانية خرق قواعد ومألوفيات اللغة المعمارية السابقة. ضمن

---

(٢٦) تزفيطان تودوروف، **الشعرية**، ترجمة شكري المبخوت ورجاء بن سلامة (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٧٨)، ص ٢٣.

(٢٧) روبرت فنتوري، **التعقيد والتناقض في العمارة**، ترجمة سعاد عبد علي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧).

هذا الإطار يكون الإقناع هو الهدف الأسمى للبلاغة ومدى الأفكار الواسع والاختصار بالشكل هو فحواها وخرق القواعد السابقة وسيلتها الأساسية، أما اللامباشرية فهي النتيجة النهائية[٢٨]. على الصعيد المعماري البلاغة إذن كسمة للنتاج أو التعبير ترتبط بشكل مباشر مع طبيعة الفكرة المراد التعبير عنها. فمدى المعاني المراد التعبير عنها يتحقق على مستوى الفكرة، والاختصار يتحقق على مستوى الشكل. الشكل بذلك هو إطار مختصر للتعبير عن مدى واسع من المعاني.

كيف يتحقق التعبير المختصر عن مدى المعاني الواسع؟ ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بالإزاحة المتحققة على المراجع، وهذه ترتبط بنوع المراجع.

نوع المراجع يرتبط مباشرة مع البلاغة، حيث تتباين المراجع من ناحية عدد المعاني الممكن استحضارها منها. بعضها محدود المعاني ومرتبط (نظرياً) بمعنى واحد أو بمدى محدود من المعاني، وأخرى تتسع مجالات تأويلها إلى حدود غير محددة. بشكل عام كلما اقترب الشكل إلى النموذج المحدد قل عدد المعاني المرتبطة به مباشرة. وعلى العكس من ذلك كلما اقترب الشكل إلى النمط العام زاد مجال التأويل. وبالصورة نفسها كلما اتجه الشكل باتجاه التجريد زادت المعاني المستحضرة. على هذا المستوى يمكن تحقيق المستوى الأول للبلاغة بالشكل من خلال اعتماد مرجع شكلي معين ذي مدى واسع من التأويل. اتساع التأويل هو ما تركز عليه البلاغة، لكن ليس اتساع التأويل غير المحدود. عندما يكون المرجع قابلاً للتأويل باتجاه أي معنى يفقد سمته الرئيسية بالتعبير والتواصل المستندة على استحضار المقصود من خلال الاختلاف. من ناحية ثانية، وحيث إن الهدف هو التعبير عن فكرة فإن الفكرة نفسها تكون محددة بمفاهيم تميزها من غيرها. للتعبير عن هذه الفكرة بصورة مقتصرة يأتي مفهوم بلاغة الشكل وليس بمعزل عنها. ضمن هذا الإطار لا بد من أن يشار إلى طبيعة مفهوم البلاغة في العمارة مقارنة بطبيعة المفهوم في مجال الأدب[٢٩]. المفهوم في العمارة انسحب بصورة استعارية عن مجال الأدب وبالتالي ما يصح في الأدب لا يمكن تحققه بالكامل في المجال المعماري. في العمارة العلاقة بين الشكل والمعنى نفسها هي علاقة أكثر انسيابية منها في مجال الأدب. الأشكال لأن تترادف مع معان محددة تحتاج إلى عرف اجتماعي راسخ، وهذا مرتبط بالاطلاع والاستخدام المتكرر، ولذلك فهناك فسحة من الشك في استخدام كثير من الأشكال باتجاه غايات معنوية معينة. ما يضيف لانسيابية العلاقة هو قدرة الأشكال على الانتقال جغرافياً وتاريخياً بصورة غير محددة مقارنة مع اللغة والكلام التي تستعمل في منطقة معينة دون أخرى[٣٠]. الأشكال في حالات كثيرة (وبخاصة ما

(٢٨) Peter Eisenman, *Re-working Eisenman* (London: Academy Editions; Berlin: Ernst and Sohn, 1993), p. 54.

(٢٩) Peter Eisenman, «Architecture as a Second Language: The Texts of Between,» in: Marco Diani and Catherine Ingraham, eds., *Restructuring Architectural Theory* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1988), pp. 69-73.

(٣٠) Jon T. Lang, *Creating Architectural Theory: The Role of the Behavioral Sciences in Environmental Design* (New York: Van Nostrand Reinhold, 1987), pp. 205-215.

يرتبط مع الطبيعة) يمكن اعتبارها لغة للعالم إذا تحقق الوعي بترادفاتها. وعلى النقيض، الأشكال ذات المرجعية التاريخية تقترب أكثر إلى لغة الأدب بالتصاقها أكثر بسياقها الزماني والمكاني.

وباقتضاب، إن المراجع هي الإطار العام لمناقشة مفهوم البلاغة، وبشكل خاص المراجع التي تعطي للتأويل مساحة مناسبة. هذه المساحة تمثل مدى المعاني المراد التعبير عنها بالمقارنة مع مفردات الشكل. تحقيق الاختصار لمفردات الشكل وتوسيع مدى المعاني يمكن أن يناقش ضمن اتجاهين لتحقيق البلاغة: الاتجاه **الأول** يتحقق في حال استخدام مرجع واحد، في حين يرتبط الاتجاه **الثاني** باستخدام غير مرجع.

أ ـ البلاغة على صعيد المرجع الواحد

اعتماد مرجع واحد لخلق شكل النتاج المعماري، يمثل أعلى حالات البلاغة إذا استطاع المرجع أن يوفر مدى واسعاً جداً من الدلالات. هذا الحال لا يمكن تحقيقه بالكامل في كل الظروف، لذلك يمكن عزل اتجاهين تفصيليين تمحورت حولها كثير من الأعمال المعمارية: الاتجاه **الأول** يكتفي بالمرجع بحد ذاته بسبب قدرته العالية على الارتباط بدلالات متعددة[٣١]. هنا يتم التضحية وقبول المباشرية (والتي هي نقيض القيم الجمالية بشكل عام) بسبب مدى المعاني الواسع في المرجع الواحد، ولكن مثل هذا النوع من المراجع، غير متوفر بيسر دائماً من ناحية أخرى. الاتجاه **الثاني** يتركز حول استثمار مرجع واحد ذي مساحة محدودة في التأويل يصار إلى توسيعها من خلال إجراءات تجرى على المرجع ذاته. المرجع الواحد هنا، يزاح قليلاً لتحقيق الاختصار ضمنه من جهة، ولتوسيع مجال المعاني من جهة أخرى، والتي تنتج من جمع المعاني المرتبطة به بصيغته الأصلية مع المعاني التي يمكن أن تخلق نتيجة الترادفات الناتجة من هذه الإزاحة. الإجراءات المستثمرة في هذا المجال تهدف إلى خلق فسحة من اللامباشرية والانقطاع تمكن المتلقي ومن خلال استيعابه لكلية المرجع أن يستحضر أفكاراً أخرى تكون أصلاً خارجة عن هذا المرجع بصيغته الأصلية الكلية. اتجاهات رئيسة يمكن وصفها في هذا المجال، وهذه تشمل التجزئة والتجريد واستثمار الجزء.

التجزئة تتحقق عندما يصار إلى اعتماد المرجع بصيغته الأصلية، لكن بانتقاص من كليته السابقة. حذف أجزاء معينة من المرجع توجه المتلقي لإكمال هذا النقص من مخيلته نفسه، وخلال ذلك تتوفر فسحة خلق ترادفات جديدة مضافة للدلالات الكامنة في المرجع الأصلي[٣٢]. هذه الترادفات هي وسيلة للإشارة إلى دلالات أكثر من خلال عدم استثمار أي صيغ أو مفردات شكلية للتعبير في الأصل. بهذا تتحقق البلاغة من خلال التعبير عن مدى واسع من الأفكار (ناتجة من الترادفات المتعددة) وباختصار بوسائل التعبير (الفراغات أو الحذف في مفردات الشكل).

---

(٣١) Charles Jencks, *Architecture Today* (London: Academy Editions, 1988).

(٣٢) Charles Jencks, *The Language of Post-modern Architecture*, An Architectural Design Monograph (London: Academy Editions, 1977), p. 15.

التجريد من ناحية ثانية يصل إلى النتيجة نفسها بتوسيع مجال الدلالات باختصار كبير من خلال استثمار مرجع واحد، لكن بآلية مختلفة عن تلك في حالة التجزئة. التجريد يبقي على الصيغة الكلية لكن ليس بصيغتها الأصلية أو الحرفية. في حالة التجزئة كان التعامل مع المرجع بمستواه الأصلي، لكن بالإشارة إلى مراجع أخرى مشابهة له إلى حد ما وبصيغتها الأصلية. في حالة التجريد تنفتح فسحة التأويل من خلال رفع مستوى المرجع إلى مستوى أعلى أكثر تجريدية، بحيث يلتقط المستوى المجرد ترادفات مع أشكال أخرى (بالصيغة التجريدية) تقع بين المستوى المجرد والمستوى الأصلي للمرجع. كلما ارتفع مستوى التجريد زاد عدد المراجع التي من الممكن أن تقع بالمدى العمودي، اما هي بصيغها الأصلية أو بدرجة معينة من التجريد. هذا الأسلوب في استثمار المرجع الواحد بصيغته التجريدية لخلق الترادف مع أشكال أخرى وبمستويات مختلفة من التجريد، يشكل بمجمله فسحة للتأويل تضاف إلى ذلك التأويل المرتبط بالمرجع الواحد المباشر. أمثلة هذا كثيرة أبرزها استعمال مفهوم النمط بالمقارنة مع مفهوم الموديل أو الحالة المحددة. الحالة المحددة لمسكن معروف توفر مجالاً محدداً من الترادفات بالمقارنة مع نمط المسكن بشكل عام والذي يوفر مجالاً للترادفات يغطي كل الترادفات المرتبطة بالحالة المفردة[٣٣].

بصورة متقابلة مع آلية التجريد، لكن باتجاه عكسي يمكن تحديد آلية استثمار الجزء، لكن باتجاه معاكس. إن استثمار جزء من المرجع هو اتجاه عكسي باتجاه الأسفل بالمقارنة مع التجريد الذي يكون بالاتجاه الأعلى، لكن بالهدف نفسه وهو التقاط ترادفات مضافة لما يمكن تصوره في البداية في حالة المرجع الواحد بصيغته الكلية المباشرة. الترادفات الأوسع هنا تستحضر الخصوصيات والمفاهيم التي تبرز من جزء الحالة بشكل واضح، وبالتالي فهذا هو الجزء المضاف للترادفات العامة الموجودة على مستوى الكل والتي بمجموعها تمثل الفكرة المراد التعبير عنها. بعبارة أخرى قد تكون الفكرة المعمارية ذات مفاهيم بمستويين مختلفين: مجموعة تتحقق على المستوى العام، وأخرى أكثر تفصيلية. في ضوء ذلك فاستثمار جزء المرجع يمكن من التقاط هذه الترادفات الأكثر تفصيلية، إضافة إلى تلك الترادفات العامة المرتبطة بكلية المرجع[٣٤].

اتجاه آخر للتعامل مع المرجع ويكون متوافقاً مع اتجاه استثمار الجزء هو المقياس. هذا الاتجاه يستثمر الآلية السابقة نفسها لكن بمرات متكررة للشكل نفسه. العملية تشبه النظر المكرسكوبي لكن بعدسات مختلفة وجمع الصور من هذه العدسات جميعاً لخلق الشكل الواحد، كلما تم الانتقال من عدسة إلى أخرى أخذ جزء من الجزء الأصلي وتم النظر إلية بعمق. عملية التعمق بجزء الجزء تصاغ شكلياً بتكبير المقياس كل مرة. الشكل الناتج من توظيف آلية المقياس على مرجع أصلي واحد يتمثل بطبقات متراكبة كل منها تشكل جزءاً من الجزء الذي فوقها لكن بمقياس أكبر[٣٥]. عملية

---

(٣٣) Jencks, *Towards a Symbolic Architecture*, pp. 23-42.

(٣٤) فنتوري، **التعقيد والتناقض في العمارة**، ص ٩٩.

(٣٥) Gelernter, *Sources of Architectural Form: A Critical History of Western Design Theory*, p. 233.

استحضار جزء الجزء مع بعض (بالمقارنة مع الآلية السابقة: استثمار الجزء فقط) تستهدف التقاط المفاهيم المعمقة الكامنة أو المرتبطة بمستوى النظر المحدد بالجزء، فبالتالي تتحقق إضافة بالدلالات وبالتالي توسع بالأفكار أو جوانب الفكرة لكن باستثمار التعبير بأقل المفردات الشكلية (المرجع نفسه لكن بمقاييس مختلفة).

أخيراً، أبرزت آليات التعامل مع مرجع واحد صيغاً مختلفة لاستحضار مفاهيم أكثر. توفير المفاهيم يستحق أحياناً بالتوازي مع مفاهيم ذات طبيعة مقارنة (التجزئة)، وأحياناً بالتراكم مع مفاهيم قد تحدث بسياقات أخرى لكن بمستويات أعلى (التجريد)، وأحياناً المفاهيم الإضافية تمثل الترادفات التفصيلية إضافة إلى العامة (الجزء من الكل)، وبالاتجاه نفسه لكن بجمع مفاهيم أكثر من خلال جمعها مع بعض لأكثر من جزء إلى الجزء الأصلي (Scaling). صيغ المعالجة هذه هي وسائل تستهدف زيادة مجال التعبير بتقليص مجال الشكل، للتعبير عن فكرة ذات سمة واسعة باستثمار مرجع واحد تتم إزاحته للإشارة إلى الترادفات المضافة عن تلك المرتبطة بحد ذاته بكليته وبحرفيته[٣٦].

باختصار، وفي حالة المرجع الواحد يمكن فرز اتجاهين فرعيين: الاتجاه **الأول** يرتبط بتحقق تعددية المعاني وتحقق البلاغة في تعبير الشكل عن الفكرة التصميمية المرتبطة بمدى واسع من المعاني، من خلال كون الشكل النهائي لمرجع واحد متميزاً بقدرة عالية على الترادف مع مفاهيم متعددة. الاتجاه **الثاني** يرتبط بتحقق البلاغة من خلال كون الشكل النهائي ممثلاً لمرجع واحد متميز بقدرة معينة على الترادف مع مفاهيم متعددة، لكن هذه القدرة يتم توسيعها من خلال إجراءات معينة على الشكل، لتحقق الترادف مع مدى أوسع من ذلك المرتبط به بصيغته الأصلية.

ب ـ البلاغة على صعيد المراجع المتعددة

مع النزوع لزيادة العمق بالتفكير التصميمي، فإن الأفكار المعمارية في العمارة المعاصرة بدت كحصيلة للتوغل في مجمل مفردات الظرف التصميمي الخاصة. من هنا تتسم الأفكار المعمارية بشكل عام بعمقها وتعقدها ولامباشريتها. لمثل هذه الأفكار لا يعد ممكناً دائماً إمكانية التقاط مرجع واحد فقط لغرض التعبير[٣٧]. على العكس لا يكون هناك مفر أحياناً من استثمار جملة من المراجع في آن واحد. استثمار جملة من المراجع لخلق الشكل، يضمن بحد ذاته دلالة في صيغة ما عن أحد جانبي معادلة البلاغة. المراجع المتعددة تعتبر مؤشراً لوجود أفكار متعددة، وبالتالي يكون الاستدلال بأنه كانت هناك نية لزيادة مدى المعاني بصورة أوسع بكثير عن مداها في حالة استعمال المرجع الواحد. ما يخلق المشكلة في هذه الحالة بالنسبة لمنظور البلاغة هي كيف يتحقق الاختصار في مفردات الشكل. إذا لم يتحقق الاختصار فإن تعددية المصادر يكون عبئاً ضمن منظور البلاغة، انه يقود إلى الإطناب. قبل الانتقال إلى مناقشة صيغ تحقيق الاختصار بالمفردات الشكلية للمراجع، ستتطرق المناقشة إلى طبيعة التعدد بالمراجع مع الأخذ في الاعتبار بأن

---

(٣٦) فراي، التكعيبية، ص ٢٠٦.

(٣٧) Heinrich Klotz, *The History of Postmodern Architecture*, translated by Radka Donnell (Cambridge, MA: MIT Press, 1988).

التعدد بالمراجع لا يناقش لحد ذاته إلا من خلال كونه تمثيلاً لتعددية المفاهيم الداخلة بالفكرة المعمارية المراد التعبير عنها.

التعدد بالمراجع وعلى الرغم من تأشيره لاتساع مدى الأفكار قد لا يكون في حد ذاته في أحيان كثيرة مؤشراً على قدرة عالية على الإبداع. يمكن نظرياً لكل العاملين في المجال المعماري أن يزيدوا عدد الأفكار، وبالتالي أن يزيدوا عدد المراجع دون مشقة كبرى. أن تصاغ العملية الإبداعية للخلق ضمن هذا المنظور الكمي لا يمثل الأهداف التي أفرزتها الأعمال البارزة في التراث المعماري. ما يهم في هذا المجال هو ارتباط التعدد بالمراجع برؤية شاملة باتجاه التعمق والتفرد والايجاز بالتعبير المعماري. هذه الرؤية تنبثق من عملية اختيار هذه المراجع باتجاه التنوع قدر الإمكان بعضها مع بعض، وبشكل خاص التنوع المقارن. التنوع المقارن هنا لا يشير إلى وجود الاختلاف بين المراجع وحسب، بل إلى اتجاه هذا الاختلاف. لقد ركزت النتاجات المعمارية البارزة على التقاط المراجع التي يكون الاختلاف بينها على أشده. بعبارة أخرى انها تمثل النهايات القصوى لمدى واسع بالنسبة لسمة أو مفهوم معين. مثال ذلك هو اختيار المراجع المعمارية المتوغلة في القدم مع المراجع المعمارية الحديثة، أو اختيار المراجع المعمارية الحضرية مع المرجع المعماري الريفي جداً، أو اختيار المراجع المعمارية المتميزة بحدتها وهندسيتها على المستوى الخارجي مع المراجع الطبيعية المتميزة بالحرية والانسياب، أو اختيار المراجع التي ترتبط بحالة المادة الصلدة مع تلك المرتبطة بالماء أو الحالة السائلة بشكل عام.

إن التنوع بحد ذاته ليس دليلاً كبيراً على الإنجاز بالمقارنة مع اختيار طبيعة هذا التنوع[٣٨]. عندما تكون المراجع ليست متنوعة فحسب، بل نقيضة بعضها لبعض وفق مفهوم معين، تحقق إشارة غير مباشرة لذلك المفهوم، وبالتالي تضع إطاراً مفاهيمياً لمجمل العمل، يمكن من التوسع بالدلالات بحكم تحديد بؤرة معنوية باعثة هي نفسها ستكون مصدراً لاستحضار دلالات أوسع. إن تحقيق هذا التوسع بالدلالة، وما سيساهم به باتجاه البلاغة، هو ما يجعل من ضبط التنوع باتجاه معين أمراً جوهرياً. إضافة لتوسيع مدى الدلالة، فإن اتجاه التنوع سيصب باتجاه أمر آخر هو أكثر جوهرية من اتساع الدلالة، ألا وهو اختصار التعبير. عندما تلتقط المراجع التي تكون نقائض بعضها لبعض، أو أطرافاً على مقياس معين، فإن استحضارها بحد ذاتها يشير ضمناً إلى الوعي بالمقياس، وبالتالي إلى الوعي بالمراجع التي تقع عليه بين أطرافه. عندما يتحقق الوعي بوجود هذه المراجع الوسيطة، دون الإشارة إليها مباشرة، فإن هذا يعني اختصاراً بالتعبير وبالتالي اقتراباً أكثر لما يعنيه مفهوم بلاغة التعبير. الإشارة إلى جميع المراجع الوسيطة بين الأطراف من خلال الإشارة إلى مراجع الأطراف فحسب يحقق الاختصار بالتعبير.

وباختصار، فإن تحقيق الانضباط بالتنوع وفق نظام معين (الأطراف والنقائض) يضيف إلى القيمة البلاغية المتحققة من التنوع والتي أشارت إلى توسع مدى المعاني. هذه

---

(٣٨) أبو ديب، في الشعرية.

الإضافة البلاغية تكون في كلا طرفي معادلة البلاغة (وسع مدى المعاني واختصار الشكل). وسع مدى المعاني يتحقق من خلال استحضار الترادفات مع الصفة التي تأخذ مراجع الأطراف أعلى وأوطأ قيمة لها. واختصار الشكل يتحقق من خلال تحقق الإشارة إلى المراجع الوسيطة بصورة ضمنية وغير مباشرة من خلال الإشارة إلى مراجع الأطراف فقط[٣٩]. بعد أن نوقش مفهوم التنوع المنضبط ضمن إطار تعددية المراجع (كمؤشر عام لوسع مدى الدلالة) سيتم الرجوع إلى السؤال الأهم والمرتبط بكيفية تحقق الاختصار بالشكل مع تعدد المراجع.

لقد تم بيان أن تعدد المراجع فحسب لا يمثل إنجازاً إبداعياً بحد ذاته إلا إذا ارتبط بتنوع عائدية هذه المراجع، وأن التنوع في عائدية المراجع نفسه لا يقرب العمل إلى البلاغة، إلا بمقدار تحقق انضباط أو نظام في هذا التنوع. تحقق هذا النظام بالتنوع يرتبط بالبلاغة على المستوى الأعم بالعمل المعماري، ألا وهو مستوى البلاغة في التقاط سياقات المراجع باختصار. على المستوى التفصيلي، المرتبط بشكل المراجع وليس سياقاتها، يبقى هناك هامش كبير يتمحور حوله العمل المعماري، وهذا ما يراد صياغته هنا. ضمن هذا الهامش إضافة إلى ذلك المرتبط بالسياق الأعم يمكن تقييم قيمة البلاغة بشمولية في نتاج معماري معين. المستوى التفصيلي المرتبط بشكل المراجع هو المرشح الأخير الذي يتم بموجبه انتقاء المراجع التي يستمد منها العمل بغيه تحقيق الاختصار بالتعبير[٤٠]. هذا المرشح يتركز على انتقاء المراجع المتميزة بالتوافق الشكلي بعضها بين بعض، هذا التوافق الشكلي بين المراجع هو آلية الاختصار المطلوبة لتحقيق البلاغة.

إذا ارتبط توسع مدى المعاني بالتعدد ثم بالتنوع ثم بالانضباط بالتنوع مع الاختصار من خلال التوافق الشكلي بين المراجع، تحققت المستويات العليا للبلاغة. التوافق الشكلي بين المراجع يتيح صيغتين لتحقيق الاختصار: من خلال الصيغة **الأولى** يمكن تحقيق الاختصار من خلال اعتماد أحد المراجع فقط للإشارة إلى المراجع الأخرى دون الحاجة لاعتمادها كلها بالدرجة نفسها. هنا الاختصار يتحقق من خلال استثمار إحداها للتعبير عنها جميعاً. بالطبع وبحكم التوافق الشكلي بين هذه المراجع، فإن المرجع المعتمد للتعبير عن المراجع الأخرى تتم إزاحته على مستوى الجزء باتجاه جزئيات المراجع الأخرى للإشارة بصورة مقتضبة إلى وجودها[٤١]. بالنسبة للصيغة **الثانية** فإن الاختصار يتحقق من خلال اعتماد تصور شكلي واحد جديد يمثل العوامل المشتركة بين المراجع جميعاً. بدلاً من اعتماد المراجع بحد ذاتها هنا الاختصار يتحقق من خلال اعتماد أحد التصورات الشكلية للإشارة إلى جميع التصورات، لكن التصور المعتمد هنا يختلف عن ذلك بالصيغة الأولى من حيث كونه ليس أياً من المراجع بل عواملها المشتركة. هذا

---

(٣٩) عبد الله محمد الغذامي، **تشريح النص: مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧).

(٤٠) Charles Jencks, *The Architecture of the Jumping Universe: A Polemic: How Complexity Science is Changing Architecture and Culture* (London: Academy Editions, 1995).

(٤١) جان كوهن، **بنية اللغة الشعرية**، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٦).

التصور الجديد، تتم إزاحته أيضاً على المستوى التفصيلي باتجاه المراجع جميعاً بحرفيتها بغية تحقيق الإشارة اليها بصورة مقتضبة.

باختصار فإن تحقق التوافق الشكلي بين المراجع هو الآلية الأساسية للاختصار، وبالتالي دليل البلاغة عندما يتزامن مع تعددية وتنوع وانضباط في تنوع هذه المراجع. في الوقت نفسه إن إزاحة أحد المراجع أو التصور الشكلي الممثل للمراجع باتجاه كل منها على مستوى الجزء لغرض الإشارة إليها والوعي بوجودها برز في الأعمال السابقة، بصورة محددة ومحدودة إطارها العام هو عدم الانتقاص من كلية هذه المراجع. بعبارة أخرى يجب الا تؤدي الإزاحة على مستوى الجزء إلى تجزئة المرجع إلى أجزاء. هذا هو خيط رفيع بين تغيير جزء من المرجع وبين تحويل المرجع إلى أجزاء. هناك صيغ تفصيلية لتحقيق ذلك في هذا المجال تتمثل مثلاً باختصار الإزاحة على مفردات المرجع التي تقع بين حدوده الخارجية أفقياً، أو تركيز الإزاحة على جميع مفردات المرجع لكن باعتمادها كطبقات ترصف عمودياً بعضها على بعض[٤٢].

> البلاغة إذاً، وفي ضوء سمتها الرئيسية، هي تصور عن قيمة شكل النتاج المعماري بالتعبير عن أكبر مدى من المعاني بأقل مفردات من الشكل!

إن مفهوم التوافق الشكلي بين المراجع مثل ركيزة أساسية لتحقيق البلاغة بشكل عام. إنه بصورة أو بأخرى يرتبط مع سمة كامنة للنتاج المعماري تتمثل بضرورة محافظته على شموليته وكليته. الشمولية الشكلية هي ما تميز الأعمال المبدعة عبر التاريخ. أن يكون الشكل النهائي غير قابل للتجزئة هو محاولة أصيلة لتحقق البلاغة. إن جمع الجزئيات الشكلية للوصول إلى ترادفات معنوية، لا يمثل قدرة حقيقية للإبداع في مجال البلاغة. وانتقاء المرجع الشمولي وتحقيق الاختصار بآليات محددة دون الانتقاص من الشمولية الشكلية هو ما تستهدفه الأعمال المميزة لتحقيق البلاغة. الشمولية الشكلية تجعل التصور الشكلي واحداً، وهذا هو الحد الأعلى للاختصار والحد الأدنى من الموارد المستثمرة للتعبير. ضمن هذا المفهوم يمكن تفسير تركز الأعمال البارزة على انتقاء مراجع تتمثل بكليتها الشكلية، كأنماط معمارية سابقة، كأشكال هندسية محايدة أو كأشكال غير معمارية تمثل أجساماً أو ظواهر لا تدرك بجزئية[٤٣]. عندما يتحقق الاختصار من خلال انتقاء المرجع الشمولي تتاح الفرصة لتوظيف آليات الاختصار الأكثر تفصيلية من خلال الحذف أو الجمع طباقياً، مع ضمان فهم الإشارة إلى هذه المراجع حيث إنها كلية ومعرفة بحيث يكفي جزء منها لاستدراكها[٤٤].

البلاغة إذاً، وفي ضوء سمتها الرئيسية، هي تصور عن قيمة شكل النتاج المعماري

---

(٤٢) Eisenman, *Re-working Eisenman*, p. 15.

(٤٣) علي حيدر الجميل، «الاستعارة في العمارة» (أطروحة دكتوراه فلسفة، الجامعة التكنولوجية (بغداد)، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٦).

(٤٤) فنتوري، التعقيد والتناقض في العمارة.

بالتعبير عن أكبر مدى من المعاني بأقل مفردات من الشكل. ضمن هذا التصور هناك اتجاهات مختلفة لزيادة مدى المعاني ولاختصار مجال الشكل. هذه الاتجاهات ترتبط بصيغ التعامل مع المراجع السابقة التي يستخلص من إزاحتها شكل النتاج المعماري، بشكل عام تتفق هذه الاتجاهات بنزعتها لزيادة مدى المعاني، لكنها تختلف في صيغ تحقيق اختصار الشكل. يمكن فرز اتجاهين رئيسيين في هذا المجال **الأول** يخص النتاجات التي تستخلص أشكالها من مرجع واحد، **والثاني** يخص النتاجات التي تستخلص أشكالها من أكثر من مرجع. ومما تجدر الإشارة إليه أن التوغل أكثر في كلا جانبي البلاغة (زيادة عدد المعاني واختصار مفردات الشكل) على انفراد يمكن أن يتجه باتجاه زيادة مدى البلاغة، لكن الوصول إلى حكم نهائي عن هذا المدى يخص كلا الجانبين. مهما زاد عدد المعاني فإنه لا يرتبط بالبلاغة في شيء إذا ترادف مع زيادة في مفردات الشكل. وفي الوقت نفسه مهما زاد اختصار المفردات فقد لا يعني ذلك شيئاً إذا ارتبط بمدى قليل من المعاني.

في ضوء ذلك يتجه العمل المعماري، بشكل عام، بعد أن تصاغ الفكرة المعمارية كتعبير عن مدى معين من الأفكار للدلالة على مفردات الظرف التصميمي، إلى محاولة الاختصار بالشكل قدر الإمكان. من هنا يبدأ العمل من المرجع الواحد وإذا لم يكن هذا المرجع كافياً ينتقل إلى توظيف أكثر من مرجع. من هنا يمكن القول إذا تشابه مدى المعاني فمدى البلاغة يزداد في حالة المرجع الواحد مقارنة مع حالة المراجع المتعددة. وعلى العموم في كل هذه الحالات برزت اتجاهات وتقنيات أكثر تفصيلية لتحقيق الهدف الأسمى بزيادة مدى بلاغة شكل النتاج المعماري في التعبير عن الفكرة المعمارية.

أخيراً، ومن خلال مناقشة البلاغة والجدة والفهم بشكل عام، بدا واضحاً أن الإطار العام للاستراتيجيا التصميمية في الطروحات المعاصرة يتركز حول رؤية محددة لعملية خلق النتاج المعماري. هذه الرؤية تتمحور حول عدم إمكانية الخلق من الصفر[٤٥]. على العكس ان عملية الخلق هي عملية إزاحة (بالفهم العام للإزاحة) لتصور شكلي سابق نحو تصور شكلي جديد. ضمن هذا الاتجاه فإن إطار الإجراءات التصميمية (الاستراتيجية) ضمن عملية خلق النتاج هذه، يتمحور إذن حول مفهوم الإزاحة، وحول المفهوم نفسه يمكن تفسير أهداف البلاغة والجدة والفهم. هذه الأهداف هي الشروط غير المعلنة في الغالب لمجمل الطروحات النظرية لما بعد الحداثة والتفكيكية. مع تحديد هذا الإطار لا بد من إجراء دراسات لاحقة تتوغل في فرز خصوصية كل من هذه الطروحات في تحقيق الأهداف.

إن الطروحات المعاصرة حول عملية الخلق وفق مفهوم الإزاحة إذن قد جاءت لتؤكد أمرين أساسيين: **الأول** يخص الموقف من اللغة السابقة، **والثاني** يخص صيغ التعامل مع هذه اللغة. على صعيد الموقف من اللغة فإن الطروحات أكدت أن خلق الرسالة الإبداعية المتفردة لا بد من أن يستخلص من سياق اللغة المعتمدة العامة. وبهذا

(٤٥) Michael Brawne, *From Idea to Building: Issues in Architecture* (Oxford; Boston: Butterworth Architecture, 1992).

فإن العمل لا بد من أن لا يكون معزولاً أو مقطوعاً عن سياقه التاريخي. وعلى صعيد صيغ التعامل مع اللغة، فإن الطروحات أكدت أن النتاج الجديد لا يمثل نسخاً مباشرةً لموجودات الموروث المعماري السابق بقدر ما يمثل تعاملاً مع جوهر هذا الموروث. في ضوء ذلك فإن النتاج الجديد لا يمثل تجميعاً لأشكال مستخلصة من الماضي بقدر ما يمثل بناء للأفكار تستحضر جوانب من الأشكال السابقة للتعبير عنها(٤٦).

إن الموقف بضرورة التعامل مع اللغة السابقة سيؤكد من ناحية باتجاه تعزيز الممارسة المعمارية المرتكزة على هاجس الهوية والتواصل. وفي الوقت نفسه أن الموقف حول صيغ التعامل مع اللغة السابقة سيؤكد انفتاح الممارسة المعمارية على الفكر العالمي المعاصر. وتحقيق الهوية والانفتاح على الفكر العالمي هو ما سيقارب الممارسة العربية باتجاه ما قصدت تحقيقه. إنها بذلك يمكن لها أن تتجاوز المفارقة المنبثقة من مأزق انعدام الهوية نتيجة استنساخ أشكال الموروث المحلي بعيداً عن صيغ التعامل معه وفق الفكر الحديث.

وباختصار، إن المفارقة في الممارسة العربية المعاصرة قد جاءت إما تحصيلاً لابتعاد عن الفكر المعاصر لكن باعتماد الموروث المحلي، أو بعيدة عن جوهر الفكر المعاصر من خلال استنساخ الشكل الأجنبي وما يترادف مع هذا من الانقطاع عن السياق المباشر. إن ما استهدفته هذه المقالة هو مناقشة البؤرة التي يمكن أن تحدد بصددها هذه المفارقة.

ومناقشة استراتيجية خلق النتاج المعماري وفق الفكر المعاصر ستوفر الإطار الذي يمكن من تحديد فاعلية الممارسات المعمارية العربية بشكل عام، ووفق معايير محددة يفرزها الواقع العربي بشكل خاص(٤٧) □

---

(٤٦) أبو ديب، في الشعرية.

(٤٧) نقاط الالتقاء بين العمارة والأدب في استراتيجيات الخلق تمت دراستها في مجموعة من أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير، ومن أبرزها: الجميل، «الاستعارة في العمارة»؛ آمنة عبد الجبار العماري، «التجريد في العمارة»، (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية (بغداد)، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٧)؛ نوال الزبيدي، «الغموض في العمارة» (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٧)؛ حسن الزبيدي، «البلاغة في العمارة» (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٧)؛ غيداء منيف انطانيوس، «التميز في العمارة» (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٨)؛ نيران محمد عبد الوهاب، «الشعرية في العمارة العربية المعاصرة» (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٨)، وعادل حمدان عبد الله، «الطباقية في العمارة» (رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٩).

مناقشة كتاب عزمي بشارة: «العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل»

عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٩/٧/٢٠٠٠، وقد شارك فيها، بحسب الترتيب الهجائي، كل من السادة:

حسين أبو النمل
باحث فلسطيني ـ لبنان.

سليمان الرياشي
باحث وصحافي ـ لبنان.

عبد الإله بلقزيز
أستاذ جامعي، وأمين عام
المنتدى المغربي العربي.

عبد الله عبد الدائم
مفكر ووزير سابق ـ سوريا.

عدنان السيد حسين
أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق
والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

مجدي حماد
معاون مدير عام
مركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف الشويري
أستاذ التاريخ العربي الحديث،
جامعة إكستر ـ بريطانيا.

أدار الحوار: **عبد الإله بلقزيز**

عبد الإله بلقزيز

يشكل كتاب عزمي بشارة: **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل** جهداً فكرياً مميّزاً لتطوير مقاربتنا لأوضاع عرب فلسطين ١٩٤٨، ومجمل ما تفرضه تلك الأوضاع من مهام على الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل. ويمثل هذا الجهد ـ من دون شك ـ إضافة نوعية إلى الفكر السياسي الوطني الفلسطيني وإلى الفكر القومي التحرري العربي. وثمة ـ على الأقل ـ عناصر ثلاثة تُسبغ على هذا الكتاب أهمية خاصة: **أولها** أنه نصٌّ من الداخل، متشبع بعناصر التماس المباشر مع الواقع الفلسطيني في الداخل ومع أوضاع الحركة الوطنية فيه. **وثانيها** أنه يقدم رؤية قومية عربية متكاملة، وغير مسبوقة في الشمول والعمق، لمسألة العرب في «إسرائيل» ولمستقبل العمل الوطني والقومي في الداخل. أما **ثالثها**، فهو أن صاحبه ينطلق من خلفية نظرية وسياسية غنية ورصينة تسعفه في تكوين رؤية شديدة الوضوح للبديل الوطني: السياسي والبرنامجي، للخيارات المطروحة والسائدة في أوساط عرب فلسطين ١٩٤٨.

موضوعات الكتاب غنية ومتنوعة. لكننا نختار أن نقاربه منهجياً من مداخل ثلاثة رئيسة:

المدخل **الأول** هو مناظرة المطالعة النقدية الحادة التي يقدمها الكتاب لما سماه بخيار الأسرلة (Israelisation) الذي وقعت فيه القوى السياسية الفلسطينية. إلى أي حدٍّ بلور عزمي بشارة تصوراً مستقلاً فعلاً عن التصورات السياسية السائدة ـ في أوساط الأحزاب العربية ـ لكيفية مشاركة عرب ١٩٤٨ في الحياة السياسية داخل دولة إسرائيل ولكيفية تقريرهم مصيرهم السياسي؟ هل أنجز هذا المشروع قطيعة فعلية مع فكرة المساواة وتراث الحزب الشيوعي و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»؛ أم أنه ما فتئ ينهل منها مع بعض تعديل فرضه المنزع القومي العربي للكاتب؟

المدخل **الثاني** هو مناقشة أطروحته حول «دولة المواطنين»، و ـ في إطارها ـ مناقشة محاولته النظرية المميزة لبناء التلازم بين الحقوق المدنية والحقوق القومية داخل هذه الأطروحة. فهل في وسع فرضية «دولة المواطنين» أن تفرج عن إمكانية أعلى فعلياً من إمكانية المواطنة الفردية، وأن تفتح الباب أمام ضخ بعد قوميٍّ في مطلب المواطنة: بنقلها من الحيز الإفرادي إلى الحيز الجماعي...، أم أن الفرضية تلك لا تعدو أن تكون فرضية نظرية؟ ثم هل في وسع عملية النضال، المستندة إلى برنامج «دولة المواطنين»، أن تنجز تراكمات مادية حقيقية في مواجهة العضوانية الصهيونية وجوهرها اليهودي؟

المدخل **الثالث** هو مناقشة مستقبل هذه المقالة القومية (أو الخطاب القومي) في داخل فلسطين عام ١٩٤٨ أمام ثقل حقائق أربع نابذة هي: الهضم الإسرائيلي للمجتمع الفلسطيني (من موقع الهامش)، وضعف الاستقبال الفلسطيني لهذه الفكرة داخل «إسرائيل»، وانهيار الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع وتناسيها لقضية فلسطينيي ١٩٤٨، ثم غياب المركز القومي الجاذب، بل تجاهل السياسات العربية لمصير فلسطينيي المثلث والجليل والنقب. فهل تملك هذه المقالة أن تُجذِّف بنجاح ضد التيار العام العائق؛ ثم هل تساعد عضوية المناضل عزمي بشارة في الكنيست الصهيوني،

وخياره الترشح لانتخابات رئاسة الحكومة، على شرعنة هذا الخيار القومي وحماية صورته من الاشتباه لدى محيطه الفلسطيني والعربي؟

هذه أسئلة إشكالية ثلاثة نقترحها عليكم مداخل منهجية لمقاربة كتاب عزمي بشارة: الكتاب الذي لسنا نشك في أنه من نوع النصوص العنيفة التي تشبه في فاعليتها المهماز الذي يهز الاطمئنان إلى البداهات، ويبعث على القلق الفكري البناء. والقناعة هذه: التي كانت في أساس إقدام مركز دراسات الوحدة العربية على نشر الكتاب، هي القناعة عينها التي دفعتنا إلى تنظيم هذه الحلقة النقاشية، في مجلة **المستقبل العربي**، حول الكتاب إياه، ودعوة هذه المجموعة من الباحثين العرب الملتزمين إلى المشاركة فيها: حواراً، وإغناءً، ونقداً.

عدنان السيد حسين

هل ان هذا المشروع الذي يطرحه عزمي بشارة من خلال دولة المواطنين التي تحتضن جماعة قومية فلسطينية وجماعة قومية يهودية يشكل قطيعة مع فكرة المساواة وتراث الحزب الشيوعي واليسار بشكل عام؟

أعتقد أن عزمي بشارة لم يقطع الصلة مع ماضيه وإنما تطور ذاتياً وموضوعياً إلى أن أصبح يصنَّف اليوم في خانة التيار القومي الديمقراطي. لكن اليسار، شكّل بالنسبة إليه حافزاً من أجل الديمقراطية والمساواة والمجتمع المدني. ولا بد بشكل عام من الاعتراف بفضل اليسار العربي في التركيز على هذه الأطروحات، كما أن التيار القومي ركّز على أطروحة الوحدة وملابساتها وحيثياتها، كما ركز التيار الليبرالي على فكرة الحرية وحقوق الأفراد والدساتير العربية، إلى ما هنالك. أخلص بالنهاية إلى أن المسألة ليست مسألة تعديل أفكار بقدر ما هي تطور تفرضه ظروف إسرائيل من الداخل ووجود جماعتين قوميتين مختلفتين فيها.

يوسف الشويري

أولاً أود القول إن أطروحات عزمي بشارة تتميز بالجرأة وليس من السهل انتقاد شخص يحاول أن يعالج هذه القضية التي فشل العرب والمجتمع الدولي والمنظمات العالمية في حلها. والنقطة الأخرى التي أريد أن أشدد عليها هي أن هذا الحل يأتي بعد فشل المد الوحدوي العريض الذي استمر قرابة نصف قرن وبدأ الناس داخل فلسطين وخارجها يفكرون أكثر بالطرح المحلي لقضاياهم ومشكلاتهم. ولكن رغم كل ذلك هناك مسألة هي كيفية إيجاد حل لجماعة عربية تريد أن تتمسك بهويتها الوطنية والقومية ضمن إطار دولة لا تعترف بهذه الهوية. وأعتقد أن ما يحاوله عزمي بشارة في هذا المجال هو تفكيك إسرائيل من الداخل. وأعتقد أن طرح عزمي بشارة هو تطوير لموقف الحزب الشيوعي والمواقف العربية الأخرى، بمعنى أنه يستند إليها ولكنه يتجاوزها.

حسين أبو النمل

في البداية أحب أن أحيي عزمي بشارة وأتحفظ على بعض المسائل التي اعتقد أنه

من الواجب توضيحها، لأنه من المفترض أننا نناقش كتاب عزمي وليس عزمي. إن النص الذي بين أيدينا هو عبارة عن مجموعة من المقالات، الأول صدر عام ١٩٩٢، والثاني عام ١٩٩٥ في مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وما تبقى وهو حوالى ثلثي الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات التي نشرت في مجلة في الناصرة في سياق العملية السياسية الداخلية الجريئة بين عرب عام الـ ١٩٤٨. النقطة الثانية هي في التقديم، فقد قرأت التقديم الذي قدمه أنيس صايغ وقرأت ورقة د. عبد الإله، ويؤسفني القول إن في تقديم د. أنيس قدراً من المجاملة. في هذا السياق لا أملك إلا أن أساجل د. عبد الإله بلقزيز في ما يتعلق بما قدمه من أحكام في التقديم. لا أريد الدخول في التفاصيل ولكن على ما يبدو إن د. عبد الإله قرأ عزمي بتناقضه مع التيار السياسي الفلسطيني المركزي السائد، وأهم من ذلك قدم فكرة الأسرلة وكأنها هي فكرة فلسطينية. فلنتروَ في تقديم الأحكام. الملاحظة الأخيرة في هذا السياق هي جوهر الفكرة التي قدمها عزمي وتتعلق بفكرة الأسرلة. للأسف إن جزءاً من الخطاب العربي حول هذا العنوان أو تحديداً الخطاب الفلسطيني، تعاطى مع الأسرلة سريعاً وعالجها فقط من زاوية ما طرحته من سلبيات، ولم يتعمق في جوهر الفكرة وسياقها. إن أخطر ما في هذا العنوان الذي من المفترض أن نتوقف عنده أنه يعكس درجة من التطور الهائل في الفكر السياسي الإسرائيلي، ونحن قرأنا الأسرلة كفكرة تتعلق بالفلسطينيين ولم نقرأها من الزاوية الإسرائيلية. وبالأسرلة، قدمت إسرائيل مرة أخرى نموذج أنها تسبقنا في ميزان القوى الفكري. والفكرة الأخيرة هي أن عزمي لا ينكر هويته ولا ينكر انتماءه، لكنه يقدم نموذجاً إضافته الحقيقية هي الخطاب المبتور في ما يتعلق بالأسرلة، ومن واجبي في هذه الجلسة أن أنبه إلى ذلك كي لا نقدم نحن خطاباً مبتوراً في قراءة عزمي. إن د. أنيس لم يقرأ عزمي كاملاً، وأنا أريد قراءته كاملاً. أي أن عزمي مثل ممارسة سياسية معينة هي بحاجة إلى تقويم. إذا كان عزمي يطرح معضلة فأنا برأيي هي ليست معضلة عرب الـ ٤٨، بل هي معضلة الخطاب العربي بشكل عام، القائم دائماً على الخطاب المبتور. بمعنى أننا في أي أطروحة من الأطروحات نأخذ الجزء الذي يهمنا ومن ثم لا نكمل. عزمي بشارة هو أهم نموذج للأسرلة، هو عضو الكنيست وهو مرشح لرئاسة الوزراء، وهو أفعل شخصية فلسطينية في الداخل أزعجت المؤسسة الصهيونية. فكيف أقرأ هذه الظاهرة؟ كيف أفهم الأمثولة السياسية التي قدمها عزمي ليس على نحو مبتور، بمعنى أن آخذه فقط من الزاوية التي تهمني؟

سليمان الرياشي

أود أولاً أن أسجل أنني استمتعت كثيراً عند قراءة هذا الكتاب وأفدت منه كثيراً، رغم أني أتابع الوضع الفلسطيني منذ عشرات السنين. د. حسين أوضح أن الكتاب يتشكل من مجموعة نصوص كتبت في مراحل مختلفة وفي سياقات متباينة بالضرورة. والسياق زمن بالضرورة ولكنه زمن يمس الوضع الفلسطيني بخصوصياته وبالتطورات التي جرت على هذا الوضع.

نصوص الكتاب تضغط على مسألة المساواة القومية، مسألة بلورة الوجود العربي الفلسطيني في أرض الـ ٤٨ كوجود قومي والاعتراف بهذا الوجود. لا أرى في هذا الطرح

طبيعة كاملة مع ما كان يطرح سابقاً على صعيد فلسطينيي الـ ٤٨، فالحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) طرح مسألة المساواة القومية. لم يطرح الحزب هذه المسألة بإلحاح، ولم تتحول لديه إلى برنامج عمل لأن الوضع العام لم يكن قد نضج بعد لذلك.

لقد عمل الحزب وسط أقلية فلسطينية مهزومة تشكل جزءاً من شعب مهزوم ومبدد. فالأولويات كانت مختلفة، كان المطلوب ترميم وإعادة بعث التماسك في صفوف هذه الأقلية التي بقيت على أرضها، ورفع شعار المساواة والمواطنة في حينه كان شعاراً ثورياً تغييرياً، وأن يأتي اليوم طرف آخر حزبي ويساجل مع قوى أخرى سبقته زمنياً، فهذا مشروع، ولكنه يحمل دوماً شيئاً من المغالاة ويميل إلى التقليل من إنجازات الآخرين.. د. عزمي بشارة، في هذه النصوص، يضغط كثيراً على موضوع المساواة القومية وتشكل التجمع العربي الفلسطيني كتشكل قومي وهو على حق في ذلك.. تساعده أمور عديدة إيجابية تطورت، فقد زادت الأقلية الفلسطينية على سبيل المثال من ١٣٠ ألفاً إلى مليون ومئة ألف بعد نصف قرن من محاولات التذويب ومحو الشخصية. ثم هناك الحركة الوطنية الفلسطينية بعموم فصائلها بما طرحته، وخصوصاً بما طرحه اليسار الفلسطيني. إن ذلك، مضافاً إلى الحركة السياسية للثورة الوطنية الفلسطينية أثار نقاشاً واسعاً في أوساط الشعب الفلسطيني ومن ضمنها تجمع الـ ٤٨، ومسّ هذا الجدال المثقفين والنخب السياسية الفلسطينية بصورة خاصة. إن هذه التطورات وسواها سمحت للدكتور عزمي بشارة ببلورة أطروحته. عزمي يؤكد كثيراً على التطور الفكري في الداخل بخصوص التبلور القومي، وهذا جيد ولكنه لا يأتي إلا لماحاً على ذكر جهود تمت وبرامج طرحت في إطار مؤسسة الثورة الفلسطينية، وخصوصاً يسارها، في ما يتعلق بفلسطينيي الـ ٤٨. وأنا هنا أريد أن أؤكد أن الحركة الوطنية الفلسطينية بمجملها لم تهمل سياسياً وفكرياً الأقلية الفلسطينية في أرض الـ ٤٨ بل اعتبرتها (سياسياً) جزءاً من حركتها.

عبد الإله بلقزيز

في الكتاب أشار عزمي بشارة إلى أن الاهتجاس الوطني الفلسطيني بقضية فلسطينيي الـ ٤٨ سوف يبدأ عداً تنازلياً بدءاً بإعلان البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير....

سليمان الرياشي

ما يطرحه د. عبد الإله يقود إلى نقاش آخر يتعلق بطبيعة البرنامج الوطني المرحلي، فالبرنامج يتضمن، على الأقل عند اليسار الفلسطيني، مرحلتين: **الأولى** تتمحور حول تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة المستقلة عليها، وإنجاز هذه المهمة المركزية يتطلب مساهمة تجمعات الشعب الفلسطيني كافة ومن ضمنها تجمع الـ ٤٨. إن إنجاز الدولة المستقلة على الضفة والقطاع والقدس كان يعتبر الرافعة أو الفاتحة لإنجاز مهمات المرحلة **الثانية** من البرنامج، وأقصد مرحلة فلسطين الديمقراطية. وإذا كنت لا أختلف مع طرح عزمي بشارة بالنسبة للأقلية العربية في فلسطين كأقلية قومية ذات حقوق، فهناك نقاش جدي يجب أن يجري عند الكلام على دولة ثنائية القومية للفلسطينيين والإسرائيليين.

عزمي بشارة دخل في قضايا، كنت أتمنى لو طورها أكثر وخرج منها باستخلاصات وافية مبررة، من مثل غياب المدينة الفلسطينية أو تحليل تأثير حرب الـ ١٩٦٧ على التشكيلة الاجتماعية في أرض الـ ٤٨. بمعنى أننا لم نعد أمام ظاهرة البلثرة وحسب، بل بتنا أمام ولادة أنوية لبرجوازية محلية فلسطينية.

عبد الله عبد الدائم

ما دمنا في موضوع الأسرلة فالسؤال المطروح هنا: هل أحدث انقطاعاً مع ما كان سائداً لدى التيارات الشيوعية وسواها؟ الواقع أنه يقول إنه حدث انقطاع بعد ذلك ويوافق على أن ما حدث في حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ غيَّر مجرى الأمور، ويعارض معارضة واضحة موضوع الحديث عن نشوء برجوازية فلسطينية إسرائيلية في مقابل طبقة شعبية، ويقول إن المسألة الفلسطينية لا يمكن أن نردها في النهاية إلى مسألة صراع طبقي، فالمسألة الفلسطينية مسألة قومية بالدرجة الأولى. فكرة المساواة بنظره ليست بحال من الأحوال كافية لمعالجة مشكلة العرب في فلسطين. المساواة تعني المساواة في الحقوق ولكنها قد تعني أيضاً المساواة في الواجبات وقد تعني أيضاً الخدمة في الجيش. المساواة لا تعني الاعتراف بقومية معينة هي قومية العرب الفلسطينيين أو القومية العربية في فلسطين. وكل ما جرى بعد الـ ٦٧ وبصورة خاصة في ما يتعلق بالانهزام العربي وضعف المعنويات، جعل كثيراً من الفلسطينيين العرب المقيمين في فلسطين يحسبون أن التقرب من السلطة والتقرب من الأحزاب الصهيونية ودخول المعركة جنباً إلى جنب هو الذي يحقق لهم الأمن وهو الذي يحقق لهم بالتالي البقاء والاستمرار.. الخ. وهو يدحض هذه الأطروحة ويقول إن هذا غير سليم لأنه يعني الذوبان. الأسرلة، كما يقول، خيار وهمي، بمعنى الركض وراء مجتمع الحقوق المدنية الواحدة في إسرائيل من دون الاعتراف بوجود قومية عربية فلسطينية، فهي عنده خيار وهمي وتعني الارتباط الذيلي بمشروع الآخرين، أي المشروع الصهيوني، وتعني قمع التطور الذاتي الثقافي والسياسي والأخلاقي للهوية القومية العربية الوطنية الفلسطينية. وإذا أردنا أن نفكر ملياً فإن الحل الطبيعي هو تجاوز الأسرلة إلى فكرة دولة ثنائية القومية. وما يقوله قد يبدو طبعاً خيالياً إلى حد ما. أما في الواقع فأنا أعتقد أنه ليس خيالياً. وهو يقول بأن هذا الموقف ينبغي أن يكون موقفاً نضالياً. والأسرلة أنواع ودرجات، ولكن هي في النهاية الأخذ بالمنطق الصهيوني في دولة لا تعترف بغير اليهود وحتى دستورها لا يعترف بغير اليهود، وفي دولة لا تقيم المساواة وفي دولة تعترف بيهود في الخارج بينما لا تعترف بغير اليهود في الداخل، فمطلب المساواة في هذه الدولة طبعاً مطلب باطل.

مجدي حماد

اتضح من ندوة المركز حول العرب في مواجهة إسرائيل ان هناك بعض الجوانب داخل المجتمع الإسرائيلي بحاجة إلى إنارة واستنارة، ومنها موضوع العرب في إسرائيل. إن هذه المجموعة بالذات في حاجة إلى دراسة، نظراً لما تعرضت له من تعتيم، إلى ظلم لمواقفها، إلى عدم الاعتراف بها إلى حد تخوينها أحياناً بحكم أن البعض منهم يحمل جواز

سفر إسرائيلياً. هناك أهمية شديدة لمعرفة هذه المجموعة. وبالتالي وجد المركز كتاب عزمي بشارة بداية للتعرف على هذا الموضوع وإدخاله في إطار تصور قومي لحل الصراع. إن هذا الموضوع يعبر عن ظاهرة اسمها ظاهرة عزمي بشارة، والتي تنطوي على الكثير من عوامل الالتباس والتناقض مثل جملة ظواهر المجتمع الإسرائيلي. ومن هذا المنطلق أتصور أن هناك مجموعة نقاط محددة، **الأولى** أن عزمي بشارة في هذا الكتاب لا يطرح حلاً شاملاً للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن هنا الاختلاف البارز بينه وبين التراث التاريخي السياسي والفكري للحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. إن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية قد تلتقي إلى حد بعيد مع فكرة المساواة، ولكن ما يطرحه عزمي بشارة هو تحديداً عرب الـ ٤٨ ومحاولة أن نجد لهم مخرجاً لمعالجة أوضاعهم. صحيح أن هناك إطاراً ونظرة شاملة لإمكانية تفكيك المجتمع الإسرائيلي، ولكن الأساس أنه ليس حلاً شاملاً لكل موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي. النقطة **الأولى** إذاً أنه لا يطرح حلاً شاملاً للصراع العربي ـ الصهيوني والنقطة **الثانية** أنه يواجه تحديداً حالة العرب في إسرائيل، والنقطة **الثالثة** أنه في اعتقادي يطرح هذا الحل من داخل التصور الغربي والإسرائيلي للدولة الحديثة، وأن هناك الآن، بالفعل، تطوراً باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان. فلماذا لا نطرح فكرة محورية لهذه الدولة الحديثة وهي فكرة المساواة. وهنا يلتقي مع هدف كبير للحركة القومية العربية أو على الأقل يلتقي مع هدف كبير وضعه المركز نصب عينيه عندما طرح فكرة ندوة العرب ومواجهة إسرائيل وفكرة تفكيك إسرائيل من الداخل.

في المرحلة الحالية هناك تسوية، وبالتالي هناك فترة قادمة يكون فيها الصراع المتبقي هو الصراع داخل الأراضي المحتلة، فلماذا لا يطرح فلسطينيو الـ ٤٨ مبدأ المساواة؟ ولماذا لا يطرح فلسطينيو الضفة وغزة مبدأ حق تقرير المصير والدولة؟ ولماذا لا يطرح فلسطينيو الشتات حق العودة؟ وهنا يلتقي عزمي بشارة مع هدف عريض للتيار القومي العربي وهو إمكانية تفكيك إسرائيل من الداخل ليس بالفكرة الصبيانية التي طرحت قبلاً والقائلة إن هؤلاء مجموعة متشرذمة والتكامل الاجتماعي بينهم يكاد يكون مستحيلاً من دون استمرار حال الحرب، وانه سينفجر من الداخل في حال انتفاء الصراع وإتمام عملية السلام، لأنه في التجربة التاريخية تعرضت راوندا لأكثر بكثير من التناقضات والحرب الأهلية، وضحت بحوالى مليون فقيد في الحرب الأخيرة، وكذلك بالنسبة للصومال، والدولة ما زالت قائمة، مع العلم أن عوامل التكامل داخل إسرائيل وعلاقات التضامن السياسي الحقيقي الذي يغطي التناقضات الاجتماعية هناك أقوى بكثير مما يمكن أن يتخيله المرء. ولكن نحن نتكلم على صراع مفتوح لحوالى ٥٠ إلى مئة سنة قادمة، فلماذا لا تفعل هذه التناقضات فعلها داخل المجتمع الإسرائيلي؟ النقطة **الرابعة** أن فكرة حق المساواة تعني المساواة للمواطن الفرد، وهنا تكمن خطورتها، أي أنها تُطرح كمدخل فردي لحل قضية قومية. وهذا ينقلنا إلى الشق الآخر من المعادلة في ما يتصل بموضوع الأسرلة، وأنا أتفق مع د. حسين أبو النمل حول أن موضوع الأسرلة على المستوى الفلسطيني والعربي كان التعامل معه بكثير من الاستخفاف وعدم التعمق. ومن هنا نقول إن الجانب الآخر من العملة هو الطرح الإسرائيلي والعمل الإسرائيلي لتحقيق هذه الأسرلة. فبينما يتصور عزمي بشارة أن فكرة المساواة قد تكون

حلاً فردياً لقضية قومية، فالإسرائيليون على العكس من ذلك يطرحونها باعتبارها حلاً فردياً لإهدار الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، أي أن الأسرلة في الفكر الإسرائيلي وفي العمل الإسرائيلي مرهونة أساساً بتخلي أي فرد عن هويته، وبالتالي عن مجمل حقوقه في وطنه، وهذا يشابه ما كان حاصلاً في المستعمرات الفرنسية حيث كان على الفرد ضمن السكان الأصليين اكتساب حق المواطنة لكي يصبح بإمكانه الدخول في عضوية البرلمان ويصبح بالتعبير القانوني مواطناً كاملاً. ومن هنا فإن اكتساب حقوق المواطنة داخل المجتمع الإسرائيلي رهن بالتخلي عن الهوية وعن حقوق الشعب الفلسطيني. وهذا مقنن في الدستور والقوانين الأساسية الإسرائيلية. لا يجوز تشكيل حزب سياسي في إسرائيل ولا جمعية ولا منظمة تعادي فكرة النقاء اليهودي للدولة.

عبد الإله بلقزيز

عزمي بشارة يضع الأسرلة بين تصور يقوم على أساس أن هذه العملية تفضي إلى الارتباط الذيلي الفلسطيني بالكيان الصهيوني وإلى تذويب الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، لكنه لا يرى في شعار المساواة كما طرحته الأحزاب العربية والحزب الشيوعي حلاً حقيقياً لأزمة هذه الهوية. فمشكلة الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨ ليست محصورة في علاقته بدولة تقصيه وتهضم حقوقه، بل في علاقته بمشروع يلغي شخصيته الوطنية، ولهذا فمسألة المساواة إذ تشدد في الفكر السياسي الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨ على وجوب تحقيق أو إقرار الحقوق المدنية والسياسية للشعب الفلسطيني، لا تذهب إلى الحد الذي تتصور فيه هذه الحقوق على أنها حقوق قومية. ولذلك فعزمي بشارة ينتقل من تسجيل هذه الملاحظة على فكرة المساواة في الوعي السياسي الفلسطيني إلى بلورة أطروحته حول دولة المواطنين. دولة المواطنين عند عزمي بشارة هي شكل من أشكال الصراع مع الجوهر الصهيوني للدولة الإسرائيلية. فحتى الآن هذه الدولة لا تعرّف نفسها بأنها دولة مواطنيها، إنما هي دولة اليهود. كيف تتعاطى هذه الدولة، دولة اليهود، مع المليون ومئتي ألف فلسطيني الموجودين غير اليهود؟ حتى الآن الفكر الصهيوني يدور حول السؤال: من هو اليهودي؟ لم يطرح حتى الآن السؤال: من هو الإسرائيلي؟ كما يقول عزمي بشارة. إسرائيل لا تريد أن تطرح هذا السؤال حتى لا تضطر إلى الاعتراف بوجود إسرائيليين غير يهود هم العرب، وحتى لا تضطر إلى الاعتراف بالهوية القومية العربية لقسم من سكان دولة إسرائيل. هذه الأطروحة، دولة المواطنين، هل أنجزت أو هل بنت تلازماً حقيقياً بين الإقرار بالحقوق المدنية والسياسية للشعب الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨ والإقرار بحقوقه القومية داخل دولة إسرائيل؟ وبالتالي هل نستطيع أن نعتبر أطروحة دولة المواطنين عند عزمي بشارة، محاولة في الصراع مع الجوهر الصهيوني للدولة الإسرائيلية ومحاولة لإفراغ الدولة الإسرائيلية من هذا الجوهر الصهيوني، وبالتالي ألا تستعيد هذه الأطروحةُ الأطروحةَ ذاتها التي تبلورت في عام ١٩٦٨ في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، القائلة بأن الحل الاستراتيجي للصراع العربي ـ الصهيوني هو الذي يجد إطاره في دولة ديمقراطية علمانية على كامل فلسطين؟ وهو الحل الذي لم يكن يعطي أهمية للبعد الطائفي في هذه الحرب. لم يكن يتصور أن المشكلة مع اليهود، بل كان يتصور أن المشكلة مع المشروع

الصهيوني الذي يزج باليهود في برنامج انتحاري ضد الفلسطينيين وضد أنفسهم. فهل نستطيع أن نقول بأن هذه الأطروحة، دولة المواطنين، هي محاولة جادة في السجال مع الجوهر الصهيوني للدولة الإسرائيلية؟

حسين أبو النمل

نحن بحاجة إلى مفاتيح فكرية لكي نتعاطى مع المسائل، وحتى لا نظلم عزمي تحديداً، لأن عزمي يشتغل بالسياسة ويشتغل في وسط معادٍ وبالتالي فإن أطروحته ليست كاملة ولا يستطيع أن يقولها كاملة. أنا أستبعد أن عزمي تكلم على تفكيك الدولة من الداخل. قد يكون ذلك هو هدفه ولكنه لأسباب لها علاقة ببراغماتيته السياسية ووعيه السياسي وللمعركة التي يخوضها لا يقول ذلك. هو لديه أطروحته. أنا أنصح على الأقل بقراءة إسرائيل قراءة أكثر ترويياً، وبالتالي هناك معضلة جدية في إسرائيل وإسرائيل لا تدير حواراً حول القضايا المهمة. وإسرائيل سعيدة تماماً بطريقتنا بفهمها. وهنا، أذكر أن د. مجدي وفي حوار رصين وثمين تكلم على الإسرائيليين الذين قرأوا الخطاب العربي كما تعبر عنه الكتب المدرسية في مراحل التعليم العام في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، حتى يقدموا خطاباً للأرض المحتلة عام ٦٧، فكانوا سعداء جداً بالخطاب المصري وأبقوه كاملاً لأنه كان الخطاب الوحيد الذي في النهاية لا يضر. أقول ذلك لأنه بالنسبة للمسألة الفلسطينية مَن قال إنها في أراضي الـ ٤٨ أو في لبنان أو في أي مكان آخر مربوطة بعزمي بشارة أو بجورج حبش أو بعرفات؟ **فأولاً**، إن الصراع مرتبط بشروط موضوعية لا مجال للمزاح فيها، وتلزم إعادة الاعتبار إلى موضوعية الصراع الذي في الحقيقة هو الذي يبقينا متفائلين بالمستقبل، إذ إن المسألة ليست مسألة أن فلاناً بصم أو فلاناً عارض، والصراع لا يدور في الحيز الايديولوجي وإنما في حيِّز الواقع. **ثانياً** هناك نقلة هائلة في الفكر السياسي الفلسطيني هي وعي الخصوصية، فنحن لسنا مجتمعاً واحداً، نحن مجموعة من المجتمعات نتعرض لأشكال مختلفة من الاستئصال: أوسلو تنفذ في لبنان بطريقة وتنفذ في الـ ٦٧ بطريقة أخرى وتنفذ في الداخل بطريقة ثالثة. ومن هنا أطرح موضوع الأسرلة، هل هي فكرة لعزمي أم فكرة للفلسطينيين، كما تقول ورقة بلقزيز، أم تبنتها القوى الفلسطينية؟

الأسرلة ليست فكرة فلسطينية مع الأسف الشديد. هي بالجوهر فكرة إسرائيلية طرحتها مجموعة من الإسرائيليين المتنورين مفادها أننا أمام أقلية قومية يراوح عددها المليون (في الفترة التي طرحت فيها)، تطرح المعضلة التالية: كيف يمكن **أولاً** أن تحل إشكالية دولة يهودية فيها أقلية قومية لا مجال للهرب منها؟ لقد جرى التفكير في كيف يمكن خلق شيء ما فوق يهودي، أي أن الأسرلة بأحد جوانبها هي مواجهة بين هوية إسرائيل الإسرائيلية والهوية اليهودية.

ثانياً: هل يجوز أن تعامَل الأقلية العربية كأقلية منبوذة وبالتالي تكون وقوداً لعملية سياسية لامتناهية أم يجري استيعابها موضوعياً وليس استيعابها من خلال الشرطة؟ طريقة الاستيعاب هذه هي أمر في غاية الأهمية لأنه برأيي أن الشكل الذي تم به استيعاب الإسرائيليين هو ليس فضيحة لإسرائيل ولا لعرب الـ ٤٨ وإنما هو فضيحة

للآخرين الذين يتعاطون مع الفلسطينيين على قاعدة النفي. أعتقد أن عزمي لو أنه لم يظلم نفسه لكان أوضح نفسه أكثر وقال أين أصبحت فكرة الأسرلة.

إن فكرة الأسرلة لم تتحقق بتغيير اسم لشخص ما من محمد إلى موشي وإنما بأن أصبح هذا الشخص يشعر أنه بنسبة أو بأخرى يجب أن يكون إسرائيلياً. وأكبر دليل أن عزمي بشارة وعرب الـ ٤٨ لا يذهبون للإقامة في غزة أو في أي دولة عربية. بمفهوم الأسرلة قدّم الفكر السياسي الإسرائيلي حل معضلة كيف تستوعب موضوعياً وعلى نحو سليم أقلية عربية. ونقيس الأسرلة من خلال ما جرى على صعيد السكان. لقد زاد العرب من ١٣٠ ألفاً إلى مليون ومئتي ألف وأصبح لدينا ٤٨ تجمعاً، ومن هنا ليس صحيحاً أن المجتمع الفلسطيني في الداخل يفتقد المظاهر الحضارية. الناصرة الآن يوجد فيها عدد من السكان أكثر مما كان في عام ١٩٤٨. الفجوة على صعيد مستوى المعيشة تضيق، وهنا أتكلم كاقتصادي لدي الإحصاءات. وعلى مستوى التعليم، في دراسة قام بها محمد الميعاري، يذكر أن حجم التطور الذي طرأ على وضعية العرب خلال فترة محددة أكبر من التطور الذي لحق باليهود. ففي موضوع التزايد السكاني، زاد عدد السكان ستة أضعاف بينما في إحصاءات للفلسطينيين في لبنان أو سوريا أو أي مكان آخر لم يتضاعف العدد أكثر من مرتين أو ثلاث أو أربع. وفي موضوع البنية الاجتماعية فإن قوة العمل بين النساء العربيات، ونسبة خروج المرأة الفلسطينية للعمل أعلى من النسبة نفسها في أي منطقة عربية. القصد أن موضوع الأسرلة يحتاج إلى قراءة متروية. وفي موضوع تركيب الأسرة، نحن في الداخل لم نعد أمام أسرة الأفراد السبعة، ولكن أمام أسرة أقل، أمام أسر فردية، أمام مجموعة من التحولات التي تستحق الرؤية بوجهيها. وإذا لم نرَ ذلك يبقى خطابنا معلقاً بالفراغ. هناك ظاهرتان متناقضتان يجب أن نراهما، هناك أقصى درجات الأسرلة في الصورة التي عرضتها، وهناك الوجه الآخر، أننا في العشر سنوات الأخيرة، لأول مرة نكون أمام نخبة سياسية فلسطينية فيها طيف يقف بطرفه عزمي بشارة، وبالطرف الآخر تقف مجموعة بينها طلب الصانع مثلاً الذي ليس ماركسياً ولا قومياً، ويقف بينهما الشيخ عبد الملك الدهامشة. وتتعجب عندما تراهم في الكنيست، إذ ان كل واحد منهم يقف في جهة ولكنهم في قضايا محددة تراهم مجموعة من الفلسطينيين المتواطئين، بحيث انه في مرة من المرات كان الذي أمن الحماية لأحمد طيبي هو النائب صالح طريف. القصد أن هناك شيئاً ما بحاجة إلى قراءته في متناقضاته، وبالتالي بأوجهه المتباعدة، إذ إن هناك مشروعاً جدياً في غاية الذكاء، ولكن يجب ألا نظلم أنفسنا ونستعجل فنقول ان فكرة الأسرلة أو غيرها هي فكرة ذاتية، إذ هي، في الحقيقة، فكرة موضوعية.

عدنان السيد حسين

هنا وصلنا إلى أهم مفصل في الكتاب وهو مشروع دولة المواطنين. إن دولة المواطنين لا تعني دولة المساواة بين الأفراد من حيث الحقوق والواجبات. هنا لا بد من الإشارة إلى أن التحليل الايديولوجي مهما كان دافعه لا يوصلنا إلى فهم هذه المتغيرات. فإذا كان الغرب قد ركز على الحقوق المدنية ثم ركز على حق تقرير المصير فإنه وصل في نهاية القرن العشرين إلى الحديث عن الحقوق القومية للجماعات القومية. وإذا كان

الماركسيون الأرثوذكسيون انطلقوا من فهم السياسة والدولة من خلال الاقتصاد فقط فإنهم انطلقوا من حقوق الإنسان اقتصادياً واجتماعياً، ثم وصلوا في نهاية المطاف إلى القبول بالحقوق المدنية. معنى ذلك أن عزمي بشارة في أطروحته يريد أن يحاور الإسرائيليين والغرب من خلال ما يطرحه، وتحديداً من خلال ثلاثة شعارات: حق تقرير المصير، والديمقراطية، والحقوق القومية للأقليات. هذه الشعارات تجد صدىً في الغرب أكثر مما تجد صدىً في منطقتنا بسبب أن التحليل الايديولوجي ما زال مسيطراً علينا في الخطاب السياسي وفي الثقافة إلى حد بعيد.

النقطة الثانية الجديرة بالملاحظة أن أطروحة عزمي بشارة تختلف جذرياً عن أطروحة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية في الستينيات حول مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية، من حيث ان هذه الدولة هي دولة تحالف اجتماعي بين علمانيين ينتمون لفئات اجتماعية دنيا في مواجهة بنى فوقية اقتصادية واجتماعية عند اليهود وقد تكون عند العرب. هذه الأطروحة جرّبت على الأرض وأخذت مداها واستهلكت. المشروع الإسرائيلي، لكي نستوعبه جيداً، يجب ألا ننظر إليه كما نتصوره نحن وإنما كيف هو كائن بحقيقته: هو مشروع استيطاني بالدرجة الأولى. وبالتالي مقولة ان صراعنا مع إسرائيل طبقي واجتماعي أو حتى صراعنا مع إسرائيل صراع حضاري، مقولة خاطئة، لأن الحضارة الموجودة عند إسرائيل هي حضارة القتل والاستيطان، في حين عندما اصطدم العرب بالغزوة الاوروبية الصليبية كان هناك تفاعل حضاري، رغم أنه كانت هناك مجابهة في القتال والحرب. لذلك هذه الأطروحة لعزمي بشارة سوف تصطدم مع الأسرلة بطبيعة الحال من حيث ان الأسرلة تقوم على بنية واحدة إثنية، بينما أطروحة عزمي بشارة تقوم على ركيزة قومية على أساس أن هنالك جماعة قومية يحميها القانون الدولي، ولها حقوق، وحق تقرير المصير صار صيغة آمرة في القانون الدولي ولم يعد مجرد افتراض. السؤال: هل نرمي هذا السلاح في البحر ونقول لعزمي بشارة اصمت، أم نأخذ هذا السلاح ونطوره في الأداء السياسي الفلسطيني والعربي، لأن المسؤولية ليست فقط فلسطينية؟

عبد الإله بلقزيز (يسأل)

ألا تجد ثمة عناصر تشابه بين أطروحة عزمي بشارة حول دولة المواطنين وأطروحة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين، في ميل الأطروحتين معاً إلى النضال من أجل إلغاء الجوهر الطائفي والصهيوني، وإلى تحويل فلسطين إلى أرض قابلة للتعايش على أساس مدني لا على أساس طائفي ولا على أساس عدواني؟

عدنان السيد حسين

لقد اعتقد الذين طرحوا فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية أنهم سيحققون غاية تخليص إسرائيل من صهيونيتها، ولما لم تنجح هذه المحاولة، وهي لن تنجح مستقبلاً، طرح عزمي بشارة مدخلاً آخر قد يتقاطع مع فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية في مسألة المساواة. أما في مسألة تخليص إسرائيل من صهيونيتها فلا. إن فكرة وجود دولة من قوميتين قد تستوعب الصهاينة في كيان جغرافي معين. وهناك خلاف بين أن نقول

بدولة مكونة من قوميتين أو دولة تقوم على مبدأ ديمقراطي علماني لكل المواطنين، وهذا هو المدخل الجديد لطرح عزمي بشارة من حيث انه يفسر دولة المواطنين على أساس الجماعات القومية المختلفة وليس على أساس مواطنين متساوين أمام القانون.

حسين أبو النمل

هذا الشعار، شعار اعتراضي. في إسرائيل هناك دولة اليهود وفي مقابل ذلك شعار اعتراضي بغرض استنفاد القانون الإسرائيلي، عن طريق الدعوة إلى دولة لكل مواطنيها. والعربي يعرف جيداً أن الإسرائيلي مخادع في الديمقراطية وفي المساواة وفي كل المسائل.

سليمان الرياشي

أود القول إن الأسرلة هي فعلاً همٌ إسرائيلي. تزايد هذا الهم وتبلور أكثر بعد انتصار الـ ٦٧ الذي لم يكن الإسرائيليون يتوقعون كل أبعاده. وقد حصلت حركة توظيفات خارجية يهودية وغير يهودية وبداية تأثيراتها في البنية الاجتماعية. كما ولّد هذا الانتصار شعوراً عارماً بالأمان والاطمئنان إلى وضع إسرائيل في محيطها. وعلى هذه الخلفية بدأ بعض المتنورين الصهاينة يطرح هموم المجتمع الإسرائيلي ومن ضمنها مشكلة الأقلية العربية وضرورة إيجاد سبل للتعامل معها.

إذن فكرة الأسرلة هي بالأساس فكرة إسرائيلية، والأسرلة تقوم على قائمتين: واحدة حقوقية وأخرى ثقافية. الحقوقية تعني إعطاء الناس حقوقاً متساوية، والثقافية بمعنى اعتراف ما بالثقافة العربية كما يقول عزمي في كتابه، ولكنه اعتراف يستهدف الانحراف بهذه الثقافة بما يتلاءم مع الثقافة الإسرائيلية المهيمنة.

ويميل عزمي إلى القول إن النجاح النسبي لسياسة الأسرلة يعود إلى التحولات الطبقية التي حصلت في المجتمع الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، أي أن المجتمع آل إلى حالة بدأت تنشأ فيها فصائل محلية من البرجوازية العربية. الفكرة الثانية، أرى أن دولة المواطنين لا تتعارض مع السعي للاعتراف بالتجمع الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨ كأقلية قومية. هذه مسألة نضالية تتجاوز المساواة الفردية لأنها تعني، ضمن ما تعنيه، إعادة النظر بكل ما هو موجود من مؤسسات عربية، أكانت لها صفة محلية أم طائفية أم دينية والدفع باتجاه المحورة حول المصالح العامة.

عندما طرحت فكرة الدولة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية في أواخر الستينيات، جرى ذلك من خلال تيارين فكريين. فقد طرح التيار الرئيسي في الثورة الفلسطينية ممثلاً بحركة فتح شعار دولة ديمقراطية يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، بمعنى أن هذه الدولة تستوعب اليهود بصفتهم الدينية وليس القومية، وطرح اليسار الفلسطيني ممثلاً بالجبهة الديمقراطية شعار فلسطين الديمقراطية التي يتعايش فيها العرب واليهود في ظل المساواة القومية، أي أن هناك اعترافاً باليهود كقومية بصدد التشكل.

موضوع دولة فلسطين الديمقراطية يتقاطع مع «دولة المواطنين» من زاوية تعايش

تشكيلتين قوميتين في فلسطين في ظل المساواة القومية. وكذلك مشروع الدولة الثنائية القومية الذي يطرحه عزمي وادوار سعيد وسري نسيبة والخالدي وأسعد غانم وآخرون، بتلاوين متباينة، يتقاطع مع شعار دولة فلسطين الديمقراطية، ولكنه يتمايز عنه بصورة جوهرية، ونقطة التمايز تكمن في أن شعار الدولة الديمقراطية طرحته الثورة الوطنية الفلسطينية في سياق نهوض اعتقدت أنه سيمكنها من تعديل ميزان القوى جذرياً وتحطيم الصهيونية وكل تعبيراتها في فلسطين، بينما في طرح موضوع الثنائية القومية وفي ظل ميزان القوى الراهن نبدو وكأننا نجهل أن البرامج السياسية للحزبين الرئيسين في إسرائيل تقوم على الفصل الديمغرافي، والخلاف بين الحزبين، في وجهه الأبرز يقوم على مساحة الأرض المطلوب ضمها، ولكن ليس على التخلص من العرب حرصاً على «نقاء» الدولة اليهودية.

يوسف الشويري

أرى أنه هناك إمكانية للمقارنة بين ما كان يطرحه الجزائريون في العشرينيات والثلاثينيات بالنسبة للاستعمار الفرنسي، وحتى في المغرب العربي ككل؟ فالنقاش الذي قام بين فرحات عباس والشيخ ابن باديس كان حول هذه المسألة: هل الجزائر أمة مستقلة، هل الجزائر عربية، أم تندمج مع فرنسا؟ بالنسبة لفرحات عباس لم تكن هناك أمة جزائرية قبل الفرنسيين، وابن باديس أصر على أن الجزائر موجودة كأمة وكحضارة وكثقافة، ولكن في الوقت نفسه لم يدع إلى إزالة الاستعمار الفرنسي ولكنه دعا إلى المساواة بين الفرنسيين والعرب. وهذا حدث في لحظة ضعف عندما فشل الجزائريون في ثورات متعددة، وأصبح خيار الكفاح المسلح خياراً غير وارد. الآن في فلسطين خيار عزمي بشارة له ملامح قد تذكرنا بهذا الوضع الجزائري في العشرينيات والثلاثينيات مع الاحتفاظ بفارق ما بين الاستعمار الفرنسي والاستعمار الصهيوني، بمعنى أنه كان من الأسهل أن تقنع المستوطن الفرنسي والمستوطن غير الجزائري بأن يرحل عن الجزائر. ولكن ليس من السهل أن تقنع الإسرائيلي بالرحيل عن فلسطين. في رأيي أن عزمي بشارة الآن يحاول أن يجمع ما بين ابن باديس وفرحات عباس في موقفه من حل قضية الأقلية العربية في إسرائيل.

عبد الإله بلقزيز (يسار)

لماذا لا نقول إنه يحاول أن يشذ عن الطرفين، جامعاً بين الأطروحة التي سادت داخل فلسطين ٤٨ والتي تشدد على المساواة داخل دولة إسرائيل، وأطروحة حركة التحرر الفلسطيني الممثلة بمنظمة التحرير التي تشدد على البعد الوطني والقومي للقضية الفلسطينية، فهو يأخذ بهذين الخيارين معاً في معادلة جديدة؟

يوسف الشويري

أعتقد أن التحليل الذي يبدو تحليلاً أكاديمياً محايداً عن غياب المدينة في الأقلية الفلسطينية في الداخل وكيفية دخول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مرحلة الحداثة المكثفة، هو نوع أيضاً من إعادة استذكار للقضية الجزائرية وكيف أدخلت فرنسا

الجزائريين في صلب الاقتصاد العالمي وأصبحت الحداثة من ضمن المجتمع الجزائري. وأعتقد أن هذا تحليل يستعيد هذه الفترة وبالتالي ليس تحليلاً أكاديمياً أو تحليلاً محايداً، ولكن كما قال حسين أبو النمل إن هناك أيضاً نوعاً من الخطاب الاعتراضي ومحاولة إحراج إسرائيل، وفي الوقت نفسه تبرير محاولة استباق الاعتراض على موقف قد يتخذه عزمي بشارة ويتخذه العرب الآخرون في الداخل، أي أننا، نحن، ونتيجة هذه الظروف الموضوعية، لا بد من أن نتخذ موقفاً معيناً قد يختلف عن موقفكم أنتم العرب الموجودين في الخارج. وموقفنا متميز في الداخل وله جذور اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية. ولهذه الأسباب مجتمعة هذا الحل الذي أطرحه ينطبق علينا ولا ينطبق عليكم. وبالتالي فالصراع العربي ـ الإسرائيلي مغيّب لأنه لا يعنينا الآن ولكن نحن نحاول أن نحل مشكلة داخلية. وأنا في رأيي أن هذا خطأ استراتيجي أن تتم محاولة تجزئة القضية الفلسطينية إلى عدة قضايا، وكل قضية تتولاها مؤسسات معينة، وتعالج بمفاهيم معينة. بمعنى آخر الحل الذي يطرحه عزمي بشارة بالنسبة لفكرة المواطنية، لانطباقها على الجماعة وليس على الأفراد، هو حل مثالي ويذكرني أيضاً بالحل الذي كان يطرحه فرحات عباس وآخرون بأن الجزائريين والتونسيين والمغاربة مساوون للفرنسيين بالحقوق والواجبات ويجب الاعتراف بهم وتمثيلهم في مؤسسات الدولة الفرنسية، وتذكير الدولة الفرنسية بأنها دولة علمانية.

سليمان الرياشي

هذه المسألة لها علاقة بازدواجية البلدان الاستثمارية، بما فيها الازدواجية تجاه الحداثة. ما هو جيد لأوروبا قد لا يكون في عرفها جيداً بالنسبة للبلدان المستعمرة أو المتخلفة! دعني أُعطِ مثلاً فاقعاً، ففي سنة ١٩٠٦ أقرت فرنسا القوانين والإجراءات العلمانية الأكثر جذرية في تاريخها، وفي السنة ذاتها أطلقت فرنسا أكبر حملة تنصير في الجزائر. لهذا السبب فإن ما تتكلم عليه هو أحد تداعيات هذه الازدواجية.

يوسف الشويري

أصل إلى نتيجة أننا مررنا بهذه التجربة وبهذه المواقف من قبل. أنا لا أجد أن هذا هو الحل الذي سيرضي اليهود أو يرضي العرب، ولكنه موقف مثالي إنساني جيد من الناحية المثالية والإنسانية، وعلى أرض الواقع لا أعتقد أن هذا الحل سيوصل اليهود أو العرب إلى أي مكان.

عبد الإله بلقزيز

ما تفضلتم به يتجاهل ثوابت في التاريخ المعاصر بنجاح جماعات قومية في إجبار دول ديمقراطية حديثة على الاعتراف ليس فقط بحقوق الأقليات المدنية والسياسية وإنما الاعتراف بحقوقها القومية كأقليات. والآن المعيار الأساسي في الفكر الغربي الحديث وفي الديمقراطية الغربية هو البلد الذي يعترف بالحقوق القومية والدينية واللغوية....

يوسف الشويري

أعتبر أنه حل مثالي، بمعنى حل يجب السعي إليه، كنموذج، ولكنني لست متفائلاً من ناحية تحقيقه.

عبد الله عبد الدائم

في ما يتصل بدولة المواطنين، إن عزمي بشارة يقول ببساطة بأن في إسرائيل قوميتين، قومية يهودية وقومية عربية، ولا مجال في المدى المنظور لأن نتحدث عن قومية واحدة في إسرائيل أو حتى قومية إسرائيلية شاملة. يضع في مقابل ذلك إذاً مشروع دولة المواطنين لجميع المواطنين، لكن تحتفظ كل قومية بخصائصها القومية. يحتفظ العرب الفلسطينيون بخصائصهم القومية وبانتمائهم وبثقافتهم ويكون لهم حتى إشرافهم على التعليم وعلى التربية في هذه الدولة، كما يقول هو. هذا الحل الذي يقترحه يجد أنه جواب **أولاً** عن واقع العرب في فلسطين. يعني العربي في فلسطين مواطن في دولة تعلن بأنها ليست دولته. من الخطأ الظن في رأيه أن الصلة بين العرب في إسرائيل والعرب في الضفة الغربية يمكن أن تكون حاجزاً ضد الأسرلة، لا يعتقد هو بأن مجرد وجود دولة فلسطينية يمكن أن يكون حاجزاً لدى عرب إسرائيل يحول بينهم وبين الأسرلة.

إسرائيل طبعاً تعتبر أنها دولة يهود لا تفصل الدين عن الدولة، إذ بطبيعة الأمور أن يكون هناك قومية أخرى لها ثقافة خاصة، وليس هنالك في المدى المنظور مجال للحديث عن أمة إسرائيلية واحدة. مطلب المساواة وحده لا يحل المشكلة، وحتى مطلب خلق دولة عصرية ديمقراطية كما يقول روبنشتاين وغيره من اليهود، يعني أن دولة ديمقراطية لكل اليهود أيضاً لا تحل المشكلة لأن هذه الدولة الديمقراطية لم تعترف بعد بالحقوق الخاصة لهذه الأقلية القومية. وفي الواقع يقول عزمي بشارة: «التمييز البنيوي ضد الأقلية القومية الفلسطينية العربية لا بد من أن يؤدي إلى انفجار في النهاية». كما يقول «وصول الوعي المدني الإسرائيلي إلى طريق مسدود طالما بقيت الدولة، دولة اليهود، يمكن أيضاً أن يؤدي إلى الانفجار، لكن هذا الانفجار ليس ضرورة تاريخية وإنما إمكانية فحسب وواقعيتها مرتبطة بتطور نخبة سياسية تطرح هذين السؤالين». طبعاً إذا أضفنا قوله بأن مشروع دولة مواطنين في مواجهة دولة يهود هو مشروع هجومي يطالب بالحقوق كاملة غير منقوصة، ندرك فكره بشكل كامل. وتعليقاً على موضوع الانفجار اسمحوا لي أن أستطرد قائلاً ان هنالك حوله كلاماً كثيراً، فهو يعني انفجاراً بسبب العرب، انفجاراً بسبب تمزق الكيان الإسرائيلي والصراعات الداخلية في إسرائيل. وأنا، في كتابي **الصراع بين اليهودية والقومية الصهيونية**، تحدثت بالتفصيل عن موضوع الصراعات المختلفة وشكلها.. ولكنني انتهيت إلى نتيجة أن مثل هذه الصراعات التي تجري في بنية أمة من الأمم أو كيان من الكيانات قد تعيش وتستمر من دون انفجار سنوات طويلة إذا لم يوجد هنالك عامل خارجي، وإذا وجد عامل خارجي يمكن أن تكون لهذه الصراعات قدرة أكبر على الانفجار. إذاً هنا دور العرب ودور عرب فلسطين بوجه خاص يمكن أن يكون له شأن في زيادة تفتيت الكيان الإسرائيلي.

عبد الإله بلقزيز (يسار)

اتصالاً بهذه النقطة، أليس في رهان عزمي بشارة على إفراغ دولة إسرائيل من مضمونها اليهودي، أليس فيه أيضاً رهان على أن هذا المضمون اليهودي يشكل عبئاً حتى على دولة إسرائيل نفسها؟ الآن مع صعود اليمين المتطرف والمزيد من التدين والتراجع الملحوظ للحركة العلمانية في إسرائيل واحتياج العلمانيين الإسرائيليين أحياناً للتحالف مع الأحزاب العربية والنواب العرب لتشكيل الحكومات، أليست هذه كلها أمارات وعلائم على أن إسرائيل أيضاً تدفع ثمن هويتها اليهودية؟

عبد الله عبد الدائم

طبعاً، وليس ذلك فقط، فكلنا يعرف الآن أن هناك حركات يهودية كثيرة تنتمي إلى ما يدعونه ما بعد الصهيونية، بعضها يرفض الصهيونية. مثلاً بعض المؤرخين الجدد، من موريس إلى پاپيه، وغيرهما، يرفضون هذا الوجود ويرفضون الصهيونية. ولدينا نحن العرب مرتكز أساسي في هذا الموضوع. إن الصهيونية كما بينت في كتابي هي عبارة عن عملية قيصرية فرضت على الشعب اليهودي منذ أيام هرتزل وقبله قسراً. نتنياهو يقول في كتابه **مكان تحت الشمس**، إن الذين أيدوا الصهيونية من غير اليهود أكثر بكثير من اليهود الذين أيدوا الصهيونية. التيارات الدينية كلها وعلى رأسها التيار الأرثوذكسي كانت ضد الصهيونية في ذلك الحين، فقد منع بعض اليهود والحاخامات عقد المؤتمر في فرانكفورت واضطر هرتزل إلى عقده في بال في سويسرا. إذاً هي عملية قسرية في فلسطين. والآن يجنون ثمرات ما صنعت أيديهم. فصار هذا الوجود الذي لا هوية له، وليس له شكل، ممزقاً ومنوعاً بعشرين نوع من أنواع الانقسام. حتى في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كتبت الصحف الإسرائيلية أن المجتمع الإسرائيلي أصبح قبائل، هناك قبيلة اليهود الروس الذين لهم مطالب معينة... الخ. أنا لا أريد أن أغالي إنما هناك مسائل يجب أن ندركها. فلو كان هناك عمل عربي فإن طروحات مثل طروحات عزمي بشارة وغيرها يجب ألا نستهجنها، فضلاً عن أنه ليس هناك حل آخر إلا الذوبان، فلا نخدع أنفسنا.

مجدي حماد

أنا في يقيني انه ينبغي النظر في مشروع عزمي بشارة على أنه نوع من الصراع مع الجوهر الصهيوني للدولة اليهودية، لأنه سواء كان رأينا ذلك أو لم يكن، فإن الواقع والغالب انه لا توجد لا قومية يهودية ولا قومية إسرائيلية، ولكن المؤكد أن هناك دولة يهودية. وعزمي يتعامل مع هذا الواقع من حيث هو الإطار القانوني والإطار السياسي الحاكم، وكذلك في تصوره المستقبلي أنه يجب أن تكون هناك دولة يهودية حصراً. هو إزاء هذا الواقع يقول إنه على الأقل يجب أن نعترف بأن هناك قومية فلسطينية، وإن كانت هذه القومية كما أشار في كتابه من أكثر القوميات هدوءاً في التعامل مع المغتصب والمحتل. لكن إذا كان هذا هو الحال، فعلى الأقل هو يطرح في مواجهة دولة اليهود دولةً لكل المواطنين. وأنا يقيني أن هذا الطرح يترتب عليه مجموعة من النقاط: **أولها** أن عزمي

بشارة رجل عمل سياسي وليس منظراً فكرياً بالأساس، ومن هنا لا ينبغي أن نطالبه بأن يكون خطابه الفكري معلناً ومكتملاً، ولا نطالبه بأن يخلو خطابه الفكري من التناقض والالتباس، إنما ينبغي النظر للمجرى العام لحركته السياسية، وفي الوقت نفسه إلى ما يعبر عنه من فكر سياسي. النقطة **الثانية**، إنه في اعتقادي أن التطور الاجتماعي ليس بمثابة تاكسي يمكن أن توقفه عند الطلب، وإنما هو مجرد منطلق تصبح له قوانينه الذاتية والداخلية. ومن هذا المنطلق ينبغي النظر عند دراسة موقف عزمي بشارة من هذا الموضوع إلى التفرقة بين الفكر السياسي والعمل السياسي، وأياً كان فكره السياسي وما يقصده على مستوى الفكر السياسي، فأنا في اعتقادي أن هذه الفكرة التي يطرحها عزمي بشارة ينبغي تبنيها على مستوى العمل السياسي، سواء كان يتبناها عزمي بشارة أو التيار المؤيد له داخل فلسطين أو تتبناها قوى قومية خارج فلسطين على مستوى النضال السياسي، على اعتبار أنها تصب في النهاية في تفكيك أسس الكيان الصهيوني في فلسطين. وبهذا المعنى فإن هذه الفكرة، **ثالثاً**، تلتقي مع أفكار عديدة، فهي تلتقي بالقطع من حيث الهدف النهائي مع دولة ديمقراطية في كامل فلسطين لكل المواطنين، وتلتقي حتى مع دعوة أفنيري إلى دولة إسرائيل غير الصهيونية، لأنه في إطار الواقع المعقد الموجود على الأرض الفلسطينية، نقول ان الأمل البعيد الأجل هو في أن يزول الطابع الصهيوني عن الدولة، وهذا يعني نوعاً من التكافؤ والمساواة بين جميع المواطنين، وهذا في اعتقادي حل تاريخي وتنازل تاريخي يقدمه العرب: أن يتسامحوا مع الجريمة الصهيونية التي حدثت فوق أرض فلسطين ويكون هناك فعلاً نوع من المساواة التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين تخلوا عن الطابع العنصري والصهيوني للدولة.

هنا نجد مسألتين في غاية الأهمية: **الأولى** أنه يقال ما الذي يجعل إسرائيل تقبل مستقبلاً بهذا الذي يطرحه عزمي بشارة، وخصوصاً من منظور توازن القوى الذي ركز عليه أ. سليمان؟ إن الدولة الديمقراطية العلمانية طرحت في الستينيات ومطلع السبعينيات، وكان هناك مدّ قومي وحركة قوية وتوازن قوى، وكان هناك هزيمة نسعى إلى التحرر من عبئها، يعني انه كان هناك شيء ضاغط يدفعنا إلى أن نطرح طرحاً فكرياً نقول انه من الممكن تحقيقه عملياً في الوقت نفسه. أضيف إلى ذلك شيئاً في غاية الأهمية قد لا نتنبه له: ان العبرة في المستقبل الآتي ليست في توازن القوى وإنما توازن المصالح، لأن إسرائيل تعلم جيداً أنها لا تستطيع ولا تقدر على أن تخرق معاهدة السلام مع مصر على سبيل المثال، فإذا نظرنا إلى توازن القوى اليوم بين مصر وإسرائيل فإنه لصالح إسرائيل بلا جدال، ورئيس الدولة في خطابه في ٢٣ تموز/يوليو، يقول للشعب المصري: ينبغي أن تعلموا أنه حتى الآن المجهود العسكري الإسرائيلي الأساسي ما زال على حدود مصر، وهذا معناه اننا لن نقدر على مواجهة إسرائيل، إذاً التصريح الرسمي عن توازن القوى يدل على أننا ضعفاء، وبالتالي لأننا ضعفاء نقبل ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه لنا تحت الضغط الأمريكي. ولكن ما أقصده هو شيء آخر، إسرائيل اليوم لا تجرؤ على أن تخرق معاهدة السلام مع مصر، فليس من مصلحتها ذلك، رغم أن مصر أضعف. إسرائيل يمكنها أن تضرب سوريا ولكن المسألة ليست عبثاً، فاليوم هناك توازن مصالح قائم بنتيجة أن فرض تسوية على هذه المنطقة سيحقق أمن إسرائيل ومصالحها لمدى

زمني طويل. فالذي حقق تحرير جنوب لبنان ليس توازن القوى، وإنما توازن المصالح، وبتعبير أكثر شمولاً حققه توازن الإرادات. فإسرائيل حسبت أن هذا الصراع مكلف لها استراتيجياً ويغذي فكرة المقاومة في الأرض العربية. النقطة الأخيرة: أنبّه إلى خطورة تهجير الفلسطينيين، لأنه ما زال مطروحاً أن تحدث ضربة غادرة في أي لحظة من اللحظات، إزاء توازن القوى بالمعنى العسكري هنا، أو نوع من العمل المجنون تجاه عرب فلسطين، أو حتى عمل آخر طرح بشكل علني في الكنيست الإسرائيلي وهو تبادل السكان (بما يعادل تبادل الأراضي).

عبد الإله بلقزيز

في المحور الثالث من هذه المناقشة، سنطل على بعد آخر من أبعاد كتاب عزمي بشارة. بكل تأكيد لم يكن عزمي بشارة أول من بلور مقالة القومية في الساحة الفلسطينية عام ١٩٤٨، لكن عزمي بشارة شكل عنواناً لفعل فكري وسياسي كبير جسر مجموعة من الفجوات كانت موجودة بين عرب ١٩٤٨ ومحيطهم العربي، جسر الفجوة بين الفكر السياسي الفلسطيني في عام ٤٨ والفكر السياسي الفلسطيني الذي مثلته فصائل المقاومة الفلسطينية وتراثها الوطني، جسر الفجوة أيضاً بين أراضي الـ ٤٨ والمحيط العربي من خلال العلاقة التي نسجها مع دمشق؛ وهذه العلامات دالة على أن عزمي بشارة ينحو منحىً قومياً صريحاً ولا يتحرج في ذلك ولا يخاف من أن يعلن ذلك في مجتمع شديد الحساسية تجاه علاقة فلسطينيي الـ ٤٨ بمحيطهم العربي. فهذه المقالة القومية التي بلورها عزمي بشارة، أعتقد أن واحدة من المعضلات التي نجابهها هي أنها تحصل في لحظة انحسار. فثمة ماكينة هضم قوية تشتغل في الكيان الصهيوني ضد الأقلية العربية، وثمة أيضاً ضعف في جاهزية الاستقبال الفلسطيني لهذه الفكرة داخل أراضي الـ ٤٨ وخارجها، ثم هناك أيضاً تراجع مروع للحركة الوطنية الفلسطينية وتخل عن أراضي الـ ٤٨ وترك الأقلية العربية لمصيرها. ثم أيضاً ثمة غياب لمركز قومي عربي جاذب يمكن أن يمثل قوة إسناد لهذه الأطروحة القومية داخل فلسطين. ففي ضوء هذه الحقائق، هل يمكن هذه المقالة القومية وهذا الخطاب القومي أن يحرزا انتصارات حقيقية داخل فلسطين الـ ٤٨؟ ويتصل بهذا السؤال سؤال حول شخصية عزمي بشارة وخياراته السياسية: عضويته في الكنيست الصهيوني مثلاً أو إصراره على الترشح لرئاسة حكومة إسرائيل، ألا يشكلان مدعاة للقلق تجاه هذا المشروع القومي الذي يطرحه في ساحة فلسطين الـ ٤٨؟

سليمان الرياشي

أود أن ألفت الانتباه إلى السطر الأخير من وعد بلفور الذي يطالب بألا يَمَسَّ الوعد بمصالح اليهود في البلدان التي يعيشون فيها. لقد كانت تجري عملية اندماج لليهود في أوروبا الغربية، وأعطت الثورة الفرنسية هذه العملية دفعاً كبيراً. وفي زمن هرتزل كنا نشهد ظاهرة متناقضة: مزيد من الاندماج لليهود في أوروبا الغربية رغم بعض الأحداث من مثل قضية درايفوس في فرنسا، وانهيار هائل للتجمعات اليهودية الكبرى في روسيا وأوروبا الشرقية وحركة هجرة واسعة منها... باتجاه الولايات المتحدة. البرجوازية

اليهودية في أوروبا الغربية كانت قلقة من أن تعطل الجموع اليهودية المهاجرة عملية اندماجها، ولذا كانت تريد لليهود أن يذهبوا بعيداً عن أوروبا، فأيدت وعد بلفور وحرصت على أن يتضمن ضماناً بالنسبة لها. وأستخلص أن جزءاً من البرجوازية اليهودية في المانيا عارض انعقاد المؤتمر الصهيوني في فرانكفورت وليس فقط الحاخامون.

أما بالنسبة للسؤال الأخير، فليس صحيحاً أن إسرائيل هي بصدد هضم المجتمع الفلسطيني، وهي لم تتمكن من ذلك عندما كان فلسطينيو ١٩٤٨ أقلية مهزومة من شعب مهزوم ومبدد الهوية بعد النكبة. لقد صمدت الأقلية الفلسطينية على أرضها ودافعت عنها باستماتة كي تنفذ من ترسانة قوانين المصادرة والتمييز العنصرية، ونجحت بالدفاع عن هويتها القومية في السياسة والثقافة، وأطلّت الأقلية الفلسطينية على الشعب العربي برمته بنخبة من المثقفين والكتاب والشعراء شكّل بعض أفرادها ولا زالوا قمة ما أنجزته الثقافة العربية. لقد حصل ذلك رغم الحصار الذي شارك العرب بضربه حول هذه الأقلية، وكان ذلك وليد قصر النظر والتخلف السياسي وامتلاك نظرة قاصرة عن التحرير، نظرة لا تعير اهتماماً للحركة الجماهيرية، أكانت متمثلة بالحركة السياسية لفلسطينيي ١٩٤٨ أو بالحركة الجماهيرية العربية بوجه عام.

أما اليوم فقد ازداد الوعي عما كان عليه عقب نكبة ١٩٤٨، بما لا يقاس، وتعمل القوى السياسية الفلسطينية ومن ضمنها التجمع الذي يقوده عزمي بشارة، مستندة إلى تراث في العمل السياسي والثقافي وتحصين الشخصية الوطنية الفلسطينية. نحن أمام أقلية عربية لا ترى مصلحتها في الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن أن هذه الإمكانية غير متاحة إلا أمام شرائح وظيفية لا تمس جوهر الاجتماع الفلسطيني. وإسرائيل لا تبدو مهتمة بجعل دمج الأقلية الفلسطينية أولوية أو حتى واحدة من الأولويات، بل هي مهتمة بدمج شرائح تؤدي وظائف محددة في خدمة المؤسسة الصهيونية.

عزمي بشارة يتكلم على تغيير في البنية الاجتماعية الفلسطينية بدأ مع نهاية حرب ١٩٦٧ باتجاه تبلور برجوازية محلية، ولكنه مع الأسف لم يتوسع في شرح الظاهرة، فهل هذا التطور ذو مغزى وحيد الجانب، أي الاندماج من موقع التبعية، أم أن التطور ذاته يحمل تناقضاته ويمكن أن يسير باتجاهين متعاكسين: أحدهما باتجاه الدمج، والآخر باتجاه بلورة مصالح متناقضة مع الهيمنة الإسرائيلية وساعية للتفلت منها، وبمعنى آخر أليس هناك ما هو إيجابي في بلورة أنوية برجوازية فلسطينية محلية؟

إن اتجاه التصويت الفلسطيني منذ عشرين سنة على الأقل يشير إلى محاصرة الاختراقات التي كانت تشجعها وتؤطرها الأحزاب الصهيونية الرئيسية وبخاصة حزبا العمل والليكود، وما تبقى من هذا الاتجاه الفلسطيني الملحق لا يبرر نبرة التشاؤم في طرح السؤال.

ثم إن الحديث عن انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع فيه تسرُّعٌ. لقد كنت شخصياً وما زلت ضد اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣ وما تفرع عنها، لأن اتفاق أوسلو والاتفاقات التي تلته لم تنهِ الصراع بل فاقمته على الأرض. ما زال الصراع

يدور حول قضايا جوهرية وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة.

عدنان السيد حسين

الخشية من تشويه ما يرمي إليه عزمي بشارة قد نبالغ فيها أحياناً ولكن يجب ألا نتجاهلها. ولكن قبل أن نعطي رأياً محكماً في هذا الموضوع، يجب أن نتفق مع هذا الرجل في انتقاده لحركة التحرر الوطني الفلسطيني وانتقاده للحركات العربية والقومية واليسارية والإسلامية، وإلا نكون تحت وهم التحليل الايديولوجي الذي لم ننجح بالخروج منه حتى الآن. هناك أسئلة: هل انتقد الفلسطينيون أنفسهم، هل انتقد أصحاب القرار الفلسطيني أنفسهم حول ما جرى في الأردن وأخذوا الدروس والعبر؟ وعزمي بشارة يسأل ذلك. هل انتقدوا أنفسهم حول ما حصل في لبنان وأخذوا العبر؟ ما الذي حصل في لبنان ولماذا حصل ما حصل وكيف اقنع المواطن اللبناني بأن يبقى سنداً للقضية الفلسطينية، كيف أقنع الأردني والسوري والمصري... الخ. أكثر من ذلك، كيف أقنع فلسطينيي الـ ٤٨ بأن يكونوا مع حركة التحرر الفلسطيني هذه وهم كانوا منسيين طوال ٤٠ سنة. عوضاً من أن نعتبرهم احتياطياً استراتيجياً ورأس حربة في مواجهة إسرائيل والصهيونية تعاملنا معهم كمتعاملين مع إسرائيل. على أية حال أعتقد أن عزمي بشارة يجيب عن هذا الموضوع بشكل عملي. منذ يومين عقد لقاء شعبي في حيفا ما كان ليعقد قبل عشرين سنة، اللقاء الشعبي هذا حول كامب ديفيد يؤيد الثوابت الفلسطينية وأن القدس هي للفلسطينيين. وقبل ذلك فإن مسؤولين إسرائيليين داخل الكنيست وخارجه طالبوا بوضع حد لعزمي بشارة الذي يتطاول على كيان إسرائيل لأنه يبرز خصوصية الجماعة القومية العربية. فاعتقد أن بعض الإسرائيليين فهموا عزمي بشارة أكثر مما فهمه بعض العرب حتى الآن. أخيراً أعتقد بأن عزمي بشارة ملتزم بالقضية الفلسطينية، لكن علينا أن نفهم تحليله وظروفه والمكان الذي يتحرك فيه. لكن الخشية على عزمي بشارة ليست مما يطرح، بل الخشية أن الذي يحاصر هذا الطرح هو الصهيونية الإسرائيلية. السؤال الذي طرحه أنيس صايغ في مقدمة كتاب **إسرائيل من الداخل**، هو القضية: هل تتخلى إسرائيل عن صهيونيتها لتقبل بدولة ثنائية القومية؟ هذا هو السؤال.

يوسف الشويري

يقدم عزمي بشارة تحليلاً مركزاً لآليات هضم إسرائيل للمجتمع الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من منظور متكامل تكمن في أساسه حركة الصهيونية كحركة قائمة على العنصرية ونفي الآخر.

غير أن أخطر ما قامت به إسرائيل عملياً وعلى أرض الواقع هو إيقاف عجلة التطور التي كان المجتمع الفلسطيني قد أخذ بها منذ مطلع القرن العشرين، وذلك في عملية مزدوجة قائمة على إعادة انتعاش المدن وثقافتها وبداية انتشار الوعي الحديث للهوية العربية كهوية قومية مستقلة في إطار بلاد الشام والوطن العربي، أي أن عزمي

بشارة يريد القول ان الهوية الفلسطينية العربية قد تم بترها في عام ١٩٤٨ عندما اكتسحت القوات الصهيونية المدن العربية الرئيسية وأجلت سكانها العرب عنها.

ولذلك فإن البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في دولة إسرائيل الناشئة كانت في معظمها تجمعات قروية وريفية وزراعية وعشائرية فقدت مراكزها المدينية الرئيسية وأخذت حياتها منذ ذلك الحين تدور ضمن آفاق محدودة لا تتعدى «العائلة الممتدة» أو «الحمولة».

فالعرب في إسرائيل، كما يقول عزمي بشارة، حافظوا على هويتهم العربية بصعوبة بالغة، غير أنهم كانوا يتجهون حياتياً وعملياً واقتصادياً نحو الانخراط في علاقات إنتاج جديدة، وذلك كجماعة هامشية ملحقة بالاقتصاد الإسرائيلي القائم على النمو المدعوم برؤوس الأموال الخارجية.

ويقول ان العرب في إسرائيل خلال الخمسينيات والستينيات تجاوبوا في معظمهم مع الخطاب القومي العربي، خاصة في بعده الناصري، غير أن هذا التجاوب ظل مجرد علاقة «شفهية» أداة اتصالها الأساسية لا تتعدى الإذاعة والعاطفة المتوقدة.

بعد عام ١٩٦٧ تبدلت الأوضاع جذرياً. سقطت بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وألحق الجيش الإسرائيلي هزيمة عسكرية ساحقة بالجيشين المصري والسوري. وهكذا أخذ المركز القومي الجاذب بالغياب التدريجي إلى أن اضمحل اضمحلالاً شبه كامل مع وفاة عبد الناصر في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٠. خلال ذلك أخذت وتيرة النمو الاقتصادي الداخلي في إسرائيل بالتصاعد. وكان هذا التصاعد مستنداً إلى توفر الأيدي العاملة الرخيصة من الأراضي المحتلة الجديدة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية إلى إسرائيل نتيجة ازدياد الثقة بقدرتها على البقاء والاستمرار.

أما أثر كل ذلك في العرب في إسرائيل، كما يشير بشارة، فقد كان مزدوجاً، إذ ان الطفرة الاقتصادية الإسرائيلية امتدت في تشعباتها إلى قرى الخليل والمثلث وأخذت تفعل فعلها عبر تفتيت العلاقات الاجتماعية التقليدية. وبدأت تبرز في هذا الوسط الفلسطيني فئة اجتماعية مهنية جديدة مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين والمحاسبين والأكاديميين. كما أن الاقتصاد الزراعي في القرية ازداد تهميشه بدخول أبناء القرية في شبكة عمل جديدة قائمة على الأجرة والتوجه إلى المدينة ثم العودة إلى البيت.

وهكذا فإن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ظل من دون مدينة رئيسية تشكل محور حياته الثقافية وتحدد أطر تطلعاته القومية والوطنية، إذ رغم نمو عدد المواطنين العرب في إسرائيل فإن قراهم لم تتجاوز هذا الإطار الاجتماعي الذي حول القرية الصغيرة إلى بلدة كبرى، ولكنها ظلت بأية حال قرية بمدلولها الاجتماعي والاقتصادي، كما أن هذا الغياب التام للمدينة في الوسط العربي في إسرائيل زاد من هامشية هذا الوسط وسهل عملية «أسرلته» أو دمجه كذيل تابع للمؤسسة الإسرائيلية، رغم نمو الفئات الاجتماعية المهنية الجديدة.

ومن هنا فإن معظم البرامج السياسية التي طرحتها أحزاب وفئات متعددة بدءاً

بالحزب الشيوعي الإسرائيلي وانتهاءً بلجنة الدفاع عن الأراضي العربية لم تتجاوز حتى الآن سقف الفضاء السياسي الذي حددته إسرائيل نفسها، أي ان المطالب سواء أكانت حول «المساواة» أو «العدالة الاجتماعية» ظلت تدور ضمن الإطار الذي تفرضه دولة إسرائيل كدولة هي دولة لليهود وليس للعرب، وفي ظل ظروف تبعية شبه كاملة كانت قائمة على «الخوف» من الدولة ومؤسساتها في البداية ثم تحولت هذه التبعية أو الذيلية إلى عملية «استجداء» لا تطمح إلى أكثر من زيادة الميزانيات المحلية والاستفادة من العلاقة المشوّهة مع الأحزاب الصهيونية الرئيسية.

ولذلك فإن عزمي بشارة يريد إحياء البعدين «المدني والقومي» في الوسط العربي في إسرائيل كمسألة واحدة لا انفصال لبعد منها عن الآخر، أي ان الحقوق المدنية الكاملة يجب أن تترافق مع مطلب الاعتراف بالأقلية العربية كـ «أقلية قومية» تمتلك ثقافتها الخاصة ولغتها وهويتها وتاريخها. يلزم فك الارتباط بين الدولة واليهود وإعادة بناء هذه الدولة كـ «دولة مواطنين» تمثل قوميتين عربية ويهودية أو إسرائيلية. فالفلسطينيون في أراضي ٤٨ ليسوا إسرائيليين بل عرب، ويجب أن تقوم حياتهم السياسية والاقتصادية على هذا الأساس.

وفي ظل غياب المركز القومي الجاذب يقترح عزمي بشارة إعادة بناء الحياة العربية الداخلية في إسرائيل عبر عدد من المؤسسات والشبكات والمنظمات، بدءاً بإنشاء حزب سياسي قومي ومروراً ببناء «جامعة عربية» تعيد إلى التراث العربي حيويته وأبعاده الإنسانية، ووصولاً إلى التخطيط لإحداث تنمية اقتصادية قائمة على الإنتاج والاعتماد الذاتي، بحيث يتم القضاء على الهامشية المزدوجة في الثقافة والاقتصاد داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

غير أن هذا التأسيس الجديد لـ «دولة المواطنين» في إسرائيل يقوم على عمليتين مزدوجتين تقومان على نفي النفي، أي ان على الدولة الإسرائيلية أن تنفي عنها هويتها العنصرية واليهودية الأحادية وتعترف بوجود قوميتين عربية وإسرائيلية ضمن إطار دولة جديدة. كما أن على الفلسطينيين أن يعيدوا اكتشاف هويتهم العربية القومية في ضوء مفاهيم الحداثة وتصورات الدولة القومية الديمقراطية المتجددة باستمرار، وذلك عبر نفي الطائفية والعائلية والطبقية كمنطلقات للعمل السياسي أو الحزبي. غير أن هذا النفي لا يعني مقاطعة مؤسسات دولة إسرائيل، بل العمل من داخلها لتطويقها ونفيها هي الأخرى كحالة شاذة قائمة على القمع والعنصرية والاستغلال والطغيان القومي.

فإسرائيل، كما يقول بشارة، لا تعترف بالفلسطينيين داخل أراضيها كشعب، سواء نظرياً أو عملياً، بل هي تتعامل مع العرب في إسرائيل كطوائف وملل درزية ومسيحية وإسلامية. وبشارة يريد أن يعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي بإعادة تأكيد الهوية العربية الجامعة والتي تقوم على مفهوم المواطنة ذي البعد القومي المعاصر البعيد عن التعصب أو الانغلاق أو الشوفينية.

وأعتقد أن الإشارات المتكررة في الكتاب إلى «بلاد الشام» بأنها «بلادنا» وانتماء فلسطين الجغرافي والديمغرافي والتاريخي إلى هذه البلاد، يرتدي أبعاداً معرفية وعملية مهمة. وعلى رغم عدم دخول بشارة في تفاصيل هذه العلاقة أعتقد أنه عبر إعادة ربط

فلسطين ببلاد الشام كجزئها الجنوبي يتوخى إعادة خلق جاذب قومي جديد يقوم على أسس أكثر قدرة على الاستمرار والفعل المباشر مما كان متوفراً في الخمسينيات والستينيات.

حسين أبو النمل

أرجو السماح لي بالسؤال حول: من يجب أن يعتذر لمن؟ لقد انتقد الفلسطينيون تجربتهم في الأردن ولبنان، ولكن هل كانوا أمام انتقاد ذاتي معاكس، أم ضاعت انتقادات الفلسطينيين ودعواتهم للمراجعة والمصالحة التاريخية، وكأن هنالك من يريد أن يستمر في جلد الفلسطينيين وإدانتهم إلى ما لا نهاية؟

إن الفلسطيني مطالب بالاعتذار ولكن الآخرين مدينون باعتذار أيضاً وخصوصاً في ضوء ما جرى ويجري للفلسطينيين في الشتات، المشمولين بأحكام عرفية تركتهم كأفراد وكجماعة عرضة لحملات التضييق وممارسة الكراهية لاستئصالهم من الأرض العربية.

طرح د. عبد الإله في تقديمه للمحور الثالث رزمة من الأسئلة والأحكام والتحليلات التي هي، سواء لناحية الكم والتنوع أو لناحية المضمون والإشكاليات التي تطرحها، من الاتساع بحيث تستحق تناولاً ربما يعيد النقاش برمته إلى نقطة الصفر، وخصوصاً ما سبق أن عرضنا له بشأن ضرورة تجنّب القراءة المبتورة والمتسرعة.

والحال هذه، فإني ومن موقع إنصاف عزمي وكتابه والحرص على أطروحته ومنهجه، أتجرأ على القول ان قراءة عزمي تتم على نحو مبتور، ومن ضمن محاولة لتوظيف عزمي على عكس ما يريد وما ذهب إليه. وحسناً فعل د. عبد الإله بلقزيز، حين عرض لثنائية تبدو متناقضة على نحو جلي بين الخطاب القومي العربي ودوره في تجسير الفجوة بين فلسطينيي ١٩٤٨ وما عداهم من فلسطينيين وعرب، من جهة، وعضوية عزمي في الكنيست، من جهة أخرى، وإصراره على الترشيح لرئاسة حكومة إسرائيل... إلخ، أي أقصى درجات الفلسطنة والعروبة، وفي آن الذهاب إلى أبعد حدود الاندماج في المؤسسة الرسمية الإسرائيلية.

إن التناقض ليس في عزمي وخطابه، بل في الواقع الموضوعي الذي يعبر عنه عزمي وخطابه وممارسته السياسية ومنهج تعاطيه مع الأمور وتحديداً لناحية: هل يُسقط عزمي خطاباً على الواقع، أم أن الواقع الموضوعي هو الذي ينتج خطاباً وممارسة تستجيب له، وإن بغرض تغييره وتكييفه، فيصير أكثر ملاءمة لطموحات وأماني صاحب الخطاب؟ وهذا السؤال ليس موجهاً لعزمي بل لنا نحن.

إن القراءة المناسبة والكفيلة باستيعاب ما يبدو تناقضاً إنما هي القراءة الموضوعية، بوصفها الوحيدة الكفيلة بتأمين قراءة غير مبتورة، أي قراءة كاملة عبثاً نؤمنها ما لم تلم بكامل أطراف الواقع الموضوعي وعناصره المتنوعة والمتناقضة جذباً ونبذاً، ومن هنا كان التأرجح والثنائية والتناقض. وفي هذا السياق نشير إلى ثلاثة تناقضات هي:

أ ـ التناقض الموضوعي بين العرب واليهود داخل فلسطين ١٩٤٨، والذي يجمع بين الموروث التاريخي والمرتبط بالصراع الممتد منذ ١٩٤٨ مع غاصب للحقوق وحاضر

قاتم نجد تعبيراً له في التمايز الفاضح والفجوات الواسعة بين العرب واليهود على كامل المستويات من سياسية واجتماعية وثقافية ومعيشية... الخ.

ب ـ إذا كان فلسطينيو ١٩٤٨ يملكون كل أسباب الانفصال وهم يأخذون لأنفسهم أوضاع اليهود معياراً، فإنهم، ولأسباب موضوعية، لا يملكون إلا لحظ الفجوة على الضفة الأخرى، أي بينهم وبين ما عداهم من فلسطينيين، وخصوصاً في الضفة والقطاع. إن قراءة نزيهة وغير مبتورة، تؤكد أنه وبمقدار ما تشكل أوضاع عرب ١٩٤٨ قياساً بأوضاع اليهود عنصر نبذ وعدم رضى، فإن أوضاع عرب ١٩٦٧ لم تشكل إغراءً كافياً ونموذجاً يحتذى على معظم الصعد المؤثرة في صياغة المواقف المصيرية وتقريرها.

ج ـ تصح القاعدة المتضمنة في بند (ب) عن علاقة فلسطيني ١٩٤٨ بفلسطيني ١٩٦٧ على علاقة هؤلاء جميعاً بالمحيط العربي المثقل بما يكفي من أسباب لتعقيد علاقته بنفسه، فكيف بعلاقته مع ما عداه وخصوصاً الفلسطينيين الذين كانوا ضحية عملية مزدوجة وجهها الأول إخراج العرب من فلسطين وقضيتهم، ووجهها الثاني إخراج الفلسطينيين من العرب وعروبتهم ودينهم.

إن مجابهة ما نحن بصدده يكون من خلال وعيه عبر خطاب موضوعي وغير ذاتي، يجابه المعضلات في حيز الواقع وليس على مستوى الشعارات فقط. وإذا كانت السياسات الصهيونية المنافقة والمبتورة كفيلة بإسقاط جوهر أطروحة الأسرلة وتعزيز انفصال العرب عن اليهود داخل فلسطين ١٩٤٨، فإن ما يجب أن يكون محل بحث هو كيف يصاغ نموذج فلسطيني وعربي يمكن أن يحتذى ويجعل عرب ١٩٤٨ ليس أمام نبذ صهيوني بل أمام جذب عربي.

عبد الله عبد الدائم

في اعتقادي أن الصيغة التي يقدمها د. عزمي بشارة لمشكلة العرب في إسرائيل، صيغة سليمة، بل واقعية وممكنة، إذ تجيب جواباً فكرياً وعملياً عن مآل عرب إسرائيل على المديين القريب والبعيد.

وخلاصة هذه الصيغة ـ كما نعلم ـ الدعوة إلى قيام كيان قومي ذاتي للعرب، في إطار «دولة للمواطنين» في إسرائيل، تكون دولة ثنائية القومية وثنائية الثقافة. والحقائق التي تنوي وراء هذه الدعوة عديدة أهمها:

١ ـ **العرب اليوم في إسرائيل مواطنو دولة تعلن أنها ليست دولتهم**، بل هي دولة اليهود، يتطابق فيها تعريف الأمة مع الدين.

٢ ـ **ليس هنالك في المدى المنظور مجال للحديث عن «أمة إسرائيلية» واحدة**، تضم مواطنين إسرائيليين أياً كانت انتماءاتهم الدينية يتمتعون بحقوق واحدة بصرف النظر عن ديانتهم، بل حتى عن مذهبهم اليهودي (أرثوذكس، محافظون... الخ) وبصرف النظر عن منشئهم وأصولهم وأجناسهم وألوانهم.

٣ ـ **المناداة بالمساواة داخل إسرائيل** التي قد تبدو مقبولة بين جميع المواطنين وبوجه خاص بين المواطنين العرب واليهود **مناداةً مضلِّلة**، لا تعدو أن تفرض على العرب المساواة في الواجبات من دون المساواة في الحقوق ولا سيما أن إسرائيل ليست ديمقراطية اندماجية، تنطلق من التعامل مع أي مواطن فيها من مجرد كونه مواطناً.

٤ ـ **بديل الدولة الثنائية التي يطرحها د. عزمي بشارة ليس سوى «الأسرلة»**، أي اندماج العرب بإسرائيل وتبني هويتها والتخلي عن الهوية العربية، وذلك كله لأسباب حياتية وسياسية، تجعل من ذلك الاندماج قدراً يبدو لبعضهم محتوماً. وتعني هذه «الأسرلة» بحق، في نظر د. عزمي بشارة، «إذناباً» وتبعية لمشروع الآخرين، أي المشروع الصهيوني، وقمع التطور الذاتي والثقافي والأخلاقي المتمسك بالانطلاق من هوية قومية وعربية فلسطينية.

٥ ـ **إن ظنَّ بعضهم بأن انتماء العربي للثقافة العربية، ثقافة الأكثرية في المنطقة العربية، حاجز كافٍ دون الأسرلة «وهم وضلال»**. فالأسرلة أصلاً، كما يقول د. بشارة، «لا تعني تهويد العرب في إسرائيل ولا تخليهم عن ثقافتهم، وإنما تعني تعديل وتغيير هذه الثقافة بشكل يجعل تأطيرها في الإطار الإسرائيلي ممكناً، أي باختصار «تشويهها».

٦ ـ **هنالك اتجاه متزايد في الواقع العالمي والدولي إلى جعل احترام الهويات الثقافية والإثنية مطلباً ديمقراطياً أساسياً**، وإلى اعتبار مبدأ الديمقراطية مبدأ لا يكتمل إلا من خلال الحفاظ على هذه الهويات. وهكذا يجمع مبدأ المساواة، كما يراه مشروع «دولة المواطنين»، بين النضال المطلبي الهجومي وغير الاعتذاري، والصراع مع الصهيونية والطبيعة الصهيونية للدولة. وبذلك يحول النضال من أجل المساواة إلى نضال وطني معادٍ للصهيونية.

ونستطيع أن نضيف إلى حجج عزمي بشارة وأقواله، أن جمهرة كبرى من أبناء إسرائيل ومؤرخيها وكتّابها ما فتئوا منذ سنوات حتى اليوم ينادون بتخلي إسرائيل عن منطلقاتها الصهيونية، بحيث تصبح كأي دولة ديمقراطية في العالم تحترم جميع أبنائها وتحترم ثقافاتهم وانتماءاتهم. ولا أدلّ على ذلك من الأفكار التي نادى بها منذ عقدين ونيف عدد كبير ممن أطلق عليهم اسم «المؤرخين الجدد» ومن تبعهم من علماء الاجتماع والفلاسفة والأدباء والشعراء (ولا سيما بعد أن تم فتح «أرشيفات» حرب عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩).

ومن هنا **يخطئ بعضهم حين يظنون أن فكرة «دولة المواطنين»** هذه على نحو ما ينادي بها د. عزمي بشارة، **فكرة حالمة بعيدة عن الواقع وعصيّة على التطبيق**. فالظروف الدولية والعالمية ـ وحتى الإسرائيلية ـ مهيأة لها إلى حد بعيد، وتكاد تكون الحل الواقعي الوحيد الممكن لأقلية عربية كبيرة سوف تصبح أكثرية بعد سنوات، بل لعل فيها إنقاذاً للكيان الإسرائيلي نفسه الذي تمزّقه الصراعات من كل جانب، والذي لم يهتد بعد إلى هويته.

غير أن هذا كله يشترط قيام جهد فلسطيني موحد وقيام عمل عربي منظم

ونشيط في الأوساط الدولية، من أجل تعرية ما في إسرائيل من تمييز ديني وعرقي وإثني وقومي، وما تمارسه من إذابة غير مشروعة واضطهاد منظّم لعرب إسرائيل، بوصفهم الشاهد على جرائم إسرائيل عند نشأة دولة إسرائيل (بل قبل نشأتها) حتى اليوم.

مجدي حماد

كيف يمكن النظر إلى مستقبل هذا الخطاب القومي في داخل فلسطين ١٩٤٨، وفي الحدود التي يقف عندها د. عزمي بشارة في كتابه معبراً عن هذا الخطاب، أمام ثقل الحقائق الأربع التي أشار إليها د. بلقزيز؟

إن نقطة البداية تكمن في محاولة استشراف آفاق مرحلة جديدة قادمة، وتحديد معالمها وخواصها، وانعكاسات كل ذلك على خريطة الصراعات القائمة والقادمة في المنطقة، بعد أن أوشكت حقبة الصراع على النهاية، وأخذت تلوح في الأفق بوادر تدشين حقبة «السلام الشامل»، وفقاً للمنطق الذي يسود مجموعة التسويات الرسمية القائمة والقادمة. ومن هذا المنطلق يمكن إدراج العناصر الأساسية الآتية:

أولاً: إن الخمسين سنة الأخيرة من القرن الماضي استهلكت مرحلة من حياة الأمة العربية، ولم يعد باقياً لدى هذه المرحلة ما تعطيه للمستقبل، لأن قياداتها الرسمية تفتقد حرية الإرادة التي تعطيها حرية الاختيار، بينما تتعرض الأمة لمضاعفات أزمة عميقة تهددها في مستقبلها ذاته، وليس في مجرد خياراتها. ولكن انقضاء مرحلة قديمة لم يعلن بعد ميلاد مرحلة جديدة، بل ربما كان العكس هو الصحيح، لأن تلك المرحلة لا تزال مصممة من أجل استمرار بقائها، على أن تستهلك الأمة ذاتها، كي تضمن امتداد عمرها ومصالحها في القرن الجديد.

ثانياً: إن غروب القرن العشرين قد حل والطوق الغربي من حول إسرائيل أصبح طوقاً حول الأمة، وحصاراً لمقدراتها. وهكذا دخلت الأمة العربية الألفية الثالثة والأرض تميد من تحت أقدامها من كل جانب، فهي بلا «ثورة»، ولا «ثروة»، والإفلاس السياسي والاقتصادي والنضالي يبلغ مداه، وبخاصة بعد التسليم التاريخي بأن الصراع مع العدو الصهيوني هذا «نزاع حدود».. لا «صراع وجود»! وما يترتب على ذلك بالضرورة من إلغاء الترتيبات التي كانت تفرضها حال الصراع والحرب.

ثالثاً: إن هذه التطورات تتوالى بينما أصول الصراع الحقيقية لم تتم تسويتها بعد، بل إن عمليات التسوية القائمة والجارية تقوم على أساس تجاهل هذه الأصول والقفز عليها، طالما تنطلق من إعطاء «شرعية» للغزو الصهيوني لفلسطين وللهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، ما يعني أن التناقضات الأساسية ستبقى كامنة، والقضايا الأساسية من دون تسوية حقيقية أو نهائية، وبخاصة ما يتصل منها بقضيتي القدس واللاجئين. وهو ما يعني أنه ستتبقى هناك أصول حقيقية لاستمرار صراع فلسطيني ـ إسرائيلي متعدد الأبعاد نتيجة مأزق المشروع الصهيوني ذاته:

وأولها: أن فلسطينيي ١٩٤٨ يحاصرونه بحق المساواة، بما يكشف الطابع

العنصري واللاديمقراطي للدولة الصهيونية.

وثانيها: أن فلسطينيي الضفة والقطاع يحاصرونه بحق السيادة والدولة.

وثالثها: أن فلسطينيي الشتات يحاصرونه بحق العودة وحق تقرير المصير.

ورابعها: ان القدس قضية كبرى بحد ذاتها؛ فهناك معركة الداخل بهدف عودة أهلها إليها، وتمكينهم من حقوقهم وممتلكاتهم فيها من ناحية، وهناك معركة عربية إسلامية مسيحية ودولية بشأنها من ناحية أخرى.

رابعاً: إن العلاقات الطبيعية مع الكيان الصهيوني التي يجري الترويج لها في المنطقة، تقوم على فكرة غير طبيعية في حقيقتها. فكيف يستقيم أن تقوم علاقات طبيعية بقوة السلاح وحدها، وباحتجاز الأرض رهينة حتى يتم التسليم بكل الأوضاع غير الطبيعية التي تمليها الدولة الصهيونية وتصوراتها غير الطبيعية لأمنها، بينما العلاقات الطبيعية، على أي مستوى تشترط الرضى الكامل والقبول «الطبيعي»؟

ويضاعف من تأثير هذه الحقيقة استمرار توجهات قوى الهيمنة الغربية، بما تتضمنه من تأكيد الرابطة العضوية بين إسرائيل والولايات المتحدة، فضلاً عن الحرص الإسرائيلي على تأكيد الانتماء للغرب، بما ينطوي عليه ذلك من امتهان الحقائق الثقافية ـ الحضارية للمنطقة العربية وشعوبها، جنباً إلى جنب مع استمرار السلوك الإسرائيلي المبني على العنصرية والعدوانية تجاه فلسطين، شعباً وأرضاً، وتجاه الدول العربية، في ضوء نزعات الهيمنة الإسرائيلية.

خامساً: إن خبرة العلاقات الدولية تكشف أن المعاهدات التي تبنى على أوضاع ظالمة، كثيراً ما تسقط أو تلغى. ولا شك في أن قيام مصر عام ١٩٥١ بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا من جانب واحد ينطوي على أكثر من دلالة. ويلاحظ هنا أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية تضمنت نصاً بشأن إعادة النظر في المعاهدة، بشرط موافقة الطرفين، وقد وضع هذا النص على أساس تذرع إسرائيل باستمرار حال الحرب مع الدول العربية الأخرى، مما اقتضى قبول مصر ببعض الأوضاع التي يفترض أنها قابلة للإلغاء مع تغير الظروف.

ويعني ذلك أن القيود الواردة في المعاهدات التي تم التوصل إليها بين الأطراف العربية وإسرائيل، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة الدولة واستقلالها وحرية قرارها الوطني، يفترض إعادة النظر فيها، وبخاصة بعد التوصل إلى «تسوية شاملة»، حتى لا تشكل قوة دفع لإطاحة هذه التسوية برمتها.

ويضاف إلى ذلك، حقائق الهزيمة التاريخية التي لحقت بالأمة العربية وأثقالها التي رسختها القيادات الرسمية، بينما لم يحدث أن استسلمت أمة حتى إذا كانت قد تعرضت لهزيمة ساحقة فرضت عليها الاستسلام الكامل. وتجارب المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، تغني عن أي تفصيل، وتدفع في الاتجاه نفسه.

وتتبدى مخاطر التناقضات التي يمكن أن تنطوي عليها «حال السلام» إذا وضع

في الاعتبار أن التنشئة الرسمية التي ستعمد إليها الحكومات العربية، بموجب المعاهدات التي وقّعتها مع إسرائيل ـ وبخاصة في مجالات التعليم والإعلام ـ ستتخلى نهائياً عن أية إشارة إلى «حالة الصراع» ورموزها. ولن يتوقف الأمر عند حد استبعاد بعض آيات القرآن الكريم ذات الدلالة في هذا السياق، وإنما سيفرض اعتبار إسرائيل دولة صديقة، أو على أقل تقدير دولة غير معادية، وستختفي تماماً أية إشارة إلى اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها، بينما من الممكن أن تعج المساجد بخطاب ديني مختلف كلية، فضلاً عما يمكن أن تمارسه قوى المعارضة العربية المتنامية، سواء داخل الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني، من دعوة ودعاية «مضادة».

وفي هذا الإطار العام لحركة التناقضات الحقيقية وخريطة الصراعات الأصلية، ينبغي النظر في خطاب عزمي بشارة وتحديد أبعاده ومراميه.

عبد الإله بلقزيز

كشفت هذه الجولة من النقاش أهمية هذا الكتاب وقيمة ما يطرحه من موضوعات جديدة على الوعي السياسي العربي. ولست أشك في أن هذا الجدل الذي دار حوله سيكون مقدمة لمناظرات جديدة في الموضوع، ربما لجِدَّة الأفكار التي يطرحها د. **عزمي بشارة**، وربما لأنه لم يعد من الممكن للتفكير في قضايا الوضع الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨ إلا أن يسلك منحىً جديداً على قاعدة الأسئلة الجديدة التي تقترحها مقاربة **عزمي** للمسألة، والتي تبقى ـ حتى إشعار آخر ـ الأكثر أصالة وعمقاً في ما كُتِب حتى الآن.

في خاتمة هذا الحوار، أود أن أشكركم ـ باسم مركز دراسات الوحدة العربية ومجلة **المستقبل العربي** ـ على الجهد الذي بذلتموه في قراءة الكتاب ومناقشته، وعلى استجابتكم لدعوة المركز والمجلة لفتح حوارٍ حوله □

علي الدين هلال ونيفين مسعد

النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠). ٢١٩ ص.

أحمد سعيد نوفل

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك ـ الأردن.

ـ ١ ـ

قليلة هي الكتب العربية المتخصصة في الدراسات السياسية الأكاديمية، والتي تتناول الجوانب النظرية والتطبيقية للظواهر السياسية في فروع العلوم السياسية في الوطن العربي. ويأتي الكتاب المشترك لعلي الدين هلال (عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة السابق، ووزير الشباب المصري حالياً) ونيفين مسعد (أستاذة العلوم السياسية في الكلية) الموسوم **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، لكي يسد جانباً مهماً من جوانب الدراسات السياسية العلمية، والتي تهم الباحث والطالب في هذا المجال، وبخاصة أن الكتاب هو في الأساس محاضرات وضعها المؤلفان لطلبة العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

يتكون الكتاب من مقدمة عامة وفصلين رئيسيين: **الأول** بعنوان التأصيل لمفهوم النظم السياسية العربية، **والثاني** يتناول بيئة النظم السياسية العربية. ويقول المؤلفان في المقدمة إن الهدف من الكتاب دراسة النظم السياسية العربية بشكل منهجي ومنظم، من خلال تحليل تلك النظم وفهم تفاعلاتها، ومقارنتها بالإطار النظري مع ما كتب في هذا المجال.

ولهذا فقد قسم المؤلفان **الفصل الأول** إلى أربعة محاور رئيسية: **الأول** تناول خصائص النظم السياسية العربية، من خلال التركيز على النظم السياسية العربية باعتبارها جزءاً من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب. وأكد المؤلفان أن الدول العربية التي تنتمي إلى تلك المجموعة تشاركها بالصفات التالية: خضوع جميعها للاستعمار، مما جعل النظم العربية تتأثر بالآثار السياسية والاقتصادية والثقافية السلبية نفسها التي تأثرت بها بقية الدول النامية، وتبعيتها للثقافة الغربية، ومحدودية

مواردها الطبيعية أو قدرتها على توظيف تلك الموارد، ومعاناتها مشكلات انتقالها من المرحلة الانتقالية إلى الاستقرار، إذ تواجهها أزمات كثيرة خلال عملية التنمية السياسية. والمحور الثاني الذي عالجه الفصل الأول، هو خصوصية النظم السياسية العربية، من منطلق أنها تمثل وحدة سياسية واحدة كالأمة العربية أو الوطن العربي، وذلك استناداً إلى العوامل التالية:

١ ـ أن الأمة العربية تمثل العرب الذين هاجروا من الجزيرة العربية إلى المناطق المجاورة، وأدى ذلك إلى امتزاجهم مع السكان الآخرين في اللغة والعادات والتقاليد، وإلى تكون الأمة العربية.

٢ ـ أن الدول العربية نشأت نتيجة لتطورات تعرضت لها المنطقة العربية عبر التاريخ الطويل، وتعرضت إلى القوى الاستعمارية نفسها.

٣ ـ أن للأمة العربية تركيبة ثقافية متشابهة تحافظ عليها، وتشكل في النهاية القومية العربية.

وأستعرض المؤلفان الفرق بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، على أساس أن الدول العربية تدخل في أطر أوسع منها، لأنها من الجهة الثقافية تعتبر قريبة من الدول الإسلامية. ومن جهة التنمية فهي تدخل في مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب. أما من الناحية الاستراتيجية وموقف الدول الكبرى منها، فهي تدخل في إطار منطقة الشرق الأوسط. وأكدا أن مفهوم الوطن العربي يعبّر عن تواصل جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

وحدد هلال ومسعد، ثلاثة أبعاد رئيسية للتمييز بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، وهي:

أولاً البعد الثقافي، على أساس أن جميع العرب في الوطن العربي يتكلمون لغة عربية واحدة و٨٠ بالمئة منهم يدين بالإسلام. وفي حال انضمام دول الجوار في الشرق الأوسط كتركيا وإيران إلى الدول العربية، فإن هذا يعني دخول ثقافات ولغات أخرى إليها، تختلف عنها في اللغة والثقافة العربيتين.

ثانياً البعد التنظيمي، أي وجود رابطة تنظيمية تنظم العلاقات بين الدول العربية، كالجامعة العربية ومنظماتها المختلفة، والاتحادات والجمعيات الشعبية العربية، مما يجعل الأقطار العربية تتميز علاقاتها بعضها مع بعض من العلاقات مع دول الجوار التي يتكون منها الشرق الأوسط، بانتمائها إلى منظمات عربية واحدة.

ثالثاً البعد الأمني، ويعني بذلك الأمن القومي العربي في مفهومه الشامل (تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل العربي المشترك بما فيها القدرة الدفاعية)، بينما مفهوم أمن الشرق الأوسط ارتبط بظروف الحرب الباردة، ولم يتحدد بخصوصية الأمن القومي للدول العربية.

كما ميز المؤلفان بين مفهوم الشرق الأوسط والمشروع المتوسطي وعلاقة كل منهما بالنظام الإقليمي العربي، على أساس أن الأول يحاول أن يكون البديل للنظام الإقليمي العربي، وفي الوقت نفسه فهو يهدف إلى تجزئة الوطن العربي، بينما المشروع المتوسطي، في الوقت الذي يهدف فيه أيضاً إلى إحداث تجزئة للوطن

العربي، إلا أنه لا يطرح نفسه كبديل للنظام الإقليمي العربي.

وفي المحور **الثالث** حلل المؤلفان مناهج البحث في النظم السياسية بشكل عام، وخصوصية المناهج المتبعة في تحليل النظم السياسية العربية، مستندين إلى إطارين رئيسيين: **الأول** منظور عام للتحليل، وفق إطار نظري ثلاثي الأبعاد؛ البعد الأول هو السياق المجتمعي أو بيئة النظام السياسي العربي، كالموقع الجغرافي، والخبرة الاستعمارية في الوطن العربي، والتكوين الاجتماعي للمجتمعات العربية، والموارد الاقتصادية، والثقافة السياسية السائدة في الأقطار العربية. والبعدان النظريان الآخران هما الإطار الدستوري والقانوني للدول العربية، والعملية السياسية. **والثاني** خصائص التحليل في السياق العربي، وهذه الخصائص الثلاث هي:

١ ـ تداخل ظواهر السياسة الداخلية مع ظواهر السياسة الخارجية، على الرغم من أن لكل منهما مجالاً يختلف عن المجال الآخر. ولكن كما يقول الباحثان، فقد تلاشى الحاجز الذي كان يفصلهما بعضهما عن بعض وانهار، بسبب زيادة التفاعل والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الدولية، وليس بين الوحدات العربية فقط، مما أفقدها ذلك الحاجز الذي أبعدها عن بعضها. فقد رأى دارسو السياسة الخارجية أن التطورات الدولية تنعكس على الأوضاع الداخلية للدول وتؤثر فيها، مثل تأثر توجه الدول النامية نحو الديمقراطية، بتنامي حركات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات السياسية على الصعيد الدولي. وينطبق ذلك على الأنظمة العربية وتأثرها بما يدور حولها إقليمياً ودولياً، كتأثرها باهمية وضعها الاستراتيجي الدولي، وانعكاس الصراع العربي ـ الإسرائيلي عليها، ووجود النفط في بعض الدول الخليجية وتأثيره في أنظمة تلك الدول، والاهتمام الدولي في الخليج العربي الذي أدى إلى التوقيع على اتفاقيات دفاعية بين الدول الكبرى ودول الخليج.

٢ ـ أهمية العوامل الإقليمية في التأثير في تطور الأوضاع الداخلية في الدول العربية، ويشير المؤلفان في هذا المجال إلى مستويين اثنين، هما: المستوى **الأول** العامل الفكري الذي له ارتباط بالجوانب الأيديولوجية وتأثيرها في تكوين الأحزاب العربية الشيوعية والإسلامية والقومية العربية. والمستوى **الثاني** الممارسة، أي تأثير الصراعات العربية ـ العربية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتدفقات المالية والبشرية عبر الحدود.

٣ ـ سمة التحول أو الصيرورة، على أساس أن النظم العربية حديثة، وبالتالي فهي قابلة للتغير والتطور بشكل سريع، كما يحدث مع دول الخليج من قدرة على التغيير بسبب الثروة النفطية فيها.

المحور **الرابع** والأهم الذي تناوله الفصل الأول هو المعايير الواجب الاعتماد عليها في تصنيف النظم السياسية العربية. وقد أخذ المؤلفان سبعة معايير رئيسية، وهي:

١ ـ شكل رئاسة الدولة، للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري. وتم استعراض خصائص الأنظمة الملكية العربية، على أساس أنها تستند إلى الأبوة وليس الأمومة، وتنحصر في الرجال وليس الإناث، وغلبة الطابع العشائري عليها. كما أن الأنظمة السياسية فيها وثيقة الصلة بالدول الغربية وعلى رأسها

الولايات المتحدة الأمريكية. أما النظم الجمهورية، فقد تميزت بتبني معظمها للاشتراكية، إلا أنها تختلف في ما بينها في نمط انتقال السلطة وتداولها. فبعضها وصل إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، والبعض الآخر عن طريق الانتخابات.

٢ ـ معيار نظام الحكم (العلاقة بين السلطات) على أساس التمييز بين ثلاثة أشكال للنظم السياسية، وهي أنظمة الحكم الرئاسية، والجمعية الوطنية، والبرلمانية. ويرى الباحثان أن الأنظمة العربية تحولت إلى نظم رئاسية على حساب البرلمانية، على الرغم من مطالبة البعض بعدم تصنيف النظم العربية بين رئاسية وبرلمانية لأن هذا التصنيف لا يصلح لأن يطبق على الأنظمة العربية.

٣ ـ معيار النخب السياسية العربية، إذ يتم التمييز بين النخب التقليدية التكيفية العربية والإصلاحية التحديثية والثورية التعبوية، بحسب معيار توجهها التنموي العام، أو تبعاً لمعيار الأيديولوجيا السياسية، أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة، كالتمييز بين نخب سياسية قومية وليبرالية وإسلامية وماركسية، أو بناء على معيار مصدر التجنيد، كالتمييز بين نخب مدنية وعسكرية أو مزيج بينها.

٤ ـ معيار الأيديولوجيا الرسمية، ويرى المؤلفان أن طريقة حصول الدول العربية على استقلالها أثر في تكوين أيديولوجيتها الرسمية، على أساس أن الدول التي حصلت على استقلالها عن طريق النضال، تختلف أيديولوجيتها عن الدول التي حصلت عليه عن طريق المفاوضات.

٥ ـ معيار الدور السياسي للجيش، ومدى نفوذه وسيطرته على القرار السياسي. ويصنّف الكتاب ثلاثة أنواع من النظم العربية: نظم الحكم المدني، ونظم الحكم العسكري، ونظم الحكم التي تكون قائمة على أساس تحالف مدني ـ عسكري.

٦ ـ معيار النظام الحزبي، ويضع المؤلفان خمسة نظم سياسية عربية للتمييز بينها من منظور التعددية الحزبية: النظم اللاحزبية، والنظم القائمة على حزب واحد، ونظم الحزب القائد، ونظم التعددية المقيدة، ونظم التعددية المطلقة.

٧ ـ معيار مصدر الشرعية، فهناك ثلاثة مصادر لشرعية النظم السياسية: المصدر **الأول**، هو التقليدي المستند إلى منظومة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تحاول القيادات السياسية الاعتماد عليها واحترامها من أجل الحصول على رضا المواطنين. والمصدر **الثاني**، هو الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، إلا أن هذا المصدر مرتبط بوجود الحاكم نفسه وينتهي بوفاته. والمصدر **الثالث**، هو العقلاني ـ القانوني، المرتبط بالمؤسسات والقواعد الإجرائية التي تنظم الخلافة السياسية وانتقال السلطة.

ـ ٢ ـ

وفي **الفصل الثاني** استعرض هلال ومسعد، العوامل المؤثرة في بيئة النظم السياسية العربية، من خلال التركيز على السياق المجتمعي والتاريخي والاجتماعي والموارد الاقتصادية والثقافة السياسية والإطار الدستوري والقانوني والعملية السياسية.

في السياق **المجتمعي**، أشار المؤلفان إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في النظم السياسية العربية. وبحثا في الطبيعة الجغرافية للوطن العربي من حيث المساحة والموقع والثروة المائية ومشاكلها، والحدود. كما أشارا إلى النزاعات الحدودية العربية ـ العربية، كالنزاع اليمني ـ السعودي، والسعودي ـ القطري، والقطري ـ البحريني، والسعودي ـ الكويتي، واليمني ـ العماني، والعراقي ـ الكويتي، والنزاع على الصحراء الغربية وانعكاسها على الجزائر والمغرب.

وفي السياق **التاريخي**، بحث المؤلفان تطور الوجود الاستعماري وصراع القوى الاستعمارية في الوطن العربي. وأبديا في هذا السياق الملاحظات التالية:

١ ـ إن الدول العربية شهدت ثلاثة أنواع من الاستعمار: **الأول** الاستعمار السياسي التقليدي الذي يهدف إلى السيطرة على القرارات السياسية العربية في مجالات الأمن والسياسة الخارجية والدفاع حماية لمصالحه. **والثاني** الاستعمار التذويبي الاستيعابي، الهادف إلى نشر ثقافته على حساب الثقافة الوطنية المحلية. **والثالث** الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، الهادف إلى طرد السكان الأصليين وإحلال المهاجرين مكانهم.

٢ ـ أدى تنوع الخبرات الاستعمارية في الدول العربية إلى حدوث تحولات وتأثيرات مهمة في كياناتها السياسية وأبنيتها الاجتماعية ـ الاقتصادية.

وفي السياق **الاجتماعي**، شرح المؤلفان التكوين الاجتماعي للعرب، وأجريا مقارنة بين مستوى البحث العلمي في الوطن العربي وإسرائيل، وأثر ذلك في التكوين الاجتماعي العربي وهجرة العلماء العرب إلى خارج الوطن العربي. وذكرا أن ميزانية البحث العلمي العربي بلغت ٠,٢ بالمئة، مقابل ٢ بالمئة لإسرائيل، وأن براءات الاختراع المسجلة عند العرب بلغت ٢٤ براءة مقابل ٥٧٧ براءة لإسرائيل في عام ١٩٩٧. كما بحثا في التوزيع السكاني العربي والتركيب العمري، وخلصا إلى النتائج التالية:

ـ أن بعض الدول العربية تتمتع بتركيبة سكانية فيها قدر كبير من التجانس، كالسعودية والأردن ومصر وليبيا وتونس.

ـ وبعضها يتمتع بقدر متوسط من التجانس، كالكويت والجزائر وعُمان.

ـ والبعض الآخر يتميز بقدر كبير من التنوع الثقافي، مثل لبنان والسودان وسوريا والعراق.

وأشار المؤلفان قضايا الأقليات في الوطن العربي كالأكراد والبربر والشركس، وتأثيرها في استقرار النظم السياسية العربية.

وفي سياق **الموارد الاقتصادية**، أكد المؤلفان على تميز الوطن العربي بالموارد الاقتصادية، كالمساحة الواسعة والاحتياطيات النفطية والمعادن، إلا أنهما يعترفان بأن العبرة ليست بالإمكانيات الاقتصادية فقط، بل بالقدرة على توظيفها لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي للأقطار العربية. واستعرض الكتاب الهياكل الاقتصادية الصناعية والزراعية في الوطن العربي وتأثيرها في بيئة النظم السياسية العربية.

وفي سياق **الثقافة السياسية**، اعتبر المؤلفان أن الثقافة العربية تمثل مخزوناً تاريخياً كبيراً من الشجاعة والتواضع والتسامح والحرية ونقائصها، وأنه من أجل التعرف على خصائصها، لا بد من تحديد موقفها من ثلاث قضايا رئيسية هي: قضية الانتماء والهوية، وقضية المشاركة السياسية، وقضية علاقة الدين بالدولة.

وفي الإطار **الدستوري والقانوني**، يتناول المؤلفان في هذا الجزء من الكتاب الإطار النظري للدساتير وتطور مفهوم الدساتير عالمياً. ثم بحثا في الدساتير العربية من خلال التركيز على أربعة جوانب رئيسية تتعلق بتاريخ إصدارها وخبراتها الدستورية والسمات المشتركة بينها. وهذه الجوانب الأربعة هي: تاريخ إصدار الدساتير العربية، وطريقة صدورها، والخبرة الدستورية للنظم العربية، والصفات المشتركة بين الدساتير العربية.

وعن **العملية السياسية**، يثير المؤلفان أولاً دور الأيديولوجيا في النظم السياسية العربية وخصائصها، ثم يتوصلان إلى النتائج المهمة التالية:

١ ـ أنها مرتبطة بالأشخاص أكثر من ارتباطها بالمبادئ، وقريبة من الفكر الاشتراكي ـ الناصري، إذ حدثت ردة على مبادئ عبد الناصر عند وفاته، بسبب ارتباطها بشخصه.

٢ ـ أن الأيديولوجيا العربية توفيقية، لأنها تسعى إلى المزج بين أكثر من أيديولوجيا، وتأخذ من مصادر مختلفة.

٣ ـ وجود تناقض وعدم وضوح في الأيديولوجيا العربية، بسبب استيرادها من الخارج. ولهذا فإن الأيديولوجيا العربية تتصف بعدم الاستمرارية، لارتباطها، كما يقول المؤلفان، بشخص صاحبها، ولكونها خليطاً متنافراً لعدة أفكار غربية بعيدة عن بيئتها العربية، مما يجعلها لا تستطيع أن تتجذر في المجتمع، ويضعف تأثيرها وقدرتها على تمثيل مصالح المواطنين.

ومن **المؤثرات الأخرى** في العملية السياسية، النخب العربية، فبعد استعراضهما لتأثير النخب على الصعيد الدولي وتطور المفهوم عند بعض المفكرين الغربيين، حلل المؤلفان وبشيء من التفصيل ثلاثة أنواع من النخب العربية، وهي النخب التقليدية ـ التكيفية، والنخب الإصلاحية ـ التحديثية، والنخب الثورية ـ التعبوية، وهو ما كانا قد أشارا إليه من قبل في الفصل الأول. إلا أنهما تعرضا لأهم صفات النخب السياسية العربية، وبأنها تتصف بضعف الحراك الاجتماعي، وبالشخصانية والسلطوية.

والمؤثر **الثالث** في العملية السياسية، هو الأحزاب السياسية العربية. ويصنف هلال ومسعد، الأحزاب السياسية العربية، على أساس أنها أحزاب تمثل أشخاصاً أكثر مما تمثل مبادئ وأفكاراً. وأنها أحزاب وطنية، تكونت من خلال النضال من أجل الاستقلال عن الاستعمار. وهي أحزاب لها طابع طائفي أكثر مما تمثل جميع فئات المجتمع. كما أنها أحزاب تمثل القوى الجديدة في المجتمعات العربية الداعية إلى الإصلاح كأحزاب المثقفين والطبقة الوسطى والكوادر والنظام الحاكم والحركات الجماهيرية.

واستعرض المؤلفان في الفصل الثاني أيضاً التطور التاريخي للأحزاب العربية

وخصائصها، فهي تتميز بأنها تميل إلى التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، وإلى ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص واحد، وإلى التشرذم والانشقاق، وعدم القدرة على تعبئة الجماهير العربية وحشدها خلف قضية واحدة.

والمؤثر الرابع في العملية السياسية هو مؤسسات المجتمع المدني. وتناول المؤلفان دور المنظمات غير الحكومية في العملية السياسية وخصائصها، إذ ان هناك تفاوتاً بين النظم العربية من حيث تاريخ نشأة الجمعيات الأهلية فيها، فهناك اختلاف بين مصر التي نشأت فيها أول جمعية أهلية في مطلع القرن التاسع عشر، وعُمان التي نشأت فيها أول منظمة غير حكومية في الثلث الأخير من القرن العشرين. والاختلاف الثاني من حيث عددها، إذ انه كلما زاد عدد سكان دولة عربية ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية فيها. والاختلاف الثالث مرتبط بمجال نشاطات الجمعيات الأهلية، فبعضها يعمل في تقديم المساعدات للفقراء، والبعض الآخر في مجال حقوق الإنسان.

ويضع هلال ومسعد في نهاية الكتاب بعض الخصائص الرئيسية للنظم العربية، وهي تتناول: قضية الخلافة السياسية، والدور التنموي للجيش، والاتجاه نحو التعددية، والأزمات الاقتصادية التي تعانيها بعض الدول العربية، وتحدي الحركات الإسلامية للنظم العربية، واستمرار التحديات الإثنية، واستمرار حدة العنف السياسي في الدول العربية.

ولا شك في أنه من الصعب مراجعة شاملة لهذا الكتاب القيم بهذه العجالة. ولهذا ننصح القارئ بقراءة الكتاب نفسه لكي يلم إلماماً كاملاً بما جاء في صفحاته، ويستفيد من الجهد الكبير الذي قام به المؤلفان علي الدين هلال ونيفين مسعد في كتابته، والذي يعتبر بحق من أهم المراجع العلمية التي بحثت في موضوعاته □

مصطفى عبد الغني

المثقفون وعبد الناصر

(القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٠). ٥١٥ ص.

هاني لبيب

كاتب وباحث من مصر.

تعد علاقة المثقف بالسلطة في الوطن العربي إحدى أهم الإشكاليات التي تثار بين الحين والآخر، وبخاصة إذا تناولنا هذه العلاقة في عصر زعيم قومي عربي من طراز فريد مثل جمال عبد الناصر. فهذه العلاقة عادة ما تتأرجح بين الهبوط/الانكسار تارة، والصعود/الاستمرار تارة أخرى، وذلك بحسب آلية عمل النظام الحاكم. وفي ما يتعلق بالحقبة الناصرية تحديداً، فلقد حاول البعض تشويه العلاقة مع المثقفين من خلال ربطها بقضية مهمة، وهي «قضية التعذيب» التي نسبت إلى الرئيس الراحل وحسبت عليه.

وقبل أن نتناول هذه القضية الأخيرة، لا بد من أن نتوقف أمام إشكالية علاقة المثقفين بعبد الناصر لأنها علاقة مزدوجة الأبعاد، فهي تدور **أولاً** في بعد منها حول المثقفين وعبد الناصر. وفي البعد **الثاني** حول عبد الناصر والمثقفين. وعلى حين لم يتم رصد البعد الأول بالقدر الكافي من الاهتمام، فإن البعد الثاني تمت دراسته في إطار دراسة شخصية الزعيم وتوجهاته.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي صدر أخيراً بعنوان **المثقفون وعبد الناصر** من تأليف مصطفى عبد الغني كونه يقدم تحليلاً شافياً لعلاقة المثقفين بالسلطة في مصر بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٨ (أي منذ اندلاع الثورة حتى آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر).

- ١ -

على الرغم من أن نظام ما قبل ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ كان يفسح المجال واسعاً للمثقفين لتولي مناصب قيادية ووزارية، فإن هذا لم يمنع من وجود خلافات وأزمات بين المثقفين والسلطة، وصلت إلى الحد الذي تعرض فيه المثقفون إلى الإيذاء، بداية من الليبراليين الذين دخلوا السجون وفصلوا من عملهم الحكومي وعوملوا بقسوة شديدة، مروراً

بالإخوان المسلمين أعضاء كل من الحزب الوطني وحزب مصر الفتاة ممن وجدوا أنفسهم في السجون لمدة غير قصيرة، وصولاً إلى الشيوعيين الذين اعتقلوا من شتى التيارات السياسية في عام ١٩٤٦.

ومن خلال الكتاب نتبين أن الملاحقة السابقة لم تمنع من أن تكون للمثقفين أدوار فاعلة ومواقف ثابتة، لم يغيرها تزايد الاهتمام بالعامل الاجتماعي ـ الاقتصادي، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. غير أنه بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ طرأ تغيير جذري على حال جماعة المثقفين، حيث غلب الطابع العسكري على الحكم لأسباب مفهومة. وعلى ضوء ذلك، حاول مجلس قيادة الثورة السيطرة على كل مؤسسات الدولة للحفاظ على الثورة الوليدة، ومن ثم تغيرت أدوار كثيرة في المجتمع، وفي مقدمتها أدوار المثقفين بتياراتهم المتعددة، وصارت علاقة المثقفين بالسلطة تدار بمنطق الأزمة (أزمة المثقفين الأولى في الخمسينيات، وأزمتهم الثانية في الستينيات).

والملاحظة موضع التسجيل، هي أن ثمة تشابهاً كبيراً بين الفترة التي سبقت كلتا الأزمتين من حيث ملابساتها وتطوراتها، ففي الحالتين لم تسمح الدولة للمثقفين بأن يمارسوا دوراً حيوياً في عملية صنع القرار السياسي بقدر ما سمحت لهم بعدة مناصب إدارية وفنية غير مؤثرة. ومن جانب آخر، أصبح للنظام السياسي الجديد (أي الثورة) مثقفوه الذين لعبوا دوراً مهماً في ما بعد، وذلك بعد التحولات التي طرأت على المثقفين في ظل متطلبات مرحلة الثورة والتزاماتها.

ـ ٢ ـ

يُقسم الكاتب المثقفين إلى أنماط، هي: الصامت، والمهادن، والمؤيد. وفي تصوره أن المثقف الذي اتسم بالليبرالية في فترة الأربعينيات تحول إلى الصمت في فترة الخمسينيات بعد أزمة آذار/مارس ١٩٥٤ (أحمد أبو الفتوح ووحيد رأفت نموذجان). كما ظهرت في صفوف المثقفين إرهاصات التمرد والتأييد التي عبّر عنها على التوالي كل من اليسار المصري (ممثلاً في عبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس)، والإسلام السياسي (معبراً عنه بالشيوخ حسن الباقوري ومحمد الغزالي وخالد محمد خالد). أما النمط الأخير المهادن فهو الذي عرف منذ البداية أن الطريق الوحيدة للبقاء في معسكر الثورة تسلمه لأن يهادنها (مدرسة **أخبار اليوم** بداية من مصطفى وعلي أمين، مروراً بمحمد زكي عبد القادر وجلال الدين الحمامصي، وصولاً إلى موسى صبري وأنيس منصور).

وتدريجياً، يسجل الكتاب اختفاء نمط المثقف المتمرد إلى حد بعيد، من دون أن يعني ذلك إلقاء التبعة كاملة على النظام وحده، وذلك أن المثقفين يتحملون جزءاً كبيراً من هذا التطور، إذ رجع العديد منهم عن موقف التمرد وانزوى في زوايا الصمت أو هو جنح إلى المهادنة، الأمر الذي يعني في النهاية أن المسؤولية مشتركة، وأن الخاسر في النهاية هو الطرفان معاً.. السلطة والمثقفون.

وإذا كان هذا هو حال المثقفين في المرحلة الناصرية على مدار الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أنه تم استبدال الأنماط السابقة الآن في زمن

العولمة بأنماط أخرى، منها: المثقف الغائب، وعابر القارات، والخبير، واللاعب، والمؤيد، إلى آخر هذه الأنماط المعولمة.

- ٣ -

وقبل أن نتناول علاقة عبد الناصر بحقوق الإنسان، وهو الجزء الذي اهتم به الكاتب كثيراً، نؤكد أنه لا يمكن أن نتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان في إطار علاقة الثورة بخصومها، من دون أن نشير إلى ظاهرة التعذيب، كما نؤكد مع الكاتب أن قضية «التعذيب» للخصوم - وأكثرهم من النخبة السياسية والثقافية - ما زالت من أكثر القضايا المثارة والمحيرة، وربما تعود هذه الحيرة إلى كثرة الشهود وتضارب شهاداتهم ما بين التأييد والمعارضة على نحو ينتج قدراً غير قليل من التشوش.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل كان عبد الناصر يعلم بأمر التعذيب؟ بل هل كان يأمر بممارسة التعذيب في حق معارضيه؟!

عبوراً فوق ملابسات وتفاصيل كثيرة، نحن بين رأيين في هذا الخصوص: **أحدهما** يؤكد أن النظام كان يعلم عن التعذيب ويمارسه، **والآخر** ينفي. وبمطالعة العديد من محاضر النقاش والشهادات التي سجلها الكاتب بداية من أحمد رائف (التيار الإسلامي)، مروراً بإسماعيل صبري عبد الله وأبو سيف يوسف (التيار اليساري)، وصولاً إلى أمين هويدي وحسنين كروم (التيار الناصري)، يصل عبد الغني إلى نتيجة مؤداها: أن عبد الناصر قد علم بالتعذيب، لكنه لم يأمر به، ولم يحرض عليه، بل إن حجم معرفته به قصر عن الإحاطة بحقيقة حجمه.

وأعتقد أن هذا الرأي أقرب ما يكون إلى الحيدة السياسية، والتي يدلل عليها الكاتب من خلال قصة لفؤاد مطر في كتابه **بصراحة مع عبد الناصر**، عن غضب عبد الناصر الشديد حين علم بوفاة المثقف الكبير شهدي عطية الشافعي في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٠ تحت وطأة التعذيب في ليمان أبي زعبل، وثورته بعد عودته إلى القاهرة كما لم يثر من قبل. ويؤكد محمد حسنين هيكل في هذا الخصوص ومن خلال لقاء مع الكاتب أن عبد الناصر أمر بعزل مدير السجن الحربي، واتخذ عدة إجراءات عنيفة نجم عنها توقف التعذيب تماماً في السجون. كما يستفاد هذا الرأي من شهادة شمس بدران: «أقول للقضاء المصري والرأي العام، إنني أتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما وقع في ما يسمى بالتعذيب في القضايا التي أشرفت على التحقيق فيها، وكان الهدف مصلحة عليا»[١].

- ٤ -

في هذا السياق، يمكن القول إن قضية «التعذيب» قد تم تضخيمها من قِبَل خصوم الثورة لضرب عبد الناصر والثورة معاً، وتشويه عبد الناصر بنسبة التعذيب إليه، وبالتالي تفريغ الثورة من

(١) انظر: حسنين كروم، **عبد الناصر المفترى عليه**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار الوحدة؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣).

مضمونها الأساسي، وهو مصلحة الشعب.

إن الكتاب موضع العرض مهم، ليس لأنه يفند مقولات خصوم الثورة ويشكك فيها وينفيها فحسب، بل كذلك لكون كاتبه ـ كما يؤكد أكثر من مرة ـ أحد شهود الثورة (وليس شاهداً عليها)، مما أهلّه لأن يرصد تطور الأحداث من خلال محاضر النقاش، والمصادر والوثائق الأساسية.

لقد آن الأوان لكي يتخلى خصوم الثورة، وربما الخصوم الشخصيون لعبد الناصر، عن توجيه الاتهامات إلى شخص عبد الناصر وحده، وكأنهم وحدهم ـ أي المثقفون والمفكرون ـ الصوت الصارخ في البرية متناسين أن بعضهم اتخذ نمط المثقف المهادن، والبعض الآخر اتخذ نمط المثقف المؤيد، وفي كل الحالات لم يكونوا متمردين بقدر ما كانوا صامتين. لكنهم تحولوا فجأة إلى الهجوم على المرحلة الناصرية، وكأنها عار عليهم، فيما كانوا جزءاً أساسياً منها.

إن لكل مرحلة سلبياتها التي يجب تقويمها في سياقها السياسي والثقافي والاجتماعي من دون اجتزاء، ولئن لم يشذ الحكم الناصري عن تلك القاعدة، إلا أن الرئيس المصري كان من دون شك زعيماً قومياً عربياً، وبالتالي فإذا أردنا تقويم التجربة الناصرية، يجب أن ندخل في الاعتبار عوامل أخرى منها: دور النظام، والمثقفين، والاستعمار بمختلف صوره وأشكاله، وهذا هو ما يلفت الكتاب موضع العرض الانتباه إليه. وفي التحليل الأخير من المفيد إنهاء العرض، بالتنويه بالملاحق المهمة التي يحتويها الكتاب، ومنها الملحق الذي يضم شهادة لويس عوض، والملحق الذي يضم أوراق قضية عبد المنعم الشرقاوي، بالإضافة إلى هذا الملحق (الثالث) الذي آثرنا أن نضعه كما هو لأهميته الكبيرة.. فهو يضم رصداً شاملاً للمثقفين المعاصرين من حيث أصولهم الاجتماعية والمؤثرات الثقافية فيهم □

ملحق
المثقفون المعاصرون: الأصول الاجتماعية والمؤثرات الثقافية
(١)
المثقف الليبرالي

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	مشاكل الأبوين	الأثر السياسي	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبيعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الإنتاج	سنة وطبيعة آخر كتاب	الانتماء السياسي
طه حسين	المنيا ١٨٨٩	موظف صغير	–	الجهل، الفقر	–	البيئة الإسلامية	ليسانس في الآداب ودكتوراه فلسفة من فرنسا ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ودبلوم دراسات عليا	ذكرى أبو العلا ١٩١٥	نعم	أستاذ التاريخ القديم وتاريخ الآداب. عميد للآداب ووزير	دراسات فكرية وأدبية وسياسية	في الشعر الجاهلي ١٩٣٦	الأحرار الدستوريون ثم الوفد ثم العزل السياسي بعد ١٩٥٢
مصطفى عبد الرازق	المنيا ١٩٢٣	–	الهيبة والنفوذ	–	رئيس لحزب الأمة ١٩٠٧ بمجلس شورى القوانين	صداقة محمد عبده	العالمية من الأزهر دكتوراه من باريس «في الإمام الشافعي»	تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ١٩٤٤	لا	أستاذ فسكرتير عام بالأزهر ومفتش وزارة فوزير الأوقاف ١٩٣٨ فشيخ الأزهر ١٩٤٥	إسلامي	الدين والوحي الإسلامي ١٩٤٩	ليبرالي
فتحي رضوان	المنيا ١٩١١	مهندس ري	–	–	–	–	ليسانس الحقوق ١٩١٣	غاندي ١٩٢٤	نعم	المحاماة	سياسي وأدبي	–	مصر الفتاة ١٩٢٣ ـ ١٩٣٧ ثم نائب للجنة العليا الحزب الوطني
عبد الرزاق السنهوري	الاسكندرية ١٨٩٥	موظف صغير	موظف	توفي الأب ١٩١٤ وتوظف الابن وانتسب إلى كلية الحقوق	–	–	ليسانس الحقوق ١٩١٧ دكتوراه في القانون دكتوراه الاقتصاد والسياسة ودبلوم قانون ببارس	دكتوراه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ١٩٢٦ من باريس	لا	مدرس بالقضاء الشرعي فمعاون نيابة.. إلخ فعميد لحقوق القاهرة ورئيس مجلس الشورى	حقوق وسياسي	«الوسيط» في شرح القانون المدني والوجيز	الحزب الوطني القديم جمعية الشبان المسلمون ١٩٢٤ لها صلة بالوفد ثم الحزب السعدي

يتبع

تابع

وحيد رأفت	القاهرة ١٩٠١	لواء طبيب بالحرس الملكي	-	-	-	-	-	ليسانس حقوق دبلوم علوم سياسية بباريس ودكتوراه في القانون العام ١٩٣٠	مدرس مساعد بحقوق القاهرة مستشار لوزير الخارجية فعضو بمجلس الدولة	لا
إبراهيم مدكور	دمياط ١٩١٢	من الأثرياء	-	-	-	-	الأزهر والقضاء الشرعي دار العلوم ١٩٢٧ ودكتوراه في الفلسفة من باريس ١٩٢٤ وبكالوريوس هندسة عمارة ١٩٣٦	نائب مجلس الشورى وأمين عام مجمع اللغة العربية ثم رئيساً له	لا
جلال الحمامصي	القاهرة ١٩١٢	موظف	-	لب واسع للمعرفة بجيد الفرنسية والإنكليزية	السياسة	-	والكتاب الأسود بالاشتراك مع مكرم عبيد	عضو بمجلس شورى النواب وزير خوض بواشنطن رئيس تحرير الزمان - الأخبار	لا	ليبرالي أكثر من حزبه

(٢)
المثقف الإسلامي

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	مشاكل الأبوين	الأثر السياسي	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبيعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الإنتاج	سنة وطبيعة أهم كتاب	الانتماء السياسي
سيد قطب	أسيوط ١٩٠٦	من الأعيان	ظاهر الثراء	ضياع الثروة	عضو بالوفدي وانتماء للوفدي	القراءة وميل للصحافة	دار العلوم ١٩٣٣	مهمة الشاعر	–	مدرس مقرر عربي بالمعارف فمراقب مساعد بالبحوث الفنية	شعر نقد ودراسات دينية	معالم على الطريق	دفاع الوفد فانتماء إلى الإخوان ١٩٥٢
البهي الخولي	عربية ١٩٠١	موظف	لا أملاك	–	لا	في الطريقة الشاذلية	دار العلوم ١٩٢٩	تذكرة الدعاة	دار العلوم	مدرس بالأزهر عام ١٩٤١ بقسم البحوث فمدير ومساعد بالأوقاف فمراقب عام شؤون دينية	ديني	تذكرة الدعاة	الاخوان
عبد القادر عودة	البحيرة ١٩٠١	موظف	أملاك	–	عضو بارز بالوفد	–	الحقوق ١٩٣٨	الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه	–	مارس القضاء ثم مع الإخوان وكيلاً عاماً	التشريع الإسلامي	التشريع الجنائي الإسلامي المقارن	الاخوان
خالد محمد خالد	الشرقية ١٩٢٠	مزارع	–	–	–	التأثير بالتصوف في أول حياته لفترة طويلة	كلية الشريعة ١٩٤٧	من هنا نبدأ ١٩٥٠	–	إمام وخطيب ومفتش بالمساجد فمدير للدعوة والإرشاد في الأزهر	ديني	من هنا نبدأ ١٩٥٠	إسلامي مستقل

يتبع

تابع

محمد الغزالي	البحيرة ١٩١٧	تاجر	بعد التجارة فتح مكتبة بالإسكندرية	الحاجة	—	الوالد تاجر بالصوفيين	عالمية أصول ١٩٤٧ وعالمية اللغة العربية ١٩٤٧	الإسلام والأوضاع الاقتصادية	—	مدرس مساعد بحقوق القاهرة مستشار لوزير الخارجية فعضو بمجلس الدولة	الإسلام والاستبداد السياسي
أحمد حسن الباقوري	أسيوط ١٩٠٧	شيخ	لسرة فقيرة	—	—	الوالد متبع الطريقة الخلوتية والتصوف	العالمية التقاضية ١٩٣٢	آثر القرآن الكريم في اللغة العربية	نعم	مدرس بكلية اللغة العربية بأسيوط فوزير للأوقاف فرئيس للأزهر فالمحاماة	حقوق وسياسي
جلال العشماوي	المنيا ١٩١١	مهندس ري	—	—	—	—	ليسانس الحقوق ١٩٣٣	غاندي ١٩٣٤	—	—	بقايا تعريات
											الإخوان فثورة ١٩٥٢
											مصر الفتاة ثم نائب اللجنة العليا للحزب الوطني

(٣)
المثقف اليساري

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	مشاكل الأبوين	الأثر السياسي	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبيعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الإنتاج	سنة وطبيعة أهم كتاب	الانتماء السياسي
لطفي الخولي	قليوبية ١٩٣٨	مزارع	الزراعة	الأب: آلام النقرس	حزب وطني ـ حزب الوفد	ينتمي للطريقة الصوفية	ليسانس حقوق ١٩٤٩	رجال وحديد (قصص) ١٩٥٣	بشكل خاص	المحاماة ١٥ سنة	سياسي وأدبي	ـ	اليسار
محمود أمين العالم	القاهرة ١٩٢٢	مدرس بالأزهر	تقليدي	اختلاف فكري مع الابن	ابن مشيخة الجمعية الشرقية	ـ	ماجستير فلسفة ١٩٥٢	في الثقافة المصرية مع د. محمد ١٩٥٥	ـ	رئيس مجلس إدارة كاتب بأخبار اليوم	سياسي وأدبي وفلسفي وشعري	نظرية المصادفة الموضوعية ودلالتها في الفيزياء الحديثة ماجستير ١٩٥٣ صدر ١٩٧٣	ماركسي
محمد متدور	الشرقية ١٩٠٧	تاجر ومزارع	بالريف	ـ	وفدي	الأب ينتمي للطريقة النقشبندية	ليسانس حقوق ١٩٣٠	ـ	حصل على ليسانس في الآداب ١٩٧٠	وكيل نيابة	أدب وسياسة	ـ	يسار الوفد
أبو سيف يوسف	قنا ١٩٢٢	مزارع بالريف	بالريف	ـ	ـ	ـ	ليسانس فلسفة ١٩٤٤	حول الفلسفة الماركسية ١٩٤٦	ـ	كاتب وطبيب في صحة القاهرة	أدبي وسياسي	ـ	يسار
يوسف إدريس شريف حتاته	الشرقية ـ	تجول الأب مصري ثري الأرض	استصلاح أراضي ضابط	ف: ملتف ام: قاسية ـ	ـ	ـ	بكالوريوس طب ١٩٥١ بكالوريوس طب	ارخص ليالي ١٩٥٤ ـ	ـ	طبيب ـ	أدبي أدبي وسياسي	أرخص ليالي ١٩٥٤ ـ	يسار يسار فيسار إسلامي
عبد الرحمن الشرقاوي	منوفية ١٩٢٠	الأرض صغار الملاك	الحرص على التعليم	تعاطف مع الوفد	ـ	ـ	ليسانس الحقوق ١٩٤٧	أرض المعركة (قصص) ١٩٥٢	بشكل غير رسمي	كاتب بالأهرام	أدبي وسياسي	محمد رسول الحرية	يسار فيسار إسلامي

Bichara Khader
L'Europe et la Palestine: Des croisades à nos jours
(Paris: L'Harmattan, 1999). 574 p.
(Comprendre le Moyen-Orient)

أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية إلى العصر الحديث

صفوت حاتم

كاتب من مصر.

مقدمة

تحكي الأسطورة القديمة، الموغلة في القدم، أن الملك الفينيقي آجينور (ملك بلاد كنعان وفلسطين) أنجب من زوجته تليفاسا صبية رائعة الجمال أسمياها أوروبا. وحدث ذات يوم أن رأى الإله الإغريقي زيوس اوروبا وهي تلعب مع قريناتها على شاطئ البحر، فوقع في حبها على الفور وقرر أن يحتفظ بها لنفسه. وفكر زيوس في أن يجذب انتباه الفتاة الجميلة إليه، فتنكر في شكل ثور أبيض واختلط بالبنات اللاهيات على شاطئ البحر. وما لبثت أوروبا أن وجدت في هذا الثور الأبيض كثيراً من اللطف والنعومة، الأمر الذي أغراها بالصعود على ظهره. وما إن استقرت على ظهره حتى هب واقفاً وخاض بها البحر حتى وصل إلى جزيرة كريت، حيث كشف لها عن حقيقته وأعلن لها عن هيامه بها. وهكذا تزوج زيوس من أوروبا تحت شجرة دلب ستبقى خضراء طول العمر. وأنجبت أوروبا من زيوس ثلاثة ذكور هم: مينوس ورادامانتا وساربيدون.

ويقرّر الملك آجينور الملتاع على ابنته الجميلة أوروبا أن يرسل في البحث عنها أولاده الثلاثة: سيلكس ووفينيقوس وقدموس، وترحل معهم في رحلة البحث عن أوروبا أمهم تليفاسا.

وينجح قدموس الذي يعني اسمه الشرق بالوصول إلى شبه القارة اليونانية حاملاً معه من أرض كنعان «الألف باء» ويتوج ملكاً ويطلق على الأرض الجديدة اسم اخته التائهة أوروبا.

وهكذا ستعطي أرض فلسطين للقارة الجديدة اسم أميرتها المخطوفة أوروبا، ولكنها تعطيها في الوقت نفسه شيئاً آخر أتى به قدموس من أرض فلسطين. فهو سينقل معه إلى الأرض الجديدة المعرفة والعلم ممثلة في الأبجدية (الألف باء). بهذه الأسطورة يبدأ بشارة خضر كتابه عن علاقة أوروبا بفلسطين منذ فجر

التاريخ.. وهي أسطورة تلخص في مجملها العلاقة العجيبة التي ربطت منذ زمن موغل في القدم بين أوروبا وهذه القطعة الصغيرة من أرض الشرق التي سميت في ما بعد بأرض فلسطين. وهذا هو هدف الكتاب.

الخلفيات المتعلقة بالصراع العربي ـ الصهيوني

على رغم أن فصول الكتاب ومنهج التناول وطريقة السرد تمت صياغتها بشكل يخاطب بشكل أساسي القارئ الأوروبي الذي يجهل كثيراً من التفاصيل المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، إلا أن هذا المنهج وذلك السرد لم يمنعا من أن يظل العديد من فصول الكتاب وكثير من المعلومات التي ذكرها جديداً على القارئ العربي المهتم بفصول الدراما الفلسطينية، فضلاً عن أهميتها للباحث المتخصص في الشؤون الفلسطينية وصانع القرار السياسي لفهم الخلفيات التي تحكم الأطراف التي تتعامل مع هذه القضية:

١ ـ يبدأ الكاتب عمله التوثيقي عن العلاقة بين أوروبا وفلسطين بالتأكيد على مفهوم «عقدة الخوف» التي ربطت منذ قرون بين العرب والأوروبيين والكامنة في وعي كل منهما تجاه الآخر.

ويرى الكاتب أن التاريخ الملتبس والدامي بين الطرفين سيظل محكوماً حتى يومنا هذا بتاريخين معينين كان لهما السطوة الكاملة على اللاوعي الغريزي للعرب والأوروبيين. التاريخ الأول هو عام ٧١١م، وهو تاريخ بداية الوجود العربي في الأندلس. والتاريخ الثاني هو عام ١٠٩٩م، وهو تاريخ تأسيس الإمبراطورية اللاتينية في القدس بعد الحملة الصليبية الفرنجية.

٢ ـ وعلى رغم أنه لا يمكن مقارنة الوجود العربي في الأندلس بالوجود الصليبي في الأرض العربية من الناحية الحضارية، إلا أن «عقدة الخوف» المتبادلة بين الطرفين ظلت مستعرة حتى يومنا هذا. ففي الجانب الأوروبي ظلت بعض الدوائر السياسية والفكرية من اليمين إلى اليسار تغذي هذه العقدة، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وصعود التيار الإسلامي شعبياً في العديد من البلدان الإسلامية. وهذا يفسر ـ على حد قول الكاتب ـ الانتشار غير العادي لمقالة صموئيل هانتنغتون عن «صدام الحضارات» في العديد من الأوساط الفكرية والثقافية الغربية، على رغم تهافت منهجه العلمي وتبسيطه المبتذل للعلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية. وعلى رغم هذا، فقد تبنت الأوساط السياسية الغربية مقولات هانتنغتون في صياغة مفاهيم سياسية وأهداف استراتيجية للتعامل مع الدول الإسلامية بشكل خاص وبلدان الجنوب بشكل عام.

٣ ـ أما في الجانب العربي، فقد ظلت ذكريات الحروب الصليبية هي المغذي لرؤية العرب للغرب، بل إن كثيراً من العرب لا يرون إنشاء دولة إسرائيل إلا من خلال منظور الحرب الصليبية وتكوين أول إمبراطورية صليبية على أرض فلسطين عام ١٠٩٩م.

والكتاب يبدأ بوضع الصورة العامة التي كان يعيش في ظلها العرب والأوروبيون عشية الحروب الصليبية. وما يمكن استخلاصه من هذا السرد أن

المواجهة السياسية بين الطرفين كانت في ما يبدو «حتمية» نظراً للأوضاع السياسية التي كان يعيش في ظلها الطرفان. فالوطن العربي كانت تتقاسمه ثلاث قوى سياسية: الدولة العباسية ومركزها بغداد.. الدولة الأموية ومركزها قرطبة.. الدولة الفاطمية ومركزها القاهرة.

ولا ينسى الكاتب أن يذكرنا أن هذه القوى الثلاث كانت تتنازع في ما بينها لقب «الخلافة الإسلامية» وتدعي كل منها أحقيتها في قيادة المسلمين من دون الآخرين، الأمر الذي جعل من الإسلام والدين الإطار التبريري للصراعات السياسية، خصوصاً عندما فرض الفاطميون على المناطق التي يحكمونها المذهب الشيعي في مواجهة المذهب السني الذي كان سائداً في بقية أنحاء الوطن العربي.

أما أوروبا المسيحية، فقد كانت تتنازعها إمبراطوريتان سياسيتان تعتمد كل منهما على مرجعية دينية مختلفة: الإمبراطورية البيزنطية في الشرق وكانت تابعة للكنيسة البابوية في القسطنطينية، والإمبراطورية اللاتينية الجرمانية في الغرب والتي كانت تابعة للكنيسة البابوية في روما.

٤ ـ هل كان لهذه الصراعات السياسية المتخفية بالدين دور في الصدام الحتمي على شاطئ المتوسط، والذي سيكون الدين هو تبريره الأعلى والحروب الصليبية هي أداته المباشرة؟

يبدو أن الكاتب يميل إلى هذا الاعتقاد. فهو يرى أن هزيمة الإمبراطورية البيزنطية أمام السلاجقة الأتراك المسلمين عام ١٠٧١م واستيلاءهم على كل آسيا الصغرى كان بداية التفكير العملي في الحروب الصليبية.

٥ ـ يذكر المؤلف في تقييمه للحروب الصليبية كيف كان الدين هو الإطار التبريري الذي استخدم في تبرير ما هو سياسي واقتصادي وعسكري، بل إن المؤلف يكشف في هذا الفصل عن الاضطهاد الذي لاقاه اليهود والمسيحيون الشرقيون والمسلمون بالطبع على يد الصليبيين. وعلى رغم أن الإمبراطورية البيزنطية المسيحية كانت هي التي طلبت النجدة من الإمبراطورية اللاتينية المسيحية أيضاً، إلا أن الحملات الصليبية دارت باتجاه معاكس لصالح المسيحيين الشرقيين في القسطنطينية. وتذكر سيسيل موريسون في كتابها: «أن الحملات الصليبية لم تسفر إلا عن ترد في العلاقات بين المسيحيين الكاثوليك والمسيحيين الأورثوذكس». ومع بداية عام ١٢٦٠م تولى المماليك حكم مصر وفلسطين وسوريا. ولم يلبث أن ظهر من بينهم الظاهر بيبرس الذي انتصر عام ١٢٩١م على سان جان ملك عكا، لتنتهي بذلك الموجات الصليبية على فلسطين والوطن العربي بعدما استمرت لمدة قرنين من الزمان.

٦ ـ من الشائع أن الهدف الأول للحملة الفرنسية على مصر كان قطع طريق المواصلات البحرية بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند.

في هذا الفصل يوضح الكاتب كيف أن حلم نابليون في تكوين إمبراطورية شرقية هو امتداد للحلم الصليبي الأوروبي الذي كان يرى في السيطرة على الشرق مبعثاً للمجد والقوة. فلقد كان نابليون يعتقد في ضرورة تأسيس

إمبراطورية برية لمواجهة الإمبراطورية البحرية الترامية لعدو فرنسا اللدود إنكلترا، وفي أن هذا لن يتحقق إلا بغزو مصر والشرق العربي.

أما من الناحية الاقتصادية الاستعمارية، فقد أرادت فرنسا تعويض مستعمراتها التي خسرتها أمام الإنكليز في كندا والقارة الأمريكية.

٧ ـ ثم يتعرض الكاتب للجدل الذي أثير حول صحة نداء نابليون ليهود أفريقيا وآسيا الصغرى للاصطفاف خلف قيادته لاسترداد «إمبراطورية القدس القديمة». وأول من كتب في هذا الموضوع ـ كما يقول المؤلف ـ هو الكاتب الصهيوني ناحوم سوكولو في كتابه **تاريخ الصهيونية** المنشور عام ١٩١٩ مؤكداً صحة هذه الدعوة ومستنداً في هذا إلى خبرين تم نشرهما في الجريدة الرسمية **مونيتور يونيفرسل**، ويرجع تاريخهما إلى ٢٢ أيار/مايو و٢٧ حزيران/يونيو من عام ١٧٩٩ عن دعوة بونابرت لليهود إلى إقامة دولة لهم في القدس وفلسطين. بينما يدعي كاتب صهيوني آخر هو فرانز كوبلر أنه عثر على النص الكامل لدعوة نابليون، وأنها كانت بتاريخ ٤ نيسان/ابريل عام ١٧٩٩ أثناء حصاره لمدينة عكا الفلسطينية.

٨ ـ يذكر المؤلف أن عدداً من الباحثين الجادين قد شككوا في صحة هذه «الدعوة» لأسباب عدة منها: **الأول** أن خطاب الدعوة يقول إن بونابرت كتبه وهو في القدس، بينما تاريخ الحملة الفرنسية على فلسطين يقول إن نابليون لم يطأ أبداً هذه المدينة. الأمر **الثاني** أن اسم الحاخام الذي حمل نداء بونابرت إلى اليهود، وهو الحاخام هارون بن ليفي، هو اسم وهمي ليس له أي وجود في تاريخ يهود القدس أثناء هذه الحقبة. الأمر **الثالث** أن أرشيف الحملة الفرنسية يخلو تماماً من أي ذكر لهذا النداء، فضلاً عن عدم ذكره من شهودها الذين رافقوها وأرخوا لها. الأمر **الرابع** أن نابليون نفسه لم يذكر شيئاً عن هذه «الدعوة» في مذكراته الشخصية التي كتبها في المنفى في سانت هيلانة. الأمر **الخامس** أن نابليون ذكر في حديث له يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٨١٧ (والذي سجله جوروجو) أن اليهود يرغبون في إعادة هيكل سليمان، وأن تقديره هو شخصياً أن هذا أمر غير ممكن الحدوث.

ويعقب المؤلف على هذا الخلاف بقوله: «سواء كانت دعوة نابليون لليهود صحيحة أم لا ـ كما يحاول الادعاء الكُتَّاب الصهاينة ـ فإن دلالة ذلك الأمر أن دور اليهود في المشروع الاستعماري للإنكليز والفرنسيين كان قد بدأ يداعب خيال القوتين الاستعماريتين مع نهاية القرن الثامن عشر.

٩ ـ يناقش المؤلف الظروف التي صاحبت نشأة الدولة العبرية وظهور المأساة الفلسطينية. ويرى بشارة خضر أن الدول الأوروبية حاولت إحداث نوع من التوازن بين المصالح اليهودية والمصالح العربية من خلال قرار التقسيم، إلا أن الحرب وتوازنات القوى بين العرب واليهود جاءت كلها لصالح إسرائيل.

ويرى كذلك أن أوروبا لم تقدر ـ آنذاك ـ حجم المأساة الفلسطينية المترتبة على التهجير القسري الذي مارسه الإرهاب الإسرائيلي.

لكن الجدير بالذكر هو ما كتبه المؤلف عن أشكال المعارضة للمشروع الصهيوني الذي أظهرته بعض الدوائر الأوروبية، وبشكل خاص الدوائر المسيحية. ويذكر في هذا الصدد مواقف الحزب الاشتراكي المسيحي في بلجيكا، وجماعة الشهادة المسيحية في فرنسا، وصحيفة الصليب الفرنسية، وبدرجة أقل صحيفة الفيغارو، وقد أدانت هذه الأخيرة على لسان فرانسوا مورياك الأعمال الإرهابية لعصابة شتيرن.

ويذكر الكاتب أن وضع القدس والأماكن المقدسة كانت هي الموضوعات التي اجتذبت الاهتمام الأكبر للدوائر المسيحية الكاثوليكية ومعارضتها الأساسية.

١٠ ـ ومن المعلومات التي يذكرها الكاتب أن مجموعة من الدول الأوروبية ظلت مترددة في الاعتراف بالدولة العبرية بسبب الوضع غير الواضح للأماكن المقدسة، وهو ما يفسر تأخر اعتراف الدول الأوروبية بالدولة اليهودية. فلقد اعترفت فرنسا ـ مثلاً ـ بإسرائيل في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٩، واعترفت بها إنكلترا في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٥٠ (على رغم أنها هي التي مهدت لنشأة الدولة اليهودية ومسؤولة بالكامل عن مأساة الفلسطينيين). وينصح المؤلف الباحثين العرب بالتدقيق في مواقف الدول الأوروبية من مسألة الاعتراف بالدولة العبرية والمسألة الفلسطينية آنذاك.

ويأخذ مثالاً على ذلك موقف بلجيكا، وبشكل خاص رئيس وزرائها بول هنري شباك (المجهول في الدراسات الفلسطينية والعربية، على حد قول المؤلف)، والذي كان معارضاً لقرار تقسيم فلسطين، وصرح في مناقشات البرلمان البلجيكي أن إنشاء دولة يهودية في المنطقة يشكل «مشكلة جدية وخطراً على العالم العربي.. فهذه الدولة ستكون على حساب الفلسطينيين في البدء، ثم على حساب البلدان العربية في ما بعد».

كما تظهر المعارضة البلجيكية في مواضع مختلفة من تاريخ الصراع آنذاك. وعلى رغم أن بلجيكا اضطرت إلى الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع (De facto) في ٢٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٩، إلا أنها انسحبت من التصويت على انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ وأعلن المندوب البلجيكي أن وضع الأراضي المقدسة ووضع اللاجئين الفلسطينيين وحدود الدولة اليهودية هي أمور لا زالت من دون حلول عملية.

١١ ـ ومما يذكره الكاتب أن الأحزاب الاشتراكية، وبدرجة أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية، كانت هي أكثر الأحزاب تحمساً للدولة الإسرائيلية وأكبر داعية للاعتراف بها!!

ويرى الكاتب أن تفسير ذلك يعود إلى ارتباط الأحزاب الشيوعية الأوروبية بمواقف الاتحاد السوفياتي الذي كان أول دولة تعترف قانونياً بالدولة اليهودية فور قيامها، بل إن الاتحاد السوفياتي وضع من نفسه محامياً للدفاع عن إسرائيل وداعية للاعتراف بها!! (هل هناك حاجة إلى التذكير بمواقف الأحزاب الشيوعية العربية من الاعتراف بالدولة العبرية؟)

١٢ ـ ويعتبر بشارة خضر أن الظرف التاريخي الذي أعلنت فيه الدولة اليهودية كان ظرفاً مثالياً، إذ ترافق نشؤوها مع

دخول النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة وانقسام القطبية بين أمريكا وروسيا. ونتيجة لهذا حصل المشروع الصهيوني على أكبر دعم له من ثلاث قوى عظمى، هي الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا، في الوقت الذي كانت تواجه فيه حركة التحرر العربي هذه القوى الثلاث في مصر والمشرق والجزائر وباقي بلدان المغرب العربي. لكن الملاحظ لوقائع هذه الحقبة سيرصد أيضاً التغير الذي حدث في مواقف الاتحاد السوفياتي من مؤيد متحمس للدولة اليهودية إلى مؤيد متحمس لحركة التحرر العربي.

ويرى المؤلف أن تغير موقف الاتحاد السوفياتي لا يمكن فهمه على أساس أنه تغير في عقيدة الأحزاب الشيوعية السوفياتية من المسألة اليهودية، بقدر ما يمكن فهمه في ضوء الصراع مع الكتلة الرأسمالية واستخدام هذه الأخيرة للدولة اليهودية كرأس رمح في مواجهة الوجود الشيوعي في الشرق الأوسط.

١٣ ـ لكن الدعم الغربي والأوروبي بالذات للدولة اليهودية عمل على فقدان الغرب لصدقيته في الشرق العربي لتظل الشكوك تحيط بمواقفه حتى هذه اللحظة. ولم يَنْجُ من هذه الشكوك سوى فرنسا التي كانت قد بدأت تخرج في أواسط الستينيات من عقدة الجزائر وتعاظم مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط. وظهر الانشقاق بينها وبين دول حلف الأطلسي في حقبة الرئيس شارل ديغول أو بداية ما سمي بـ «سياسة فرنسا العربية».

١٤ ـ ولا ينسى المؤلف هنا أيضاً التنويه بموقف الأحزاب الاشتراكية والشيوعية الداعم للمواقف الإسرائيلية تحت تأثير النموذج الاشتراكي وتجربة الكيبوتزات التي كان يقودها حزب العمل الإسرائيلي.

١٥ ـ بعد حقبة من الغياب الأوروبي عن الساحة العربية خلال سنوات الحرب الباردة التي تُرك أثناءها المسرح خالياً إلا من لاعبيْن اثنيْن هما: أمريكا وروسيا، وفي عام ١٩٧٣، في هذا العام بالذات أفاقت أوروبا على حرب عسكرية حقيقية تهدد مصالحها في البحر المتوسط. وبعد قطع البترول العربي تأكد لدى الأوروبيين الشعور أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو أحد المؤثرات المهمة على تطور المجتمعات الأوروبية، وأنه من غير المناسب ترك حقيبة الشرق الأوسط كاملة في يد الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها.

وهكذا جاء رد الفعل الأوروبي مبكراً في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، حيث طالبت دول الاتحاد الأوروبي التسع (في ذلك الوقت) بعودة المتحاربين إلى خطوط القتال القائمة قبل ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وعدم ضم الأراضي بالقوة واحترام سيادة كل دول المنطقة. وكان من الطبيعي أن يستقبل هذا الإعلان بشكل سلبي من كل من الدولة اليهودية والولايات المتحدة الأمريكية.

١٦ ـ يمكن رصد مسألتين تميزان حقبة السبعينيات في ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي: المسألة الأولى أنه على رغم اقتراب الموقف الأوروبي من الموقف العربي بعض الشيء، إلا أن أوروبا ظلت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي

ووحيد للشعب الفلسطيني، وترفض دعوتها للمشاركة في الحوار العربي ـ الأوروبي. المسألة الثانية هي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لجهود الحوار العربي ـ الأوروبي ومطالبتها الدول الأوروبية بضرورة مشاورتها قبل اتخاذ أي تدابير مع الدول العربية. ووصل الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٤ إلى حد الدعوة إلى تكوين جبهة من الدول المستهلكة للبترول للوقوف في مواجهة الدول العربية البترولية خوفاً من حدوث اتفاقات منفردة بين الدول الأوروبية والدول العربية البترولية.

ويذكر المؤلف أن هذه الحقبة تميزت بمحاولات وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إقصاء أوروبا عن كل المناورات السياسية والجهود الدبلوماسية التي كان يقوم بها في المنطقة. ووصل الأمر بالرئيس نيكسون في خطاب ألقاه يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٧٥ إلى حد رفض الحوار العربي ـ الأوروبي واعتباره «مؤامرة أوروبية» موجهة ضد المصالح الأمريكية.

١٧ ـ تميزت حقبة كامب ديفيد ـ كما يقول المؤلف ـ بدرجة أعلى من التبلور والوضوح في مواقف أوروبا من القضية الفلسطينية، ممثلة بالدعوة إلى حكم ذاتي للفلسطينيين؛ وإدانة العنف الإسرائيلي في الأراضي المحتلة؛ وتنمية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومعارضة إجراءات التهويد التي تمارسها إسرائيل في القدس؛ وإدانة المستوطنات... الخ.

ويرى المؤلف أن الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام ١٩٨٧، وما رافقها من قمع إسرائيلي وحشي، ثم حصار اقتصادي على البضائع الفلسطينية ومنع تصديرها إلى الخارج، وإغلاق الجامعات الفلسطينية، كان له دور كبير في بلورة المواقف الأوروبية باتجاه دعم الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني، إلى حد اتخاذ الاتحاد الأوروبي تدابير عقابية بحق إسرائيل التي كانت تعتبر دولة فوق العقاب ولا يمكن المساس بها.

١٨ ـ هذه الحقبة انتهت بالحدث الأكثر جذرية في العلاقات الأوروبية ـ الفلسطينية، وهو دعوة ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية إلى زيارة مدريد وباريس واستقباله كزعيم دولة عام ١٩٨٩. ولا ينسى الكاتب أن يشير في استعراضه لتاريخ هذه الزيارة أنه كان عام انهيار الكتلة الشيوعية وتحسن الوضع العربي بعودة مصر إلى الوطن العربي وتكوين مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي (هل هي مجرد مصادفة؟)

١٩ ـ انتهت حقبة الثمانينيات ـ إذن ـ بالحدث الأكثر دراماتيكية في السياسة الدولية، وهو انهيار الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الشيوعي، وسقوط حائط برلين، ونهاية الحرب الباردة.

لقد فرض سقوط الكتلة الشيوعية ونهاية الحرب الباردة مواجهة الأسئلة المؤجلة حول الهوية الأوروبية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل القارة الأوروبية.

٢٠ ـ يذكر المؤلف أن أوروبا فشلت في أول أزمة دولية بعد نهاية الحرب الباردة لتأكيد استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأخيرة قادت الأزمة واحتكرت من دون منافسة سياسية جدية القرارات الاستراتيجية

فيها، من أول قرار إرسال جنودها إلى المنطقة، وانتهاء بالمناورات السياسية الجانبية. وكالعادة حاولت فرنسا في بداية الأزمة أن تلعب دوراً مستقلاً عن الدور الأمريكي والبريطاني برفع شعار «حل الأزمة داخل المؤسسات العربية»، إلا أن الضغوط الأمريكية نجحت بجر الدول الأوروبية كلها إلى الحرب.

٢١ ـ لقد كشفت هذه الحرب ـ بشكل غير مسبوق ـ عن الخلل الداخلي الخطير الكامن في الجسد الأوروبي، وبشكل خاص في جهازها الدبلوماسي والعسكري، وهو الخلل الذي سيصفه في ما بعد الكاتب هورست كيلر بقوله: «قد تكون أوروبا عملاقاً اقتصادياً، ولكنها قزم سياسي ودودة عسكرية».

لقد كانت حرب الخليج الثانية ردة بكل المقاييس في المشاعر الإيجابية التي نمت بين العرب والأوروبيين خلال حقبة الثمانينيات. فلقد أعادت هذه الحرب مرة ثانية إلى السطح ذكريات الحروب الصليبية لدى الطرفين.

٢٢ ـ يذكر المؤلف أنه كانت هناك ثلاثة دوافع وراء إسراع الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. **هناك أولاً** محاولة أمريكا معالجة الآثار النفسية التي سببتها حرب الخليج في الشارع العربي. وهناك **ثانياً** تجنب انسداد الطريق أمام عملية السلام بشكل نهائي بسبب حرب الخليج الثانية وما أفرزته من نتائج على الأرض، أهمها عدم الاستقرار السياسي والهيكلي لأنظمة المنطقة. وهناك **ثالثاً** سرعة تطويق الأنظمة المعارضة لأمريكا في الشرق الأوسط قبل أن تستفيد من حالة العداء الشعبي التي خلقتها الحرب في مواجهة أمريكا.

٢٣ ـ ومرة ثانية تعود أوروبا إلى الظل لينفتح المسرح على ممثل واحد فقط هو الولايات المتحدة الأمريكية التي ستمسك في يديها بكل خيوط المفاوضات بين العرب والإسرائيليين.

٢٤ ـ مع صعود الليكود إلى الحكم في إسرائيل عام ١٩٩٦ وتولي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزارة، ومع تصاعد أعمال العنف والاستفزاز الإسرائيلي، بدا واضحاً أن الإدارة الأمريكية عاجزة عن الإمساك بحزم بأطراف المفاوضات السياسية، هذا من ناحية. من ناحية ثانية، بدأت الدبلوماسية العربية تفكر في ضرورة استدعاء أوروبا لعملية التسوية بعد أن جربت لفترة طويلة الاعتماد على لاعب وحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

وكالعادة أتت المبادرة من فرنسا. ففي ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مشاركة أوروبية في جهود السلام بجانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى رغم الرفض الأمريكي والإسرائيلي الحازم لأي مشاركة أوروبية (كالعادة أيضاً)، إلا أن عام ١٩٩٦ شهد بداية المبادرات الأوروبية والرغبة في العودة إلى ساحة التأثير السياسي في الشرق الأوسط وفلسطين، من خلال تعيين وسيط أوروبي في عملية السلام (١٩٩٦)، وتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية (١٩٩٧)، والخلاف التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حول عدم شرعية تصدير إسرائيل لمنتجات الضفة الغربية والمستوطنات إلى السوق الأوروبية، واعتبار هذه المناطق مناطق فلسطينية

مستقلة، وأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية (١٩٩٨)، والمساعدة الأوروبية في مفاوضات «واي بلنتيشن» من خلال نصح الرئيس عرفات بعدم التسرع بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

خاتمة

هذا الكتاب الثري بمعلوماته والغني بوثائقه يكشف عن العلاقة التاريخية التي ربطت منذ فجر التاريخ بين أوروبا التي ولدت في أحضان أرض فلسطين، كما تقول الأسطورة.

إن الدبلوماسية العربية مطالبة بعد انكشاف الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل على هذا النحو أن تغير من خططها من أجل عمل توازن جديد ومفيد للمصالح العربية، وهو في الظروف الحالية التوازن الذي ترغب فيه أوروبا وتطمح إليه، والذي تقوده فرنسا، والذي نما سريعاً منذ أحداث مذبحة «قانا» في نيسان/ابريل ١٩٩٦.

إن كل المؤشرات التي خرجت عن الاتحاد الأوروبي وعن فرنسا بالذات تعبر عن رغبة هؤلاء في لعب دور كبير في عملية التسوية، وكان الاتحاد الأوروبي قد أرسل إلى الحكومة الإسرائيلية على لسان وزير الخارجية السابق هيرفيه دي شاريت رسالة واضحة من ثلاث نقاط:

١ ـ إن الاتحاد الأوروبي يعلن تمسكه بالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين الأطراف وليس من حق أي طرف التخلي عنها من جانب واحد.

٢ ـ إن أوروبا هي الممول الأساسي حتى هذه اللحظة لعملية السلام (وليس أمريكا)، ومن حقها أن تلعب دوراً مميزاً في الوساطة بين الأطراف يتناسب مع هذا الدعم.

٣ ـ إن التفوق الإسرائيلي على العرب لا يعطي إسرائيل الحق في تقرير شكل عملية السلام منفردة.

ثم تطور الموقف الفرنسي مرة أخرى مع وزير الخارجية في حكومة الاشتراكيين هيبر فيدرين الذي نادى، وهو في إسرائيل، بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم القومية، وشن أعنف هجوم يمكن أن توجهه حكومة فرنسية إلى إسرائيل. وتوّج كل هذا المبادرة الفرنسية التي تشارك فيها الرئيسان مبارك وشيراك لعقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بعد فشل المبادرات الأمريكية المتواضعة.

كل هذه التحركات تفصح عن نية أو رغبة أوروبية (مدروسة) للمشاركة في عملية التسوية في الشرق الأوسط على رغم المعارضة الإسرائيلية والأمريكية. ولكن ما الذي يمنع أوروبا الآن من السير قدماً في عملية التسوية السياسية؟ إنهم العرب أنفسهم.. كيف؟

المشكلة، كما يقول المحلل الفرنسي آلان غريش، تكمن في العرب أنفسهم.. فالعرب هم الذين لا يريدون اتخاذ أي تدابير حقيقية لمواجهة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي وفتح الطريق أمام الآخرين لممارسة أدوار أكثر اتزاناً وأقل انحيازاً لإسرائيل. ويضيف: وما دام العرب لا يتحركون، فلماذا يجب أن تقلق أمريكا أو تغير من سياستها؟ وهو السؤال نفسه الذي نسأله في نهاية هذا العرض □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

أحمد عبد الرحمن شرف الدين. **دستور الجمهورية اليمنية المعدل في الميزان**. صنعاء: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩. ١٢٨ ص.

إلى أي مدى تشكل نصوص الدستور اليمني التزاماً بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات»؟ هذا هو السؤال المحوري الذي يطرحه المؤلف على نفسه ويبحث عن إجابته من خلال دراسة تحليلية لنصوص الدستور اليمني. لكن تعلق نصوص الدستور بمجالات عديدة وتنظيمها علاقات وموضوعات متنوعة يجعلان شرف الدين يقتصر في الكتاب موضع العرض على تحري مدى إسلامية النصوص الدستورية في ما يتعلق بالسلطة الشعبية والسلطتين التشريعية والتنفيذية، مُرْجِئاً البحث في إسلامية أسس الدولة وحقوق المواطنين وواجباتهم، فضلاً عن السلطة القضائية إلى دراسة لاحقة. وفي ضوء ذلك، ينقسم الكتاب إلى ثلاثة مباحث، تتناول بالتحليل السلطات الثلاث التي أشار إليها المؤلف، وتحدد رأيه فيها من زاوية مدى قربها (أو بعدها) عن أحكام الشريعة الإسلامية.

(٢)

جابر عصفور. **ضد التعصب**. القاهرة: هيئة الكتاب؛ مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠. ٤٦٥ ص.

يمثل هذا الكتاب تأملاً في ما يصفه بظاهرة التعصب المتنامية على مدار السنوات القليلة الماضية مستشهداً على هذا التعصب بالعديد من النماذج المعبرة عن مصادرة حرية الرأي والتعبير بدءاً من نماذج أو حالات نصر حامد أبو زيد، وحسن حنفي، وسيد القمني في مصر،

مروراً بحالة أحمد البغدادي في الكويت، وانتهاءً بحالة مارسيل خليفة في لبنان، وحيدر حيدر في سوريا. ويقف أمام كل حالة من هذه الحالات محللاً ملابساتها ودلالاتها، ويخلص من تحليله إلى تأكيد أهمية التصدي للتعصب والتعامل مع الحرية الفكرية بوصفها متممة للحرية الدينية والسياسية والاجتماعية للإنسان واعتبارها بحق شرطاً للإبداع والتقدم.

(٣)

طارق فهمي محمد اسماعيل. **دور أجهزة المعلومات في إسرائيل في صنع قرارات السياسة الخارجية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

يبحث هذا الكتاب في تأثير الأجهزة المعلوماتية في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك من خلال ثلاثة فصول رئيسية: **الأول** يدرس التطور البنائي أو الهيكلي لهذه الأجهزة، **والثاني** يحلل وظائفها، **والثالث** يختبر دورها في خمسة من أهم القرارات المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتلك هي القرارات التالية: قرار فض الاشتباك الأول والثاني، والقرار الخاص بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وقرار اجتياح لبنان، والقراران المتعلقان بالاتفاقين الفلسطيني ـ الإسرائيلي والأردني ـ الإسرائيلي.

(٤)

عبد الإله بلقزيز. **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٦٤ ص.

يمثل هذا الكتاب تأملاً في دلالات تجربة المقاومة اللبنانية في التحرر الوطني على ضوء ثلاث ملاحظات أساسية: **أولاها** أن هذه المقاومة كانت قادرة على إجلاء الاحتلال الإسرائيلي من دون قيد ولا شرط. **وثانيتها** أن إسرائيل لم تحصل على شيء نظير انسحابها الذي بكرت فيه عن موعده. **وثالثتها** أن مقارنة الانسحاب الإسرائيلي بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكشف عن حجم الإنجاز الذي تحقق على الساحة اللبنانية.

يقع الكتاب في فصلين أساسيين: **الأول** بعنوان «في رحاب تحرير الجنوب»، ويعالج نقطتين فرعيتين: انتصار لبنان على الاحتلال، وأسباب هذا الانتصار. **والثاني** بعنوان «العقيدة والسياسة والتنظيم»، ويتعرض لتاريخ المقاومة، وظروف نشأة حزب الله وتطوره، وتهيئة الداخل الشيعي والعقائدي والسياسي في فكر حزب الله وفي ممارساته، وأخيراً الجمع بين الحفاظ على المبدأ والبراغماتية في صراع الحزب مع إسرائيل.

(٥)

عزة عزت. **التحولات في الشخصية المصرية**. القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٠. ٤٧٦ ص. (كتاب الهلال؛ ١٠)

يعد هذا الكتاب امتداداً لدراسة سابقة لمؤلفته عن «الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية». وفي الكتاب موضع العرض تهتم المؤلفة بتحليل التحولات التي شهدتها الشخصية المصرية من حيث أسبابها، ومظاهرها، ومدى تعبيرها عن تغيير جذري (أو سطحي) في السمات المصرية الأصيلة، ودرجة

انعكاس هذا التغير على المصطلحات أو التعبيرات أو ما تطلق عليه عزة عزت المنحوتات اللفظية، وحدود الاتصال والانفصال بين المنحوتات اللفظية المعاصرة وتلك المتوارثة من جيل إلى جيل. ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول وفصل ختامي: يناقش **الأول** دلالات التحول في الشخصية المصرية، **والثاني** جماليات العامية المصرية، **والثالث** الدراسة التطبيقية، **والختامي** يعرض نتائج الدراسة.

(٦)

عماد جاد. **فلسطين... الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩. ٣١٨ ص.

يثير هذا الكتاب تساؤلاً أساسياً هو: هل يمكن أن تؤدي عملية التسوية التي انطلقت من مدريد إلى سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل؟ ويوحي للقارئ بالإجابة من خلال التنويه بالبيئة المشوهة التي شهدت مولد هذه التسوية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول، تناقش الواقع الديمغرافي والسياسي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية بين العرب واليهود، والانعكاسات المحتملة لتطور التركيبة السكانية على مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٧)

فتح الرحمن عبد الله الشيخ. **مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي**. القاهرة: منشورات مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٨. ٢١٩ ص.

يساهم هذا الكتاب في النقاش الدائر حول مدى مشروعية العقوبات الدولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول من منظور قواعد القانون الدولي المعاصر، وفي ضوء ذلك ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية: **الأول** يحدد ضوابط فرض العقوبات الدولية من قبيل استنفاد كل الوسائل السلمية وانعدام الخيارات الأخرى، وعدم تسببها في معاناة الشعوب. **والثاني** يستعرض بعض أشكال العقوبات الدولية (وفي الواقع الأمريكية بصفة أساسية) على دول مثل الصين وإيران وبنما وكوبا والعراق، ومن قبيلها حظر صادراتها إلى الولايات المتحدة وتقليص حجم التسهيلات الدولية المقدمة لها. **والثالث** ينصب على مرحلة تنفيذ العقوبات وما يشوبها من تجاوز يعرضها لإمكانية الطعن فيها، ويتطرق إلى بعض ردود أفعال الدول العربية والإسلامية ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة.

(٨)

علي محافظة [وآخرون]. **العرب وجوارهم.. إلى أين؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٢٨٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠)

يمثل هذا الكتاب حصيلة المحاضرات العامة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بهدف استشراف مستقبل الأقطار العربية على مستوى تطوراتها الداخلية وفي علاقاتها الإقليمية عموماً، وبدولتي الجوار الرئيسيتين: تركيا وإيران خصوصاً. والمنطق في ذلك أن مستجدات ما بعد حرب الخليج الثانية تكتسب أهمية متزايدة من الزوايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة،

الأمر الذي يوجب تحليل انعكاساتها على العرب وجوارهم الجغرافي.

وفي هذا الإطار، جاء الكتاب مشتملاً على عشرة فصول ينتهي عنوان كلٍ منها بالاستفهام عن مستقبل الدولة موضع الدراسة. وهكذا أثير التساؤل عن كلٍ من الأردن، والخليج، والسودان، والسلطة الفلسطينية، ومصر، والمغرب، واليمن، وتركيا، وأخيراً إيران... وإلى أين يتجه كل منهم.

(٩)

محمد لطفي جمعة. **تاريخ فلاسفة الإسلام**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠.

يستعرض هذا الكتاب السيرة الذاتية لعددٍ من أبرز الفلاسفة المسلمين من أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد وابن طفيل وابن خلدون، لكنه لا يقف عند هذا البعد الذاتي أو الشخصي في حياتهم إنما يهتم بإبراز مواقفهم من عددٍ من القضايا الخلافية التي تتعلق بالحياة والكون والوجود، مسجلاً أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المواقف، وموضحاً تأثرها بسياقاتها التاريخية وأطرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(١٠)

هيثم الكيلاني. **العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.

يمثل هذا الكتاب تأملاً في «ظاهرة العولمة» من حيث انعكاس تجلياتها العسكرية على منطقة الشرق الأوسط، فيبدأ المؤلف **أولاً** بتعريف العولمة بأبعادها وجوانبها المختلفة. ثم ينتقل **ثانياً** إلى تحليل المرجعيتين العالميتين الرئيسيتين للعولمة، وهما المرجعية الأوروبية التي تتعامل مع الوطن العربي كمجموعة من الوحدات السياسية المتمايزة، وهو ما ينعكس بوضوح في صيغ الشراكة العربية ـ الأوروبية، والمرجعية الأمريكية التي تجتزئه في إطار شرق أوسطي هدفه تأمين مصالحها الرئيسية: النفط ـ السلاح ـ إسرائيل. وفي الفصل **الثالث** يتطرق الكيلاني إلى مواقف المفكرين العرب من العولمة، ويصنفها في فئتين: الفئة الرافضة والفئة المؤيدة. وأخيراً يتناول الفصل **الرابع** تأثير الأبعاد العسكرية للعولمة في الأمن القومي العربي.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Alison Des Forges. *«Leave None to Tell the Story»: Genocide in Rwanda*. New York: Human Rights Watch; Paris: International Federation of Human Rights, 1999. 789 p.

يحاول هذا الكتاب تسليط الضوء على المذابح التي شهدتها رواندا من حيث أسبابها والملابسات المحيطة بها. وفي هذا السياق، يبدأ الكتاب في الجزء **الأول** بتقديم تحليل للأحداث التي أدت إلى مذابح عام ١٩٩٤ من خلال دراسة الخلفية الإثنية والتاريخية التي أحاطت بها. ويتوقف الجزء **الثاني** من الكتاب أمام الدور الذي لعبته مؤسسات الدولة والمجتمع من جيش وشرطة وأحزاب وميليشيات وإدارة وكنيسة في التمهيد للمذابح، ثم في الأحداث المصاحبة لها. ويتعرض الجزء **الثالث** إلى ردود الفعل المعارضة لتلك المذابح، فيما يتناول الجزء **الرابع** الأبعاد الأخرى لها موضحاً

سلبية الأمم المتحدة والقوى الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة. وأخيراً ينتهي الكتاب بدراسة واقع ما بعد انتهاء المذابح، مؤكداً أن انتهاءها لم يحمل الاستقرار لرواندا ولا السلام للمنطقة، الأمر الذي يشدد على الحاجة إلى تواصل الجهود من أجل تحقيق الوفاق الوطني والوئام الاجتماعي وإشاعة العدالة بين الإثنيات المختلفة.

(٢)

Birgit Meyer and Peter Geschiere (eds.). *Globalization and Identity: Dialectics of Flow and Closure*. Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1999. 338 p.

يتضمن هذا الكتاب حصيلة المشروع البحثي الذي نفذه البرنامج الألماني للبحث في الهوية والعولمة بالتعاون مع جامعتي شيكاغو واستوكهولم، وشارك فيه باحثون من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية، الأمر الذي جعله معبراً عن تقاطع التخصصات الأكاديمية، فضلاً عن تنوع الدول التي ينتمي إليها المشاركون فيه.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية: **الأول** عن القومية وما بين القوميات، ويحتوي بدوره على أربعة فصول تدور حول العديد من النماذج «القومية» التي تبدأ من القوقاز وتصل إلى آسيا مروراً بأفريقيا وأوروبا. **والثاني** ينصب على المزيد من حالات الدراسة التي تتعرض لبعض أشكال التكامل أو تسييل الحدود كما بين الولايات المتحدة والمكسيك. **والثالث** يقدم بعض التأملات النظرية في عملية التجاذب بين عوامل العولمة من جهة، وعوامل تأكيد الخصوصية من جهة أخرى، أو ما يعبّر عنه عنوان الكتاب بجدلية التدفق والانغلاق.

(٣)

David Gergen. *Eyewitness to Power: The Essence of Leadership: Nixon to Clinton*. New York: Simon & Schuster, 2000. 382 p.

جاء صدور هذا الكتاب في توقيت مناسب لاشتداد حمية الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية، وفيه يسعى المؤلف إلى الاقتراب من الإدارات المختلفة التي تعاقبت على البيت الأبيض منذ ولاية نيكسون وحتى ولاية كلينتون، مقارناً في هذا الخصوص بين أسلوب كل رئيس في الإدارة، وفي العلاقة مع الإعلام، ومقيماً جوانب النجاح والإخفاق في أداء كلٍ منهم، لينتهي من حصيلة دراسته إلى تقديم ما يمكن اعتباره بمثابة إرشادات للمتنافسين على قيادة الولايات المتحدة.

(٤)

Emily Gilbert and Eric Helleiner (eds.). *Nation-States and Money: The Past, Present and Future of National Currencies*. London; New York: Routledge, 1999. xiv, 240 p. (RIPE Series in Global Political Economy)

يثير هذا الكتاب سؤالاً أساسياً هو التالي: ما هي دلالة التحدي الذي تتعرض له العملات الوطنية؟ في إشارة إلى دولرة النقود واستبدال البطاقات الائتمانية بنقود الدولة. يبدأ المؤلفان كتابهما ببيان قيمة النقود، وتوضيح علاقتها ببناء الدولة وبالهوية الوطنية مؤكدين بذلك على أن قيمة النقود تتعدى دورها كوسيط للتبادل وكوحدة للحساب. وعلى حد تعبيرهما، فإن قيمة النقود لا تستقى فقط من البعد التاريخي، ولكنها تستمد

من حصيلة التفاعل بين الأبعاد السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذه الإشارة إلى أهمية النقود، يدلف المؤلفان إلى الجزء الأول من الكتاب الذي يحللان فيه صلة النقود بالهوية الوطنية. أما الجزء الثاني فإنه يتطرق إلى بعض الإشكاليات المثارة حالياً، والتي تتصل بالنقود، من قبيل عولمة النقود: أسبابها ونتائجها.

(٥)

Michael Lind. *Vietnam, the Necessary War: A Reinterpretation of America's Most Disastrous Military Conflict*. New York: Free Press, 1999. xix, 314 p.

يضاف هذا الكتاب إلى قائمة الكتب التي تقوم بإعادة النظر في تجربة الحرب الفييتنامية وتقويم الأداء الأمريكي فيها. ويعتبر المؤلف أن الحرب الفييتنامية مثلث ضرورة بالنسبة للولايات المتحدة لإثبات صدقيتها في مواجهة تسلط الحكام الفييتناميين من جهة، وتحالفهم مع كل من السوفيات والصينيين من جهة ثانية. وفي ضوء ذلك تعرض لينك لتطور الموقف الأمريكي عبر ثلاث مراحل أساسية: قبل التورط الشامل في ملابسات الحرب، ثم بعد دخول القوات الأمريكية الحرب، وأخيراً بعد قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من فييتنام.

(٦)

Richard N. Haass (ed.). *Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999. x, 251 p.

يحدد هذا الكتاب هدفه في تحليل المشاكل التي تعترض علاقات الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي الذي كان يلعب دوراً أساسياً في تهميش خلافات هذه الدول. والقضية الأساسية التي يركز الكتاب على اختلاف المواقف الأوروبية والأمريكية إزاءها، هي قضية التعامل مع الدول العاصية (إيران ـ العراق ـ كوبا ـ ليبيا) مع إشارة إلى جوانب أخرى من الخلاف بين الطرفين في التعامل مع قضية الفساد السياسي في نيجيريا.

وفي ما يتعلق بالقضية الأساسية، يوضح الكتاب على سبيل المثال تناقضات السياسات الخارجية لكل من اليونان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تجاه إيران، وانعكاسات العوامل المحلية على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية حيال الجمهورية الإسلامية، وبالذات الدور الذي لعبه النائب داماتو. ويوضح هاس كيف ينظر الأوروبيون إلى السياسة الأمريكية باعتبارها شديدة الانقياد إلى المؤثرات الداخلية، فيما ترى وجهة النظر الأمريكية أن السياسة الخارجية الأوروبية يحركها السعي وراء المصلحة بغض النظر عن الأخلاق.

(٧)

Susan L. Carruthers. *The Media at War: Communication and Conflict in the Twentieth Century*. Basingstoke: Macmillan, 2000. 321 p.

يدور هذا الكتاب حول تحليل دور الإعلام في نماذج مختلفة من الحروب، وفي مراحل مختلفة من تلك الحروب، موضحاً اختلاف هذا الدور بفعل التطور المذهل الذي طرأ على وسائل الاتصال في نهاية القرن العشرين. وعلى سبيل المثال،

فإن تكوين صور غير حقيقية عن الأعداء ووصمهم بكل السلبيات الممكنة، لم يعد متاحاً في ضوء نشاط الفضائيات وتقديمها للحقيقة كاملة للمواطنين. كما أن مبررات تعبئة الرأي العام لتأييد انخراط الدولة في الحرب شهدت اختلافاً جذرياً، يتضح بمقارنة المبررات التي سيقت لتفسير شن الولايات المتحدة حرب عاصفة الصحراء، بنظيراتها التي قدمت لتبرير الانضمام لهذا المعسكر أو ذاك في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتختتم المؤلفة كتابها بوضع تصور لكيفية معالجة الإعلام لحروب المستقبل في ضوء توالي التقدم في التقنيات الإعلامية.

(٨)

Thomas G. Weiss. *Military-Civilian Interactions: Intervening in Humanitarian Crises*. Oxford; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1990. xix, 281 p. (New Millennium Books in International Studies)

يمثل هذا الكتاب تقويماً لحصاد تجارب التدخل «الإنساني» الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. والمنطلق الأساسي للمؤلف هو أن الجيوش تمتلك المؤهلات اللازمة لممارسة هذا التدخل، في إشارة إلى تحليها بالانضباط والثقة بالنفس والسرعة، مما يجعلها قادرة على التعامل مع تفجر المآسي الإنسانية على مستوى العالم. وعلى هذا الأساس، يحلل المؤلف خمس حالات من حالات التدخل العسكري «الإنساني» الدولي في التسعينيات، مستخلصاً عدة نتائج من دراستها، من بينها: تعقد الصراعات الداخلية الراهنة وتداخل أبعادها، وحاجة المجتمع الدولي إلى فترة طويلة من الزمن حتى يقرر التدخل، وعدم قدرة الأطراف الخارجية على حل الصراعات والاقتصار على المساعدة في حلها لا أكثر.

والكتاب يقدم تحليلاً لحسابات المكسب والخسارة لنماذج التدخل الدولي موضع تحليله، الأمر الذي يؤدي به إلى تقويم قد يُختَلَف عليه نتيجة صعوبة تطبيق هذا التحليل على المآسي الإنسانية، وذلك أن التدخل قد يبدو محدود النجاح، لكن عاقبة عدم التدخل قد تكون كارثية، كما أن حدود التدخل تتأثر بالفرص المتاحة له، وبالتالي بالمتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

(٩)

Tim Judah. *Kosovo: War and Revenge*. New Haven, CT: Yale University Press, 2000. xx, 348 p.

يقدم هذا الكتاب تحليلاً مفصلاً لحرب عام ١٩٩٩ ونتائجها، مرجعاً جذورها إلى التمرد الذي وقع في كوسوفو ضد القمع الصربي، وهو التمرد الذي بذلت الدول الغربية جهودها من أجل احتوائه. ويوضح المؤلف أن دبلوماسية ما قبل الحرب تأثرت بمجموعة من العوامل هي دور روسيا، وموقف ميلوسوفيتش، والاتجاهات المختلفة السائدة داخل الإدارة الأمريكية، واستراتيجية حلف شمال الأطلسي، وأخيراً رد الفعل الصربي. ويجتهد جوده في نفي وصف المؤامرة على أنها ناتجة من تدخل حلف شمال الأطلسي في هذه الأزمة، محللاً الدوافع الحقيقية وراء هذا التدخل.

(١٠)

UN Environmental Programme. *Global Environmental Outlook, 2000*.

London: Earthscan, 1999. 398 p.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم تقويم شامل للوضع البيئي العالمي مع مطلع الألفية الجديدة. فيبدأ باستعراض الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى التغير في الأوضاع البيئية. ثم ينتقل إلى مناقشة المشكلات البيئية العالمية من قبيل تدمير الغابات وتلويث الهواء، ويدرس انعكاساتها في عدد من مناطق العالم، ويتطرق إلى سبل التعامل معها، وذلك قبل أن يسلط الضوء على بعض القضايا المحددة التي ستستوجب مزيداً من الاهتمام في القرن الحادي والعشرين. وعلى رغم أن الكتاب يتبنّى نظرة متشائمة في تقديره لإمكانيات التعامل مع قضايا مثل القضاء على الثروة السمكية وتدمير الغابات، باعتبار أن الوقت قد فات على معالجتها، فإنه يسجل التقدم الذي تحقق في التعامل مع قضية ثقب الأوزون، منوهاً إلى ضرورة التحرك لاحتواء المشكلات الناجمة عن الفقر من جهة، وزيادة الاستهلاك من جهة أخرى □

ليبانون تاكسي

١ ـ خدمة تاكسي ٢٤ ساعة فعلياً يومياً.

خدمات أخرى:

٢ ـ للأعراس أفخم السيارات:

ـ مرسيدس شبح.

ـ كاديلاك ليموزين.

٣ ـ سيارات ٦ و٧ أشخاص.

٤ ـ فانات من ١٠ إلى ١٤ راكب.

٥ ـ أوتوبيسات من ٢٠ إلى ٤٨ راكباً.

٦ ـ فرع لتأجير السيارات.

٧ ـ سيارات لجميع المناطق السورية.

هاتف: ٣٥٣١٥٢ ـ ٣٥٣١٥٣

٣٤٠٧١٧ ـ ٣٤٠٧١٨

فاكس: ٣٤٠٧١٩ ـ شارع الحمراء

بيروت ـ لبنان.

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

في ظل ظروف عربية بالغة الخطورة والدقة، وفي مرحلة حافلة بالتحديات المصيرية في غير قطر عربي، وعلى غير مستوى، وفي أجواء من التفاؤل ببدء استعادة الحركة الشعبية لدورها وفعاليتها، انعقدت في القاهرة وللمرة الثانية الدورة التاسعة عشرة للأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ برئاسة الأمين العام أ. ضياء الدين داوود وحضور الأعضاء السادة: د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين/مصر)، أ. أحمد عبد الرحمن (السودان)، أ. أحمد عبيدات (الأردن)، أ. أمل محمود فايد (مصر)، الأب د. انطوان ضو (لبنان)، أ. حسن عبد العظيم (سوريا)، أ. حمدين صباحي (مصر)، رسول الجشي (البحرين)، أ. ضياء الفلكي (العراق/تونس)، اللواء طلعت مسلم (مصر)، أ. ليث شبيلات (الأردن)، أ. محمد فائق (مصر)، أ. معن بشور (لبنان)، د. منير الحمش (سوريا)، والمدير التنفيذي للمؤتمر رحاب مكحل.

ولقد استعرضت الأمانة في اجتماعها المستجدات على الساحة العربية، وفي كل قطر من الأقطار، منذ دورة انعقادها السابقة في ١٥ و١٦ أيار/مايو المنصرم، كما ناقشت قضايا إدارية وتنظيمية ومالية وأبرزها التحضير للمؤتمر القومي العربي الحادي عشر المقرر انعقاده في الأسبوع الأول من نيسان القادم.

كما استعرضت الأمانة الدور الفاعل الذي قام به العديد من أعضاء المؤتمر (من خلال الهيئات والأحزاب والمؤسسات التي يعملون فيها) في إطلاق الحركات الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ولمناصرة المقاومة اللبنانية، ولإسقاط الحصار عن العراق، وهو دور كان واضحاً لكل متابع لحركة النضال الشعبي العربي على امتداد الأشهر الأخيرة.

١ ـ في الانتفاضة الفلسطينية وتفاعلاتها

ولقد تركز جانب كبير من النقاش حول الانتفاضة الفلسطينية المتجددة والمستمرة منذ أكثر من شهرين وما أطلقته من تفاعلات وتداعيات، وما يحيط بها من مخططات ترمي إلى إجهاضها والالتفاف على مطالبها. وإذ حيت الأمانة العامة الدماء الزكية التي تسيل كل يوم على أرض فلسطين الطاهرة والصمود الأسطوري لشعب فلسطين الأعزل في وجه آلة القتل الصهيونية وفي ظل حصار الغذاء والدواء المتزايد المفروض عليه، اعتبرت أن أفضل دعم يمكن أن يقدم لهذه الانتفاضة هو أن تقوم مراجعة فلسطينية وعربية جريئة وشاملة للرؤى والبرامج والمصطلحات التي سادت، ولا سيما في العقد الأخير من القرن الماضي.

ولاحظت الأمانة أن الانتفاضة قد أسقطت مراهنات صهيونية وأمريكية كثيرة على انهيار روح الانتماء والصمود والمقاومة في الأمة، ولا سيما لدى أجيال الشباب والفتيان الذين لم تنجح كل ثقافة التطبيع والأمركة في إبعادهم عن قضاياهم، كما لاحظت فشل كل محاولات «البرمجة» على الطريقة الأمريكية لقيادات وأفكار وردود فعل بما يخدم المشروع الأصلي لهيمنتها على هذه المنطقة، واتضح للجميع أن خيار الشعب الفلسطيني بكل قواه الوطنية والإسلامية الحية، هو خيار المقاومة والانتفاضة حتى تحرير أرضه المحتلة وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس وانتزاع حقه في العودة وتقرير المصير.

ولقد لاحظت الأمانة العامة أنه على رغم الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني، فإن حجم الخسائر التي يتكبدها المحتل الإسرائيلي تزداد بشكل ملحوظ، سواء على المستوى الاقتصادي حيث تراجع الدخل في قطاعات اقتصادية رئيسية: التكنولوجيا، السياحة، البناء، أو على المستوى السياسي حيث احتدم الصراع الداخلي، وتفاقم تخبط الحكومة.

٢ ـ مبادرة باراك واحتمالات العدوان على سوريا ولبنان

وحول ما يسمى بمبادرة باراك الأخيرة بالتالي، فقد جددت الأمانة العامة رفضها لأي مبادرة أو حلول تتجاهل القضايا الجوهرية للصراع أو تسعى إلى تأجيلها، كقضية تحرير كل الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وكمسألة حق العودة وإسقاط مشاريع التوطين، وكرفض وجود أي مستوطن أو مستوطنة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونبهت الأمانة العامة إلى مخاطر تورط حكومة العدو الصهيوني في مغامرات عدوانية جديدة للخروج من مأزقها، سواء ضد الشعب الفلسطيني في كل أرجاء فلسطين، أو ضد البلدان العربية المحيطة ولا سيما لبنان وسوريا حيث تتصاعد يوماً بعد يوم التهديدات الإسرائيلية والأمريكية ضدهما.

وإذ دعت الأمانة العامة الحكومات العربية والإسلامية إلى أن تأخذ هذه التهديدات على محمل الجد، وأن تسارع إلى إجراءات ميدانية وعملية على مختلف المستويات لتعطيل مفاعيلها وحماية الأمن القومي العربي، وخاصة أن احتمال لجوء العدو إلى من هذه المغامرة العدوانية

يتعزز بدافع الثأر من الانتصار التاريخي الذي حققه لبنان المقاوم والموحد والمتعاون مع سوريا على المحتل الإسرائيلي وإجباره على الاندحار عن معظم الأرض اللبنانية المحتلة.

وفي هذا الإطار شددت الأمانة العامة على أهمية دعم لبنان في معركته لتحرير مزارع شبعا وأسراه المعتقلين لدى سلطات الاحتلال، ورأت أن الطريقة التي جرت فيها إدارة معركة تحرير جنوب لبنان، عسكرياً وسياسياً، ينبغي اعتمادها كنموذج لتحرير كل أرض مغتصبة وكإسهام عربي جديد في معارك التحرير ليس على المستوى العربي والإسلامي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً.

ورأت الأمانة العامة في صون العلاقة الأخوية الخاصة بين لبنان وسوريا وتطويرها وتنقيتها من كل ثغرة أو شائبة وإرسائها على قواعد التعاون والتكامل والتكافؤ والاحترام المتبادل لسيادة البلدين ومصالحهما وخصوصياتهما دعماً هاماً لمسيرة المواجهة مع العدو، ورداً على الضغوط الأمريكية الواسعة التي تمارس على القيادة السورية لثنيها عن التمسك بالثوابت الوطنية والقومية وبدعم المقاومة اللبنانية، وبالانفتاح المتنامي في العلاقة مع العراق.

٣ ـ الحصار على العراق

وفي هذا الإطار رأت الأمانة العامة في إسقاط الحصار على العراق، والذي بدأ يتآكل بفضل مبادرات شجاعة عربية ودولية، خطوة هامة على طريق تعزيز الموقف العربي، انطلاقاً مما يمثله العراق من وزن هام في مجال القوة والقدرة العربية، ورأت في المحاولات الأمريكية المحمومة لضرب أي تقارب بين العراق والبلدان العربية والإسلامية المحيطة ولا سيما سوريا وإيران تعبيراً عن مدى الذعر من قيام معادلة استراتيجية جديدة في المشرق تستطيع من خلال تعاون البلدان الثلاثة مع لبنان والأردن كما مصر ودول الجزيرة والخليج والمغرب العربي أن تحدث تغييرات جذرية في الواقع المتردي الراهن، وأن تطلق آفاق تكتل عربي إسلامي واسع سياسي واقتصادي وثقافي وافٍ، يصون للمنطقة وجودها ويعيد دورها، ويحصن أمنها، ويحفظ مواردها.

وفي هذا الإطار دعت الأمانة الأمة إلى مواصلة دعم العراق في معركته الراهنة لإسقاط العقوبات والقيود المفروضة، وفتح الأجواء العربية والإسلامية كاملة أمام عودة الرحلات الجوية المنتظمة منه وإليه، كما دعت الحكومة العراقية إلى مواكبة الدعم العربي والدولي المتزايد بمزيد من مبادرات الانفراج والحوار بما يعزز المناعة الشعبية وتوسع قاعدة المشاركة الشعبية في المعركة التاريخية التي يخوضها العراق.

٤ ـ القمة العربية والإسلامية

كما رأت الأمانة العامة في انعقاد قمة عربية طارئة وجامعة في القاهرة أول ثمار الانتفاضة، كما رأت في قرارها بالعودة إلى عقد قمم دورية بدءاً من قمة عمان في آذار/مارس القادم، إحياء لصيغ العمل العربي القومي المشترك التي أرادت مسيرة التسوية الراهنة تعطيلها واستبدالها بصيغ «الشرق أوسطية» أو ما يماثلها.

لكن الأمانة العامة اعتبرت في الوقت ذاته أن نتائج هذه القمة العربية، كما القمة الإسلامية، لم تكن بحجم التوقعات المرجوة منها، سواء لجهة إلزام كل الدول الأعضاء بقطع علاقاتها مع العدو الصهيوني، أو لجهة اتخاذ قرارات ضاغطة على الإدارة الأمريكية وغيرها من الدول المتواطئة مع العدوان الصهيوني أو الصامتة عليه، كما لاحظت التلكؤ في تنفيذ بعض القرارات الصادرة عن المؤتمر ولا سيما لجهة إيصال الدعم المالي المقرر إلى أهلنا الصامدين في فلسطين بذرائع بيروقراطية أو نتيجة تسويف غير مفهوم أو مبرر، ودعت إلى وضع برنامج تنفيذي وتشكيل آلية لمتابعة تنفيذ القرارات.

٥ ـ هيئة عربية عليا للمتابعة

وقد جددت الأمانة دعوتها لمواصلة العمل والنضال من أجل تنفيذ كل بنود دعم الانتفاضة الذي أقرته الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي التي انعقدت في بيروت ١٥ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، والتي جاءت إسهاماً في التعبير عن الإرادة الشعبية العربية والإسلامية المتدفقة في كل أقطار الأمة.

وفي هذا الإطار دعت الأمانة العامة إلى تشكيل هيئة عربية عليا للمتابعة والتعبئة الشعبية تضم كل الهيئات والاتحادات والمؤتمرات والملتقيات والشخصيات العاملة على المستوى القومي، وذلك لتنسيق الجهود وتوحيد الطاقات، والانتقال بمشاعر التضامن المتأججة حالياً إلى صيغ عمل فاعلة ومؤثرة على الصعيد العربي، الرسمي والشعبي.

٦ ـ الأوضاع الداخلية العربية

وإذ شددت الأمانة العامة على ضرورة التهيؤ العربي والإسلامي لمواجهة كل الاحتمالات المطروحة، أكدت على أهمية تحصين الأوضاع الداخلية في مختلف الأقطار العربية عبر تصحيح جوانب الخلل السياسي والاقتصادي الكامنة فيها، واتخاذ خطوات جريئة وحاسمة باتجاه انفراجات ديمقراطية تسهم في رفع وتيرة التعبئة الوطنية والقومية، وباتجاه مصالحات شاملة على الصعيد العربي، كما داخل الأقطار ذاتها.

وفي هذا الإطار سجلت الأمانة العامة ارتياحها لخطوات إيجابية شهدتها مصر في الآونة الأخيرة من خلال إشراف القضاء على الانتخابات النيابية وما رافقته من نزاهة نسبية سمحت بنجاح نواب يمثلون تيارات رئيسية في البلاد، كما من خلال إسقاط مشروع قانون الصحافة الذي رفضه صحافيو مصر، وتكريس دور القضاء من خلال المحكمة الدستورية والقضاء الإداري، ودعت الأمانة إلى استكمال هذه الخطوات بأخرى مماثلة بما يعزز مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري داخل مصر، وبما يسمح بتحرير مصر من العديد من القيود السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تكبيل جزء هام من طاقاتها، وفي تعطيل جزء رئيسي من دورها القومي والإسلامي في العقود الماضية.

كذلك أبدت الأمانة ارتياحها لخطوات الانفراج السياسي والديمقراطي التي اتخذتها القيادة السورية سواء في مجال الإفراج عن المئات من السجناء السياسيين، أو البدء بإطلاق تعددية

صحفية محدودة، ودعت أيضاً إلى استكمال هذه الخطوات بمزيد من الإجراءات الانفراجية الداخلية وبتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

وإذ توقفت الأمانة العامة بقلق إزاء مخاطر استمرار الحرب في السودان على وحدته وأمنه واستقراره، دعت كل القيادات السودانية في كل المواقع إلى الارتقاء في علاقاتها وممارساتها إلى مستوى مجابهة المخاطر والتحديات القائمة وترسيخ الوحدة الفلسطينية مع قاعدة العمل الديمقراطي.

٧ ـ التقارب العربي ـ التركي

كما أبدت الأمانة ارتياحها للتقارب الحاصل بين سوريا وتركيا ودعت إلى تعميقه وتطويره بما يصون مصالح البلدين وحقوقهما من جهة، وبما يعطل التأثيرات الرامية إلى جر تركيا بعيداً عن دائرتها الحضارية والتحالف مع العدو الصهيوني.

٨ ـ قمة مجلس التعاون الخليجي

وفي إطار تنقية العلاقات العربية ـ العربية، قررت الأمانة العامة توجيه رسالة إلى رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي تناشدهم فيها أن تحمل مقررات قمة مجلس التعاون المرتقبة نقلة نوعية في اتجاه فتح صفحة جديدة مع العراق في إطار من الاخوة والاحترام المتبادل لسيادة كل بلدان المنطقة ومصالحها، وعلى طريق بناء نظام أمني يطمئن الجميع ويوصد الأبواب أمام استغلال واشنطن للوضع الراهن لإبقاء قواتها العسكرية في المنطقة، ولاستمرارها في الابتزاز المالي والسياسي لدولها. كما أبدت الأمانة تقديراً خاصاً للتظاهرات الشعبية الداعمة للانتفاضة التي انطلقت في كل دول مجلس التعاون الخليجي، وللمبادرات الأهلية الناجحة في إطار مقاومة التطبيع مع العدو ومقاطعة البضائع الأمريكية التي برزت في العديد من بلدانه، والتي أسقطت كل المحاولات الرامية إلى سلخ هذه المنطقة الغالية عن انتمائها القومي وتعطيل دورها الهام في المسيرة العربية.

٩ ـ المقاطعة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

وإزاء الترابط الوثيق بين مشروع الهيمنة الأمريكية والإجرام الصهيوني، أبدت الأمانة العامة ارتياحها لتنامي الحركة الشعبية للمقاطعة للسلع الأمريكية، والتي عبرت عن نفسها في فتاوي دينية، ومؤتمرات شعبية ومبادرات أهلية، وخصوصاً في المقاطعة العفوية التي برزت بين الأطفال والشباب، وربات البيوت، لكل ما يمكن الاستغناء عنه من سلع وبضائع أمريكية، ودعت إلى توسيع نطاق المقاطعة، وتنظيمه بشكل علمي مدروس، وعلى نحو يحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

ورأت الأمانة العامة أيضاً أن للحكومات العربية والمتمولين العرب مسؤولية هامة في هذا المجال، إذ لا يجوز أن تعقد صفقات سلاح بمليارات الدولارات مع شركات أمريكية فيما نعلم جميعاً أن جزءاً من هذه الأموال يذهب لدعم التفوق العسكري الصهيوني ليواصل جرائمه بحق أبناء شعبنا، كما لا يجوز أن توظف مئات المليارات من الدولارات في أسواق المال الأمريكية التي

تعيد جزءاً منها لدعم الشركات والاقتصاد الإسرائيلي، فيما لا يتجاوز حجم الاستثمارات العربية في المشاريع العربية المشتركة المليارين أو الثلاثة مليارات من الدولارات.

وشددت الأمانة على أن الوجه الإيجابي للمقاطعة الاقتصادية للولايات المتحدة يكمن في الإسراع بتحقيق تكامل اقتصادي عربي، وقيام سوق عربية مشتركة، وعملة عربية موحدة، وتحرير التجارة البينية بين الأقطار العربية، وقيام مشاريع استثمارية عربية مشتركة، فمثل هذه الخطوات لا يسهم في تحررنا من الهيمنة الاقتصادية والمالية بشركاتها وصناديقها ومصارفها فحسب، بل يضعنا على طريق التنمية المستقلة المستديمة الذي هو طريقنا الوحيد لمواكبة المتغيرات المتسارعة في العالم.

خاتمة

وفي الختام، رأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، أن الأمة العربية تدخل هذه الأيام مرحلة جديدة ومشرقة في تاريخ كفاحها من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعدالة والتنمية والتجدد الحضاري، وما الطاقات الشعبية التي تفجرت من أقصى المغرب العربي إلى جنوب الجزيرة العربية من أجل فلسطين والعراق، والانتصارات الهامة التي تحققت على العدو الصهيوني في جنوب لبنان، والانتفاضة التي تجددت في فلسطين لتفجر الحل العنصري بعد أن اتضح للعالم أجمع عمق أزمته ومأزقه، إلا مؤشرات على تدفق الحياة من جديد في شرايين النضال العربي، وهو تدفق مقترن بوعي ونضج، ومسلح بخبرات وتجارب، ومرتكز على تصميم وعزم، وبالتالي فهو مؤهل لتحقيق الانتصار إذا توفرت له البرامج والوسائل والأدوات المناسبة.

إن الرهان على وحدة الأمة وحيويتها وتمسكها بثوابتها واستعداداتها النضالية هو الرهان الصحيح، وان كل رهان آخر مصيره السقوط والارتباك □

تقرير عن:

بيت الحكمة: الندوة الفكرية الدولية لمناسبة مرور ١٢٠٠ عام على تأسيس بيت الحكمة العباسي

بغداد، ٥ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

ناظم عبد الواحد الجاسور

رئيس قسم الدراسات الأوروبية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

نظم بيت الحكمة ندوته الفكرية الدولية لمناسبة المئوية الثانية عشرة على تأسيس بيت الحكمة العباسي، وبالتعاون مع منظمة اليونسكو، حيث طرحت في الندوة سبعة محاور توزعت على سبع جلسات، إضافة إلى العديد من المداخلات التي تقدم بها العديد من الأساتذة المختصين في التراث الحضاري الإنساني الذي امتد على مدى هذه العقود السحيقة يوم كانت بغداد منارة للعلم والعلماء. وفي بداية الندوة ألقى حامد يوسف حمادي رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة كلمة أكد في مستهلها أن الحضارة الحديثة ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم إلا بعد أن أقيمت على تراث ومنجزات فكرية سابقة، وفق قانون أو دستور يقضي بأن الحضارة اللاحقة في الزمن تبدأ من حيث انتهت إليه الحضارة التي سبقتها، وهي في الغالب لا تأخذ من سابقتها كل مخترعاتها ومنجزاتها الفكرية، بل تنزع إلى الاختيار والتحوير ومن ثم الدمج في توجهها العام... وبما أن لكل شيء بداية، فإن حضارة وادي الرافدين القديمة هي حضارة أطلق عليها المؤرخ الشهير توينبي وصف الحضارة الأصيلة أو الأصلية، أي أنها «حضارة لم تشتق من حضارة سابقة لها، بل انها نشأت وتطورت منذ عصور ما قبل التاريخ». وإذا كانت حضارة وادي الرافدين قد مرت بمراحل منذ ظهور أول نظام للكتابة في تاريخ الإنسان على أرض الرافدين في حدود ٣٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ق.م، فإن قيام بيت الحكمة في بغداد كان مرحلة بحد ذاتها، حيث الانفتاح على ثقافات الشعوب، وأضحت بغداد تعج بالعلماء المترجمين وطلاب الحكمة وزوارها من مختلف أصقاع العالم، وكان رائدهم خدمة العلم من أجل تغذية العقل ليقوم الإنسان بما ألقي إليه من تبعات استخلاف الله في الأرض على أن

يستطيع من خلال استخدام عقله أن يميز بين المطلق الحق وبين النسبي ويكيف إرادته مع إرادة الله.

أما بخصوص كلمة مارتن هادلو ممثل اليونسكو في الاحتفالية الدولية لتأسيس بيت الحكمة، فقد أكد فيها أن «دور بيت الحكمة الفريد، والذي لا يمكن أن يحل محله أي دور آخر في جمع العلم والمعرفة وترجمتها وشرحها ونشرها عبر العالم بأسره، إنما هو دور يعترف به بوصفه واحداً من فضائل الحضارة الإسلامية، وهو دور مهد الطريق لعدد كبير من مكتسبات العصر الحديث واكتشافاته. وقبل قرون من عصر النهضة في العالم الغربي، كانت بغداد ومدن إسلامية مهمة أخرى، غنية بالمكتبات العامة ومؤسسات البحث العلمي والمراصد الفلكية والمستشفيات، وكان الحصاد العلمي في أهم حقول المعرفة غزيراً».

- ١ -

لقد انصب المحور **الأول** للندوة على تناول «الفكر والعلم في حضارة العراق القديم وتأثيراتها على الحضارات الأخرى»، ومن خلال أربع أوراق وسبع مداخلات، حيث ابتدأ فاضل عبد الواحد في تسليط الضوء على كون «وادي الرافدين مركز إشعاع حضاري في منطقة الشرق الأدنى القديم»، مشيراً إلى أن لحضارة وادي الرافدين جذوراً موغلة في القدم تضرب في أعماق عصور ما قبل التاريخ، ابتداءً من اكتشاف الزراعة وظهور القرى الأولى وتوسعها وازدهارها في أدوار لاحقة إلى ظهور المدينة.

وإذا كان عامر سليمان قد تناول في ورقته التنظيمات القضائية في بلاد وادي الرافدين، فإن عبد الإله فاضل انطلق لتفسير مفردات الحكمة، والعقل، والفهم، والإدراك في حضارة العراق القديم وتطوراتها المختلفة في اللغة الأكدية الدالة على القدرات الذهنية المبنية على تحليل استخدامها الفعلي، مؤكداً انه من النادر أن يجد المرء مصطلحاً في حضارة العراق القديم بمعانٍ مختلفة مثل مصطلح الحكمة. ومن اللافت للنظر أن البحوث كافة التي أجريت على هذه المصطلحات بدأت من منطلق واحد يتمثل في مجموعة من النصوص الأدبية يطلق عليها اسم «أدب الحكمة». أما بهيجة خليل فقد سلطت الضوء على اختراع الكتابة وانتقالها من العراق القديم إلى الأمم الأخرى. وبخصوص المداخلات فقد تركزت على تناول المدلولات الرمزية والفنية للنجوم في بلاد وادي الرافدين من قبل عبد العزيز حميد، مشيراً إلى أن العراقيين اهتموا بالنجوم وعلم الفلك منذ عصور موغلة في القدم، فعملوا ما في وسعهم ليكتشفوا أسرار النجوم والكواكب، وفي الوقت نفسه ليتعرفوا على ما نسميه اليوم بالأنواء الجوية. وان علم الفلك البابلي قد قام على قواعد راسخة متينة من المعلومات الفلكية التي تعتمد بشكل أساسي على المراقبة الدقيقة والطويلة، معتمدين على النظام الستيني في الحسابات الفلكية. وقد أخذ اليونانيون عن البابليين قواعد علم الفلك وآلاته وسجلاته وحساباته بما في ذلك نظامه الستيني الذي يقضي بتقسيم السنة والدائرة إلى ٣٦٠ درجة وكل درجة إلى ستين دقيقة والدقيقة إلى ستين ثانية. وإذا كان حسن فاضل قد أبحر في ورقته

نحو البناء الفلسفي والأخلاقي لشرائع العراق القديم، فإن المداخلة المشتركة التي أعدها ماهر اسماعيل الجعفري وكفاح العسكري، قد انصبت على تناول الفكر التربوي في حضارة وادي الرافدين (الحضارة السومرية أنموذجاً)، حيث أكدا أن الإنسان العراقي القديم السومري الأكدي هو أول من تفاهم بالكلمة المكتوبة، وهي أعظم خطوة خطاها الإنسان في طريق الحضارة. وقد أنشأ في وادي الرافدين أول مدرسة، فكان هناك أول تلميذ وأول كتاب مدرسي وأول قاموس وأول مكتبة، وكلها أحداث فريدة في تاريخ البشرية. أما محمد طه الأعظمي فقد أكد في مداخلته التي جاءت تحت عنوان «المكتبات سمة حضارية بارزة في بلاد وادي الرافدين» بأنه كان من أهم مستلزمات نشر تلك العلوم والمعارف المدونة على الرُّقم الطينية، حفظها في أماكن خاصة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، وبذلك ظهرت النواة الأولى للعلم والمكتبات في التاريخ الإنساني في بلاد وادي الرافدين. ويرد ذكر المكتبات في النصوص المسمارية باسم «Girginakkv» وهي كلمة أكدية مستعارة من اللغة السومرية التي أصلها «gir-gin-na». ومن تلك الكتابات نجد أن العراقيين القدماء ابتدعوا نظاماً خاصاً متقدماً في حفظ الرُّقم الطينية ووضعها في مبان خاصة منسقة فوق رفوف خشبية أو مبنية من اللبن وفي أسلوب إعارتها ثم إرجاعها إلى مكانها.

وإذا كان أرماندو انتراغو (Armando Entrago) قد سلط الضوء في مداخلته على انتشار الثقافة والفكر بصورة عامة وأهمية ثقافة بلاد الرافدين بصورة خاصة، فإن شيبان الراوي وجه مداخلته نحو أدب الحكمة في بلاد وادي الرافدين، حيث الإبداع الذي لا يضاهيه إبداع في تاريخ البشرية، المتمثل في تدوين الكلمة التي حفظت لنا الحضارة الإنسانية، وحيث التراث الضخم من الأساطير والقصص والملاحم والتراتيل ومجموعات من الأمثال والخرافات والرسائل والمقالات. أما أستاذ جراحة الجملة العصبية في جامعة بغداد د. عبد الهادي الخليلي فقد انصبت مداخلته على تناول موضوع الصداع، مشيراً إلى أن الصداع (ألم الرأس) هو العارض الطبي الأكثر شيوعاً في كل زمان وكل مجتمع. الصداع ليس ظاهرة من إفرازات العصر الحديث وإنما هو قديم قدم التاريخ. ولقد عرف الطبيب العراقي القديم أمراض الرأس ودعاها: موروص ققاري، وشخص مرضاً أسماه: قات أيطيمي، وصيبت أيطيمي، فيه يتركز الألم في الرأس والرقبة. وكان للصداع رهبة خاصة واهتمام كبير، مما جعل المجتمع يخصص له إلهاً منفرداً به، هو الإله تيو (TIU) المسؤول عن الصداع.

- ٢ -

وفي المحور الثاني الذي كان من اهتمام الجلسة الثانية طرحت خمسة بحوث وأربع مداخلات استهلها حسين علي محفوظ في موضوع بيت الحكمة تحليلاً وتوثيقاً وتشريحاً وتوضيحاً. أما ماري كيسدون فسلطت الضوء على بيت الحكمة والسياسة الثقافية للخليفة المأمون، حيث جاء تأسيس هذا البيت وفق سياسة التكامل الثقافي الإسلامي، وإيجاد سياسة تثقيفية للخلافة العباسية تبناها الخليفة المأمون، الأمر الذي جعل هذا البيت رمزاً لهذه السياسة.

وفي بحث مشترك قدمه طلعت الياور غانم عبد الله، وتناول «الحركة العلمية في العراق القديم وفي عصر صدر الإسلام»، أكدا بأنه في الوقت الذي كان فيه العراق القديم هو الموطن الأول لظهور المكتبات الثقافية والمدارس العديدة، فإن الرسول الكريم دعا العرب والمسلمين إلى التفقه في الدين وطلب العلم. كما كان لدراسة القرآن الكريم اثر في الحياة العلمية العقلية وفي تنوير الأذهان. كما أن دعوته للنظر إلى الكون وظواهره عامل في اتجاه العرب المسلمين إلى العلوم العقلية كالفلك والمنطق والفلسفة. وقد تميز العصر العباسي بترجمة العلوم العملية كالطب والفلك، وشهد تشييد بيت الحكمة الذي أصبح دائرة معارف ومنبراً للإنتاج والإبداع والتجديد. وقد طرح ليون ميجود موضوع إسهام العراق عبر بيت الحكمة في الحضارة الإنسانية. أما رمزية الأطرقجي فقد انصبت مداخلتها على نشأة بيت الحكمة وتطوره، وخصوصاً في عهد أبي جعفر المنصور الذي اهتم بالمنجمين وبتراجم الكتب التي وضعت في موضع أطلق عليه «بيت الحكمة» أو «دار الحكمة»، التي تطورت لتصبح داراً كبيرة مقسمة إلى عدة أقسام خصص بعض منها لحفظ الكتب والأقسام الأخرى للترجمة والنسخ والتأليف والتجليد والمطالعة.

وقد انصبت مداخلة عامر الموسومي على رعاية أبي جعفر المنصور للعلماء والأدباء، وهي الدعاية التي أثمرت في نشر الثقافة والحضارة والعدل والمساواة، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تألق الفكر العربي وإشراقه على بقاع واسعة من العالم. وكان المنصور شديد الاهتمام بالحديث النبوي الشريف، إذ إنه عندما سئل: هل بقي من لذات الدنيا ما لم تنله؟ فأجاب المنصور: «أن أقعد في مصطبة وحولي أصحاب الحديث». وقد ركز خليل الزركاني على حرية العمل العلمي في بيت الحكمة الذي اجتمع فيه جماعات من النقلة والمترجمين من أصول مختلفة، وينتمون إلى جنسيات وأديان متعددة. وقد اختلف هؤلاء جميعاً في ما بينهم في أمور عديدة سواء في معرفة عدد اللغات التي ينقلها كل منهم وأصل تلك اللغات ودرجة نقله والتقانة التي تميز بها وأهميتها بالنسبة لنقلة عصره.

- ٣ -

في ما يتعلق بـ «تأثيرات بيت الحكمة في الحياة الفكرية والعلمية في العراق»، فقد كرس لها المحور الثالث، وعقدت الجلسة الثالثة التي توزعت بين خمسة بحوث وست مداخلات، حيث إن الورقة الأولى كانت للمرحوم يوسف حبي وقدمها عبد الأمير الأعسم، وكانت بعنوان «فلسفة بيت الحكمة»، وقد لخصها في عدد من النقاط التي تجاوزت ١٦ نقطة، حيث جاء في قسم منها: حب المعرفة والعلم لدى مجتمع بغداد في العصر العباسي، والتمتع بحس ثقافي ووعي وانفتاح نتيجة تواصل حضاري قائم، وانتهاج عمل علمي ونقدي متكامل الجوانب... وإذا كان حسن الحكيم قد تناول في بحثه بيت الحكمة وأثره في دور العلم البغدادية، فإن خالد ناجي (الجراح الاختصاصي) سلط الضوء على آثار علماء بيت الحكمة خارج بغداد، مؤكداً أن الحضارة بصورة عامة، بما فيها علم الطب، أشبه بكائن حي ينمو مع الزمن إذا كان بأيدٍ أمينة. ومع انتشار الإسلام في أصقاع مترامية في الأرض انتشر

الطب، حيث ابن سينا في الري، والرازي في بغداد، وحنين بن اسحاق وابن النفيس في القاهرة، وابن الجزار في القيروان، وفي قرطبة وطليطلة أبو القاسم الزهراوي وابن رشد واتباعهما؛ هؤلاء رموز لعشرات الأفذاذ من كل بلد، وكتبهم ظلت تدرس في أوروبا لقرون عدة، وأفعالهم في الطب لا تحصى حتى الوقت الحاضر علماً وعملاً.

وتناول عبد الله محمد الفلاحي دور اليمن في العلم والمعرفة العربية الإسلامية في ضوء مؤثرات مدرسة بغداد وبيت الحكمة العباسي، إذ ان اليمن كانت جزءاً من الدولة العربية الإسلامية منذ دخول اليمنيين في الإسلام، وكان لا بد من أن تتأثر بكثير من الأنشطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من المراكز العلمية مثل صنعاء وذمار والجند وعدن، مثلت منارات اهتدت ببيت الحكمة البغدادي. وإذا كان المستشرق الروسي ديمتري ميشين قد تناول في مداخلته الترجمة في القرن التاسع الميلادي في بغداد، فإن صباح الشيخلي تناول بيتاً آخر هو بيت الحكمة الأغلبي في شمال افريقيا، فقد حكم الأغالبة أفريقيا في عصر شهد فيه المجتمع العربي الإسلامي تطوراً فكرياً وانفتاحاً على الثقافات المختلفة، وكان لا بد لأهل أفريقيا وحكامها من مواكبة هذا التطور الثقافي والفكري الحاصل في مركز الخلافة وأقاليمها المختلفة، الأمر الذي جعل تأسيس بيت الحكمة بقرار سياسي من قبل تاسع أمراء الأسرة الأغلبية ابراهيم بن أحمد (٢٦١ ـ ٢٨٩هـ/ ٨٧٤ ـ ٩٠١م). أما صالح مهدي الهاشم فقد قدم مداخلته عن الترجمة في بيت الحكمة العباسي، حيث أكد خلالها أن من أبرز الموانئ التي رست عندها حركة الفكر والثقافة في رحاب «مدرسة بغداد الفلسفية» كان يوم تألق مشرقاً وجه حركة الترجمة والنقل. وفي الوقت الذي تناول فيه حميد الهدو بيت الحكمة العباسي والمؤلفات والمترجمات في علوم الطبيعة، ركزت مي خالد في مداخلتها على توضيح الفارق بين التخصص والموسوعية (بين الإفراط والتفريط)، وذلك لكون العلم مركباً معقداً وواسعاً في الوقت نفسه، وتطور العلم أفرز تراكماً معرفياً هائلاً. كما تناولت باسمة الشمري في مداخلتها الترجمات المنطقية في بيت الحكمة العباسي، وهو العصر الذي شهد ولادة أفذاذ من التراجم الأصلاء.

- ٤ -

وفي المحور الرابع تم الإبحار في العقول التي مثلت الرواد الأوائل لبيت الحكمة، حيث أفكارهم النيرة ورسائلهم التي أحدثت تحولاً كبيراً في الجدل الذي دار حول الكون والإنسان. وقد طرحت في هذا المحور خمسة بحوث مع خمس مداخلات، إذ قدم بهجت كامل عبد اللطيف ورقته الأولى التي كانت بعنوان «يوحنا بن ماسويه.. أول رئيس لبيت الحكمة»، فإن مهدي محقق (إيران) طرحت ورقته أن بيت الحكمة كان مركزاً في بغداد يجتمع فيه العلماء والباحثون والمترجمون، وكان مجهزاً بمكتبة ومرصد وسائر الآلات والأدوات العلمية. وعلى غراره أسست بيوت للحكمة في العديد من المدن الإسلامية مثل القيروان وبيت الحكمة ببلخ، مضيفاً أن أبا زيد حنين بن اسحق العبادي من أئمة

الترجمة في الإسلام كان تلميذاً ليوحنا بن ماسويه وبارعاً في اللسانين. وقد كان رئيساً لبيت الحكمة في بغداد يرشد المترجمين ويُصلح ترجمتهم ويقابل النسخ لتخريج النسخة التي تكون قريبة من النسخة الأصلية. أما مروان عبد الملك العاني فقد تناول في بحثه «أبناء موسى وعلم الحيل». مشيراً إلى أن علم الحيل وهو ما يعرف في الوقت الحاضر بعلم الميكانيك، اهتمت به عدة شعوب، وبرع فيه العرب المسلمون، إذ وضعوا له عدة قواعد علمية قادت إلى أن يصبح له هدف هو التحايل على ضعف الإنسان والتيسير عليه باستعمال الآلة المتحركة. وان أشهر من برع فيه أبناء موسى العلماء الثلاثة أبو جعفر الأخ الأكبر والأوسط أحمد والأصغر حسن، إذ تنسب لهم العديد من المؤلفات والابتكارات في مجال هذا العلم، فضلاً عما قاموا به من صنع الآلات منها آلات الرصد الفلكية، ويعود لهم الفضل في قياس محيط الأرض.

وإذا كان عبد الجبار ناجي قد تناول في ورقته ابن النديم رائد علم الفهرسة والتبويب في بيت الحكمة، فإن صلاح العبيدي قد تتبع أثر بيت الحكمة في تصنيع آلات الرصد: الاسطرلاب مؤكداً أن علم الفلك من بين العلوم التي ازدهرت في العصر العباسي حتى صار جارياً على ألسنة الناس القول ان «العلوم ثلاثة: الفقه للأديان والطب للأبدان والنجوم للأزمان». وفي مداخلات هذا المحور تناولت نبيلة عبد المنعم شخصية أحمد بن سهل البلخي (٣٢٢هـ) وهو عالم موسوعي زار بيت الحكمة، وكان قدم إلى العراق راجلاً لطلب العلم من إحدى قرى بلخ وتدعى نامسشيان، واتصل بفيلسوف العرب الكندي وتعلم منه علوماً كثيرة، فدرس الفلسفة والتنجيم والهيئة وعلم الطب وأصول الدين. وفي الوقت الذي تناول فيه المستشرق الروسي فيكتور أوشكوف في مداخلته الجرجاني وعلم البلاغة، وسلط أسامة النقشبندي الضوء على إسهامات ثابت بن قرة في علوم عصره، فإن ناجي محفوظ تناول في مداخلته قسطا بن لوقا البعلبكي الذي عد من أشهر رجال العلم والدين الذين احتضنهم بيت الحكمة في بغداد. ومن مؤلفاته الباقية: «كتاب تدبير الأبدان في السفر للسلامة من المرض والخطر».

- ٥ -

أما بخصوص المحور **الخامس** الذي ناقش «مكانة الفكر والعلم في الحضارة العربية وتأثيراتها في النهضة الغربية»، فقد اشتمل على خمسة بحوث وست مداخلات، وانطلاق البحث الأول من منطق العلاقة بين العقل العربي والعقل الأوروبي «مساهمة في إعادة تقويم مديات تأثير الحضارة العربية في أوروبا»، وقدمه عبد الأمير الأعسم، مؤكداً أن الكتابة عن هذا التأثير موضوع شائك في التفاصيل، معقد في الجزئيات، واسع في الاتجاهات. ولقد اكتشف الدارسون، وعلى رأسهم ألبير الكبير وتوما الأكويني وصولاً إلى روجر بيكون في القرن الثالث عشر، أن العرب لم يكن تأثيرهم السياسي والحربي والاقتصادي هو الذي تخاف منه أوروبا، بل ان منجزات العقل العربي في العلوم كافة، وبخاصة الفلسفة هي التي استباحت الساحات الثقافية الأوروبية. وفي الوقت الذي تتبع المستشرق الروسي علي أكبروف علماء بغداد في القرن الحادي

عشر الميلادي، أوضح حسين الربابعة (الأردن) في ورقته «أثر الحضارة العربية الإسلامية على حضارة الغرب»، وهو التأثير الذي لوحظ في المراكز الحضارية التي أقامها العرب في صقلية والأندلس حتى بلغت الكتب في مكتبة جامعة قرطبة وحدها نصف مليون كتاب، وكلها مفهرسة لطلاب العلم والمعرفة، واستمر العرب زهاء ثمانية قرون يقدمون للعالم العلم والنور والحضارة، وساهموا في انبعاث حركة النهضة الأوروبية من خلال المنهجية الإسلامية في الفكر والبحث العلمي، والدعوة إلى التعليم.

وقد تناول جميل الملائكة في ورقته «الطريقة العلمية في الحضارة العربية وأثرها في الحركة العلمية في أوروبا»، مؤكداً أن العرب مجدوا العقل الذي ميّز الله به الإنسان من المخلوقات، ومنحه به القدرة على دراسة الطبيعة وتسخير إمكاناتها لفائدة المجتمع، ومتحدثاً عن براعتهم في اكتشاف المنهج التجريبي قبل فرانسيس بيكون، حيث ومنذ قرابة أحد عشر قرناً اختصر أبو بكر الرازي منهجه بالقول «ما اجتمع عليه الأطباء، وشهد عليه بالقياس، وعضدته التجربة، فليكن أمامك».

أما ورقة نظلة الجبوري، فقد كانت قراءة في «الطروحات الفلسفية للحضارة العربية ومقاربات النهضة الفلسفية الغربية في العصر الوسيط»، حيث التأثير الواضح بمنظومة الفعل الفلسفي للعرب وخصوصاً في النزعة الصوفية المسيحية واللاهوت المسيحي. وكانت المداخلة الأولى من قبل خالد السامرائي حول انتقال الرياضيات العربية إلى أوروبا وتأثيراتها، حيث أشار إلى أنه كان للفكر العربي بشكل عام دور فعال في تكوين الفكر الأوروبي وخصوصاً في مختلف المواضيع العلمية ومنها الرياضيات بصورة خاصة. وقد تناول ظافر داود سلمان الطب العربي وانتقاله إلى أوروبا وحاول تفنيد بعض الذين تجنوا على الحضارة العربية الإسلامية بالادعاء بأن دور العرب كان نقل الطب اليوناني إلى الغرب، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، إذ ان **تشريح القانون** لابن النفيس وجد في مكتبة فرايبورغ وأحدث انقلاباً جذرياً في علم التشريح. وقد تناول داود التامري تأثير الطب العربي الإسلامي في الطب الغربي، وخصوصاً في مجال طب العيون. كما طرحت ضمن مداخلات هذا المحور أوراق أخرى، حيث قدم صالح مهدي عباس ترجمة بيت الحكمة لكتب جالينوس الطبية وأثرها في المؤلفات الطبية العربية، وكذلك مداخلة غازي رجب محمد في الفسيفساء الخزفية في زخرفة العمائر، ومداخلة سهيلة عبد الرسول عبد في جوانب من الفن العربي وأثره في الفن البيزنطي، وكذلك مداخلة هدى بابان حول الطب والأدوية في تراث العرب.

- ٦ -

وفي ما يتعلق بالمحور **السادس** الذي تركز في تناول مكانة بيت الحكمة بين مدارس العالم وجامعاته، طرحت على مدى الجلسة السادسة أربعة بحوث وثلاث مداخلات، إذ قدم عماد الجواهري ورقته التي كانت تحت عنوان «بيت الحكمة والجامعات الحديثة»، مشيراً إلى أن ما أرسته المدرستان النظامية المستنصرية وبيت الحكمة من تقاليد علمية ومنهجية في البحث العلمي، وصولاً إلى الجامعة الحديثة، قد رمى بتأثيره

الواضح على الجامعات الحديثة وخصوصاً تلك التي بدأت بالظهور في نهاية العصور الوسطى وشهدت تطوراً أعظم في عصر النهضة، حيث ان جامعة السوربون التي كان أصلها يرجع إلى المدرسة الأسقفية في باريس (١٠٧٩ ـ ١١٤٢) قد تأثر أساتذتها بالفلاسفة العرب ومنهجهم العلمي. وإذا كان عبد الجبار ناجي قد حاول الإبحار في علم الاستشراق كوسيلة لنقل ترجمات بيت الحكمة العباسي إلى الغرب، فإن محمد العامري قد تتبع أثر بصمات بيت الحكمة في حركة الترجمة والتأليف في الأندلس، كما قدم محمد سعيد العتيبي ورقته في تناول أثر بيت الحكمة البغدادي في ثقافة الأندلس خلال عصر الحكم المستنصر الذي تولى الخلافة بعد وفاة أبيه عبد الرحمن الناصر سنة ٣٥٠هـ. وكانت المداخلة الأولى لسعيد مغاوري محمد (المجلس الأعلى للآثار، مصر) حول بيت الحكمة العباسي ودوره الثقافي والحضاري في نصوص البرديات العربية، حيث ان بيت الحكمة ساهم بدور كبير في حفظ هذه البرديات التي احتوت مختلف صنوف المعرفة، وما زال قسم منها محفوظاً في المكتبة الوطنية النمساوية. أما بخصوص مداخلة عبد الفتاح مصطفى السيد غنيمة (جامعة المنوفية، مصر)، فقد جاءت حول «ميادين الحضارة العربية الإسلامية وآثارها في النهضة الغربية»، وفي أبواب متفرقة تشمل الآداب والعلوم والفنون، وهي الميادين التي كانت سبباً في انبثاق حركة التنوير وعصر النهضة. وقد طرح جمال عبد الرؤوف عبد العزيز (جامعة المنيا، مصر) مداخلته حول بيت الحكمة والنهضة العلمية في بغداد في عهد المأمون، حيث تدفقت على هذا البيت مؤلفات الإغريق في الفلسفة والمنطق والرياضيات وغيرها من العلوم، وأرسلت البعثات لجمع آلاف الكتب والمستنسخات التي ضمتها الأقسام المتعددة في البيت.

ـ ٧ ـ

أما بصدد المحور **السابع** والأخير من هذه الندوة الفكرية، فقد كرس لتسليط الضوء على مكانة الفكر والعلم في العراق الحديث، حيث قدم الورقة الأولى حامد يوسف حمادي رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة مستعرضاً المسيرة الوطنية للشعب العراقي وخصوصاً منذ ثورة العشرين وانتفاضاته ضد السيطرة الأجنبية، حيث كان المفكرون والأدباء والطلبة في طليعة الذين يغذون هذه الانتفاضات والثورات بعطائهم الوطني وبإحيائهم للرموز التاريخية في حضارة العراق وحضارة الأمة وقيمها العظيمة. وإذا كانت العقود التي سبقت ثورة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ قد شهدت تأسيس ثلاث جامعات، إلا أن السنوات التي أعقبت الثورة شهدت تطوراً علمياً وأكاديمياً، حيث انه يوجد اليوم في العراق أكثر من عشر جامعات حكومية تضم أكثر من ١٠٨ كليات، وعشرات المعاهد الفنية والكليات التقنية، ناهيك عن الجامعات الأهلية في بغداد وبقية المحافظات، مضافاً إليها مراكز البحث العلمي المتخصصة. وان ما استهدفه العدوان العسكري الأمريكي في عام ١٩٩١ لم يكن إلا روح وعقلية العراقيين، إذ صرح دوغلاس دوغان رئيس أركان القوة الجوية الأمريكية عن خططه لقصف العراق لصحيفة **واشنطن بوست** في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

قائلاً: «إن الأهداف التي خصصت لي لقصفها ليست كافية، وقد طلبت من هيئة الأركان المشتركة أن تسأل الباحثين والأكاديميين والإعلاميين وغيرهم، لتعيين أهم المواقع في حضارة العراق التي يحمل لها العراقيون أعلى تقدير، والتي يؤدي تدميرها إلى إحداث أقوى صدمة في العراقيين وفي النظام».

وكان من المقرر أن يلقي المفكر الفرنسي روجيه غارودي ورقته التي كانت تحت عنوان «الحوار الحضاري الإنساني»، إلا أن مرضه حال دون حضوره إلى الندوة. أما المداخلات فكانت أولاها بعنوان «تطور العلم والتعليم في العراق المعاصر» قدمها ناجح الراوي الذي أشار بالأرقام إلى أنه عشية إعلان الدولة العراقية في عام ١٩٢١ لم يكن هناك غير ٩٠ مدرسة يعمل فيها ٤٨٠ معلماً وأن عدد الطلاب كان ٨١٩٣ طالباً، لتقفز هذه الأرقام بمعدلات متصاعدة مع التطور العلمي والتقاني للمجتمع العراقي، حيث سجل عدد الطلبة للسنة الدراسية في التعليم الابتدائي ١٩٩٩/٢٠٠٠ حوالى ٣,٢٣٠,٣٠٧، وفي التعليم الثانوي أكثر من ١,١١٧,٣٨٩ طالباً، وفي التعليم الجامعي الأول وصل عدد الطلبة خلال السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ربع مليون طالب، إضافة إلى التطور الحاصل في الدراسات العليا على رغم الحصار. وقد اختتم هذا المحور بمداخلة محمد عبد الله عويضة، عميد كلية الشريعة (جامعة الزرقاء، الأردن) التي انصبت على تناول الفكر المنهجي عند المحدثين منطلقاً من أن الإسلام اعتنى بالعقل، فحرره من كل الخرافات التي لا تقوم على دليل، ونهاه عن القول بالظن وأمره بالبحث والتأمل والنظر والتفكير، وكلفه ألا يقبل أو يرفض إلا عن بينة ودليل وبرهان.

اختتمت الندوة الفكرية الدولية بكلمات لعدد من الوفود المشاركة التي كانت من: سوريا، الأردن، اليمن، تونس، المانيا، بلجيكا، الصين، فرنسا، كوبا، روسيا، مصر، ايطاليا، البرازيل، وإيران □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ أدان مجلس جامعة الدول العربية الممارسات وعمليات الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وأصدر المجلس بياناً في ختام اجتماعه الطارئ أمس على مستوى المندوبين بطلب من فلسطين، أكد فيه على ضرورة تفعيل قرارات القمة بعقد اجتماع عاجل للجنة متابعة قرارات القمة مع ضرورة عقد اجتماع عاجل لوزراء المال العرب لوضع قرار إنشاء صندوق دعم القدس والانتفاضة موضع التنفيذ (**السفير**، بيروت، ٢/١١/٢٠٠٠).

ـ طالب مجلس وزراء العدل العرب أمس باتخاذ إجراءات فورية عاجلة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان في جنيف بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة مشددين على ضرورة انتهاز كل السبل القانونية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وأكد المجلس في بيان صدر في ختام اجتماعات دورته السادسة عشرة المنعقدة حالياً في القاهرة حول الانتفاضة الفلسطينية، ان الدول العربية سوف تلاحق وفقاً للقانون الدولي كل من تسببوا بارتكاب المجازر الوحشية والاعتداءات الهمجية ضد أبناء الشعب الفلسطيني (**السفير**، بيروت، ٨/١١/٢٠٠٠).

ـ عقد وزراء العمل العرب أمس اجتماعاً طارئاً دعت إليه الجامعة العربية وحضره الوزراء المعنيون بشؤون العمل والعمال في القاهرة، وكان بحث في قضية العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج ودعمهم (**الحياة**، لندن، ٢٣/١١/٢٠٠٠).

ـ خصص وزراء المال العرب في ختام اجتماعهم أول من أمس في القاهرة ٨٠٠ مليون دولار لصندوق انتفاضة الاقصى و٢٠٠ مليون أخرى لصندوق القدس وأوكلوا إلى البنك الإسلامي للتنمية إدارة الصندوقين. وقرر الوزراء تشكيل مجلس أعلى للصندوقين يتكون من وزراء مال الدول المساهمة فيهما وعضوية ممثل عن

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك**، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، **العلاقات العربية ـ الدولية**، **العلاقات العربية ـ العربية**، **المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

السلطة الفلسطينية وآخر عن الجامعة العربية ومراقب البنك الإسلامي للتنمية. واتفق الوزراء على أن يجتمع المجلس الأعلى للصندوقين مرة واحدة على الأقل في السنة أو كلما اقتضت الضرورة «لرسم السياسات واعتماد التقارير السنوية والحسابات الختامية» (الحياة، لندن، ٢٥/١١/٢٠٠٠).

- أصدر وزراء الإعلام العرب في اختتام اجتماعهم الطارئ في مقر الجامعة العربية أمس «بيان الأقصى» الذي شددوا فيه على دعم الانتفاضة كحق وطني مشروع وعمل نضالي يقوم به الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة. وأكد البيان ضرورة العمل على كسب مساحات جديدة من الرأي العام الدولي في إطار الجهد الإعلامي العربي الموجه إلى العالم الخارجي، خصوصاً إلى دوائر صنع القرار وجماعات الضغط. وصرح وزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه بأن وزراء الإعلام العرب قرروا إنشاء صندوق بقيمة ثلاثة ملايين دولار لدعم وسائل الإعلام الفلسطينية، وسيخصص لتنفيذ برامج خاصة عن الانتفاضة (الحياة، لندن، ٢٦/١١/٢٠٠٠).

٢ - الصراع العربي - الإسرائيلي

- بعد ساعات من توصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير التنمية الإقليمية الإسرائيلي شمعون بيريس إلى اتفاق لوقف النار في الضفة الغربية وقطاع غزة، انفجرت سيارة مفخخة في القدس الغربية فقتلت إسرائيليين أحدهما ابنة زعيم الحزب الوطني الديني «المفدال» اسحق ليفي، وتبنت حركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين العملية (النهار، بيروت، ٣/١١/٢٠٠٠). كما نفذ نقيب في جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة فجر أمس عملية جريئة تمكن خلالها من التسلل إلى مستوطنة كفار داروم وسط القطاع، حيث أطلق النار على مجموعة من الجنود الإسرائيليين فقتل أحدهم وجرح اثنين (الحياة، لندن، ١٩/١١/٢٠٠٠). وكذلك تم تفجير سيارة مفخخة في بلدة الخضيرة المجاورة لتل أبيب مما أسفر عن مقتل إسرائيليين اثنين وجرح ٥٥ آخرين (السفير، بيروت، ٢٣/١١/٢٠٠٠). وقتل جنديان إسرائيليان آخران في هجومين منفصلين في قطاع غزة واستشهد فلسطينيان أحدهما مسؤول في «كتائب عز الدين القسام»، الذراع المسلحة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» (النهار، بيروت، ٢٤/١١/٢٠٠٠).

- قصفت مروحيات الاحتلال الإسرائيلي العسكرية سيارة فلسطينية كان بداخلها المسؤول في تنظيم «فتح» في بيت ساحور حسين اعبيات ما أدى إلى استشهاده مع امرأتين فلسطينيتين كانتا قرب السيارة، وهددت بعمليات مماثلة (السفير، بيروت، ١٠/١١/٢٠٠٠). كما قمع جيش الاحتلال التظاهرات التي نظمها الفلسطينيون في الضفة والقطاع في الذكرى الـ ١٢ لإعلان الاستقلال، وسقط ثمانية فلسطينيين بالرصاص. كما قتل فلسطيني رجماً بحجارة المستوطنين (النهار، بيروت ١٦/١١/٢٠٠٠)، واعتقلت إسرائيل خمسة عشر من كوادر حركة «فتح» (القبس، الكويت، ١٦/١١/٢٠٠٠).

- استجابت قطر بعد طول تردد، للمطالب العربية والإسلامية، بإغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي لديها الذي افتتح في العام ١٩٩٦ (السفير، بيروت، ١٠/١١/٢٠٠٠).

- في عملية عسكرية هي الثانية من نوعها منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في ٢٥ أيار/مايو الماضي، فجر رجال المقاومة الإسلامية عبوة ناسفة كبيرة بدورية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. وقد اعترفت إسرائيل لاحقاً بوقوع إصابات (السفير، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٠). وقتل إسرائيلي وجرح آخرون في متفجرة داخل مزارع شبعا المحتلة فجرتها المقاومة الإسلامية في دورية إسرائيلية أمس (النهار، بيروت، ٢٧/١١/٢٠٠٠).

- سحبت مصر سفيرها لدى تل أبيب محمد بسيوني في خطوة هي الأولى من نوعها منذ الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، شارك فيها الأردن بإعلانه وقف إجراءات تعيين سفير أردني جديد لدى إسرائيل (السفير، بيروت، ٢٣/١١/٢٠٠٠).

- اجتمع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والفلسطيني ياسر عرفات في موسكو مطولاً أمس. وشهد اللقاء محادثات تركزت على الأفكار الروسية التي تهدف إلى اتخاذ خطوات محددة

لتنفيذ اتفاق شرم الشيخ وتهدئة الأوضاع في المنطقة (**الحياة**، لندن، ٢٥/١١/٢٠٠٠).

٣ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ أثمرت زيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى تركيا اتفاقاً على التوقيع قريباً على إعلان مشترك لتعزيز مجمل العلاقات بين الدولتين. وقال خدام بعد لقاء مع الرئيس التركي نجدت سيزر «ان هناك تعاوناً واسعاً بين الأجهزة الأمنية بما يخدم أمن البلدين» مؤكداً وجود «رؤية متفقة حول مجمل القضايا» (**السفير**، بيروت، ٤/١١/٢٠٠٠).

ـ فتحت إيران ابوابها فعلياً أمام رعايا دول الخليج، إذ أقدمت على إلغاء طلب تأشيرات الدخول لجميع مواطني هذه الدول الذين يريدون الإقامة في إيران لمدة ثلاثة أشهر (**الحياة**، لندن، ٧/١١/٢٠٠٠).

ـ وصلت مجموعة من الناشطين البريطانيين في قضايا السلام وقس كاثوليكي إلى مطار صدام الدولي في بغداد أمس، في ما وصفه أعضاء المجموعة بأول رحلة جوية سلمية بريطانية إلى العراق منذ عشر سنين للاحتجاج على العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على هذا البلد منذ عقد. وهذه الرحلة لم تحصل على موافقة الحكومة البريطانية ولم تحمل مواد إغاثة إنسانية (**النهار**، بيروت، ١١/١١/٢٠٠٠).

ـ أنهت القمة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في الدوحة تحت شعار «قمة انتفاضة الأقصى ـ انتفاضة استقلال فلسطين»، وأصدرت إعلان الدوحة الذي أكدت فيه التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، واستنكرت الإجراءات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية المحتلة وإلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه. كذلك دعت القمة مجلس الأمن إلى إجراء «حوار شامل» مع العراق لإنهاء الحظر المفروض عليه منذ عشر سنين (**النهار**، بيروت، ١٤/١١/٢٠٠٠).

ـ سلم وزير الخارجية الروسية إيغور إيفانوف رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين من نظيره الروسي فلاديمير بوتين ناشده فيها الدخول في حوار بناء مع الأمم المتحدة لحل الأزمة القائمة بينهما، كما جدد تأييده رفع العقوبات عن العراق وأدان الغارات الأميركية والبريطانية معتبراً أن الأزمة العراقية لا يمكن أن تحل إلا سياسياً (**القبس**، الكويت، ١٦/١١/٢٠٠٠). وفي عمان عقد إيفانوف مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب نددا فيه بأعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة (**النهار**، بيروت، ١٨/١١/٢٠٠٠). وناقش إيفانوف مع المسؤولين الكويتيين في الكويت الأوضاع في الخليج وعرض «إجراءات لبناء الثقة» بين العراق والدول العربية الخليجية (**الحياة**، لندن، ١٩/١١/٢٠٠٠).

ـ اختتم في مرسيليا أمس المؤتمر الأوروبي ـ المتوسطي بحصيلة سياسية سلبية، تمثلت برفض الدول العربية المشاركة في التوقيع على البيان الختامي للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي وتنديدها بـ «نظرية الحياد» للدول الأوروبية الخمس عشرة حول ما يجري في فلسطين المحتلة. ولم يقدم المؤتمر الذي قاطعه لبنان وسوريا جديداً لوقف الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، عندما قصّر عن شجبها أو إدانتها، بل كاد يحمل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني معاً المسؤولية نفسها (**السفير**، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٠).

ـ استقبل الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس رئيس الوزراء السوري محمد مصطفى ميرو. وأشاد خاتمي بالانتفاضة الفلسطينية وبدور سوريا التي وصفها بأنها «رأس الحربة في مقاومة إسرائيل» (**السفير**، بيروت، ٢٣/١١/٢٠٠٠).

ـ صرح نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في ختام محادثاته في نيودلهي أن العراق والهند يسيران في طريق شراكة استراتيجية بعيدة المدى. وقال رمضان أن البلدين اتفقا على تعزيز علاقاتهما في كل المجالات بما فيها قطاع النفط الذي يعاني آثار العقوبات (**النهار**، بيروت، ٣٠/١١/٢٠٠٠).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ اختتم رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب أمس، أول زيارة لبغداد يقوم بها مسؤول عربي

على هذا المستوى منذ عشر سنين، وأعلن توقيع ثلاثة اتفاقات أولها لتزويد الأردن نفطاً عراقياً يلبي كل حاجاته لعام ٢٠٠١ ونصفه مجاناً، والاتفاق الثاني لمد انبوب للنفط بين البلدين، والثالث لزيادة التبادل التجاري بينهما بمعدل مئة مليون دولار (الحياة، لندن، ٤/١١/٢٠٠٠).

- أعاد العراق ومصر علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ حرب الخليج ١٩٩١. وقال دبلوماسي عربي في بغداد طلب عدم الكشف عن اسمه أن «شعبة رعاية المصالح المصرية في العاصمة العراقية تحولت إلى سفارة تمثل جمهورية مصر العربية» (السفير، بيروت، ٨/١١/٢٠٠٠).

- استقبل الرئيس السوري بشار الأسد أمس نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزة ابراهيم وبحث معه الأوضاع في المنطقة بالإضافة إلى «مسائل تهم البلدين» (السفير، بيروت، ١٠/١١/٢٠٠٠).

- قررت المغرب والجزائر أمس إقامة «آلية» لتطبيع العلاقات بينهما وإعادة فتح الحدود المشتركة المغلقة بين البلدين منذ العام ١٩٩٤، وذلك خلال الزيارة التي قام بها، وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني إلى المغرب (السفير، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٠).

- وصل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أمس إلى ليبيا في إطار جولة عربية كان بدأها في السعودية (الحياة، لندن، ٢٠/١١/٢٠٠٠)، والتقى الحريري الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي لأكثر من ساعة وتركز البحث خلال الاجتماع على مجمل الشؤون التي تهم البلدين لا سيما طي صفحة سحب السفير الليبي علي محمود ماريا من بيروت. وانتقل الحريري إلى المغرب (الحياة، لندن، ٢١/١١/٢٠٠٠)، حيث اتخذ العاهل المغربي الملك محمد السادس قراراً فورياً بتسهيل إجراءات الإقامة وسمات الدخول للبنانيين المقيمين في المغرب أو الراغبين بزيارته. كما تم التوافق على انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة في بيروت خلال الربع الأول من العام المقبل (السفير، بيروت، ٢٣/١١/٢٠٠٠).

- في ختام الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد إلى دمشق، وقعت الحكومتان السورية والمصرية أمس عدداً من الاتفاقات الاقتصادية شملت ميادين النفط والكهرباء والإدارة المحلية والسياحة والصحة، والزراعة والصناعة، إضافة إلى المجال العلمي والتكنولوجي (النهار، بيروت، ٢١/١١/٢٠٠٠).

- استأنف العراق بعد توقف ١٨ عاماً «ضخاً تجريبياً» للنفط إلى مرفأ بانياس السوري في إطار خطة تشمل مرفأ طرابلس اللبناني في مرحلة لاحقة فيما انتقدت الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة الخطوة العراقية - السورية ودعت إلى وضعها في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» (السفير، بيروت، ٢٣/١١/٢٠٠٠).

- بعد معاودة الخطوط الجوية العراقية رحلاتها الداخلية دشن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز أولى رحلات الشركة إلى دمشق في رحلة هي الأولى من نوعها منذ فرض الحظر الدولي على العراق وكذلك الأولى منذ توقف الخط بين العاصمتين قبل نحو عشرين عاماً (الحياة، لندن، ٢٦/١١/٢٠٠٠).

- أجرى رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري محادثات في القاهرة مع الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء المصري عاطف عبيد ووزير الخارجية عمرو موسى تناولت آخر التطورات في المنطقة في ضوء المخاطر التي تهدد عملية السلام، والعلاقات بين البلدين وتطويرها والخطوات العملية التي ستتخذ لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري (الحياة، لندن، ٢٧/١١/٢٠٠٠). كما أجرى محادثات مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق تمحورت حول «بحث الوضع الحالي في المنطقة والآثار المترتبة على استمرار التصعيد الإسرائيلي والأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك حول الاتصالات الجارية على الساحة العربية» (السفير، بيروت، ٢٨/١١/٢٠٠٠).

٥ - المجتمع المدني العربي

- نظم مركز دراسات الوحدة العربية في فندق الكارلتون في بيروت أمس محاضرة عن «التجربة الآسيوية من المعجزة إلى الأزمة» قدمها رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة الدكتور محمود

عبد الفضيل. وبعد تقديم لنائب مدير عام المركز د. مجدي حماد، عرض عبد الفضيل لبزوغ هذه التجربة ورأى أنها كانت نموذجاً تاريخياً جديداً في عالم التنمية يختلف جذرياً ومؤسسياً عن النماذج التقليدية. وأكد أن نجاح العلاقة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ساعد على دحض الثنائيات التي زخرت بها الأدبيات الاقتصادية النيوكلاسيكية منذ نهاية السبعينيات (**السفير**، بيروت، ١٥/١١/٢٠٠٠).

- اختتمت أمس أعمال قمة المرأة العربية في القاهرة التي نظمتها جامعة الدول العربية ومؤسسة الحريري والمجلس القومي للمرأة المصرية بتلاوة الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد «إعلان القاهرة للمؤتمر الأول». وأدان البيان الختامي الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. وشدد على ضرورة أن تطبق إسرائيل الاتفاقات المتعلقة بمعاملة المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. واتفق المشاركات والمشاركون في المؤتمر على تيسير سبل تضامن المرأة العربية، وتبني كل السياسات الممكنة واتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على الفقر وإزالة أسبابه والتخفيف من آثاره في المجتمع ككل وفي المرأة خاصة، وتأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وتأمين حق المرأة العربية في هياكل السلطة وآلياتها ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات، ومعالجة الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة، وبث القيم الإيجابية المتعلقة بالمرأة، والنظر في تشكيل لجنة نسائية من المشاركات في هذه القمة تكون مهمتها إقامة صندوق للمرأة العربية من بين مهماته إجراء دراسات وأبحاث حول أوضاع المرأة في الدول العربية (...) (**النهار**، بيروت، ٢١/١١/٢٠٠٠).

- بدعوة من المنتدى القومي العربي والمؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني والهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع، انعقد في فندق البريستول في بيروت المؤتمر الوطني للمقاطعة الاقتصادية لأمريكا تحت شعار «قاطعوا ما استطعتم» دعماً للانتفاضة الفلسطينية. وكانت كلمات لرئيس المنتدى القومي العربي معن بشور ورئيس مجلس أمناء المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني أمين الحافظ، وأمين عام الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع ياسين سويد. وقد أجمع المشاركون على ضرورة استخدام المقاطعة كسلاح ضد الانحياز الأمريكي إلى جانب الإجرام الإسرائيلي وضد الهيمنة الأمريكية، وعرضوا لمجموعة من الاقتراحات العملية. وتلا الدكتور أسامة محيو ورقة عمل مقترحة من اللجنة التحضيرية للمؤتمر تضمنت: دعوة اتحادات عمال النقل العرب والمسلمين إلى عدم تفريغ أو تحميل أية سفينة أو طائرة أمريكية في الموانئ والمطارات العربية والإسلامية، توجيه نداءات عبر مختلف وسائل الإعلام أو عبر الاتصال المباشر إلى كل مواطن أو مواطنة للامتناع عن شراء أية سلعة أمريكية يمكن الاستغناء عنها، دعوة الشباب لأن يقلعوا عن استهلاك أي نتاج أمريكي أو ارتياد أي مؤسسة أمريكية، دعوة الحكومات العربية إلى إحياء المقاطعة بكل درجاتها، واستخدام النفط كسلاح في الضغط على الموقف الأمريكي وإلى تجميد كل صفقات التسلح المعقودة مع الولايات المتحدة (...) (**السفير**، بيروت، ٢٧/١١/٢٠٠٠).

٦ - شؤون قطرية

بغداد

- سيرت الخطوط الجوية العراقية أمس رحلتين داخليتين إلى مدينتي البصرة في الجنوب والموصل في الشمال الواقعتين في منطقتي حظر الطيران اللتين تراقبهما المقاتلات الأمريكية والبريطانية، في أول تحد من نوعه للحظر المفروض على هاتين المنطقتين والذي لا تعترف به بغداد (**النهار**، بيروت، ٦/١١/٢٠٠٠).

- أعلن العراق أمس أن أكثر من تسعة آلاف شخص توفوا في تشرين الأول/اكتوبر الماضي بسبب العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة إضافة إلى ارتفاع معدلات الوفيات من الأمراض منذ أن فرضت العقوبات على العراق قبل عشر سنوات (**السفير**، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٠).

بيروت

- نالت حكومة الرئيس رفيق الحريري الرابعة، وهي الثانية في عهد الرئيس اميل لحود، ثقة

المجلس النيابي بأكثرية بلغت ٩٥ صوتاً، فيما حجبها ٦ نواب، وامتنع ١٧ عن التصويت، في حين غاب ١٠ نواب عن الجلسة (السفير، بيروت، ٢٠٠٠/١١/٧).

- اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً بخفض الرسوم الجمركية، فتعفى منها كل السلع التي كانت خاضعة لمعدل ٢ و٣ بالمئة وبعض السلع التي كانت خاضعة لمعدل ٦ بالمئة أو أكثر. وتعفى كلياً أيضاً السلع الوسيطة التي تستعمل في الصناعة، وقد وصل خفض رسومها إلى الصفر (الحياة، لندن، ٢٠٠٠/١١/٣٠).

القاهرة

- اكتمل أمس التشكيل النهائي للبرلمان المصري الجديد، وهو السادس في عهد الرئيس حسني مبارك، بإعلان وزارة الداخلية النتائج النهائية وأسماء الفائزين بـ ٤٤٢ مقعداً يمثلون ٢٢١ دائرة، بعد تأجيل انتخابات دائرة الرمل في الإسكندرية إلى شهر كانون الأول/ديسمبر، وانتظار قرار الرئيس مبارك بشأن الأعضاء العشرة المعينين ليكتمل العدد الدستوري وهو ٤٥٤ نائباً. وطبقاً للنتائج الرسمية فقد سيطر الحزب الوطني الحاكم على الأغلبية بفارق كبير بينه وبين أحزاب المعارضة بوجود ٣٥٣ نائباً له (القبس، الكويت، ٢٠٠٠/١١/١٦).

دمشق

- أصدر الرئيس السوري بشار الأسد عفواً عن ستمئة سجين سياسي ينتمون إلى تنظيمات سياسية مختلفة. ورجحت المصادر أن تكون أكثرية المطلق سراحهم من تنظيم «الاخوان المسلمين» المحظور في سوريا إضافة إلى سجناء ينتمون إلى أحزاب يسارية، ومن بين المفرج عنهم عدد من اللبنانيين (السفير، بيروت،١٧/١١/ ٢٠٠٠). كما وقع الرئيس السوري أمس قانوناً يمنح سجناء غير سياسيين لم يعرف عددهم العفو (النهار، بيروت، ٢٠٠٠/١١/٢٤).

صنعاء

- وافق البرلمان اليمني أمس على تعديلات دستورية تنص خصوصاً على تمديد الولاية الرئاسية سنتين وتوسع صلاحيات الرئيس كما تنص هذه التعديلات على توسيع مجلس الشورى من ٥٩ حالياً إلى ١١١ عضواً (السفير، بيروت، ٢٠٠٠/١١/٢٠).

الخرطوم

- فاز عدد من رموز الحكومة السودانية وقادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالتزكية في الانتخابات البرلمانية التي قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية وبعض الأحزاب المسجلة قبل عشرين يوماً من موعد إجراء الانتخابات (الحياة، لندن، ٢٠٠٠/١١/٢١).

- بعد اربع سنوات في المنفى الاختياري في القاهرة، عاد أمس رئيس الوزراء السوداني السابق وزعيم حزب الأمة الصادق المهدي إلى الخرطوم، حيث كان في استقباله الآلاف من أنصاره يتقدمهم وزيران وعدد من الشخصيات السياسية (النهار، بيروت، ٢٠٠٠/١١/٢٤).

الجزائر

- افادت مصادر جزائرية أن ١٨ شخصاً قتلوا في اعتداءين نفذتهما جماعات مسلحة على قرويين في تيبازة والشلف (الحياة، لندن، ٢٣/١١/ ٢٠٠٠).

الرياض

- أعلنت الشرطة السعودية أمس أن سيارة انفجرت أمس الأول في الرياض فأصيب ثلاثة بريطانيين بجروح. وهذا ثاني حادث من نوعه خلال أقل من أسبوع. فقد قتل بريطاني وأصيبت زوجته بجروح في انفجار سيارة كانا فيها في الرياض يوم الجمعة الماضي (النهار، بيروت، ٢٠٠٠/١١/٢٤).

عمان

- انتخب عبد الهادي المجالي رئيساً لمجلس النواب الأردني للمرة الثالثة على التوالي بغالبية ٤١ صوتاً مقابل ٣٨ صوتاً لمنافسه عبد الكريم الدعمي الذي كان حصل على دعم حكومي في إحدى أشد انتخابات رئاسة مجلس النواب تنافساً (الحياة، لندن، ٢٠٠٠/١١/٢٦).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ أبو حسنة، نافذ. **المتدينون والعلمانيون في إسرائيل**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٩. (دراسات؛ ٨)

٢ ـ حماد، مجدي. **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٢٠٣ ص.

٣ ـ **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

٤ ـ عليوي، هادي حسن. **الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي، ١٩١٨ ـ ١٩٥٢**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٢٥٩ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٨)

٥ ـ عواد، عماد. **الخطوط الحمراء: مقومات السلام الإسرائيلي**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠. ١٩٠ ص. (دراسات استراتيجية ومستقبلية؛ ٢)

دوريات

٦ ـ ابراهيم، حسنين توفيق. «التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٨ ـ ٣١.

٧ ـ أبو طالب، حسن. «محددات الموقف التفاوضي الفلسطيني.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥.

٨ ـ ادريس، محمد السعيد. «مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٩ ـ ٢١٣.

٩ ـ الأنصاري، ناصر. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): كلمة الدكتور ناصر الأنصاري.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٧٩ ـ ٨٠.

١٠ ـ بلقزيز، عبد الإله. «نحو برنامج وطني داخلي للإنتفاضة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٩ ـ ١٥.

١١ ـ بنان، طلال صالح ابراهيم. «التجربة النيابية الكويتية.. ما لها وما عليها.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٦٦ ـ ٧١.

١٢ ـ الجابري، محمد عابد. «الإنتقال إلى الديموقراطية: أسئلة وآفاق. ٢: دولة المخزن وإمكانية الإصلاح (من وجهة نظر ابن رشد وابن خلدون).» **فكر ونقد**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٥ ـ ٢٢.

١٣ ـ جاد، عماد. «الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢١٦ ـ ٢١٩.

١٤ ـ الجسر، باسم. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد

الناصر (ملف): عبد الناصر والحركة القومية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٩٠ ـ ٩٦.

١٥ ـ حسيب، خير الدين. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): كلمة الدكتور خير الدين حسيب.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٨١ ـ ٨٢.

١٦ ـ «حلقة نقاشية: القمة العربية وانتفاضة الأقصى.» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد؛ أدار الحوار جميل مطر. **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١١٢ ـ ١٣٥.

١٧ ـ خلاف، تميم هاني. «القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٥٠ ـ ١٥٤.

١٨ ـ رولو، إريك. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): عبد الناصر والغرب.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٩٧ ـ ١٠٠.

١٩ ـ زهران، جمال علي. «النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٥٠ ـ ٦١.

٢٠ ـ سويلم، حسام. «العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٤١ ـ ٢٤٦.

٢١ ـ «السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي: ندوة.» نقلها إلى العربية سالم مشكور. **شؤون الأوسط:** السنة ١٠، العدد ١٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ٧ ـ ٣٣.

٢٢ ـ السيد حسين، عدنان. «مؤتمر فلسطينيو الشتات.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٠، العدد ١٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ١١٣ ـ ١١٨.

٢٣ ـ شحاتة، سمير محمد. «ندوة» العلاقات المصرية ـ اليابانية، القاهرة (٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠).» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

٢٤ ـ شعيب، مختار. «الانتخابات البرلمانية ومستقبل الاستقرار السياسي في لبنان.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٤٦ ـ ١٤٩.

٢٥ ـ الشوربجي، منار. «البيت الأبيض: خطاب مزدوج!» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

٢٦ ـ شوفاني، الياس. «العمل الوطني الفلسطيني بين الكفاح التلقائي والإرتجال السياسي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٦ ـ ٢٩.

٢٧ ـ عاشور، عزمي محمود. «الصومال: إعادة بناء الدولة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

٢٨ ـ عبد الرزاق، خيري وطه حميد العنبكي. «الأمن القومي العربي: إشكالية المفهوم.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٤٧ ـ ٧٢.

٢٩ ـ عبد العال، عبد الرحمن. «مصر وقضية إصلاح الأمم المتحدة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

٣٠ ـ عبد العظيم، خالد. «التطورات في القرن الأفريقي: قراءة استراتيجية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٦٣ ـ ١٦٦.

٣١ ـ عبد الغني، مصطفى. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): عبد الناصر والمثقفون (مشاهد من حركة الصراع بين السلطة والمثقف).» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٠١ ـ ١١١.

٣٢ ـ عبد الفتاح، بشير. «الإنتخابات الأمريكية.. وإعادة رسم الخريطة السياسية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٨٧ ـ ١٩٠.

٣٣ ـ عبد اللطيف، نزار اسماعيل. «الأمن القومي العربي والتوسعية الأطلسية: تحدٍ في المضمون والخيارات.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٥ ـ ٤٦.

٣٤ ـ العبيدي، مهدية صالح. «التحالف الاستراتيجي الصهيوني ـ التركي وأثره على الأمن القومي العربي.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٠٥ ـ ١٢٨.

٣٥ ـ العبيدي، وائل محمد اسماعيل. «الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية.» **مجلة دراسات**

دولية (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٩ ـ ٣٤.

٣٦ ـ الحزاوي، وصال نجيب. «التحالف التركي ـ الإسرائيلي والأمن القومي العربي.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٧٣ ـ ١٠٤.

٣٧ ـ عشراوي، حنان. «الدولة الفلسطينية قد أعلنت!!، إسرائيل تستخدم تحالفها مع أمريكا لابتزاز أوروبا!، الولايات المتحدة وسيطة لخدمة إسرائيل!» مقابلة من إعداد سوسن حسين. **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٣٢ ـ ١٣٧.

٣٨ ـ علي، محمد جواد. «الأمن القومي بين الصيغ المحلية وصيغ الأمن المستعار.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١ ـ ١٨.

٣٩ ـ عليمات، محمود عليان. «تقييم الأداء التفاوضي الأردني مع الكيان الصهيوني في ظل ما يسمى بعملية السلام.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٥١ ـ ١٧٠.

٤٠ ـ القشيري، أحمد. «خريطة النزاعات العربية القائمة وطبيعتها والمراحل التي مرت بها حتى الآن.» **المنتدى:** السنة ١٥، العدد ١٨١، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٧ ـ ١٣.

٤١ ـ محمد، عبد العليم. «الإنقسام الإسرائيلي حول عملية السلام.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨.

٤٢ ـ محمد، هيفاء أحمد. «الأمن الخليجي... وأبعاد الدور الأمريكي فيه.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٢٩ ـ ١٥٠.

٤٣ ـ «ندوة **المستقبل العربي:** الصومال.. إلى أين؟» شارك في الندوة إجلال محمود رأفت؛ أعدّت ورقة العمل نجوى أمين الفوال؛ أدار الحوار عبد الملك عودة. **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٣٦ ـ ١٨٠.

٤٤ ـ هويدي، أمين. «ثلاثون عاماً على وفاة جمال عبد الناصر (ملف): عبد الناصر ومصر.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٨٣ ـ ٨٩.

انظر أيضاً: ٥٩، ٦٣، ٦٦، ٧٤، ٧٥

مراجعة كتب

٤٥ ـ بيومي، عمرو رضا. «نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية: دراسة في الآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية.» أطروحة دكتوراه. **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦. (أحمد منيسي)

٤٦ ـ حاتم، محمد عبد القادر. «المفاجأة الاستراتيجية في حرب اكتوبر ١٩٧٣.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣. (عبد الغفار الدويك)

٤٧ ـ عبد الرحمن، زين العابدين صالح. «إشكالية الهوية في السودان.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٨. (هشام بشير)

٤٨ ـ العفيفي، فتحي. «مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي: دراسة تاريخية ـ سياسية ـ قانونية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧. (أحمد مجدي السكري)

٤٩ ـ علام، محمد عبد الهادي. «الدبلوماسية المصرية في التسعينات.. الإنتقال إلى نظام دولي جديد.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٠ ـ ٢٧١. (عاصم الشرف)

٥٠ ـ المجذوب، طارق. «المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥. (عماد عبد اللطيف رحيم)

٥١ ـ النابلسي، محمد أحمد. «سيكولوجية السياسة العربية: العرب والمستقبليات.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٤. (أحمد السيد تركي)

٥٢ ـ Netanyahu, Benjamin. «Fighting Terrorism: How Democracies Can Defeat Domestic and International Terrorists.»

المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤. (سعد الشلماني)

٥٣ ـ ———. «A Place among the Nations: Israel and the World.»

المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤. (سعد الشلماني)

٥٤ ـ ——— (ed.). «International Terrorism, Challenge and Response: Proceedings of the Jerusalem Conference on International Terrorism.»

المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤. (سعد الشلماني)

٥٥ ـ ———. «Terrorism: How the West Can Win.»
المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤. (سعد الشلماني)

٥٦ ـ Segal, Jerome M. [et al.]. «Negotiating Jerusalem.»
السياسة الدولية: السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦. (أشرف سنجر)

انظر ايضاً: ٨٧، ١١٠

اقتصاد

كتب

٥٧ ـ **يسين، السيد. العولمة والطريق الثالث. ط ٢.** القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠. ١٧٥ ص.

دوريات

٥٨ ـ الأوقاتي، بسمة خليل نامق. «السوق الشرق أوسطية: دراسة تحليلية للمشروع وافكار نحو بناء استراتيجية للتعامل معه.» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد): العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٧١ ـ ٢٠٣.

٥٩ ـ بيومي، جمال الدين. «مصر والاتحاد الأوروبي: الواقع والآفاق.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٩٥ ـ ١٠٤.

٦٠ ـ راتب، إجلال. «إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط:** السنة ٨، العدد ١، حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ١٥٦ ـ ١٨١.

٦١ ـ الركابي، كاشاني. «الاقتصاد العراقي ما بعد الحصار والخيارات المتاحة.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٠، العدد ١٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ٩١ ـ ١٠٣.

٦٢ ـ السحيباني، عبد الرحمن. «التكامل الاقتصادي العربي [منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى].» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٢٦، العدد ٩٤، ٢٠٠٠. ص ٩ ـ ٤٨.

٦٣ ـ السقاف، محمد علي. «اليمن والاتحاد الأوروبي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١١٥ ـ ١٢٧.

٦٤ ـ شحاتة، ابراهيم. «الإصلاح الإداري واثره على التعاون الاقتصادي العربي.» **المصارف العربية:** السنة ٢٠، العدد ٢٣٨، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٩٨ ـ ١٠٢.

٦٥ ـ العبد الله، أنور يوسف. «النفط وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٢٦، العدد ٩٤، ٢٠٠٠. ص ٤٩ ـ ٧٠.

٦٦ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والتحالف.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٣٠ ـ ٥٦.

٦٧ ـ عبد الله، مولد. «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الإمتحان الأخير لتجاوز العصبيات.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٥٧ ـ ٦٧.

٦٨ ـ كسروان، ربيع (معدّ). «الملف الإحصائي (٩٤): إحصاءات الطاقة في الوطن العربي (٢/٢).» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٣٨ ـ ٢٤٥.

٦٩ ـ المنيف، ماجد عبد الله. «النفط والعولمة الاقتصادية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٣٢ ـ ٤٩.

٧٠ ـ مهران، حسني. «الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط:** السنة ٨، العدد ١، حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ٥ ـ ٥٧.

٧١ ـ موسى، طاهر. «إشكالات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الواقع العربي الراهن.» **المصارف العربية:** السنة ٢٠، العدد ٢٣٨ (إصدار خاص ـ ملحق)، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٩٦ ـ ١٠٠.

٧٢ ـ النابلسي، محمد سعيد. «التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية العربية وأثرهما على الاقتصاد العربي.» **المصارف العربية:** السنة ٢٠، العدد ٢٣٨ (إصدار خاص ـ ملحق)، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٠١ ـ ١٠٨.

٧٣ ـ النجار، باقر سلمان. «العرب والعولمة: المخاوف والتحديات.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٤٣ ـ ١٤٩.

٧٤ ـ النواوي، نيرمين. «الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٠٥ ـ ١١٤.

٧٥ ـ الهواري، انور. «الاتحاد الأوروبي: تساؤلات عربية!» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٧٤ ـ ٧٥.

مراجعة كتب

٧٦ ـ الخولي، أسامة أمين (محرّر). «العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٥٠ ـ ١٦٢. (تقي عبد الرسول الزيرة)

٧٧ ـ Price, Victoria Cuzzon et Hasni Abidi (sous la direction de). «Le Partenariat euro-méditerranéen: Un projet des enjeux.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠. (مالك عوني)

اجتماع

كتب

٧٨ ـ حسن، بهي الدين. **العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠.

دوريات

٧٩ ـ الحمود، موضي عبد العزيز. «المرأة في مجتمع ديمقراطي: حالة الكويت.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٦٨ ـ ٧٨.

٨٠ ـ رحومة، عادل بلحاج. «تقرير عن: الملتقى العاشر لأجيال علماء الاجتماع: تساؤلات علم الاجتماع اليوم؟! بيروت، ٢٠ ـ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢١٣ ـ ٢١٨.

٨١ ـ السهلي، نبيل. «الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٠، العدد ١٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ٨٣ ـ ٨٩.

٨٢ ـ شعبان، حسين. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: دور الجمعيات والمنظمات الأهلية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٠، العدد ١٠٠، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ٦٩ ـ ٨٢.

مراجعة كتب

٨٣ ـ جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (لبنان). «تنظيم الجمعيات في الدول العربية: مجموعة دراسات.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٨٨ ـ ١٩٢. (أيمن السيد عبد الوهاب)

٨٤ ـ سليم، مريم [وآخرون]. «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٨١ ـ ١٨٧. (أماني صالح)

٨٥ ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. «حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي [٢٠٠٠].» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩. (حامد محمود السيد)

قانون

دوريات

٨٦ ـ بعقليني، عبدو. «السياسات التشريعية في العالم العربي: لبنان، إنبعاث المؤسسات الديمقراطية.» ترجمة أسعد حيدر. **الحياة النيابية:** السنة ٣٦، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٥٩ ـ ٧٢.

مراجعة كتب

٨٧ ـ عودة، نضال علي نمر أحمد. «دراسة لبعض جوانب اتفاق أوسلو في إطار القانون الدولي العام.» رسالة ماجستير. **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٥. (عبد القادر ياسين)

انظر أيضاً: ٤٥، ٤٨

ثقافة

كتب

٨٨ ـ البشري، طارق [وآخرون]. **دور الثقافة في تحقيق الوفاق العربي.** إشراف وتقديم صلاح فضل. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠. ٥٥٢ ص.

٨٩ ـ جبور، ديانا. **القضايا القومية في السينما السورية: القطاع العام نموذجاً.** دمشق: وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للسينما، ٢٠٠٠. ٩٤ ص. (دراسات ووثائق سينمائية؛ ٢)

٩٠ ـ طرابيشي، جورج. **من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة.** بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠.

دوريات

٩١ ـ الرميحي، محمد غانم. «المعوقات الثقافية للتنمية.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٩٦ ـ ١٠٢.

٩٢ ـ ضاحي، فاضل. «بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٤٧ ـ ٤٩.

٩٣ ـ طاهر، علوي عبد الله. «الثقافة العربية المعاصرة: واقعها، مكوناتها، مخاطرها وآفاق المستقبل.» **التواصل:** السنة ٣، العدد ٤، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٨٣ ـ ٩٧.

٩٤ ـ طرابيشي، جورج. «العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية: العولمة بوصفها مسألة خلافية.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ص ١٠٣ ـ ١١٦.

٩٥ ـ غريب، سمير. «مستقبل الثقافة العربية في القرن الواحد والعشرين.» **البحرين الثقافية:** السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ١١٧ ـ ١٢٦.

أدب ولغة

دوريات

٩٦ ـ نهر، هادي. «اللغة العربية والحاسوب.» **التواصل:** السنة ٣، العدد ٤، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٦١ ـ ٨١.

انظر أيضاً: ١٠٠، ١٠١

علوم وتقانة

كتب

٩٧ ـ صيرة، عبد الحميد. **العلم العربي في حضارة الإسلام.** ترجمة عبد الله النعمر. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

٩٨ ـ مرتضى، إحسان. **العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجية الإسرائيلية.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠. ٦١ ص. (دراسات ؛ ١١)

دوريات

٩٩ ـ ونادة، الطيب. «تقرير حول ندوة: «البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة: علوم وتكنولوجيا»، الشارقة، ٢٤ ـ ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٠.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٢٦، العدد ٩٤، ٢٠٠٠. ص ١٣٣ ـ ١٣٩.

إعلام واتصال

دوريات

١٠٠ ـ بلحاج، بوبكر. «اللغة العربية في الإذاعة والتلفزيون: بين ثوابت الكيان وثقافة الحداثة.» **الإذاعات العربية:** العدد ٢، ٢٠٠٠. ص ٦٥ ـ ٧٢.

١٠١ ـ مهنا، فريال. «لغة الإعلام العربي بين الفصحى والعاميات.» **الإذاعات العربية:** العدد ٢، ٢٠٠٠. ص ٢٩ ـ ٤١.

تاريخ وجغرافيا

كتب

١٠٢ ـ عباس، إحسان [وآخرون]. **عبد العزيز الدوري: إنساناً، ومؤرخاً، ومفكراً.** تحرير زياد أبو الحاج؛ مراجعة وتقديم ابراهيم العجلوني. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠. ٢٦١ ص.

١٠٣ ـ قاسم، جمال زكريا. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.** القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.

انظر أيضاً: ٤

دوريات

١٠٤ ـ أبي جابر، جابر. «الرحالة الروس في البلدان العربية.» **التواصل:** السنة ٣، العدد ٤، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٣ ـ ٦٠.

١٠٥ ـ نصار، عصام. «إشكاليات كتابة تاريخ الهوية الفلسطينية.» **الكرمل:** العدد ٦٣، ربيع ٢٠٠٠. ص ٢٤٦ ـ ٢٥٥.

١٠٦ ـ فيكل، محمد حسنين. «سياحة صيف في الوثائق الإسرائيلية.» **الكتب وجهات نظر:** السنة ٢، العدد ٢١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٤ ـ ١٤.

مراجعة كتب

١٠٧ ـ الجيوسي، سلمى الخضراء. «الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٩٣ ـ ١٩٦. (محمد فخري الوصيف)

١٠٨ ـ ـــــ. «الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١٩٧ ـ ١٩٩. (تعقيب على مراجعة محمد فخري الوصيف)

١٠٩ ـ حجازي، آمنة. «الوطنية المصرية في العصر الحديث: نشأتها ونموها حتى عام ١٩١٤.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢،

تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣. (إسلام عفيفي)

١١٠ ـ رمضان، عبد العظيم. «الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٦، العدد ١٤٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٩٣. (علي عياد)

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1- Ahmida, Ali Abdullatif (ed.). *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: Hisroty, Culture, and Politics*. 1st ed. New York: Palgrave, 2000. xii, 255 p.

2- Beilin, Yossi. *Touching Peace: From the Oslo Accord to a Final Agreement*. North Pomfret: Trafalgar Square, 2000. 292 p.

3- Brom, Shlomo and Yiftah Shapir (eds.). *The Middle East Military Balance, 1999-2000*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2000. 479 p. (BCSIA Studies in International Security)

4- Butler, Richard. *Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction, and the Growing Crisis of Global Security*. London: Weidenfeld and Nicolson, 2000. 282 p.

5- Chagnollaud, Jean-Paul, Régine Dhoquois-Cohen et Bernard Ravenel (sous la direction de). *Palestiniens et israéliens: Le Moment de vérité*. Paris: L'Harmattan, 2000. 207 p. (Les Cahiers de confluences)

6- Dulait, André et François Thual. *Baghdad 2000: L'Avenir géopolitique de l'Irak*. Paris: Ellipses-Marketing, 1999. 60 p.

7- Hamza, Khidhir and Jeff Stein. *Saddam's Bombmaker: The Terrifying Inside Story of the Iraqi Nuclear and Biological Weapons Agenda*. New York: Scribner, 2000.

8- Heller, Mark A. *Continuity and Change in Israeli Security Policy*. London: International Institute for Strategic Studies, 2000. (Adelphi Paper; 335)

9- Hof, Frederic C. *Beyond the Boundary: Lebanon, Israel and the Challenge of Change*. Washington, DC: Middle East Insight, 2000. 126 p.

10- Michel, Alain et Fabien Voyer. *Irak, la faute*. Préface et introduction d'Alain Gresh. Paris: Editions du Cerf, 1999. 296 p.

11- Saadeh, Sofia A. *Antun Saadeh and Democracy in Geographic Syria*. London: Folios, 2000.

12- Susser, Asher. *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000. xiv, 134 p. (Policy Papers; no. 53)

Periodicals

13- Abdelhaq, Mohamed et Jean-Bernard Heumann. «Opposition et élections en Tunisie.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 29-40.

14- Al Thani, Hamad Bin Jassem Bin Jabr. «Qatar's Foreign Policy: Relations with Iran Are Better Now.» Interview. *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 45-46.

15- Bahry, Louay. «A Qatari Spring.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 39-44.

16- Ben-Meir, Alon. «Camp David and the Pursuit of Peace: Syria's Turn.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 29-31.

17- Bras, Jean-Philippe. «Election et représentation au Maghreb.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 3-13.

18- Burgat, François. «Les Elections présidentielles de septembre 1999 au Yémen: Du «pluralisme armé» au retour à la «norme arabe».» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 67-75.

19- Dazi-Héni, Fatiha. «Des processus électoraux engagés dans les monarchies du Golfe: Les Cas du Koweït et du Qatar.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 76-88.

20- Donati, Caroline. «Le Liban Sud: Le Retrait israélien.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 125-155.
21- Fahmy, Nabil. «Camp David and the Pursuit of Peace: Egypt's Role.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 21-22.
22- Geisser, Vincent. «Tunisie: Des élections pour quoi faire? Enjeux et «sens» du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 14-28.
23- Halevi, Ilan. «Chronique d'une naissance annoncée.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 29-32.
24- Hallaj, Muhammad. «Camp David and the Pursuit of Peace: Palestinian Rights.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 23-26.
25- Haniyyé, Akram. «Ce qui s'est réellement passé à Camp David.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 3-25.
26- Harb, Mouafac. «Camp David and the Pursuit of Peace: Lebanese Interests.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 33 and 71.
27- Heller, Mark A. «Israel's Dilemmas.» *Survival:* vol. 42, no. 4, Winter 2000-01. pp. 21-34.
28- Hirsh, Michael. «Calling All Regio-Cops: Peacekeeping's Hybrid Future.» *Foreign Affairs:* vol. 79, no. 6, November-December 2000. pp. 2-8.
29- Khalidi, Walid. «L'Affaire de l'ambassade américaine à Jérusalem.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 33-46.
30- Maalouf, Assad. «L'Etat souverain, une construction en faillite.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 47-74.
31- Martinez, Luis. «De l'élection présidentielle au référendum: La Quête d'une nouvelle légitimité algérienne.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 41-50.
32- Norton, Augustus Richard. «Lebanon's Malaise.» *Survival:* vol. 42, no. 4, Winter 2000-01. pp. 35-50.
33- «La Position des palestiniens sur les divers volets de la négociation, Camp David, 11-25 juillet 2000.» Document. *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 26-28.
34- Sayigh, Yezid. «Palestine's Prospects.» *Survival:* vol. 42, no. 4, Winter 2000-01. pp. 5-19.
35- al-Shuaybi, Azmi. «Institutions palestiniennes: Histoire d'une enquête.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 75-86.
36- Stein, Kenneth W. «Camp David and the Pursuit of Peace: The Camp David Summits.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 7-14.
37- Zacharia, Janine. «Camp David and the Pusruit of Peace: Barak's Options.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 27-28 and 71.
See also: 52, 53, 54

Book Reviews

38- Butler, Richard. «Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction, and the Growing Crisis of Global Security.» *Survival:* vol. 42, no. 4, Winter 2000-01. pp. 163-165. (David Malone)
39- Dagher, Carole H. «Bring Down the Walls: Lebanon's Post-War Challenge.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 67-68. (David Weaver)
40- Giacaman, George and Dag Jorund Lonning (eds.). «After Oslo: New Realities, Old Problems.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. p. 125. (John K. Cooley)
41- Khashan, Hilal. «Arabs at the Crossroads: Political Identity and Nationalism.» *Arab World Geographer:* vol. 3, no. 2, Summer 2000. pp. 141-147. (Mohameden Ould-Mey)
42- Legrain, Jean François. «Les Palestines du quotidien: Les Elections de l'autonomie, janvier 1996.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 157-158. (Agnès Levallois)
43- Michel, Alain et Fabien Voyer. «Irak, la faute.» *Monde arabe, Maghreb-Machrek:* no. 168, avril-juin 2000. pp. 158-159. (Ugo Colonna)

Economics

Books

44- Chaherli, Nabil and Moataz El-Said. *Impact of the WTO Agreement on MENA Agriculture*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2000]. 30 p. (Working Paper; 2007)

45- Dahel, Riad. *On the Predictability of Currency Crises: The Use of Indicators in the Case of Arab Countries*. Kuwait: Arab Planning Institue, [2000]. 24 p.

46- ——— (ed.). *Arab Stock Markets: Recent Trends and Performance*. Kuwait: Arab Planning Institute, 2000. x, 151 p.

47- Economic and Social Commission for Western Asia. *Promotion of New and Renewable Sources of Energy, with Particular Emphasis on Rural and Remote Areas*. New York: United Nations, 2000. vi, 87 p.

48- Hollis, Rosemary (ed.). *Managing New Developments in the Gulf*. London: Royal Institute of International Affairs, 2000. xiv, 119 p.

49- Price, Victoria Cuzzon et Hasni Abidi (sous la direction de). *Partenariat euroméditerraneen: Un projet, des enjeux: Actes*. Genève: Institut européen de l'université de Genève, 1999.

50- Safadi, Raed and Subiday Togan. *The MENA Countries and the Uruguay Round and Beyond*. Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2000]. 75 p. (Working Paper; 2006)

Periodicals

51- Beaumont, Peter. «Water for Peace in the Middle East: The Sacrifice of Irrigated Agriculture in Israel?» *Arab World Geographer:* vol. 3, no. 5, Summer 2000. pp. 97-112.

52- Cohen, Joel E. «Camp David and the Pursuit of Peace: Sharing Water to Secure Peace.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 34-38.

53- Conyers, John and Brad Sherman. «Iraqi Sanctions: Congressional Dialogue.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 59-65.

54- Eizenstat, Stuart. «Economic Isolation between Israelis and Palestinians Is Just Unrealistic.» Interview. *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 15-19.

55- Gordon, Michael. «Gulf Issues: Problematic Prices.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 47-49.

56- Mousa, Taher. «Globalization and Regionalization Policy Challenges for the Arab Countries.»
المصارف العربية: السنة ٢٠، العدد ٢٢٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢٨ ـ ١٢٥.

57- Zaibet, Lokman and Houcine Boughanmi. «The Potential of an Arab Free Trade Area: What are the Conditions?» *Economic Horizons:* vol. 21, no. 84, 2000. pp. 9-30.

See also: 32

Book Reviews

58- Committee on Sustainable Water Supplies for the Middle East [et al.]. «Water for the Future: The West Bank and Gaza Strip, Israel, and Jordan.» *Arab World Geographer:* vol. 3, no. 2, Summer 2000. pp. 147-149. (John Kolars)

Sociology

Books

59- Gresh, Alain et Tariq Ramadan. *L'Islam en questions*. Paris: Sindbad; Actes Sud, 2000.

60- El-Maliki, Habib. *La Méditerranée face à la mondialisation: Les Constances de l'identité*. Casablanca: Editions Toubkal, [2000].

61- Price, Daniel E. *Islamic Political Culture, Democracy, and Human Rights: A Comparative Study*. Westport, CT: Praeger, 1999. xiii, 221 p.

62- Raouf, Wafik. *L'Europe vue par l'islam: Une perception ambivalente*. Paris: L'Harmattan, 2000. 239 p. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Book Reviews

63- Brand, Laurie A. «Women, the State, and Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences.» *Revue*

d'études palestiniennes: no. 25 (77), automne 2000. pp. 126-127. (Lisa Anderson)

64- Lawrence, Bruce B. «Shattering the Myth: Islam Beyond Violence.» *Middle East Insight:* vol. 15, no. 5, September-October 2000. pp. 69-70. (Michael Mumford)

History & Geography

Books

65- Bitterlin, Lucien. *Alexandrette: Le Munich de l'Orient, ou quand la France capitulait.* Paris: J. Picollec, 1999. 366 p.

66- Laurens, Henry. *La Question de Palestine: L'Invention de la terre sainte.* Paris: Fayard, 1999. 719 p.

See also: 1

Book Reviews

67- Laurens, Henry. «La Question de Palestine: L'Invention de la terre sainte.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 87-95. (Gérard D. Khoury)

68- Prior, Michael (ed.). «Western Scholarship and the History of Palestine.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 25 (77), automne 2000. pp. 123-124. (Ilan Pappé)

اعتذار

أصدر المركز في العام الماضي كتاباً بعنوان: **صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه**، تولى تحريره الدكتور الطاهر لبيب، ويمثل هذا الكتاب أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦.

وقد تلقى المركز رسالة من الدكتور رشيد العناني يشير فيها إلى أن الدراسة المنشورة في الفصل التاسع والأربعين من القسم السادس من الكتاب، بعنوان: «الطريق إلى الآخر يمر بالذات: نموذج من أعمال يوسف إدريس»، والمنسوبة إلى الدكتور محمد حافظ دياب، تمثل استنساخاً لمقالة للدكتور العناني منشورة في جريدة **الحياة** الصادرة بلندن بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٩، بعنوان: «يوسف إدريس ولقاء الحضارات: الطريق إلى الآخر يعبر بالذات».

وفي ضوء التحقيق الشامل الذي أجراه المركز حول هذه الواقعة الخطيرة، يكتفي بأن ينشر في هذا العدد فقرة واحدة من رد الدكتور محمد حافظ دياب، تُغني عن أية إضافة:

«لكنني أقر بخطيئتي في إغفال الإشارة إلى مقال د. العناني، وفي عدم وضع علامات الاقتباس الواجبة في الفقرات المنقولة منه. وأود أن أنوه باعتزازي بكتاباته، وأن أسجل اعتذاري عن تقصير وقع مني في حقه، وفي حق المركز».

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة

د. محمود عبد الفضيل

(٢٦١ ص ـ ٨ $)

المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات

د. حليم بركات

(١٠٣٦ ص ـ ٢٦ $)

مستقبل النفط العربي

د. حسين عبد الله

(٣٣٠ ص ـ ١٠ $)

العرب وجوارهم... إلى أين؟

مجموعة من الباحثين

(٢٨٠ ص ـ ٨ $)

العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (جزآن)

ندوة فكرية

(١٨٠٤ ص ـ ٣٢ $)

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر

المؤتمر القومي العربي

(٥٩٦ ص ـ ١٤ $)

المسألة الديمقراطية في الوطن العربي

مجموعة من الباحثين

(٣٣١ ص ـ ١٠ $)

المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة

د. عبد الإله بلقزيز

(٦٤ ص ـ دولاران)

مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي

د. أحمد شكر الصبيحي

(٢٦٤ ص ـ ٨ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٣ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 263 January 2001
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٧٥ ل.س. ● الأردن ٢ دينار ● العراق ١٥٠٠ دينار ● الكويت ١,٥ دينار ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً ● عُمان ريال واحد ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ١٥٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار ● الجزائر ١٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ١٥ درهماً ● موريتانيا ٢٠٠ أوقية ● قبرص ٢ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٣٠ فرنكاً ● المانيا ٨ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٣ جنيهات ● سويسرا ١٠ فرنكات ● هولندا ١٠ فلورن ● اميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.